



التنمية البشرية والاقتصادية



منشورات جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

التنمية البشرية والاقتصادية

الدكتور

محمد رفعت المقداد

أستاذ في قسم الجغرافية

١٤٣٥ - ١٤٣٦ هـ
٢٠١٥ - ٢٠١٦ م

جامعة دمشق



المحتوى

الفهرس	الصفحة
تقديم	21
المقدمة.....	25
الفصل الأول : مدخل نظري للتنمية.....	27
أولاً - مفهوم التنمية تعريفها.....	29
أ - مفهوم التنمية	29
ب - تعريف التنمية.....	35
ج - عوامل ومدخلات التنمية ومخرجاتها	37
د - أهداف التنمية	41
هـ - العلاقة بين الإنماء والتنمية.....	41
و - التنمية الشاملة، والتنمية المستدامة ، والتنمية المستقلة القادرة على الاستمرارية.....	43
ز - متطلبات التنمية الشاملة	46
ح -النمو السكاني علاقته بالتنمية الشاملة	47
ثانياً - النمو والتخطيط.....	48
1 - النمو	48

1 - مفهوم النمو وتعريفه.....	48
2 - النمو السكاني وعلاقته بالنمو الاقتصادي	50
2 - التخطيط	51
1 - أهمية التخطيط	52
2 - مفهوم التخطيط وتعريفه.....	53
3 - ديناميكية التخطيط	55
4 - التخطيط القومي	56
5 - تقييم التخطيط	57
6 - التخطيط في الدول النامية	57
7 - مقومات التخطيط	58
8 - مراحل التخطيط	59
9 - إعداد الخطة	60
10 - تنفيذ الخطة	61
ثالثاً - الجذور الفكرية للتنمية	65
1 - مفهوم التنمية في الحضارات القديمة: الحضارة اليونانية	65
2 - التنمية في العصر الراهن	66
3 - مفهوم التنمية في الدول الصناعية الغربية	66

70	4 - أسس الإعداد للتنمية
73	5 - تأهيل المرأة وإعدادها للعمل
75	6 - التنمية وعوامل رفع إنتاجية المجتمع
75	7 - إعداد الإنسان
76	1 - تصنيف البلدان حسب البنية الاقتصادية
	2 - تصنيف البلدان حسب المتوسط السنوي في الناتج
78	الإجمالي للفرد
81	الفصل الثاني : مقومات التنمية البشرية والاقتصادية
83	أولاً - المقومات الطبيعية للتنمية البشرية والاقتصادية
84	1 - الموقع
86	2 - البنية والتركيب الجيولوجي
87	3 - مظاهر السطح
88	4 - عناصر المناخ ودورها في عملية التنمية البشرية والاقتصادية
90	5 - التربة
90	6 - تأثير التضاريس
93	7 - القارية والجزرية
96	8 - المياه

ثانياً - المقومات البشرية للتنمية البشرية والاقتصادية	98
1 - الخصائص السكانية وأهميتها في التنمية البشرية والاقتصادية..	98
أ - حجم السكان	100
ب - النمو السكاني	100
ج - البنى النوعية للسكان	102
د - البنى العمرية للسكان	103
هـ - التركيب الاقتصادي للسكان	103
و - أهمية توزيع السكان	104
ز - تأثير هجرة السكان	107
2 - العوامل التاريخية والحضارية	108
3 - تأثير عمر استيطان في الإعمار وعدد السكان	109
4 - التعليم وأهميته في التنمية البشرية والاقتصادية	112
5 - الصحة	114
6 - أهمية دور المرأة	114
7 - الاستخدام الأمثل للموارد البشرية	115
8 - سياسات المحافظة على الموارد	115
9 - التكامل الاقتصادي	117

10	- نمط توزيع الدخل	118
11	- تركيب الإنتاج	118
12	- ظروف العمل	118
13	- الرضاء الاجتماعي	119
14	- التكلفة الاجتماعية	119
15	- رأس المال والموارد البشرية ودورهم في تمويل المشاريع الاستثمارية	119
16	- تجميع رأس المال	121
17	- العلاقات الاقتصادية الدولية	123
18	- حجم السوق ودوره في التنمية الاقتصادية	123
19	- الموارد الطبيعية	126
20	- زيادة المنتج من المواد الخام	127
21	- تنوع الإنتاج والتصنيع	129
22	- عقد القروض الأهلية الحكومية	129
23	- التخطيط الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية	131
24	- الإدارة الفعالة	132

135	الفصل الثالث : مؤشرات التنمية
144	أولاً: قياس التنمية
145	1 - ما هو مؤشر التنمية البشرية
145	2 - دواعي وجود مؤشر التنمية البشرية
146	3 - معدل الدخل الفردي
149	4 - ملاحظات حول المقاييس الإحصائية للتنمية
150	5 - مؤشرات الرفاه ونوعية الحياة
152	6 - دليل التنمية
154	1 - عناصر دليل التنمية البشرية
160	2 - دليل الفقر البشري
162	3 - دليل التنمية البشرية حسب الجنس
163	4 - دليل مشاركة المرأة
168	5 - مقاييس العلاقة بين الجماعات البشرية والموارد المادية
168	6 - تطور مؤشرات التنمية
169	7 - المؤشر العام للتنمية
169	8 - دور الإحصاءات والمؤشرات في عملية التنمية
170	ثانياً : المؤشرات الاجتماعية

1	- تعريف المؤشرات الاجتماعية، مفهومها ، أنواعها ، أهميتها، واستخداماتها	172
1	- تعريف المؤشرات الاجتماعية، مفهومها	172
2	- استخدام المؤشرات الاجتماعية	172
3	- أهداف المؤشرات الاجتماعية	174
4	- دور المؤشرات الاجتماعية في التحولات الاجتماعية	175
5	- أنواع المؤشرات الاجتماعية	176
6	- تصنيف المؤشرات الاجتماعية حسب أغراضها	177
7	- استخدام المؤشرات الاجتماعية	178
8	- أسس اختيار المؤشرات	179
9	- معايير بناء المؤشرات	179
10	- مقاييس المؤشرات الاجتماعية	180
	ثالثاً - مؤشرات التنمية الاقتصادية.....	181
1	-درجة استثمار الموارد الطبيعية	182
2	- مؤشر الناتج القومي	182
3	- مؤشر درجة النمو الصناعي	182
4	- نمط وتركيب صادرات السلع	182
5	-مظاهر النمو الاقتصادي	183

185	6 - ظروف التنمية الاقتصادية.....
186	7 - تمويل التنمية الاقتصادية.....
187	8 - مقاييس التنمية الاقتصادية.....
189	خامساً - مؤشرات الحاجات الأساسية
191	سادساً - المؤشرات البيئية
197	الفصل الرابع: مشكلات التنمية ومعوقاتها
197	أولاً- مشكلات التنمية في تأمين الموارد التنموية
197	1- أزمة المواد الأولية الرأسمالية المعاصرة
198	2 - أثر العامل السياسي في مسائل استخدام الموارد الطبيعية
199	3 - أزمة الموارد الطبيعية وأثرها في الإنتاج الاجتماعي
203	4 - دور الإنسان ووسائل العمل في تطور المجتمعات البشرية.....
205	5 - علاقات الإنتاج القائمة في أثناء عملية الإنتاج.....
205	6 - التأثير المتبادل ما بين القوى المنتجة والموارد الطبيعية المحيطة..
207	7 - جوهر أزمة استخدام الموارد في الدول الرأسمالية المعاصرة
208	8 - أثر زيادة حجم الإنتاج الاجتماعي والموارد المستعملة، وتغيير التكنولوجيا في تفاقم أزمة الموارد الطبيعية

- 9 - مشكلات التنمية المتعلقة في تزويد البلدان والمناطق الرأسمالية بالمواد الأولية..... 209
- أ - تركيز قسم كبير من احتياطي الموارد الطبيعية في البلدان النامية المتخلفة اقتصادياً..... 209
- ب- الفرق الكبير بين الدول الفتية، فيما يتعلق بموضوع امتلاكها للموارد الطبيعية..... 212
- ج - انعدام التناسب بين قاعدة الموارد ومستوى تطور القوى المنتجة في البلدان المتطورة 213
- ثانياً - مشكلات التنمية في التخطيط..... 215
- 1 - غياب إستراتيجية للتنمية واضحة المعالم 215
- 2- اقتصار خطط البلدان على كونها برامج استثمارية..... 216
- 3- افتقاد الخطط الإنمائية للإجراءات القانونية والتنظيمية والسياسات الاقتصادية الضامنة لحسن تنفيذ الخطة..... 217
- 4 - التباين بين التخطيط النظري ونتاجه الفعلية..... 218
- 5 - مشكلات تتعلق بجوهر عملية التخطيط 220
- أ - نقص قاعدة البيانات والإحصاءات وذوي الخبرة 222
- ب - المبالغة في طموحات الخطة 222
- ج - التغيرات الاقتصادية المفاجئة 223

- د - ضعف الروابط بين المخططين وصانعي القرار السياسي
- 223 والاقتصادي في البلاد
- 224 6 - فشل نظام السوق في تحقيق العدالة الاجتماعية
- 225 أ - انحراف مستويات الأسعار والأجور عن مستوياتها التوازنية
- ب - انحراف النمط التكنولوجي المستخدم بما لا يحقق السياسة
- 225 المثلى للتشغيل والعمالة
- ج - انحراف جهود التنمية القومية وتركزها في المناطق الحضرية
- 225 على حساب المناطق الريفية
- د - عدم تمكن الإنفاق على التعليم الحكومي من مواجهة الطلب
- 227 الحقيقي على العمالة في المجتمع ...
- هـ - استخدام قدر كبير من الموارد في سبيل الحصول على نوعية
- 227 أقل من الإنتاج
- 228 7 - التغيرات الاقتصادية المفاجئة وغير المتوقعة
- 228 8 - ضعف الإدارة السياسية
- 238 ثالثاً - مشكلات التنمية في التطبيق والمتابعة
- 229 1 - التفاوت في مستويات الأسعار والأجور
- 2 - ضياع العلاقة في دور القطاع الخاص والقطاع العام، وابتعاد النمط التقني عن
- 230 تحقيق السياسة المثلى للتشغيل والعمالة
- 3 - قصور جهود التنمية الوطنية وتركزها في المناطق الحضرية

230	على حساب المناطق الريفية.....
	4- قلة نسبة الإنفاق على التعليم وعجزه عن مواجهة الطلب
231	الحقيقي على العمالة في المجتمع.....
	5 - استخدام كميات كبيرة من الموارد الطبيعية، والنقص في
232	العمالة المدربة وقطع الغيار.....
232	6- التباينات الكبيرة في مستويات المعيشة.....
233	7- ضعف الأجهزة الإدارية والحوافز وتدريب مديري الأعمال.....
234	8 - هجرة العمالة.....
236	9 - تدني مستوى التخطيط للعلاقات الاقتصادية الدولية.....
238	10 - مشكلات التجارة الخارجية الطويلة الأمد.....
239	11 - مشكلات الهبوط في معدل الزيادة السنوية لصادرات البلدان النامية.
240	12 - تناقص الموارد الغذائية.....
240	أ - مفهوم الأمن الغذائي.....
241	ب - أسباب تناقص الموارد الغذائية.....
249	الفصل الخامس: نماذج تنمية عالمية وعربية.....
251	مقدمة.....
251	أولاً - النماذج التنموية العالمية.....
251	1 - نموذج التنمية وفقاً لمصالح واهتمامات الشعوب.....

253	2 - النماذج العالمية للتنمية.....
254	أ - نموذج نادي روما.....
254	ب - نموذج ميرازوفيتش وبستل
256	ج - نموذج ليونتييف للاقتصاد العالمي.....
257	د - نموذج ساروم
257	هـ - نماذج التنمية في العالم.....
259	1 - الاتجاه الرأسمالي.....
259	2-الاتجاه الاشتراكي الإصلاحى
259	3- الاتجاه الثوري الاشتراكي.....
260	4 - المفهوم غير الواقعي للتنمية.....
263	5 - التنمية المستقلة والاعتماد على الذات.....
265	أولاً - نموذج التنمية في الدول الاشتراكية.....
265	1- النموذج الاشتراكي السوفيتي.....
265	1 - الماركسية وقضايا التنمية.....
266	2 - حتمية الثورة.....
268	3 -التنمية في أول دولة اشتراكية " روسيا "
276	4 - التكامل بين البلدان الاشتراكية.....

276	5 - التكامل بين البلدان الرأسمالية
277	ثانياً - النموذج الغربي الرأسمالي في التنمية
277	1 - التطور التاريخي والخصائص العامة.....
280	2 - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ودورهما في عملية التنمية...
282	3 - نموذج التنمية الرأسمالية في بريطانيا.....
286	4 - النموذج التتموي الرأسمالي السويدي.....
289	ثالثاً - نموذج التنمية في البلدان النامية والدول العربية.....
289	أولاً - التنمية في البلدان النامية.....
289	1 - مضامين التنمية في البلدان النامية والدول العربية.....
291	2 - السياسة العلمية
294	أ - ضعف الإنتاجية
300	ب - اختلال النمو الصناعي وتخلفه.....
300	ج - اختلال البنية لكل فرع.....
301	د- تفاوت التصنيع في البلدان النامية
302	هـ- المعونات المالية للدول النامية.....
304	ثانياً - التنمية الشاملة في الوطن العربي.....
304	1 - طموحات التنمية الشاملة في الوطن العربي.....

306	2 - صعوبات التنمية الشاملة في الوطن العربي.....
308	3 - مشكلات التنمية الشاملة في الوطن العربي.....
310	أ - ارتفاع معدل النمو السكاني.....
315	ب - انخفاض معدل تأهيل القوة العاملة الوطنية، وقلة إنتاجية العمل...
318	ج - هيمنة قطاع الطاقة، والتبعية للبلدان المتقدمة صناعياً.....
	د - التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي، والثروة بين الأقطار العربية.....
318	هـ - تراكم رأس المال، والادخار، والاستثمار.....
319	و - خطط التنمية في الدول العربية.....
319	ز - تطوير التنمية البشرية والاقتصادية في الدول العربية.....
320	4 - الاستقلالية الاقتصادية.....
320	5 - تحقيق التقدم الثقافي.....
321	6 - الواقع الديمغرافي في الوطن العربي.....
325	7 - معوقات التنمية في الوطن العربي.....
329	الفصل السادس: التنمية التكنولوجية والحضرية.....
329	أولاً - التنمية التكنولوجية.....
329	المقدمة.....
330	1 - مفهوم التكنولوجيا.....

337	2 - دور التكنولوجيا في تلبية احتياجات المجتمع
341	3 - التكنولوجيا الإنتاجية
342	4 - التكنولوجيا والتنمية
344	5 - التكنولوجيا والنمو الاقتصادي
353	6 - السياسة العلمية
369	7 - اختيار التكنولوجيا
371	8 - نقل التكنولوجيا
375	9 - طرق نقل التكنولوجيا وأهميتها
377	10 - شروط نجاح نقل التكنولوجيا
379	11 - أهمية التدخل الحكومي لإنجاح نقل التكنولوجيا
	12 - دور التعليم التكنولوجي في إعداد الأيدي العاملة الماهرة اللازمة
382	للتنمية
389	ثانياً : التنمية الحضرية
389	مقدمة
389	1- التحضر
390	2 - السكان والتحضر
392	3 - العلاقة بين المدينة والريف وطرائق منع الانفجار السكاني الحضري ..

394	4 - سكان الحضر وسكان الريف
395	5 - مؤشرات قياس التحضر
399	6 - مقاييس الكثافة السكانية بالمدن
401	7 - التخطيط الحضري والريفي
403	8 - أهمية التنمية الحضرية
404	9- أنماط التخطيط الحضري
409	10 - تخطيط النظام التعليمي في المناطق الحضرية
	11- تحقيق مبدأ توازن التنمية وتناسبها بين فروع الاقتصاد الوطني
412	وبين الأقاليم
414	12 - استراتيجية التنمية الحضرية
417	المراجع باللغة العربية
421	المؤتمرات والندوات والمحاضرات
423	المراجع باللغة الأجنبية

تقديم:

نظراً لأهمية موضوع التنمية البشرية والاقتصادية وأثره في الحياة البشرية والحضارية الراهنة. وفي إطار استمرار الاهتمام بقضايا ومشاكل التنمية الشاملة بشقيها الاجتماعي والاقتصادي، في العالم وفي الوطن العربي. فقد بُذلت الجهود لسنوات عديدة، لتوضيح مفهوم التنمية وعلاقتها بالإنسان، وحول عوامل التنمية وأهميتها بشقيها البشري والاقتصادي، والتخطيط لها. وإبراز مقوماتها، مع عرض نماذج تنمية عالمية تبعاً للنظريات الاجتماعية الاقتصادية المطبقة في العالم، بما فيها الوطن العربي. متوخين من هذا تحقيق أكبر عدد من الأهداف مثل : تنمية الحس لدى الطلاب والباحثين باعتبار الإنسان بشكل المصدر الأساسي للتنمية وهو المستفيد الأول منها: إظهار العلاقة المتبادلة بين السكان والتنمية، ودراساتها من خلال منظور يتعلق بإيجاد سياسة سكانية واضحة تأخذ بالحسبان الربط والتوازن بين الموارد البشرية والموارد الاقتصادية. وإبراز أهمية التخطيط واتخاذ القرار في عملية التنمية.

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في عصرنا الراهن، وبصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية ، علماً أنه يرجع إلى عصر الاقتصادي البريطاني آدم سميث أي في الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، والذي استخدم على شكل التقدم المادي أو النقدي الاقتصادي.

يشكل موضوع التنمية البشرية والاقتصادية في الوقت الحاضر أحد أهم الموضوعات الجديرة بالاهتمام والبحث، وذلك من خلال الدور المتعاظم الذي تؤديه في تحديد مسار المجتمعات نحو الرفاهية والتحضر أكثر من خلال التخطيط ورسم السياسات العامة للدولة في المستقبل. وقد أصبح مسلماً به اليوم أنه لا يمكن للحكومات أن تتخذ أي قرار سليم وعلمي دون الاعتماد على التخطيط من أجل التنمية.

وهكذا فقد أصبح من الثابت أنه لا يمكن لدولة ما أن تحقق درجات متقدمة من النمو والتطور دون الاعتماد على خطة أو برامج تنموية اجتماعية واقتصادية محددة الأهداف والاستراتيجيات.

ونظراً لأن دور العلم والتكنولوجيا في البلدان المتطورة قد أصبح بارزاً في عملية التنمية، فإنه ينبغي على البلدان النامية أن تأخذ بهذا الدور.

أضف إلى ذلك أنه لا يمكن لدولة ما أن تنجح في إعداد خططها المختلفة وتنفيذها دون وجود دراسات وبيانات إحصائية دقيقة عن السكان. وبذلك تظهر أهمية الدراسات السكانية ودورها في عملية التنمية البشرية والاقتصادية. ولا غرابة في أن نلاحظ في الوقت الحاضر أن جميع دول العالم المتقدمة منها والنامية، بدأت تولي موضوع التنمية والإعداد له الأهمية الكبيرة. وخاصة أن بعض الدول المتقدمة تجعل هذا الموضوع أحد أهم أركان الدولة العصرية المتطورة.

برز موضوع التنمية كأبرز الموضوعات أهمية في الدول النامية، وخاصة الدول العربية ومنها قطر العربي السوري، الذي لم يكن بعيداً عن الأخذ بمبدأ التنمية، والذي يعد أهم الحلول الناجعة للمشكلات السكانية الراهنة.

في هذا الكتاب سيتم تقديم مدخل نظري للتنمية، يتعلق بمفهوم التنمية وتعريفها، والجذور الفكرية لها، والنمو والتخطيط، وسيعرض لمقومات التنمية البشرية والاقتصادية على حد سواء. ومؤشرات التنمية ومعوقاتها. وتقديم نماذج عربية وعالمية. إضافة إلى الحديث عن التنمية التكنولوجية والحضرية. و يُبحث فيها دور التكنولوجيا في تلبية احتياجات المجتمع، مع الإشارة إلى التكنولوجيا الإنتاجية، والتكنولوجيا والنمو الاقتصادي، والسياسة العلمية، وطرق نقل التكنولوجيا، وشروط نجاحها وأهمية التدخل الحكومي لإنجاح نقل التكنولوجيا، ودور التعليم التكنولوجي في إعداد الأيدي العاملة الماهرة اللازمة للتنمية، ثم الحديث عن التنمية الحضرية، مع توضيح للعلاقة بين المدينة والريف وطرائق منع

الانفجار السكاني الحضري، وشرح مقاييس الكثافة السكانية بالمدن، والتخطيط الحضري والريفي، وأهمية التنمية الحضرية، وأنماط التخطيط الحضري، وتخطيط النظام التعليمي في المناطق الحضرية، وتحقيق مبدأ توازن التنمية وتناسبها بين فروع الاقتصاد الوطني وبين الأقاليم، ثم أخيراً توضيح استراتيجية التنمية الحضرية

والله ولي التوفيق

دمشق في / / ٢٠١٥

المؤلف

الأستاذ الدكتور محمد رفعت المقداد



المقدمة :

يعد موضوع التنمية الشاملة في الوقت الحاضر على درجة كبيرة من الأهمية فله بداية، ولكن ليس لها نهاية، فعملية توفير احتياجات الإنسان بدأت مع بداية ظهور المجتمعات البشرية، والتي ستستمر، مع استمرار الإنسان في تقدمه الحضاري ، للوصول إلى مستوى من الرفاه المقبول .

لقد أصبحت التنمية وخاصة البشرية والاقتصادية، منذ الحرب العالمية الثانية الهدف الرئيسي للسياسات الوطنية، سواء في البلدان المصنعة في الشرق والغرب . أم في البلدان النامية، بل أصبحت أكثر من ذلك أيضاً فهي ضمان " سعادة السكان " . هكذا رأينا المنافسة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة تنتقل شيئاً فشيئاً إلى المجال الاقتصادي. وتقدم السباق نحو " الرخاء المادي " على الصراع الإيديولوجي. واستند الرخاء المادي على التنمية. إن مفهوم النمو يشمل في رأي " فرانسوا بيرو " ^١ . زيادة في الحجم، وتغيراً في البنيات. ويشمل هذا المفهوم مع استبعاده المماثلة بين النمو والتقدم أربعة أنماط من الوقائع: تزايد معدل مجمل الناتج القومي، التغييرات البنائية مثل الناتج الصناعي إلى مجموع الناتج، التغييرات في المؤسسات لإنجاز الوظائف الاقتصادية الأساسية، والتقدم نحو هدف مرغوب فيه كزيادة الدخل الحقيقي الوسطي.

إن النمو أو عدم النمو ليس مطروحاً طرْحاً حسناً أو ملائماً. ولا يمكن أن يكون له معنى إلا إذا حددت العمليات موضع البحث، وحدد غرضها. إن لأزمة النمو، أو فرط النمو، الحالية في عالمنا، مظاهر متعددة: من فساد المحيط، وبيئة العيش، ومن أزمة المؤسسات، ما يتعلق منها بالمدرسة، ومن طغيان البيروقراطية. والأزمات الناشئة عن اختلال التوازن بين توطن الموارد، ومناطق الاستهلاك، والتضخم وغيرها.

^١ باريس ، اقتصاد القرن العشرين ، المنشورات الجامعية الفرنسية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٩ ، ص ٥٢٣ رقم ١ .

وموضوع التنمية لا يقع في مجال الفلسفة والتأمل فحسب، بل هو متصل بجوهر الخطاب السياسي في أعلى مستوياته، والذي يعلن أن خير الإنسان وتطلعاته هو غاية التنمية . من خلال تحمله عبء التنمية ومسؤولياتها.

وارتبط موضوع التنمية البشرية ارتباطاً عضوياً باحترام الإنسان لذاته. ولهذا اقتضت التنمية البشرية، توفير الظروف والإمكانات والمؤسسات والظروف التي تيسر للإنسان إشباع حاجاته وإبراز قدراته ومهاراته في سبيل تحقيق التنمية الشاملة. ولا بد من خلق نموذج للتنمية يمكن أن يلغي الفوارق الاجتماعية والسياسية والثقافية بين الأمم. ومساعدة البلدان النامية في حل مشكلاتها.

وينبغي للتنمية أن تعنى بالعلم والتكنولوجيا، وبصحة الإنسان، وأن تكون التنمية مسؤولية قومية كبرى، في حين تكون مسؤولية بقية أقطار العالم مساعدة البلدان الفقيرة في تحقيق ما رسمته من أهداف. لأنها ذات مردود اقتصادي، ولا بد من التركيز على مفاهيم الموارد البشرية، واستثمارها لصالح الإنسانية، وتسخير الجهود الإنسانية في تخطيط التنمية، وما تتضمنه من استثمارات وأولويات.

الفصل الأول

مدخل نظري للتنمية.

أولاً - تعريف التنمية ومفهومها .

ثانياً - تعريف النمو والتخطيط ومفهومه.

ثالثاً - الجنور الفكرية للتنمية.



الفصل الأول

مدخل نظري للتنمية.

أولاً- مفهوم التنمية وتعريفها:

أ. مفهوم التنمية:

تعد التنمية عملية تغيير هادفة وشاملة لكل المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهي تتبع من إرادة المجتمع بغرض نقله من وضع إلى وضع أفضل اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، بقصد تحقيق مستوى أعلى للنمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد والقوى المنتجة. وهي تغيير في مستوى الناتج القومي والفردى، وفي القيم الاجتماعية والروحية والجوانب المادية لأي مجتمع، من خلال اعتماد التخطيط الإقليمي الاقتصادي والاجتماعي، وسيلة وأداة من أجل تحقيق استراتيجية محددة بدقة. وهكذا فإننا نتحدث عن تنمية علمية مدروسة واعية، إرادية، وهادفة، تؤدي إلى نمو كمي ونوعي. إذ لا توجد تنمية اقتصادية بمفردها أو اجتماعية بمفردها فكل منهما تكمل الأخرى. لأن التنمية الاقتصادية ترتبط باستغلال المجتمع لموارده المادية. والتنمية البشرية استثمار المجتمع لموارده البشرية لرفع المستوى المعيشي للسكان.

ويتأثر هذان الجانبان للتنمية بزيادة الاستثمار الأمثل للموارد، الذي يؤدي إلى زيادة في الإنتاج ' تنمية اقتصادية '، المستند على زيادة القوة العاملة التي تسهم في الإنتاج ورفع مستواها المهني ' تنمية بشرية ' .

وهناك من يعطي التنمية أبعاداً إنسانية ، بحيث لا تقتصر على الجانب الاقتصادي، وإنما يعتبرها عمليات تغير حضاري ، فإلى جانب كونها وسائل مادية وتقنية إلا أنها ذات بعد إنساني في الدرجة الأولى ، لأن الإنسان هو غايتها ووسيلتها. والتنمية عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحققه من رفاه للإنسان والعيش الكريم. أي بناء للإنسان وتحريره، وتطوير له، وكفاءاته، وقدراته في العمل المبدع، كذلك اكتشاف للموارد البشرية وتنميتها. والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء

الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر. وفي هذا المعنى ، اعتبر بعضهم " أن الكرامة الإنسانية ذات العلاقة بالقيم ليست أقل شأناً من السعادة التي من دونها لا يكون معنى للحياة " . وبهذا لا بد من التمسك بالعادات والتقاليد الحضارية المنسجمة مع الأخلاق الحميدة وأنماط العيش وطرق التفكير وتغيير الذهنية المتخلفة السائدة في مجتمع ما ، وكل هذا من نتائج التنمية .^٢

وفي هذا المجال يعرف موريس غرينير (Maurice Guernier) العضو المؤسس لنادي روما الاقتصادي التنمية بأنها " ولادة ثانية للحضارات الكبرى في عصر التقدم التقني وعصر حقوق وواجبات الإنسان العالمية " .^٣

وقد ركز الباحثون على أهمية دورها في رفع قدرات المجتمع، نظراً لأن الغاية الأساسية منها، هي توسيع قاعدة خيارات الناس ، بحيث يمكن أن تمتد هذه القاعدة إلى مجال أوسع ، كما يمكن للخيارات أن تتغير عبر الزمن " .

ويظهر بوضوح أن هدف التنمية ينصبُّ على " تطوير شامل للمجتمع بكل شرائحه ومكوناته ، للوصول إلى إشباع للحاجات الأساسية لأفراده ، وتحقيق الرفاهية لهم، وتتم عملية التنمية من خلال جمع الإمكانيات المتوافرة ، ووضع الخطط والأهداف اللازمة، للتطبيق في فترة زمنية محددة.

تتحدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من خلال التأثير المتبادل بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية ذات الأثر على التطور الاجتماعي، ومن بين هذه العوامل عامل التدويل ثم العولمة الذي نشأ في النصف الثاني من القرن العشرين. ومن أبرز

^٢ دخيل محمد حسن . إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة . منشورات الحلبي الحقوقية . ص(١٥_٢٧).

^٣ منها جلوميزار ، وفيكو ادواريسيل . استراتيجية للغد . التقرير الثاني إلى نادي روما، ترجمة : عيسى عصفور منشورات وزارة الثقافة . دمشق . ١٩٧٦ .

المؤشرات على التدويل نمو التجارة الدولية بمعدلات أسرع من معدلات النمو الصناعي. فبينما كانت المعدلات الوسطية للإنتاج الصناعي الرأسمالي ما بين ١٩١٣ و ١٩٥٠ أعلى بـ ١,٨ مرة من معدل نمو التصدير العالمي في العالم. أصبحت معدلات التصدير العالمي ١,٣ مرة من معدل نمو الإنتاج الصناعي في الفترة ما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠^٤. ويرجع هذا الانقلاب بالدرجة الأولى إلى ارتفاع وتيرة الثورة العلمية التقنية التي تؤدي إلى تعميق التخصص في الإنتاج مع التركيز المتزايد، ويؤدي هذا إلى توسع السوق المحلية والدولية.

يرجع كل عمل تنموي إلى القيم والمبادئ والاعتبارات الأساسية للمجتمع، لتكون مرجعاً وأساساً لها. ويجب أن تراعي عملية التنمية أسساً كثيرة منها: ثقافة وأخلاقيات المجتمع، والظروف الطبيعية المحيطة، بحيث تتفاعل جميعها بشكل يزيد من إيجابيات التنمية، ويقلل من آثارها السلبية.

لم يعد يُنظر إلى مفهوم التنمية من منظور النمو الاقتصادي، بل أصبحت النظرة شاملة ومتكاملة ومتوازنة، تأخذ بالحسبان جميع العوامل الطبيعية والبشرية، وكذلك الأبعاد الإقليمية والدولية والأهداف القومية.

إننا نعيش اليوم في عالم التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي ، النافتا، آسيان، الاتحاد الأفريقي .. الخ . ونظراً لازدياد العلاقات الاقتصادية فيها وتعقدتها. أصبح من الصعب على بلد أن يعيش منفرداً في مواجهة التحولات الاقتصادية العالمية. وتطلب الوضع، خطة فعالة للتعامل مع تلك التحولات العالمية، تكون مبنية على قاعدة اقتصادية متينة داخلياً ومنافسة خارجياً، وذلك من خلال الاعتماد على الموارد ، والقدرات والإمكانات المتاحة محلياً، لتدعيم مكانة الدولة في العلاقات الدولية. ولهذا نجد أن التنمية أصبحت مفهوماً متطوراً يواكب المستجدات وروح العصر ، وهو ما بينه الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد د. بطرس غالي حين قال : " ... التحول المنظور للتنمية من

^٤ عارف، دليلة . التخطيط الإنمائي الشامل ودوره في تطوير السوق العربية المشتركة . مجلة الوحدة الاقتصادية العربية . حزيران ١٩٨٧ .

كونها عملية تقتصر على تحويل الأموال والخبرات ممن يملكونها إلى من لا يملكونها، إلى مفهوم أرحب يشمل المجهود الإنساني بكامل نطاقه ، وأصبح هناك إدراك بعدم الإضرار برفاهية الأجيال المقبلة باستجلاب الديون التي لا يمكن تسديدها. واعتراف سكان الأرض الحاليين بمسؤوليتهم التي تفرض عليهم، بأن يستخدموا الأفكار والمثل، والمؤسسات التي اكتسبت بعد جهد مضنٍ وسلّمها إلينا أسلافنا على أفضل وجه ممكن ".
تُجمع معظم تعريفات التنمية على أنها تركيز على النمو والتطور والتغيير ،وهو أمر يجب التوقف عنده ، إذ إن فعل developer بالفرنسية تعني النمو والتطور. و develop to بالانكليزية يعني : يتطور ، ينمو ، حيث إن التنمية بهذا المدلول تعني التغيير العلمي المخطط للعديد من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال خطط محددة، لتحقيق أهداف مرغوب بها .

تستهدف التنمية تغييراً في البنيان الاجتماعي بما يتضمنه من أهداف متعددة ، وتطوراً في الإمكانيات الاقتصادية بعد تحديدها وتجاوز كل معوقات التنمية.
وعليه تعد التنمية عملية شاملة تسعى إلى إعادة تمكين شرائح المجتمع ، من تشكيل القاعدة الاقتصادية للدولة وتطوير علاقات الإنتاج والقوانين الاقتصادية الموضوعية، بما يقوي من سلطة الدولة في إعادة تشكيل القوى المنتجة وتوجيهها وتطوير مستوياتها، والتركيز على تطوير الموارد المادية والبشرية وتركيبها النوعي وتوزيعها الجغرافي ضمن قوانين موضوعية.

وفي هذا المجال ، يقول فرانسوا بيرو : " إن التنمية لا تنتج عن ثورة عفوية ، وليست نتيجة للإجماع على المصلحة العامة ، ولا تختزل إلى تحقيق نماذج ابتكرها بعض الخبراء ، ولا تكفي بمجرد مناشدة أخلاقية لتلبية حاجات الإنسان . وعلى الرغم من أن بعض العناصر تتضافر على تعزيزها فإنها يمكن أن تكون ثمرة لمشروع صادق العزيمة والنقاء بين ضغوط الواقع وضغوط الحقيقة " من هنا اعتبر بعض الاقتصاديين أن التنمية هي " عملية تقضي على التخلف الاقتصادي والاجتماعي في بلد ما مع ما يستتبعه من نتائج إيجابية وتغيرات أساسية في حياة الفرد والمجتمع على جميع المستويات " .

ويمكن القول إن سبب تعدد تعريفات التنمية يرجع إلى الاهتمام الكبير بها من قبل عدد من الاختصاصيين بها، ولتعدد مجالات عملهم وتخصصاتهم، وكذلك إلى التغيرات المتسارعة ضمنها ، والميادين الواسعة التي تدخلها عملية التنمية. وهنا لا بد من أن ننوه إلى الحتميات الاثنني عشرة (The Twelve Musts) التي وضعها غواو فرانك داكوستا الأمين العام لمنظمة " Uncstd " للتنمية وهي* : ١ . أن تكون تنمية شاملة اقتصادية اجتماعية ثقافية.

٢ . أن تكون تنمية أصيلة بمعنى انطلاقها من واقع المجتمع نظراً للاختلافات بين المجتمعات.

٣ . أن تكون التنمية مقررة بشكل ذاتي .

٤ . أن تكون التنمية قائمة على الاعتماد الذاتي أو التعاون الأفقي بين الدول النامية أو التعاون الثلاثي بحيث تشترك فيها الدول المتقدمة .

٥ . أن تكون التنمية متكاملة بحيث تشمل مثلاً القطاع الصناعي والقطاع الزراعي بشكل متكامل، منع نظام التعليم والتدريب .

٦ . أن تكون التنمية قائمة على أساس احترام البيئة الطبيعية والثقافية .

٧ . أن تكون التنمية مخططة .

٨ . أن تكون التنمية موجهة نحو نظام اجتماعي عادل ومحقق للمساواة .

٩ . أن تكون التنمية ديمقراطية ، إذ إن أهداف المجتمع ليست كلها علمية وتقنية ، ويجب ألا يسمح للعلم والتقانة بادعاء السيطرة والتحكم .

١٠ . أن تكون التنمية في جميع المناطق ، بمعنى عدم عزل المناطق الأقل تطوراً عن نطاق التنمية.

١١ . أن تكون التنمية إبداعية وخلاقة لا تعتمد على التقانات القديمة أو على استيراد المتقدمة منها .

١٢ . أن يكون تخطيط التنمية قائماً على أساس مفهوم حقيقي وواقعي للحاجات الوطنية .

* محمد حسن، دخیل. اشکالیات التنمية الاقتصادية المتوازنة. مرجع سابق ص(١٥-٢٧).

وبهذا المعنى ، يكون للتنمية ثلاثة جوانب رئيسية :

- ١ . جانب يتناول تكوين القدرات البشرية والجسدية والفكرية وتعزيزها ، ويتمثل بتحسين مستويات الناس الغذائية والصحية والعملية ، واكتسابهم المهارات المختلفة .
 - ٢ . جانب يتناول توظيف البشر لقدراتهم على نحو خلاق ، لجهة إتاحة فرص العمل المنتج أمام الناس ، وفرص الإبداع والمشاركة في القرارات والنشاطات التي تتعلق بجوانب حياتهم المختلفة من اجتماعية وثقافية وسياسية .
 - ٣ . جانب يتناول انتفاع البشر من قدراتهم المكتسبة ، بالإضافة إلى الحصول على قدر من الرفاه والتمتع بوقت الفراغ .
- كما تُعرّف التنمية حسب " روباك " : بأنها حصيلة التأثير المتبادل بين الرصيد البشري غير القابل أصلاً للتحويل والغني بالمصادر غير المستثمرة، وبين البيئة الكلية التي تستمر في تطورها بفضل إدماج الموارد الطبيعية بالفعاليات البشرية . وهي عملية كمية تفرض التوسع في بنية إنتاج قائم . وهي نمو المنظومة الحية ، والمنظومات البيئية وعلاقاتها المتبادلة^٦.

وهكذا فالتنمية الصحيحة، هي في تحسين وإرضاء حاجات الكائن الإنساني في علاقته مع كامل البيئة المحيطة، وفي تحسين الشروط التي تسمح له ببناء شخصيته، وهي مقياس التقدم الذي يتحقق بإرضاء الحاجات الإنسانية الأساسية. إن فهم ارتباط العناصر التي تكون البيئة المحيطة بالكائن الإنساني هو تقدم للشعور العام الذي ساهم به بصورة عظيمة علم الأحياء في الفترة الماضية.

^٦ روباك ، جاك . من التنمية الاقتصادية إلى النمو البشري . ترجمة شحادة الحوشان . ص ٦٦ - ٦٨ .

ب - تعريف التنمية :

تعد التنمية محور الإنسان وغاية للوصول إلى مستوى اقتصادي ينقله من حالة التخلف إلى حالة التقدم والتحضر، من خلال إعداد الموارد بشرية وتأهيلها والاستغلال العقلاني للموارد المادية والمالية وتوجيهها على نحو يضمن رفع فعاليتها ومردودها الإنتاجي بما يسهم بنقل المجتمع إلى مستوى أفضل.

فالتنمية هي تجسيد لجهود المجتمع في كفاحه الطويل من أجل التحول الإرادي لأوضاع المجتمع الاجتماعية والاقتصادية من واقعها المتخلف إلى واقع التقدم والتحضر عن طريق امتلاك المجتمع للموارد سواء أكانت بشرية أم مادية ومالية وتوجيهها على نحو يضمن رفع فعاليتها ومردودها الإنتاجي بما يخدم المجتمع بأكمله.

التنمية هي العمل المثمر لأبناء المجتمع من أجل رفع مستوى الإنتاج المتجدد كماً ونوعاً لتحسين الظروف الصحية والمعيشية والثقافية للمجتمع بأسره وهذا يحتاج إلى جهود متواصلة من أجل رفع القدرة الشرائية عند أفراد المجتمع وذلك عن طريق استخدام الإدارات للأسعار الموجهة والطرائق التصاعدية المباشرة على مداخل الأغنياء وتقديم المساعدات كالخدمات الصحية والتعليمية والسكنية ووضع مرتبات مالية للفقراء ولزوي الدخل المحدود وتدعيم أسعار بعض السلع الضرورية.

والتنمية هي الجهد والخطوة ، حيث يزداد الاهتمام بمعرفة موضوعها ، وتبيان مقاصدها وأهدافها ، وأصبحت التنمية الشغل الشاغل والهم الرئيسي لكل دعاة التحرر من التبعية للاستعمار ، وبناء الإنسان المنتج ، والمجتمعات البشرية المتقدمة حضارياً. ونظراً لاتساع مجال التنمية وشمولها جوانب متعددة ، فقد تعددت تعريفاتها على نحو تغطي مجالاتها الواسعة ، إذ تطرق البحث إلى مجالات كثيرة في التنمية لم يجر البحث فيها من قبل ^٧.

^٧ نخل محمد حسن . إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة. منشورات الحلبي الحقوقية. ١٩٩٨ م. ص (١٥_٢٧).

التنمية : هي عملية رفع مستوى حياة الإنسان بتحقيق نوع من الرفاه له ، لأن الإنسان كائن مركب في حاجاته المرتبطة بكيانه البيولوجي ، وفي حاجاته المعنوية النابعة من ماضيه وفي حاضره وتطلعاته المستقبلية، وهو في هذا كله يؤثر ويتأثر بالظروف المحيطة به ، حيث تنمو مستويات متنوعة من إمكاناته وطاقاته وحوافزه.

وهكذا تُقسم الحاجات التي تدخل في تكوين الشخصية الإنسانية إلى أساسية وثانوية ، غير أن التقسيم السائد إلى حاجات مادية ومعنوية تقسيم غير كافٍ ، لأنه يتجاهل العلاقة الوثيقة والتفاعلات المتبادلة بين النوعين ، ويحجب الحقيقة القائلة بأن الحاجات المعنوية هي التي تميز الإنسان عن غيره من المخلوقات الأخرى.

وعملية التنمية من وجهة نظر الباحثين تعني، إحداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده ، أي زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتجددة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

كما تُعرّف التنمية بأنها عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرة المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد ، ويعمّق متطلبات المشاركة مستهدفاً توفير الاحتياجات الأساسية ، وموفرًا لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي " .

وتُعرّف التنمية: بأنها سلسلة مترابطة، شاملة ومتكاملة، لفترة طويلة، تسيّر خطتها دقيقة، هدفها ، عمل تغييرات متكاملة في البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وإجراء تحولات تؤدي بالسكان إلى إمكانية استخدام قدراتهم ومواردهم البشرية والمادية على أكمل وجه، بغرض سد حاجاتهم المتنوعة الراهنة والمستقبلية^٤

^٤ رزق الله ، هيلان . سوربة بين التخلف والتنمية . ص ٣٣ .

وتعد التنمية: عملية تحول منظم مخطط بهدف الوصول إلى مجتمع أفضل، فهي عملية تغيير حضاري، وهي بديل اجتماعي واقتصادي للواقع التاريخي الذي شهده ويعيشه المجتمع. إنها تغيير لنمط الحياة ولطريقة ممارستها ولأسلوب تصورهما في تغيير علاقات الإنسان بالبيئة الطبيعية والبشرية معاً، وفي أساليب الإنتاج الاقتصادي وأنماط السلوك الاجتماعي^٤.

ج - عوامل ومدخلات التنمية ومخرجاتها:

تتمثل عوامل ومدخلات التنمية ومخرجاتها بما يلي:

أولاً : العوامل الطبيعية : ويجب دراستها بقصد التعرف على ما هو متجدد من مواردها ببطء مثل زراعة الأشجار المثمرة والغابات، والمتجددة بكلفة عالية كاستصلاح الأراضي، وحفر آبار المياه، وإعادة الخصوبة للمناطق الزراعية كما هو الحال في أراضي حوض الفرات في سورية وسهل الجفارة في ليبيا، وبعض مناطق جنوب العراق، أو ما هو مكتشف من مواردها كالنفط والغاز، أو ما هو ناضب كالمعادن والفوسفات والملح.

وعليه لا بد للتنمية من القيام بالاستخدام الأمثل لهذه الموارد الطبيعية وذلك باستثمارها وطنياً، أما ما يخص الموارد النافذة لا بد من اتباع سياسة التقنين باستخدامها لكي تضمن للأجيال القادمة ما يسد حاجتهم.

ثانياً : العوامل الديموغرافية والاجتماعية : وهنا نهتم بالإنسان المنتج الذي يجب أن يكون هدف التنمية وصانعها، بحيث يكون العمل وسيلة لزيادة الدخل القومي وبالتالي لا بد من السعي لتوسيع العمل وتنوعه نظراً لأهميته الاجتماعية.

^٤ عبد الوهاب، المصري . مجلة الاقتصاد . العنصر البشري والتنمية الريفية.

ويعد العمل المصدر الأساسي لدخل المواطنين وإن كان غير ذلك فيجب ألا يزيد المردود عن ضعف المعدل الوسطي لهذا الدخل إذا كان متأثراً من ملكية لوسائل الإنتاج ولا بد من امتصاص الباقي لتمويل التنمية.

ثالثاً : جهاز الدولة وطبيعته: وهنا يجب على المسؤولين الذين يديرون أمور البلاد، توفير فرص العمل الملائمة لقدرات ومؤهلات الفرد المنتج وتنمية هذه القدرات وتغيير القوانين الوضعية ونظام التعليم والتأهيل المهني، وكل ما يتعلق بالأفكار لصالح التقدم وتحقيق التنمية. ولا بد من استخدام أداة التخطيط الشامل للأنشطة الاقتصادية التي لا يمكن أن تتحقق تنمية اجتماعية أو اقتصادية من دونها.

رابعاً : العوامل المرتبطة بعلاقات العمل والملكية : من أجل التنمية الشاملة لا بد من تطوير القوانين المتعلقة بالعمل والملكية بحيث تسهم في عملية التنمية الشاملة.

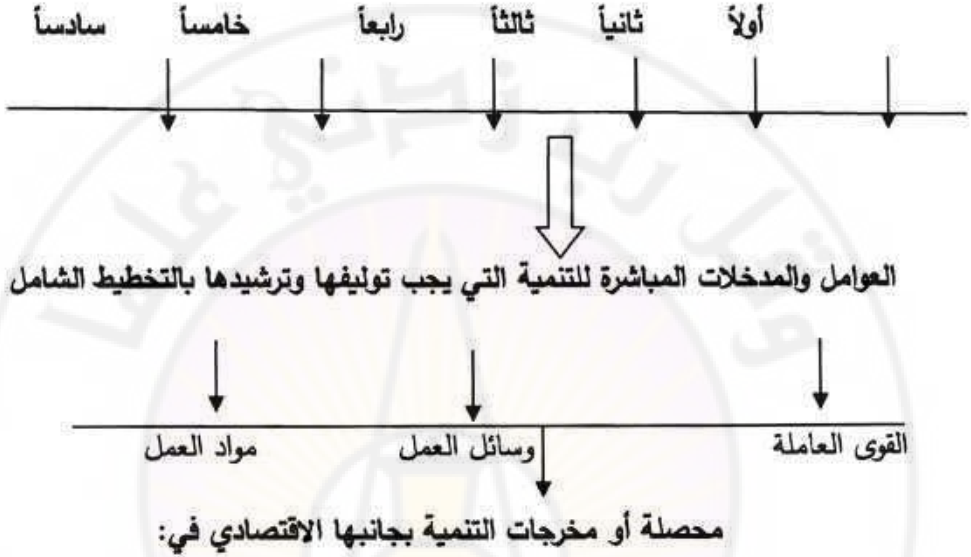
خامساً : التقدم التقني والعلمي وهيكل عملية تحديد الإنتاج : لتحقيق التنمية لا بد من استخدام التقانة (التكنولوجيا) سواء منها المحلية المتواضعة كالموجودة في بلدان العالم النامي، والتقانة الحديثة المستوردة من البلدان المتطورة، وهنا يمكن الاستفادة مما يتوافق وحاجات التنمية والمرحلة التي تمر بها البلد وذلك في جميع قطاعات الأنشطة الاقتصادية.

سادساً : عوامل مرتبطة بالتعاون مع العالم الخارجي : إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة تتطلب الاتصال بالعالم الخارجي وذلك عن طريق تحقيق علاقات متكافئة في التبادل مع البلدان المتطورة وعليه لا بد من إحداث تغيير وتصحيح لكل ما يرتبط بهذا الجانب من موضوعات ومسائل تتعلق بالتجارة الدولية، ونقل المنتجات ومشكلة النقل المستخدم في التعامل، ونقل التقنية الحديثة وطرق استخدامها، وتحديد مهام المنظمات الدولية والنقاهم حول الاستخدام الأمثل المشترك للممتلكات.

والشكل التالي يوضح عوامل ومدخلات التنمية ومخرجاتها:

شكل رقم (١)

عوامل ومدخلات التنمية ومخرجاتها



أ- تغير كمي: يزيد معدل حصة الفرد من الدخل الوطني بشرط عدالة توزيعه.

ب- توزيع نوعي: يكون في بنية الفروع المادية المكونة للدخل الوطني للوفاء بالحاجات الأساسية الواسعة للسكان والتراكم من أجل تجديد تكرار الإنتاج الموسع باستمرار.

وهكذا فقد تأثر مفهوم التنمية ، خلال السنوات الأخيرة بتيارات عدة من النظريات والدراسات، بحيث تمثلت الملامح العامة لهذا المفهوم حول ثلاثة محاور هامة هي :

١ - : الرؤية المجتمعية: فهو يتضمن رؤية مجتمعية مستقبلية ، ويقترح نموذج تنمية بديلاً للنماذج التقليدية ، حيث يجب أن تشمل مختلف طبقات الشعب ومكوناته .^{١٠}

٢ - : المنهجية: يشدد المفهوم على اعتماد منهجية تكاملية تتجاوز التجزئة القطاعية والاقتصار على المعالجات القصيرة الأجل ، إنما تدمج المعالجات ذات الآجال الزمنية

^{١٠} محمد حسن، دخیل. إشکالیات التنمية الاقتصادية المتوازنة مرجع سابق.ص(١٥_٢٧)

المختلفة ضمن تصور استراتيجي للتنمية ذي طابع شامل مترافق مع التلاحم والانسجام والتسيق بين القطاعات والمرافق .

٣ - : سياسات التدخل العملي : تعد التنمية ذات بعد عملي في الحاضر والمستقبل، تترجم إلى سياسات عملية، وبرامج محددة قابلة للتطبيق في الميدان، تتناسب مع الظروف الخاصة بكل دولة ، وتتماشى مع إمكانياتها وحضارتها .

- رابعاً : أسلوب العمل : ينبغي أن يقوم على الموضوعية ذلك أنّ التباين في المصالح بين فئات المجتمع أمر طبيعي، وأن الاعتراف بهذا الاختلاف يجب أن يتلائم مع القناعة بإمكانية التوصل إلى حلول وسط وتسويات متحركة بين مختلف الفئات ومصالحها .

وعليه فالتنمية: عملية شاملة تتفاعل فيها جميع مقومات الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية وغيرها، وهي وسيلة لتحسين مستوى معيشة الإنسان ، لأنه محور التنمية وهدفها الرئيسي ، وتهتم به من خلال تطوير مستوى كفاءته وبناء قدراته على العمل . فالتنمية تمكين لجميع الأفراد في المجتمع من أجل رفع قدراتهم، وإمكانياتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية .

هـ - أهداف التنمية:

تعد أهداف التنمية معايير قياسية للتقدم نحو رؤية للتنمية والسلام وحقوق الإنسان تدعمها قيم أساسية أهمها :

١. الحرية : للذكور والإناث الحق في أن يعيشوا حياتهم ويرثوا أولادهم بكرامة بعيداً عن الاستعمار ومخططاته والابتعاد عن العنف والاضطهاد والظلم .
٢. المساواة: يحق لكل فرد أو أمة الاستفادة من التنمية ويجب ضمان الفرص والحقوق المتساوية للرجال والنساء .
٣. التضامن: يجب وضع مبدأي الإنصاف والعدالة الاجتماعية الأساسيين موضع التطبيق بحيث تُعطى المساعدة لمن يستحقها وليس لمن يستأثرون بالفائدة أو المنفعة.
٤. التسامح: يجب على المجتمعات أن تحترم بعضها بعضاً على اختلاف معتقداتها واتفاقاتها، ولغاتها ويجب عدم التخوف من الاختلافات داخل المجتمعات، وفيما بينها، بل ينبغي تعهدها بالرعاية وينبغي ترسيخ مبدأ الحوار بين جميع الحضارات.
٥. المحافظة على البيئة: يجب حماية الموارد الطبيعية جميعها وخصوصاً الكائنات الحية وفقاً لمبدأ التنمية المستدامة للحفاظ على الثروات وتأمين حقوق الأجيال القادمة .
٦. المسؤولية المشتركة: تقع مسؤولية إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل دول العالم ولا بد من مواجهة الدول المعنّية والمستعمرة والمهددة للسلام والأمن الدوليين وتفعيل دور الأمم المتحدة في مواجهة هذه التحديات .

و - العلاقة بين الإنماء والتنمية : الإنماء والتنمية مصطلحان مترادفان ويقابلهما في اللغة الفرنسية Développement وبالانكليزية Development ويقصد بهما خلق تطورات وتغييرات أساسية هامة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي .

يهدف الإنماء إلى نقل المجتمعات النامية التي ما تزال في مرحلة الاقتصاد الزراعي البدائي وإلى رفع مستوى دخل الفرد فيها كماً ونوعاً، بحيث يرتفع معه بالتالي مستوى حياة الفرد ومستوى رفاهه وتطلعاته. فيحنيشير مفهوم النمو إلى عملية التغير المستمرة التي تتم داخل المنظومة الاجتماعية وضمن أطرها العامة وغالباً ما يكون سبب التغير عوامل داخلية.

ويعمل الإنماء على رفع مستوى المعيشة للسكان في دولة ما، وإلى جانب تأمين الحاجات المادية للإنسان، كما يسعى إلى تحسين أحواله المعيشية ، وتحقيق جميع احتياجاته.

ولما كان الإنماء يرمي إلى تحقيق حياة أفضل ، لذا يجب أن يكون شاملاً بحيث تعم فوائده على معظم السكان و تشمل جميع جوانب الحياة.

والإنماء، هو طريقة عمل إرادي، وهدف مقصود، يرمي إلى تحقيق نتائج معينة غير التي كان من المقرر أن تحصل لو تركت الأوضاع على حالها ، وهو أيضاً ، عملية توازن بين مختلف النواحي التي يجب أن يتناولها ، مع ما تفرضه هذه العملية من إعطاء الأولوية لبعض الجوانب والمشاريع الأكثر أهمية ، وذلك لأنه ملتقى تغييرات عقلية واجتماعية في حياة السكان تجعلهم قادرين على الإنتاج بشكل مستمر .

يعد الإنماء مرحلة يمر بها السكان من أجل تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية لبلوغ حدّ من الرفاهية ، يؤدي إلى انخفاض الفرق بين مستوى الحياة المتوخى لجماعة معينة في وقت معين ومستوى الحياة الذي تعيش فيه تلك الجماعة فعلياً ، ولا يكفي بأن يحقق الإنماء رضى مادياً، بل يجب إلى جانب ذلك أن يحقق رضى نفسياً .

إذا تخطى الإنماء ، بمفهومه الحديث ، هدف تلبية حاجات الإنسان المادية إلى الاستجابة الكاملة لمختلف رغباته وأمانيه . ويعد كل من مفهوم الإنماء المتوازن والتنمية

المستدامة المتوازنة ، كلاً متكاملًا، إذ يشمل الإنماء المتوازن كل القطاعات الاقتصادية. وكذلك التنمية تشملها جميعاً، فتكون متوازنة و شاملة . ثم مستدامة .^{١١}

ز - التنمية الشاملة، والتنمية المستدامة، والمستقلة، والتنمية القادرة على الاستمرارية:

التنمية الشاملة: هي كل الإجراءات التي تتعلق بحياة السكان وتشمل مختلف الجوانب المادية، والمعنوية، والتخصصات بشكل عقلائي، ومتوازن، ومتكامل، ويجب أن يكون هدفها تحقيق الحياة الكريمة للإنسان وتنمية قدراته، ونشاطاته في جميع القطاعات الاقتصادية .وينبغي أن تتوجه التنمية الشاملة إلى كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتشمل جميع المؤسسات الحكومية، الخاصة والمشاركة، وجميع الموارد البشرية أو السكان على اختلاف شرائحهم، وتوجهاتهم، أو معتقداتهم .

أي يجب على التنمية الشاملة أن تعمل على تطوير كل الجوانب البشرية والمادية وتحسينها بما وينسجم وجميع تطلعات السكان. وبالإمكان رسم مخطط تقريبي بياني من هذا النوع دون الرجوع إلى أكداس الملفات التي أعدتها اللجان التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

التنمية المستدامة:

تتعدد مفاهيم التنمية، نظراً للاهتمام الكبير بموضوعها، وبالتالي أصبحت الشغل الشاغل للباحثين وصناع القرار والمخططين، ومع التطور الاجتماعي والاقتصادي الكبيرين لم يعد المفهوم التقليدي يواكب المعنى العصري للتنمية، الذي أصبح يشمل التنمية البشرية، التنمية الاقتصادية، أو ما يعرف بالتنمية الشاملة، وكذلك التنمية المستدامة، الذي انتشر بعد أن تم تداوله عالمياً، وذلك نتيجة قلق الحكومات، والباحثين وخاصة المختصين بالبيئة بسبب تدهور الموارد الطبيعية الذي تسببه التنمية التقليدية. ثم

^{١١} محمد حسن دخیل . إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة . مرجع سابق. ص (١٥_٢٧)

أصبح هذا الموضوع الأكثر اهتماماً بعد أن أثاره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصورة منهجية، ومنظمة عقب قمة الأرض، في ريو دي جانيرو واعتماد جدول أعمال القرن الحادي والعشرين في عام ١٩٩٢ . مما أعطى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوراً أكبر - ضمن منظومة الأمم المتحدة - فيما يتعلق بقضايا البيئة وإدارة الموارد الطبيعية . وكان التحدي الأساسي، هو كيف يمكن دمج التنمية المستدامة بالتنمية البشرية والاقتصادية ، كي يصبح لهذه المفاهيم مجتمعة معنى أكبر . وبالنسبة فقد ركز جدول أعمال القرن ٢١ على الاستخدام المستديم للموارد الطبيعية والتنمية البشرية ، لتحقيق نوع من الدمج بين المفهومين. بعد أن كانت تتم تهيئة خطط العمل البيئي واستراتيجيات الحماية الوطنية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، دون شرط المنظور الكلي .

التنمية الشاملة المستدامة: وهي تسعى دائماً للأفضل وتكون قابلة للاستمرار من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية ويعد الإنسان فاعلاً أساسياً في عملية التنمية وليس مجرد مستفيد من منتجات التنمية دون مشاركة نشيطة فاعلة كما تعني التنمية المستدامة تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة^{١٢}.

وهناك مكونات للتنمية الشاملة المستدامة منها:

١- نمو اقتصادي.

٢- تنمية اجتماعية.

٣- حماية البيئة ومصادر الثروة الطبيعية.

والاستدامة تعني: أنه يجب التعامل مع التطوير والتنمية ببصيرة واسعة من ناحية البعد الزمني والسكان، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

^{١٢} طارق، بانوري . التنمية البشرية المستدامة. مرجع سابق . ص (٧-٨) .

- التنمية المستقلة:

هناك مفهوم التنمية المستقلة، والتي تناسب المناطق أو الدول، أو مجموعة الدول، التي تتوفر فيها شروط التنمية المستقلة، أو أن ظروفها وطبيعتها تقتضي وجود هذه الاستقلالية والتخلص من التبعية الاقتصادية.

التنمية المستقلة، هي التنمية المعتمدة على الذات، لا تعني الانعزال التام عن بقية مناطق العالم وبلدانه، أو قطع جميع العلاقات الاقتصادية والتقنية مع العالم الخارجي. فالتنمية المستقلة تتطلب التدرج بالتحول نحو الاستقلالية نظرياً وتطبيقياً. وتستوجب مثل هذه التنمية العودة إلى إيجاد النماذج والتفاعل الملازمين بين التراث والحداثة، والمرونة في بلورة الأفكار والمفاهيم وصيغ التنظيم وقوانين العمل. وأهم ما تتصف به التنمية المستقلة الاعتماد على الذات بمفهومه القومي، من حيث دلالة هذه التنمية وأهدافها وسبل العمل من أجل تحقيقها، وبالتالي الاعتماد على الطاقات والكفاءات ضمن نظرة حركية لهذه الطاقات. وبهذا تتضمن التنمية تعبئة الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف.

-التنمية القادرة على الاستمرارية:

أدى الوعي البيئي في البلدان المتقدمة، إلى اعتبار البيئة عنصراً أساسياً، لا بد من أخذه بالحسبان في عملية التنمية، وإلى ظهور التنمية القادرة على الاستمرارية. ومنذ أن نشرت اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية تقريرها في عام ١٩٨٧م. أخذ المفهوم الجديد بالانتشار، واكتسب تأييداً. وأصبحت التنمية قادرة على الاستمرارية. وتلبي احتياجات السكان، دون المساس بالإمكانات التي ستسد حاجات لأجيال القادمة. ولكي تكون التنمية قابلة للاستمرارية، يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية:

أ - أن تكون ممكنة وذات قيمة اقتصادية.

ب - أن تتوافق مع الأهداف البيئية.

ج - أن يكون لها شعبية واسعة.

ولقد حدد تقرير التنمية البشرية، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٠ م. أن معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة، التي تحققت في الدول النامية، لم تحقق معدلات نمو متناظرة في مجالات التنمية البشرية، مما يشكل عائقاً صعباً أمام استمرارية التنمية الاقتصادية على اعتبار أن التنمية البشرية تعد أساسية في استمرارية التنمية الاقتصادية.

ح - متطلبات التنمية الشاملة:

إن الدول النامية والمتخلفة بحاجة إلى تنمية شاملة، تمس جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيه قطاعات المجتمع للوصول إلى الأهداف الموضوعة، ونظراً للعلاقة الوطيدة بين عناصر التنمية الشاملة الاقتصادية والبشرية، فإنه لا يجوز الفصل بينهما أو الأخذ بأحدهما دون الآخر وكلاهما متكاملان. ذلك أن أي خلل في تنمية أحد الجوانب، سينعكس على الجانب الآخر. أو بمعنى آخر إن تنمية الجوانب الاقتصادية لا تسير إذا تعثرت تنمية الموارد البشرية. وأي تنمية في أحد الجوانب تكون غير متوازنة وغير شاملة.

إن غياب الشروط الاجتماعية، وعدم توازنها مع التقدم الاقتصادي، يجعل هذا التقدم ظاهرة ترتبط بعملية التنمية، فالتنمية تؤدي بالضرورة إلى التحديث، غير أن التحديث قد يقف عند حدود معينة، ولا يحقق التنمية، لأن التنمية عملية متكاملة وعندما تتحقق تكتسب قوة ذاتية تدفعها إلى النمو المستمر، فتدعم الجذور الأولى وتولد جذوراً جديدة تشكل بحد ذاتها منطلقاً لعمليات نمو جديدة.

إن شروط التقدم في المجتمع الإنساني الحديث يرتبط بعضها مع بعض ارتباطاً عضوياً ووظيفياً. بمعنى أن كل عنصر اجتماعي، ينبغي أن يحقق ضمن وحدته الوظيفية حاجتان أساسيتان في آن واحد، فهو يقوم بوظيفة خاصة به، تعمل على استمرار حياة الوحدة الاجتماعية من ناحية، ووظيفة أخرى عامة، تتعلق بالمجتمع، فتضمن استمرار وجوده وتطوره من ناحية ثانية.

كانت الدول في الماضي، تركز على تنمية الجوانب الاقتصادية، نظراً لسهولة حصرها وقياس آثار عملية التنمية المتمثلة، بالبحث والدراسة ونتائجها ، وتطبيق النظم العلمية فيها، في حين كان يصعب قياس الجوانب الاجتماعية ذات المضمون الكيفي أو النوعي وتحليلها وتقييمها. لكن الآن تتبّه الجميع لذلك، وأصبحت الدول وكثير من المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة تعنى عناية خاصة بالتنمية البشرية، وذلك للاعتقاد بأن الإنسان هو هدف التنمية، ووسيلتها لذلك يجب أن تكون شاملة، وموجهة لمصالحه وحاجاته الأساسية، وتبني قدراته وتنمي مهاراته، للوصول إلى مرحلة مجتمع الاستهلاك الشعبي العالي حسب نظرية روستو في تطور المجتمعات البشرية.

ح-النمو السكاني وعلاقته بالتنمية الشاملة:

شغلت مسألة السكان والتنمية اهتمام المفكرين في جميع الاختصاصات والمجالات، منذ ظهور العالم " مالتوس " الانكليزي الأصل، الذي أشار إلى خطورة التزايد السكاني ضمن موارد غذائية محدودة فقال : إن السكان يتزايدون وفق متوالية هندسية في حين تتزايد الموارد الغذائية وفق متوالية عددية. فإذا كان السكان يتزايدون حسب السلسلة : ١ - ٢ - ٤ - ٨ - ١٦ - ٣٢ والغذاء يتزايد وفق السلسلة : ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ فسوف يأتي اليوم الذي تقتصر فيه الموارد الغذائية عن كفاية السكان، مما يسبب المشكلات الاجتماعية، والمجاعات التي تؤدي بحياة الكثيرين.

أحدثت هذه النظرية ضجة كبيرة لدى المفكرين، واتجهوا بين مؤيد ومعارض، يطرحون الأدلة والبراهين. وعلى الرغم من أن أفكار مالتوس وتخوفاته لم تتحقق منذ ظهورها وحتى الآن، فقد أثارت الذعر والخوف لدى مؤيديها في الغرب، وأعاقت تقدم البحوث السكانية بدلاً من تقدمها.

ثانياً - النمو والتخطيط.

١٥ - النمو:

١ - مفهوم النمو وتعريفه.

يعد النمو من المعايير الأساسية التي يمكن تقدير التنمية على أساسها. والنمو الذي يتم بين فترة وأخرى، يدل على ازدياد متوسط استهلاك الفرد خلال الزمن، وينبغي أن يكون هذا الازدياد مستمراً ومتواصلاً، وفقاً لرغبات السكان. ولا بد من أن يتبعه تقييم مبني على الموازنة بين الأشخاص، والأمر يتعلق هنا بالجانب الكيفي من عملية التنمية التي تتم بين فترة زمنية وأخرى، ويجب أن يؤدي النمو في هذه الحالة إلى تقليل الفوارق بين مستويات معيشة مختلف الفئات داخل الجماعة.

يشير مفهوم النمو إلى عملية التغير المستمرة التي تتم داخل المنظومة الاجتماعية وضمن أطرها العامة وغالباً ما يكون سبب التغير عوامل داخلية.

وتشكل نظرية قوانين التقدم الاقتصادي للحضارة البشرية، التي تدرس " القوانين " من زاوية التناسب المتنوع بين نمو السكان وحجمهم وبنيتهم العمرية والنوعية من جهة، وبين مقادير الدخل الوطني، والنمو الاقتصادي من جهة أخرى. تعميماً خاصاً للآراء البرجوازية المعاصرة حول القوانين الاقتصادية للنمو الديموغرافي. فأنصار هذه النظرية يؤكدون أن التغيرات البنوية في السكان، وخاصة انخفاض عدد السكان الزراعيين ودرجة تحرك السكان، إلى جانب ازدياد الدخل المتوسط واستهلاك الطاقة للشخص الواحد، هي المقدمات الملموسة للتقدم الاقتصادي العام للحضارة البشرية. إن مثل هذا الموقف خاطئ، لأنه لايجوز الحكم كلياً على مستوى تطور الإنتاج الاجتماعي على أساس مؤشرات ملموسة منفردة. إن أنصار التحليل التكنوقراطي لنمو السكان، يدرسون تفاعل العمليات الاقتصادية والديموغرافية من وجهة النظر التقليدية بالنسبة للعلم الاقتصادي

البرجوازي، التي تقول بالدور الحاسم للتناسب بين عدد السكان وبنيتهم وتوزيعهم وبين حجم السوق في النمو والتطور الاقتصادي.

في مثل هذه الآراء يحتل المستوى المتوسط المتبدل للاستهلاك، مركز الصدارة في تفسير وتيرة نمو سكان البلدان المتطورة اقتصادياً، فتمو السكان في مثل هذه النظرية يجري تصحيحه بمستوى الدخل المتوسط، واستهلاك الطاقة. وفي الوقت الراهن يسعى بعض الديموغرافيين البرجوازيين بنشاط لاستخدام مثل هذه الطريق على أساس إمكانيات التحليل الاقتصادي الرياضي لديناميكية الإنتاج والاستهلاك بواسطة طريقة " دالة " كوب - دو غلاس " الإنتاجية". تعتمد مثل هذه الطريقة على فكرة " إنتاجية السكان الشاملة "، أي على ضرب من نظرية " الإنتاجية القصوى " البرجوازية، التي رفضتها أدبيات الاشتراكية الماركسية. نظراً لأن هذا الاتجاه يحول السكان إلى دالة إنتاجية. فكأنهم يفرزون من إنتاج الدخل الوطني تلك الأجزاء التي تتكون نتيجة لمساهمة نفقات "الرأسمال البشري" أو ما يمكن تسميته " الرأسمال البدني " واستخدام الأرض والتقدم التقني. وهكذا يتم إعطاء الجوانب التقنية الصرف في النمو الاقتصادي صفة مطلقة. إلا أنه لا بد من إجراء تطابق بين العمليات الاجتماعية والعمليات التقنية الاقتصادية. مثل إعادة إنتاج القوة العاملة واستخدامها، فعالية التوظيفات السياسية والاستفادة من منجزات التقدم العلمي التقني.

ويميز " والنسكي " بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، مفسراً أن التنمية هي النمو الاقتصادي المتمثل في ازدياد الإنتاج من السلع والخدمات بمعدل يتجاوز معدل النمو السكاني. بينما نجد أن التنمية الاقتصادية هي مفهوم أوسع وأكثر شمولاً من مفهوم النمو. حتى وإن كان هذا الأخير أحد أهم عناصر التنمية. والتنمية بالنسبة للبلدان النامية لا تعني فقط النمو الاقتصادي، وإنما تعني أشياء أخرى، من مثل اللحاق بالدول الصناعية المتقدمة، واستبدال العمل البشري المرهق بالآلات والتقنيات، والقضاء على الجوع والجهل

والمرض، ونشر العدالة الاقتصادية والمساواة بين الجنسين، وتنويع القاعدة الإنتاجية للدولة، وتطوير الصناعة، والتخلص من تسلط وهيمنة الدول العظمى.

أصبح من الثابت في الوقت الراهن أنه لا يمكن تحقيق مستويات متقدمة من النمو والتطور دون وجود خطة وبرامج اقتصادية واجتماعية محددة الأهداف والاستراتيجيات وأنه لا يمكن لدولة ما أن تنجح في إعداد وتنفيذ خططها المختلفة دون وجود بيانات إحصائية.

٢ - النمو السكاني وعلاقته بالنمو الاقتصادي:

للقوف على العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، لابد من الإشارة إلى ما كتبه الاقتصادي " دومار " أن زيادة في السكان بمقدار ١ % يحتاج إلى زيادة قدرها ١ % من الدخل الفردي حتى يظل الاقتصاد كما هو عليه. أما الديموغرافي " أنسولي كول " والاقتصادي " هوفر " فقد وجدوا أن النمو بمقدار ١ % في الناتج القومي يحتاج إلى ثلاثة أمثال ذلك من الأموال المستثمرة هذا على المستوى الإجمالي، أما على المستوى التفصيلي فإن الزيادة في السكان تحتاج إلى زيادة في الأموال المقابلة حتى تتفق على تأمين الغذاء وبناء المدارس والمستشفيات والمساكن. كما أن وضع أية خطة للقوة العاملة، يحتاج إلى معرفة مفصلة للتركيب العمري للسكان.

مقدمة:

يعد التخطيط الأداة الفعالة والطريقة المساعدة في تنفيذ عملية التنمية، فهو نظام ييسر عملية التنمية، ويستوعبها ويحدد أبعادها. ويصوغ الخطط والبرامج والإجراءات، بشكل كمي. ويضعها موضع التنفيذ لتحقيق أهداف التنمية.

وقد استحوذت مشاكل التخلف الاقتصادي والاجتماعي ووسائل علاجه، على اهتمام عدد كبير من المفكرين والباحثين المعاصرين. وشكل التخطيط منذ فترة الخمسينيات، الأساس لأكثر الدراسات والمؤتمرات والبحوث الخاصة بالتنمية. إذ عرّفه الفرنسي " كير " بأنه فن من الفنون، أكثر من كونه علماً من العلوم. وأن التخطيط يصبح مرغوباً فيه كلما كانت آثاره مرغوباً فيها.

أما في المفهوم الاشتراكي، فيعد التخطيط نشاط اجتماعي يحدد بواسطته المخططون ، الأهداف في مجال الإنتاج والاستهلاك، بطريقة منسقة، من خلال عمل القوانين الاقتصادية الموضوعية، وكذلك خواص التنمية الاجتماعية، ويسعون لتحقيق تلك الأهداف من خلال الظروف المناسبة. وأنه العمل الطوعي للجماهير في قيادتها للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، والقائم على استخدام القوانين الاقتصادية والاجتماعية الموضوعية لتطبيق نمط معين من إعادة الإنتاج.

أما التخطيط في المفهوم الرأسمالي، فإنه يخضع للتأثير العفوي لقوانين الاقتصاد الرأسمالي . وحسب رأي " كالونني " : أن استحالة النمو المخطط للاقتصاد البرجوازي، لا ترتبط بالبنية الاقتصادية للمجتمع فحسب، وإنما بطبيعة السلطة السياسية أيضاً، ففي ظل السيطرة السياسية للطبقات المستغلة لا توجد، ولا يمكن أن توجد أهداف موحدة، ولذلك فإن الإنتاج لا ينمو في صالح تأمين حاجات المجتمع، وإنما في صالح زيادة غنى

الإمبرياليين ". وعليه فإن هذا النوع من التخطيط لا يؤمن الرقابة الفعالة والمباشرة على نشاط الوحدات الاقتصادية التي تعمل في إطار مصلحتها الخاصة فيما إذا تضاربت مع مصلحة تحقيق أهداف الخطة.

أما في البلدان النامية فما زال التخطيط متواضعاً في كثير منها، ويسير على إعداد التنبؤات المستقبلية، وبرمجة الاستثمارات في حدود القطاع العام، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والمشروعات إضافة إلى إجراءات معينة غير مترابطة أحياناً لتحديد موقع القطاع الخاص، مع محاولة لتخطيط الموارد البشرية والتخطيط المالي وإصلاحات اقتصادية واجتماعية مختلفة. ويقع ذلك تحت مسمى التخطيط الجزئي الذي يمكن أن يتطور إلى تخطيط أكثر شمولاً مع تطور القطاع العام وزيادة فعاليته في الاقتصاد القومي، وإجراء تحديثات في نظام الملكية، ورفع مكانة التخطيط، ليرقى إلى مستوى تخطيط الإنتاج وتخطيط متطلباته المادية والبشرية. وتطوير العلاقة مع القطاع الخاص بما يتلاءم وأهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وممارسة البرمجة والتخطيط وطرائق التأثير في مسيرة التطور الاقتصادي والاجتماعية.

١ - أهمية التخطيط:

يمثل التخطيط في الوقت الحالي المنهج الرئيسي لتحقيق التنمية في معظم دول العالم. وإن كان قد ارتبط كمفهوم اقتصادي " بالاشتراكية " في الاتحاد السوفييتي. غير أن مفهومه قد تطور، وأصبح يعبر عن إمكانية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومدى مسؤوليتها عن تعبئة مواردها، وتوجيهها نحو الاستثمارات الإنتاجية.

وتكمن أهمية التخطيط في أنه أصبح يمثل المنهج العلمي لتنفيذ برامج التنمية، وخاصة لدى الدول النامية، التي تواجه سلسلة من الصعوبات والعقبات التي تعترض نموها سواء من طبيعة مالية، أو إدارية، أو اقتصادية، أو اجتماعية.

ويجب أن يقوم التخطيط بإرشاد تدخل الدولة المباشر ، وبتوجيه النشاط الخاص نحو مجالات مختارة من خلال حوافز متنوعة، واستخدام رشيد لمؤشرات السوق. ولا بد من إيجاد توازن مناسب بين المركزية واللامركزية، وكذلك بين الوضع الريادي للقطاع العام، ومبادرة القطاع الخاص.

٢ - مفهوم التخطيط وتعريفه:

تباينت تعريفات التخطيط فليس هناك تعريف شامل وموحد. وقد نهج المؤلفون مناهج مختلفة في تعريفهم له. فمنهم من عرّفه تعريفاً خاصاً وغير شامل، ومنهم لم ينصرف إلى وضع تعريف محدد له. وسيتم فيما يأتي تعريف التخطيط من وجهات نظر الباحثين:

التخطيط: هو عملية منظمة تتضمن الأسس والمناهج الواجب اتباعها لتحقيق التنمية، أي اتخاذ مجموعة من الإجراءات والقرارات، للوصول إلى أهداف محددة عبر مراحل زمنية أي خلال فترة أو فترات مقدرة، مستخدمة الموارد المادية والبشرية والمعنوية المتاحة حالياً ومستقبلاً أحسن استخدام.

وعُرف بأنه ' منهج من مناهج التغيير والانتقال من وضع معين إلى وضع آخر في الحياة الاجتماعية. أو في حدود المجتمع المقصود بالتخطيط. فهو غاية في ذاته، وهو أداة أو وسيلة للتغيير. هو أداة إرادية للتغيير الاجتماعي، ووسيلة تساعد في توجيه السلوك الإنساني، والموارد والحاجات تعمل على النهوض والتقدم. وهو عملية تعاونية تهدف إلى الإسراع في التغيير الاجتماعي، لتحقيق حياة أفضل والوصول إلى مستوى أعلى من الرفاهية. وهو عملية المواءمة بين الاحتياجات الاجتماعية للمجتمع وبين موارده.

والتخطيط هو: الإدارة المركزية لكافة الأنشطة الاقتصادية طبقاً لخطة موحدة، تحدد كيفية توجيه موارد المجتمع نحو أهداف معينة، مستخدمة في ذلك أسلوباً محدداً.

ويعرّف التخطيط بأنه محاولة لاستخدام العقل والمنطق، وبعد النظر في تحديد وتحقيق الأهداف الإنسانية.

وبعد التخطيط بأنه: التطبيق العلمي للمعرفة الإنسانية وذلك عندما يكون القصد فيه اتخاذ قرارات تخدم من حيث المبدأ الفعل الإنساني، ويأتي في صلب هذا المفهوم ضرورة وجود علاقات بين الوسائل والأهداف. ويسعى إلى تحديد الهدف الذي نتوقع الوصول إليه عن طريق الاستعمال الأكثر فعالية للوسائل.

والتخطيط هو عبارة عن أسلوب تنظيمي حركي لاتخاذ مجموعة من الإجراءات والقرارات اللازمة، لاختبار غايات وأهداف معينة ومحددة خلال فترة أو فترات زمنية مقدرة، وذلك عن طريق تحديد أهم الوسائل والموارد المتاحة. أو التي يمكن تجهيزها ضمن إطار علمي متناسق ومتكامل، تراعى فيه الظروف الفعلية للدولة من جهة والظروف المتوقعة مستقبلاً من جهة أخرى.

وفي المدرسة البرجوازية، لم يتفق الاقتصاديون على تعريف موحد للتخطيط، وحصر معظمهم العملية التخطيطية في الجوانب الفنية للتخطيط، وفي حال وجود تدخل للدولة، فينبغي أن يكون التدخل غير مباشر، أي تدخلاً تحسينياً لنشاط القطاع الخاص ولمصالحه. ويرى الاقتصادي الأمريكي " جورج كالوي " : أن التخطيط شأنه شأن التكنولوجيا محايد من الوجهة السياسية. كما ويعتقد الاقتصادي الألماني " كارل لندوار " : أنه لا يوجد أي ارتباط بين نظام الدولة وطابع التملك، وبين التخطيط الاقتصادي ، ويستنتج على أساس ذلك أنه بالإمكان أن يجري التخطيط في أي نظام اجتماعي، وأن التخطيط في الاتحاد السوفييتي السابق ليس له أي علاقة بالملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الرئيسية في البلاد. ويحدد " أ . آرثر لويس " ثلاثة معانٍ للتخطيط هي :

١ - التخطيط هو الأهداف التي تضعها الحكومة للإنتاج سواء للمشروعات الخاصة أو العامة.

٢ - التخطيط هو أن تضع الحكومة أهداف الاقتصاد بأكمله، ويدخل في هذا الاقتصاد هنا نظام العمل، والنقد الأجنبي، والمواد الخام وغيرها.

٣ - التخطيط هو وصف الوسائل التي تستخدمها الحكومة لتعرض على المشروعات الخاصة الأهداف التي سبق أن حددتها.

وبهذا نجد أن هذه المعاني تشير إلى أن يكون تدخل الدولة محدوداً على نحو لا يعيق عمل المشروعات الخاصة، ولا يقيد حريتها.

أما الاقتصادي الفرنسي " كير " فيرى في مفهوم التخطيط الاقتصادي، أنه فن من الفنون أكثر من كونه علماً من العلوم. وكما هي الحال في العلوم الطبية حيث يستعين التشخيص الطبي بمجموعة معقدة من العلوم والمعارف، ولكن حين تعطى أهمية ومكانة كبيرتان لكل من الحدس والبديهة، والخبرة الفنية، والتجربة، فإن التخطيط يستخدم وفي آن واحد كلاً من الأسلوب العلمي للنظرية الاقتصادية والمهارة الفنية للإحصائي الذي يجب عليه أن يظهر قدراً كبيراً من الذكاء والفطنة في معاملة ومعالجة الأرقام، السياسة والضبط والدقة شبه الآلية لعلم المحاسبة. ثم يؤكد بضرورة أخذ التخطيط على أنه شيء محايد، وليس مجموعة من العمليات الفنية.

٣- ديناميكية التخطيط : ينبغي للتخطيط التتموي أن يكون ديناميكياً مرناً قادراً على التجارب مع الحياة الاقتصادية وحاجاتها المتغيرة. وعملية التخطيط بحاجة إلى التأكد من المجالات المناسبة لكل من القطاع العام والخاص والمشتراك، والأخذ في التوسع بعملية التنمية.

ويعد كل من المركزية في التخطيط، والانضباط في إدارة الاقتصاد الكلي ضروريان لخلق البيئة المناسبة نحو تنمية متوازنة ومستقرة، وكذلك فإن ثمة حاجة من ثمة حاجة من المركزية في الإدارة الاقتصادية للسير بالتنمية بالطريق الصحيح نحو الاعتماد على

الذات، ونحو مشاركة جميع السكان في وضعها، وتصميمها، وتنفيذها برامج التنمية، ولتوفير الديناميكية التي تعد أساساً في إنجاح التنمية للفترات المستقبلية.

ولا بد لأسلوب التخطيط التنموي، على المستوى المؤسسي أن يأخذ بعض الأفكار في التخطيط من شركات الأعمال، وذلك بتبني ما يعرف بالتخطيط الاستراتيجي. وبحسب هذا النوع من التخطيط، ينبغي للتخطيط التنموي أن يكون ديناميكياً مرناً قادراً على التجاوب مع الحياة الاقتصادية وحاجاتها المتغيرة.

وعملية التخطيط بحاجة إلى التأكد من المجالات المناسبة لكل من القطاع العام والخاص والمشارك، والأخذ في التوسع. وبحسب هذا النمط يقل الاهتمام بالتنبؤ، ويتوجه نحو فهم البيئة المحيطة والاحتياجات المتميزة لمختلف القطاعات، لتحديد الفرص والمشكلات في تلك القطاعات، وأنماط توزيع الموارد، والروابط مع البيئة الخارجية.

٤ - التخطيط القومي: هو أسلوب تنظيمي حركي لاتخاذ مجموعة من القرارات والإجراءات اللازمة للإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك خلال فترة زمنية مقدرة، وذلك عن طريق تحديد أهم الوسائل والموارد المتاحة، أو التي يمكن تجهيزها ضمن إطار علمي متناسق ومتكامل تراعى فيه الظروف الحالية الفعلية للدولة من جهة، والظروف المتوقعة مستقبلاً من جهة أخرى.

ويستخدم المصطلح للدلالة على منهج من مناهج التغير أو الانتقال من وضع معين إلى وضع آخر في الحياة الاجتماعية، أو في حدود الدولة المعنية بالتخطيط فهو غاية في ذاته وهو أداة أو وسيلة للتغير تتم بإرادة السكان، ووسيلة تساعد في توجيه السلوك الإنساني والموارد الفنية والمادية وجهة منظمة تساعد في إشباع الحاجات والعمل على الموازنة بين الموارد والحاجات بصورة تعمل على النهوض والتقدم وهو عملية تعاونية تهدف إلى الإسراع في التغيير الاجتماعي لتحقيق حياة أفضل والوصول إلى مستوى أعلى من الرفاهية وهو عبارة عن عملية الموائمة التي تتم بين الاحتياجات الاجتماعية للمجتمع

وبين موارده، فالتخطيط وسيلة مستمرة تؤدي فيها الحكومة الدور الإداري في تعبئة المجتمع وهكذا من أجل تحقيق سلسلة من المشروعات المبنية والموجهة لتحقيق الأهداف التي تنظمها الخطة.

٥- تقييم التخطيط:

إن تقييم التخطيط ليس بالعمل السهل، إذ إن المعيار الصحيح لمثل هذا التقييم، هو معرفة الفرق بين الأداء الاقتصادي بوجود خطة، أو بعدم وجود خطة. وهذا أمر مستحيل. إلا أن هناك بعض الأمور قد يكون للخطة دور في تحقيقها، بغض النظر عما إذا كانت الأهداف قد تحققت أم لا. فمثلاً قد تساعد الخطة على تعبئة الموارد الداخلية أو الخارجية، وعلى تعبئة المجتمع لدعم الأهداف القومية دون أن تحقق أهدافها الكمية والنوعية المحددة. إن عدم تحقيق أهداف الخطة لا يعني بالضرورة فشلها. فقد يترتب على تغيير الظروف أن يجعل من الخروج عن إطار الخطة أمراً مرغوب فيه. إلا أن الضعف في تطبيق الخطط الأثر في زرع عدم الثقة بهذه الخطط. أضف إلى ذلك أن التخطيط خلق نوعاً من الميل نحو وضع أهداف طموحة أكثر مما يجب، وعلى زيادة كبيرة في استثمارات القطاع العام أكثر مما هو مطلوب. مما شكل ضغطاً كبيرة على الموارد في بعض البلدان، وخاصة النامية منها.

٦- التخطيط في الدول النامية:

سعت معظم الدول النامية ، منذ سنوات الخمسينيات، لتسريع عجلة النمو من خلال التخطيط الاقتصادي. ومن الممكن التمييز بين ثلاثة أنواع من هذا التخطيط:

- ١ - التخطيط الشامل الذي تأثر لحد بعيد بخبرة المنظومة الاشتراكية "الاتحاد السوفيتي السابق" في هذا المجال، وطبق على نطاق واسع في آسيا وأوروبا الشرقية.

لقد كان التركيز في هذا النوع من التخطيط على الوصول إلى موازن مواد للمدخلات والمخرجات الخاصة بالتخطيط المركزي ، وعلى توزيع المواد فيها بين المؤسسات. ونظراً لظهور صعوبات في التوزيع على أساس التخطيط المركزي، بدأ عدد من الدول الاشتراكية بالتحول إلى التوزيع عن طريق السوق والأسعار، ولكن بشكل متفاوت.

٢ - التخطيط الإرشادي "الموجه" ، الذي تأثر بخبرة أوروبا الغربية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وطُبق على نطاق واسع في آسيا، وأوروبا الشرقية.

٣ - التخطيط الرسمي أو الشكلي، وهو خاصية منطقة النصف الجنوبي من أفريقيا، ومنطقة أمريكا الجنوبية. وقد انتشر هذا النوع من التخطيط بسبب متطلبات وكالات المعونات الخارجية.

٧- مقومات التخطيط:

مما سبق نستنتج أن مقومات التخطيط هي:

١- أنه عبارة عن نشاط تنظيمي. يهدف إلى خلق نوع معين من العلاقات بين عناصر الوحدات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من أجل تنظيم قراراتها، وتحديد أهدافها وطرق تنفيذها.

٢ - أن التخطيط يتطلب اتخاذ مجموعة من التدابير، أو الإجراءات اللازمة لتحديد الغايات والأهداف التي تتطلع إليها السلطة العامة. وطبيعي أن هذه الغايات، والأهداف يجب أن تتناسب مع طبيعة البنيان الاقتصادي والاجتماعي السائد للدولة من جهة والسياسات العامة للدولة من جهة أخرى.

٣ - التنسيق بين الأهداف والوسائل والإمكانات الموجودة تحت تصرف الاقتصاد القومي، بغية الوصول إلى النتائج المطلوبة. وبهذا يتطلب التخطيط عدم وجود تعارض بين الأهداف الموضوعية، وبين الوسائل والموارد الفعلية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

٤ - يعد الزمن ضروري من أجل أن تبقى عملية التخطيط مستمرة. وعليه لا بد أن يبنى التخطيط على معايير وموازن اقتصادية سليمة، تراعى فيها الظروف الواقعية للدولة من جهة والتصورات المستقبلية من جهة أخرى. أي يجب أن يبنى التخطيط على أسس منطقية تأخذ بالحسبان الظروف الداخلية للدولة، والأوضاع الاقتصادية والسياسية الخارجية، التي يمكن أن تؤثر في عدم الوصول إلى تحقيق الأهداف الموضوعية بكل دقة.

٨ - مراحل التخطيط : تمر عملية التخطيط بمجموعة من المراحل المترابطة ببعضها، من حيث الزمن، والمنهج. وتشكل فيما بينها سلسلة متواصلة ومستمرة. وأهم مراحل عملية التخطيط ما يأتي:

أ - تحديد الأهداف والاستراتيجيات العامة: تختلف الاستراتيجيات والأهداف العامة من مجتمع لآخر نسبياً. فهي ترتبط بطبيعة المجتمع، والدولة وهياكلها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، وأفاق تطلعاتها المستقبلية. إلا أن تلك المجتمعات تشترك بمجموعة من الأهداف والاستراتيجيات هي:

- إعادة بناء وتطوير القطاعات الاقتصادية والهياكل الاجتماعية القائمة.
- تحقيق معدلات عالية وسريعة من النمو الاقتصادي.
- تحقيق توزيع عادل للثروة القومية والدخل القومي.
- حل جميع المشكلات، وإزالة العقبات، والتغلب على الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والخارجية.

- تأمين الاستقرار النسبي في المستوى العام للدخل والعمالة ، والأسعار .

- الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج والموارد العامة للدولة.

وتختلف هذه الأهداف والاستراتيجيات، من زمن لآخر ومن دولة لأخرى، ويتم ترجمتها على صورة أهداف محددة بدقة، وشكل رقمي، ضمن إطار الخطط الاقتصادية.

ب - تحديد الوسائل والموارد اللازمة:

إن من الضروري تحديد الإمكانيات والوسائل والموارد اللازمة، من أجل تحقيق هذه الأهداف. وهذا يتطلب سبر جميع الإمكانيات والموارد الملائمة لواقع وظروف الدولة السياسية، والمالية، والاقتصادية الحالية، والمستقبلية.

ج- إعداد الخطة: يقصد بالخطة مجموعة من الإجراءات المتخذة من أجل تنفيذ هدف معين، وهذا يعني أن مفهوم الخطة يحدد عنصرين هما: ١ - هدف ينبغي تحقيقه - ٢ - وضع إجراءات معينة ووسائل تنفيذ في تحقيق الهدف. وتعد الخطة وثيقة تحدد أهدافاً معينة من المنتظر تحقيقها، وهي تحدد الوسائل والأساليب لتحقيق الأهداف الموضوعة^{١٢}.

تحتاج عملية التخطيط إلى وضع خطة، تتمثل بمجموعة من التدابير من أجل تنفيذ هدف معين، ويعني ذلك أن الخطة تركز على هدف، ومجموعة من التدابير، والوسائل من أجل تحقيق الهدف. وبهذا المعنى فالخطة تحدد أهدافاً يمكن تحقيقها. وترسم الطرق للوصول إلى تلك الأهداف. وقد يتعلق الموضوع بالاقتصاد الوطني في خطة خماسية. أو بقطاعات الإنتاج، أو قطاع معين منها مثل خطة استثمار الموارد الزراعية، وتوفير المياه للمناطق الزراعية. والعمل على إعادة تركيب الهيكل الاقتصادي على أسس علمية، باستغلال كافة الموارد، وبذل أقصى الطاقات.

^{١٢} معجم العلوم الاجتماعية ص ١٨٦ .

الخطّة عبارة عن مجموعة من التدابير، والتّقدّيرات، والأهداف الاقتصادية، موضوعة داخل هيكل متناسق، محدد فيه الوسائل اللازمة لتتّفيذ التّقدّيرات والأهداف.

وهكذا يجب أن تتضمّن الخطّة كل ممّا يأتي :

- تحديد الأهداف والتّقدّيرات.
- تحديد الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف والتّقدّيرات.
- يجب أن تكون الخطّة منسجمة، ومتناسقة، وواقعية.
- يجب أن تكون مبنية على أسس علمية ومدروسة، ويراعى فيها الظروف، والهيكل السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة للدولة من جهة، والتطلّعات العامّة لسياسات الدولة المختلفة.
- الخطّة ليست هدفاً بحد ذاتها، وإنما وسيلةً لتحقيق الأهداف^{١٤}. سواء ما يتعلق منها بالاقتصاد الوطني الكلي، أو بقطاع معين من القطاعات الإنتاجيّة. ويعمل التخطيط على إعادة هيكلة الاقتصاد على أسس علميّة، كما يعمل على استغلال جميع الموارد الماديّة والبشريّة، للحصول على أعلى مردود.
- يجب أن تكون مرنة وقابلة للتّعديل من دون أن تحدث أي خلل في النواحي الاقتصاديّة أو الماليّة في المستقبل.

د-تتّفيذ الخطّة :وهي المرحلة الأخيرة في عملية التخطيط، وعليه فإن حل المشكلات اللازمة لتطبيق التخطيط لا بد من اللجوء إلى الطاقات الإنسانيّة بحيث يمكن توجيهها بما يساعد على حل المشكلات التي تعتمد أساساً على الإرادة ومعرفة الفوائد التي

^{١٤}البرت، واثرستون . التخطيط للتنمية . مرجع سابق .

ستنتج عن الموارد المتوافرة وبعد ذلك توضع خطط لمدة عشر سنوات وعشرين سنة تتناول النقاط التالية عند انتهاء الفترة المفروض مداها:

١- العدد الذي سيبلغه السكان.

٢- ما يمكن أن تنتجه البلاد من: أ- مواد غذائية. ب- مساكن. ج- ألبيسة. د- مواد استهلاكية أولية أخرى.

٣- البضائع التي تتوقع البلاد بيعها إلى الخارج.

٤- البضائع الأجنبية المرغوب استيرادها.

وبالإمكان رسم مخطط تقريبي بياني من هذا النوع دون الرجوع إلى أكدااس الملفات التي أعدتها اللجان التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

١- التخطيط الاقتصادي والاجتماعي: يهتم بوضع الخطط اللازمة للنهوض بالطاقات والموارد البشرية، لاستثمارها في كافة قطاعات الأنشطة الاقتصادية. والعمل على تطويرها وتعبئتها، بما يتناسب وظروف المرحلة التي تمر بها البلاد، وتمكين المرأة، والدفع بالاقتصاد إلى مستوى أفضل. وتحقيق نمو متوازن في الاقتصاد القومي.

٢- التخطيط الاقتصادي: يهتم التخطيط الاقتصادي في زيادة معدل التنمية الاقتصادية. بقصد تحسين الأحوال المعيشية للسكان، من خلال تشغيل معظم القدرين على العمل، وإشراكهم في تخطيط حياتهم الاقتصادية. ومعالجة المشكلات الاقتصادية. ووضع سياسة اقتصادية، بهدف القضاء على البطالة، وتجاوز الأزمات الاقتصادية، والمالية، والفنية، بما يسهم في زيادة الدخل القومي، والفردى، وبالتالي تحقيق نمو متوازن في الاقتصاد.

٣ - التخطيط الاجتماعي:

يعني وضع الخطط لرفع مستوى التعليم، وتحسين الحالة الصحية، وتأمين العمل للجميع، مما يسهم في رفع مستوى المعيشة، وتحقيق عدالة اجتماعية في توزيع الدخل القومي، وتأمين احتياجات الشباب والمرأة، وحل مشكلاتهم.

٤ - تخطيط القوة العاملة:

يتم من خلال حصر وتصنيف القوة العاملة ، بهدف تشغيلها، وإعدادها وتأهيلها، وتوزيعها بما يتناسب وظروف المرحلة التي تمر بها الدولة. بقصد تحقيق زيادة في السلع والموارد الاقتصادية، لسد احتياجات السكان. وتأمين فائض للتصدير، يسهم في زيادة الخل القومي. ولا بد من وضع خطة محددة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة خلال مدة محددة، يقوم عليها التخطيط بأقل التكاليف . وينبغي أن يتضمن تخطيط القوة العاملة تحديد احتياجات المجتمع الأساسية في عملية التنمية الشاملة في جميع المجالات المعرفية والخبرة والمهارة والتدريب ، واستخدام الطرق والأساليب، لتحقيق المتطلبات، وبما يكفل إنجاز الخطة، والاستخدام الكامل للقوة العاملة في استغلال الموارد المتاحة.

٥ - التخطيط والإحصاء:

تسعى الدول للمحافظة على استمرار التوازن الاقتصادي فيها، إلى التدخل الهادف في بعض السياسات المالية، والنقدية، والاقتصادية ، بهدف الإبقاء على معدل نمو سنوي مضطرد. ولا بد من إحداث تغيير في البنية الاقتصادية للمجتمع، لتحقيق نمو اقتصادي معقول، وذلك من خلال التدخل الإرادي الواعي الشامل من قبل الحكومة، الذي يعتمد على المسح الشامل للاقتصاد الوطني، وتحديد مواقع الضعف، ووضع الحلول المناسبة، بتطوير بعض الأنشطة الاقتصادية، وإحداث بعضها بحيث تتلاءم مع الظروف الموضوعية للمجتمع (توافر رأس مال، أو خبرات، أو مواد أولية). وهذا يتطلب مسحاً شاملاً للموارد الاقتصادية المتاحة، وإمكانية استخدامها الاستخدام الأمثل للنهوض

بالاقتصاد، وتحقيق الأهداف المرسومة لذلك. وكلما كانت الإحصاءات دقيقة وشاملة لمعظم جوانب النشاط الاقتصادي والسكان. يمكن وضع خطط دقيقة وسليمة، تتماشى وحاجات المجتمع وكذلك الظروف التي يمر بها. وعليه فلا تخطيط دون إحصاء، ولا تخطيط ناجح بلا إحصاءات دقيقة.



ثالثاً - الجنور الفكرية للتنمية:

١ - مفهوم التنمية في الحضارات القديمة: الحضارة اليونانية.

ظهر مفهوم التنمية في الحضارات القديمة كالحضارة اليونانية. فقد تكلم "أرسطو" عن علاقة الإنسان بالطبيعة. وانطلق التفكير في الطبيعة عند هذا الفيلسوف، من التقنية، وذلك وفقاً للمقولة التي استخدمها رينار شومان Reiner Schurman: "إن التجربة الجوهرية التي تولد الميتافيزيقا هي الصنع". وإلى جانب ذلك، فإن معرفة الأشياء - في رأي أرسطو - وفقاً للطبيعة (Phusis)، كانت تعني مراحل "تموها" العديدة، إن مصطلح (Phusis) مشتق - كما هو الحال بالنسبة لمصطلح (Natura) اللاتيني - من الفعل الذي يعني الولادة (Phuo).^{١٥}

يقول أرسطو: "إن طبيعة الشيء هي نهايته، أي ما يكون عليه الشيء عندما ينتهي نموه، هذا هو ما نطلق عليه طبيعة الشيء، فمثلاً "إن اعتبار الرؤية التطورية ابتعاد عن المصادر هو أقل صحة من اعتبارها نهضة وعودة إلى الأصول.

ويرى "باري" أن "اليونانيين، على الرغم من خصوبة تأملهم الخاص بحياة الإنسان، لم يتوصلوا إلى اكتشاف فكرة تبدو لنا بسيطة جداً، وبديهية إلى حد كبير، مثل فكرة التطور". إن هذا البعد الرئيسي للحدث نشأ في عصر التنوير.

وقد حاول "هابرماس" أن يرى في "أوليس" تجسيدا مسبقاً للمقاول، فهو مغامر، ماهر في التخطيط. ويحسن التحكم في الطبيعة وتقييم الإنسان المنتج، باعتباره الصانع، وحل العلاقة ما بين الطبيعة والميتافيزيقا. وأظهر "هيدجر" بمنهج معمق أن الثانية تتبع من الأولى.

إن مفهوم التنمية يشير إلى ممارسة نموذجية، وأن أدواتها الفنية متوافرة، مما يجعل هذا المفهوم جديراً بالتطبيق، وفي نفس الوقت لا بد من المقابلة ما بين التنمية والتخلف.

^{١٥} المرجع السابق نفسه، ص ٥٠.

٢ - التنمية في العصر الراهن:

أصبحت التنمية من أهم المفاهيم في العصر الراهن، وسميت عملية تأسيس النظم الاجتماعية والاقتصادية القوية، بعملية التنمية. تتبع أهمية هذا المفهوم من ارتباطه مع عدد من المفاهيم كالنطور، والإنتاج، والتخطيط، وكذلك من تعدد أبعاده ومستوياته في كافة مجالات الحياة.

٣ - مفهوم التنمية في الدول الصناعية الغربية:

برز هذا المفهوم في الدول الصناعية الغربية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، إلا أنه لم يستعمل إلا للدلالة على التقدم المادي والاقتصادي. وفي دول أوروبا الشرقية استخدمت مصطلحات هي : التحديث أو التصنيع. لكن ومنذ عام ١٩٤٥م، أصبح أمراً لا بد منه، عندما بدأ التفكير في موضوع تطوير الاقتصاد الأوروبي الذي أنهكته الحربان العالميتان. وفي عصر الصناعة الحديثة، ازداد الاهتمام بمفهوم التنمية، وكان بداية عند علماء الاقتصاد، حيث استخدموا كلمة Development للدلالة على عملية إحداث تغيير في المجتمع والاقتصاد، بهدف تحفيزه على القيام بمجموعة من الإجراءات الهادفة في المجتمع.

ويعد مفهوم التنمية حديث بالنسبة لتاريخ الإنسانية، والذي يتطلب نمو الإنتاج وذلك بتطوير مناهج العمل وتقنيات الإنتاج. وقد غير هذا حجم الإنتاج ونوعه، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي. بما يكفل تأمين حياة كريمة لجميع السكان، من خلال توفير المستلزمات الأساسية لهم، وذلك على نحو غير مسبوق، وغير بوجه خاص، فيما بعد الحرب العالمية الثانية، فارتفعت مستويات الاستهلاك لدى الشعوب المتقدمة الصناعية بأكملها، مقابل أن باقي العالم "متخلف". فبرز مفهوم التخلف، الذي بدأ الاهتمام به في مؤسسات الأمم المتحدة، حوالي عام ١٩٤٨، وشعرت الدول "الغنية"

بالقلق أمام صعود بعض الدول النامية، إن التنمية هي التعبير عن مستوى معيشة مرتفع للوصول إلى رفاهية المجتمع.

وظهر مفهوم التنمية، منذ سنوات التسعينيات، في ميدان السياسة، كمجال يهتم بتقدم وتطوير الدول النامية. وأصبح تعريف التنمية السياسية: بأنها عملية تغيير اجتماعي شامل، هدفها الوصول إلى مستوى البلدان المتقدمة، وذلك بتقليده من حيث التعددية في النظم، التي تحقق النمو الاقتصادي، بخلق ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية تتسجم مع عملية التنمية.

إلا أن مفهوم التنمية انتقل إلى مجالات معرفية أخرى تمس حياة المجتمع وقيمه، كالتنمية البشرية والثقافية، التي تهدف إلى تأمين قوى عاملة مؤهلة ومدربة، مسلحة بالعلم والمعرفة، وبصحة جسدية وعقلية سليمة، قادرة على الإبداع والابتكار. وتتوعد فروع التنمية، بحيث غدت تشمل جميع فروع العلوم، بهدف خدمة الإنسان وتحقيق الرفاهية المستقبلية له.

غير أن هذا التقدم والشمول في مفهوم التنمية، لم يمنع من بروز بعض الاختلافات الفكرية، والتقنية حول ماهية الأسس التي تقوم عليها تلك المفاهيم. ولكن قد تفيد هذه الاختلافات في تدعيم هذا المفهوم من خلال الحوار المتواصل. وخاصة أنه تم التوصل إلى مؤشرات ومقاييس للتنمية بجميع أشكالها وصورها، وذلك بعد أن غلب الطابع المادي على حياة السكان، إضافة إلى الدور الكبير الذي تؤديه التقنية والخبرة والمعرفة، والتسارع الكبير في الإبداع والابتكارات. الذي أسهم في تقدم الإنسانية.

غير أنه تبقى لكل مجتمع خصوصيته عند تطبيق هذا المفهوم، نظراً لتأثره بواقعه الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي لا بد من اختلاف الطرق والأساليب المستخدمة لتطوير المجتمع. وهكذا فالتنمية هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية شاملة، تستهدف التحسين

المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم " النشطة والحرية والهادفة في التنمية، وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها*.

وهكذا يمكن القول أنه لا تنمية من دون نمو، وأنه لا وجود لأنواع مختلفة من النمو. إن التنمية هي طريقة تتناول النمو.^{١٦} والتنمية لا تنحصر في النمو الاقتصادي فقط، وينبغي أن تكون شاملة، أي ينبغي الارتقاء بكل إنسان وبالمجتمع.

ويقول " ادجار مونتييل "، ممثل اليونسكو في منظمة الأمم المتحدة: إن التنمية لم يعد من الممكن تصورها كما لو كانت مجرد تسابق للحاق بالأمم الأكثر حظاً على المستوى الاقتصادي، وهو مفهوم ساد حتى وقت قريب، بل أصبحنا نتصورها باعتبارها تحقيقاً للطاقت الكامنة في المستوى القومي والدولي. وهكذا، فالتنمية الشاملة سوف تؤدي إلى التقدم الحضاري النابع من رقي القيم ومن المواقف الاجتماعية الخاصة بالمجتمعات وتاريخها الحضاري. ومنه أصبحت بعض أشكال الأصالة عوامل تنمية، دون إنكار للمظاهر الخصبة النابعة من مساحات ثقافية أخرى. منذ ذلك الحين، بدأت تظهر المقابلة بين التنمية الصرفة، التي تدان باعتبارها "تنمية ضارة"، وبين التنمية المتضامنة، المتمحورة على الذات، والداخلية والجماعية والكاملة والأصلية والمستقلة والشعبية وهكذا ظهرت التنمية البيئية، والتنمية الأنتولوجية، وأخيراً التنمية الاشتراكية.^{١٧}

وهكذا ولّد العلم والاختراع، ثورات جذرية في حياة الشعوب في كثير من دول العالم خلال القرنين الماضيين. وأصبح السعي لتحقيق الحرية السياسية مطلباً لكل الشعوب التي عانت من ويلات الاستعمار.

وقد سبق للشعوب التي تُعرف بكونها شعوباً متطورة، الانطلاق في دروب الحياة المعاصرة. كشعوب أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية، وأستراليا، بما فيها الشعب الياباني،

^{١٦} والتر ودني، أوروبا والتخلف في إفريقيا، ترجمة أحمد القصير، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، ص ٥٢.

*تعريف ورد في مقمة الإعلان العالمي عن حق التنمية الذي اعتمد ونشر في ١٩٨٦ / ١ / ٤.

^{١٧} والتر ودني، أوروبا والتخلف في أفريقيا، مرجع سابق، ص ٥٣.

وعلى الرغم من أنها ما زالت في حاجة إلى مزيد من التطور من وجهة نظر تلك الشعوب، فإنها استطاعت أن تدّخر لنفسها رصيماً في مجال التدريب، والغنى الاقتصادي، يمكن أن يسهم في تطويرها أكثر. ونقلها إلى مرحلة أخرى أكثر تكاملاً ورقياً من المرحلة التي سبقتها. فالولايات المتحدة لم تكن قبل مائة عام بلداً متطورة، وإنما كانت تتلقى المعرفة من أوروبا، وتتلقى المعرفة والخبرة التقنية من أوروبا، كما كانت تعتمد على الأموال التي تأتي منها لإنشاء صناعاتهم وتوفير خدماتهم كالسكك الحديدية وغيرها. وكانت مثل هذه المعونات غير رسمية، إلا أن أنظمة وحكومات الشعوب المتطورة ما زالت أبعد عن أن تقدم الدعم للشعوب النامية التي تمر في أولى مراحل تطورها، ذلك أن نجاح تطورها أهم من أن يترك لمجرد المصادفة، ولا بد من تعاون دولي في هذا الاتجاه، بين الدول الغنية المتطورة، والدول الفقيرة النامية.

يعيش عدد كبير من أبناء الشعوب المتخلفة في فقر وعوز شديدين. إن متوسط الدخل عند الشعوب المتخلفة يبلغ حداً أدنى بكثير من الحد الذي يبلغه متوسط الدخل عند الشعوب المتقدمة أو الغنية بالثروات. إن نحو مائة دولة في العالم لا يزيد معدل الدخل الفردي فيها عن ما يعادل مائتي دولار. بينما يتراوح معدل الدخل السنوي للفرد في البلدان المتطورة ما بين ألف وألفين دولار^{١٨}. يضاف إلى ذلك أن الفلاح لا يستطيع أن يبتاع من الحاجيات مثلما يستطيع الفلاح الفقير في البلدان المتطورة. ويفتقر السكان في البلدان النامية إلى المصانع، ويضطرون لاستيراد ما يحتاجونه من سلع مصنعة من البلدان المتقدمة. وقد يكون لدى البلدان النامية صناعات من الصناعات المصدرة للإنتاج، كشركات استثمار مناجم النحاس أو استخراج المطاط، أو غيرها، إلا أن مثل هذه الشركات يملكها، ويديرها أشخاص لا ينتمون إلى البلاد إلا بصفة الاستثمار. ويبدو أن الاتجاه التعاوني معقد؛ لأنه لا يقتصر على ميادين العلم والتقنية، وتشغيل الرأسمال فحسب، بل لابد من مواجهة النفسية الإنسانية في أشكالها المختلفة.

^{١٨} ديفيد، كوشمان كويل. التنمية القومية. ترجمة أورخان ميسر. دار البقطة العربية للتأليف والنشر. ١٩٩٣.

٤ - أسس الإعداد للتنمية:

تمت الإشارة إلى أن التنمية تعني التحول النوعي والكمي للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع ما، والانتقال به من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وذلك بواسطة الاستغلال الكامل لموارد البلد المادية، وحسن إعداده، وتطويره اجتماعياً، لرفع قدرات القوى العاملة ومردودها، وتسخيرها لرفع مستوى الدخل القومي، مما يؤدي إلى زيادة قدرات المجتمع الإنتاجية المتجددة كماً نوعاً، لسد حاجة المجتمع داخلياً، والتأهب للتبادل مع المجتمعات الأخرى في العالم.

كما أنها تعني تحسين الظروف المعيشية، والصحية، والثقافية لأبناء المجتمع عن طريق رفع القوة الشرائية، بإيجاد فرص عمل لتوليد الدخل عندهم، وإعادة توزيعه، عن طريق استخدام السلطات الإدارية للأسعار الموجهة، والضرائب التصاعدية المباشرة على مداخيل ذوي رؤوس الأموال. وعن طريق تقديم المعونات والخدمات الصحية والتعليمية والسكنية. ودعم أسعار بعض السلع. ومن أجل تحقيق التنمية، لا بد من إقامة مشروعات واستثمارات جديدة. أو توسيع القديم منها. وزيادة حجم القوى العاملة المؤهلة والمدرية، واستخدام منجزات، وتقنيات العلوم الحديثة، وتحفيز العاملين ومن هم في سن الإنتاج على التأهيل والتعلم وغرس روح التعاون والتنافس المثمر في عقولهم. وهكذا فمن أسس الإعداد للتنمية ما يأتي:

١ - تأهيل العاملين:

في هذا السياق سيتم توضيح تأهيل العاملين في البلدان المتقدمة، و البلدان النامية:

أ - تأهيل العاملين في البلدان المتقدمة: مرت عملية تأهيل العاملين في البلدان المتقدمة بمراحل هي:

١ - التأهيل في الفترة القديمة ما قبل الثورة الصناعية:

كان التأهيل في البلدان المتقدمة قبل الثورة الصناعية، يتم على أيدي معلمي الحرفة في الورش، ومع الممارسة، يصبح الشخص الذي أتقن حرفته صانعاً. لكن ومع قيام الثورة الصناعية وانتشار الآلة، تم تقسيم العمل، وازداد الطلب على اليد العاملة المدربة تدريباً محدوداً، لكي تقوم بممارسة عمل روتيني يتكرر، كل يوم وبنفس الطريقة تقريباً مع الإبقاء على أمية وجعل العاملين بما يحيط بهم. وبالنتيجة فقد خسر الصانع حرفته وأصبح كغيره من العاملين الزراعيين الذين هاجروا من الريف إلى المدينة.

٢ - تأهيل العاملين في فترة الصناعة الحديثة:

قال العالم الاقتصادي آدم سميث فيما يتعلق بموضوع ثروة الأمم: إن صنع الدبوس الواحد آنذاك كان يتطلب ١٨ عملية مجزأة، وكان من السهل تدريب العامل على واحدة، أو أكثر من هذه العمليات المحدودة، وإحاقه بصفة عامل، جرى تأهيله ليكون أهلاً للمشاركة مع أقرانه في الإنتاج.

إلا أنه مع استمرار التقدم الصناعي، فقد ازداد الإنتاج بشكل كبير، واتسعت الأسواق التي امتصت الإنتاج. وبالتالي تطلب الوضع أعداداً من المؤهلين المتخصصين في جميع التخصصات، وكل هذا أدى إلى العمل على تطوير وتوسيع مراكز البحوث، والجامعات والمعاهد في جميع التخصصات. وبهذا حصل توجه من تعلم المهنة إلى تعلم الاختصاص من خلال التطبيق العملي، وساهمت الدول كثيراً في دعم قطاع التعليم العام، لينتقل مكان تعلم الصنعة إلى المؤسسات التعليمية، التي عملت على تدريس الطلبة مواد تخصصية نظرية إلى جانب تطبيقها عملياً، وذلك بربط المؤسسات العلمية بمراكز الإنتاج كالمصانع والمزارع والمناجم وحقول النفط وغيرها.

ب - تأهيل العاملين في البلدان النامية:

على الرغم من قيام الثورة الصناعية في العالم الغربي واليابان، فقد استمرت البلدان النامية ولفترة طويلة تزاوّل نشاطها الاقتصادي على النحو التقليدي معتمدة على التدريب الفني المحدود، لعدم تمكنها من إدخال التقنية الحديثة في التصنيع، لكن وبعد قيام الثورات التعليمية فيها، انصب اهتمامها نحو خلق شريحة منتخبة من السكان وإعدادها، للقيام بأعباء إدارة الدولة من خلال عدد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وكان يلاحظ غالباً أن تأهيل هذه الشريحة السكانية باختصاص نظري عام، أو تدريب عملي غير كاف بحيث يجعل أفراد هذه الشريحة المتعلمين لا يعرفون ما هو ضروري للإلمام بما يحيط بهم من علاقات وروابط متبادلة تربط تخصصاتهم بما هو حولهم من مجالات الحياة الأخرى.

قاد النمط التعليمي هذا، إلى خلق فئة من الإداريين، الذين تمسكوا بأداء وظائفهم ضمن حدود مكاتبهم، ورفضوا القيام بواجبهم في مجال العمل المثمر المتمثل بحقول الإنتاج المادي المختلفة، والخدمات الفعالة المرتبطة بها. والسبب هو أن هذا النمط التعليمي لم يغرس في نفوس الآخرين مفاهيم الرغبة في العمل كونه أساسي لكل القيم المادية ومصدر للدخل وللتقدم والازدهار.

وبقي تعلم الحرفة مقتصرأ على فئة محدودة من السكان يتوارثه الأبناء عن الآباء ضمن حدود ضيقة وطرق قديمة تخلفت عن اللحاق بركب الصناعة الحديثة المتطورة التي تستخدم العلم والتقانة في تسييرها.

وبتلّمس أهمية التأهيل، واستخدام التقنية الحديثة سعت كثير من الدول النامية لتطبيق التأهيل في العمل المنتج الذي لا يمكن السير من دونه نحو تصنيع حديث. وعليه فقد عملت كثير من الدول للقضاء على الأمية بين صفوف المنتجين والقادرين على

العمل، والباحثين عنه، وجُعلت مرحلة التعليم الأساسي إلزامية لجميع الأطفال لتكون انطلاقة لتعلم المهن التخصصية في المدارس المهنية، ومن ثم ممارسة العمل المبدع وذلك للتخلص من طريقة تلقي المعلومات للذاكرة.

ج- استثمار الجهد البشري في الدول المتقدمة:

عملت الدول المتقدمة على استثمار الجهد البشري في كل عمل تنموي، فأهلت الإنسان المنتج، وحولته إلى مبدع. وعليه يمكن القول إن الإنسان هو صلب عملية التنمية والتقدم، وهذا الإنسان المنتج هو أهم مُدخلات عملية تطور الإنتاج وازدهاره، لرفع مستوى الدخل القومي ومن دون الإنسان المدرب الواعي تتوقف الآلة، وحتى الإنسان الآلي (الروبوت) الذي هو من صنعه. وبوجود الإنسان المؤهل المنتج، تتحقق المدنية الحديثة. وانتقل الإنسان عبر ثقافته الطويلة خلال العصور الزمنية من حياة الكهوف والأكواخ إلى المباني الحديثة الشاهقة التي تتأطح السحاب.

عمل الإنسان في الدول المتقدمة على تطوير علم الفلك والفيزياء، وانتقل إلى الفضاء ليجوب الكون ويكتشف أسرارهِ. والحضارات تثبت لنا دوماً وجود علاقة متبادلة ما بين الإنسان الصانع المنتج والوسط البيئي المحيط به. وقد قال أحد مفكري القرن التاسع عشر من الأوروبيين: (إن الظروف تصنع البشر بقدر ما يصنع البشر الظروف)، ونحن نقول إن المواقف تصنع الرجال كما يصنع الرجال المواقف.

هـ - تأهيل المرأة وإعدادها للعمل:

من كل ما سبق يتبين لنا أنه ليس هناك من وسيلة للقضاء على التخلف سوى العمل على تأهيل وتدريب الإنسان القادر على العمل. ويتطور الإنسان المنتج مادياً وفكرياً تتحقق تنمية موارد المجتمع.

والمقصود بتأهيل الإنسان المنتج كلا الجنسين، الذكور والإناث، طالما أنهما يشتركان بالعمل جنباً إلى جنب، ومن هنا يجب على شعوب العالم النامي العمل على تشجيع عمل المرأة وخروجها للعمل إلى جانب الرجل نظراً للفائدة الكبيرة التي تعود على جميع أفراد المجتمع.

فالمرأة ساهمت عبر العصور في بناء الحضارة الإنسانية، وقد لوحظ في عصرنا الحاضر تقدم أكثر مما مضى وذلك نتيجة لأساليب التأهيل والتدريب التي اتبعتها الدول المتقدمة، وبعض الدول النامية من أجل تهيئة المرأة للعمل المثمر.

وفي هذا السياق، لا بد من تقديم بعض المقترحات المتعلقة بتأهيل المرأة وإعدادها وهي كالآتي:

١- ضرورة التأكيد على دور المرأة في التنمية، وإتاحة الفرصة أمامها للتعليم والتكوين والتأهيل.

٢- الاهتمام بالمرأة الريفية ورفع مستواها الثقافي وزيادة مشاركتها في الإنتاج.

٣- إنشاء مركز دراسات شؤون المرأة.

٤- إنشاء مراكز معلومات تتعلق بأوضاع المرأة ومشكلاتها.

٥- دعوة أجهزة الإعلام لإبراز الصورة الحقيقية لدور المرأة في عملية التنمية.

٦- الاهتمام بشؤون المرأة عن طريق تشكيل منظمات خاصة بالمرأة.

وعليه لا تنمية من دون الاهتمام بتعليم وتأهيل المرأة التي تعد جسد المجتمع، ولا بد من العمل على رفع ما عليها من مثبطات فرضتها رواسب الماضي الناجمة عن جهل المجتمع، فالعوامل التي دفعت المرأة إلى عدم التعامل مع حريتها هي نفس العوامل التي

تجعل من الرجل متخلفاً، لأن القوالب والظروف الاجتماعية التي تعيشها مجتمعات العالم النامي وضعت النساء في مواقف لا تستطيع أن تقدم من خلالها أي شيء لمجتمعاتها.

هـ - التنمية وعوامل رفع معدل إنتاجية المجتمع:

ينبغي أن تكون عملية التنمية هادفة بحيث تسهم في التقدم الحضاري للمجتمع وذلك عن طريق تحرير الإنسان من الجهل الذي ورثه عبر سنين طويلة نتيجة للقهر والاستغلال الذي مارسه عليه أعداء التحرر سواء كان مصدره داخلياً كالإقطاعي والرأسمالي أم خارجياً كالغزو والاستعمار، ولزيادة قدرة الفرد والمجتمع على الإنتاج، وسيطرته على موارده وحسن استغلالها لا بد أن يتخذ منهج التخطيط العلمي عن طريق إعداد الإنسان المنتج فعلاً والذي يؤثر تأثيراً فاعلاً في العملية الإنتاجية.

و- إعداد الإنسان:

تحدد الأهداف التنموية الأساسية ووسائل وطرق تحقيقها اعتماداً على الفرد المؤهل والموارد المتاحة، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

١ - توسيع قاعدة العمل المنتج وزيادة إنتاجيته.

٢ - تغيير شكل الاستثمارات والتبادل التجاري مع الدول الأخرى.

٣ - توزيع الدخل، وإعادة توزيعه، بما يحقق المنفعة الكاملة لذوي الدخل المحدود مع الانتباه إلى تعزيز الملكية الجماعية العامة والمشاركة الجماعية والخاصة. ولكي يتحقق ذلك لا بد من توافر مجموعة عوامل تؤثر على تطور ورفع إنتاجية العمل سواء كان عن طريق التوفير في وقت العمل المبذول، أم التوفير في كمية العمل المتراكم من السابق والمجسد في وسائل العمل التي يستهلك جزء منها في إنتاج السلعة المخصصة.

ومن أهم تلك العوامل ما يلي:

أ- عوامل جغرافية: كالموقع بالنسبة للقارات ومناطق الاستهلاك البشري.

ب- عوامل طبيعية: تتمثل بالتربة الخصبة اللازمة للزراعة. ويتوافر الثروات المعدنية الدفينة في باطن الأرض، كالوقود (بترول وغاز وفحم حجري وغيره)، والظروف المناخية المناسبة.

ج- القدرة على استخدام التقنية الحديثة، وتعزيزها في العمل المنتج، مع الاستفادة من براءات الاختراع على اختلافها.

د- الخبرة الفنية والتأهيل المهني، وتقديم الحوافز والمكافآت التي تعود بالمردود الكبير للإنتاج.

هـ- الإدارة المتطورة لتسيير أمور العاملين في ميدان الإنتاج، مع توجيه للعمل والعاملين بما يضمن تنظيم علمي للجهد البشري وتخطيط متكامل لجوانب النشاط الاقتصادي والتركيز على أهمية الزمن كعامل لا يمكن هدره.

وعليه فإن هذه العوامل تسهم في رفع الإنتاج، وما يتضمنه في رفع كفاءة المقدرات المستخدمة في زيادة معدل نمو الدخل القومي، وبالنتيجة زيادة القدرة على الاستثمار والتجديد والتحديث في الطاقات أو الخطوط الإنتاجية وفي فرص العمل المثمر.

كما تسهم الزيادة في الإنتاج على خفض نفقاته لكي يصبح قادراً على منافسة المنتجات الأجنبية في الداخل والخارج. وتعمل على رفع القدرة الشرائية لدى أفراد المجتمع، مع رفع المستوى المعيشي له. وبناءً على ما سبق، يمكن تصنيف البلدان حسب البنية الاقتصادية على النحو الآتي:

١ - تصنيف البلدان حسب البنية الاقتصادية: تم تسليط الضوء على المشكلات البنوية التي تعرقل النمو الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية والمتخلفة (بلدان الأولوية

القصى)، والمتقدمة لتحقيق أهداف التنمية في العالم . وضرورة تقديم بعض المقترحات اللازمة لحل تلك المشكلات.

وذلك بأنه على هذه البلدان أن تنظر إلى المستقبل نظرة بعيدة، من خلال عمل كثير من إصلاحات الخطط الموضوعية، للتغلب على تحديدات أساسية تأتي من الانتشار الواسع للتخلف، والانعزال الجغرافي، والبنية التحتية الرديئة، ورأس المال البشري المتدني، والأسواق المحدودة، والمرض. إذ ثمة حاجة إلى استثمارات عامة رئيسية للوصول إلى المستويات الأساسية للصحة والتعليم والنتائج الأخرى.

ونظراً لأن هذه البلدان فقيرة جداً وعاجزة عن تمويل هذه الاستثمارات، فإنه ينبغي للبلدان الغنية إنجاز التزاماتها بأهداف التنمية، من خلال المساعدات في تمويل الاستثمارات العامة الأساسية التي تحرز نجاحاً على المدى الطويل في التنمية البشرية والاقتصادية. ويمكننا تقسيم العالم إلى خمس فئات من حيث درجة التقدم والتنمية وهي:

١- البلدان ذات الابتكار الاقتصادي المرتفع والتي تقاس بعدد براءات الاختراع لكل مليون شخص وإذا مثلناها على الخريطة فإنها تعطي لوناً معيناً أو تهبيرة معينة، وهي عادة بلدان مرتفعة الدخل.

٢. البلدان النامية المصدرة للسلع المصنعة وكانت نصف صادراتها على الأقل في قطاع التصنيع وذلك منذ عام ١٩٩٥م.

٣. الاقتصاديات المصدرة للوقود.

٤. البلدان في المرحلة الانتقالية.

٥. البلدان النامية المصدرة للسلع (غير الوقود).

وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (١):

الجدول رقم (١)

تقسيم العالم إلى خمس فئات من حيث درجة التقدم والتنمية

الرقم	مجموعة البلدان	الخصائص
١	البلدان المتقدمة الصناعية	براءات الاختراع والابتكارات
٢	البلدان التي تعتمد على تصدير السلع المصنعة	نصف صادراتها في قطاع التصنيع عام ١٩٩٥
٣	البلدان المصدرة للوقود	الدول النفطية
٤	البلدان في المرحلة الانتقالية	تنتج منتجات استهلاكية
٥	البلدان النامية المصدرة للسلع (غير الوقود)	البلدان المتخلفة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على : غراهام جونز ، دور العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية ، ترجمة هشام دياب ، ١٩٩٧ ، منشورات وزارة الثقافة ص ١٦ .

٢ - تصنيف البلدان حسب المتوسط السنوي في الناتج المحلي الإجمالي للفرد:

يظهر الجدول رقم (٢)، أنماط النمو الاقتصادي باستخدام ناتج قومي إجمالي ثابت للفرد لمعادل القوة الشرائية (بالدولار الأمريكي).

ونلاحظ أن هناك علاقة بارزة ما بين البلدان المبتكرة والمصدرة لصناعاتها والنمو الاقتصادي المستقر .

وأن المجموعات الأخرى من البلدان (المصدرة للنفط، والانتقالية، والمصدرة للسلع)، قد شهدت هبوطاً اقتصادياً.

وتشمل الاقتصاديات المتنامية : أقاليم أمريكا الشمالية، وغرب أوروبا، وأوقيانوسيا، وشرق آسيا، وجنوبها،

أما البلدان المتراجعة فتتركز في: أفريقيا جنوب الصحراء، ودول الاتحاد السوفييتي سابقاً، والشرق الأوسط، وأجزاء من أمريكا اللاتينية، وأفريقيا جنوب الصحراء، والتي تعد أقل الأقاليم أداءً، حيث شهدت ثلثا بلدانها وثلاثة أرباع سكانها هبوطاً اقتصادياً في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٨ وما زالت تعاني حتى الآن .

والجدول التالي يبين معدلات النمو الاقتصادي وفقاً لمجموعات البلدان:

الجدول رقم (٢)

معدلات النمو الاقتصادي وفقاً لمجموعات البلدان والمبتكرة للتقانة والانتقالية والمصدرة للوقود والمصدرة للصناعات والمصدرة للملح غير الوقود

الرقم	مجموعة البلدان	النمو السكاني للناتج المحلي الإجمالي للفرد %	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي %
١	البلدان المبتكرة للتقانة	١٨ من ١٨	١,٧ %
٢	الانتقالية	٤ من ١٢	أقل من ١,٧ %
٣	المصدرة للوقود	٢ من ١٣	أقل من ١,٥ %
٤	المصدرة للصناعات	٢٣ من ٢٤	٢,٧ % فما فوق
٥	المصدرة للملح غير الوقود	٢٩ من ٦١	أقل من ٠,٢ %

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على : غراهام جونز ، دور العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية ،

ترجمة هشام دياب ، ١٩٩٧ ، منشورات وزارة الثقافة ص ١٧

يظهر الجدول السابق أن هناك مشكلات رئيسية في النمو الاقتصادي. أصاب ثلاثة أنواع من

اقتصاديات البلدان الانتقالية، والاقتصاديات المصدرة للنفط (والتي واجهت خسارة جسيمة القوة الشرائية من سلعها التصديرية الوحيدة والمهيمنة)، والبلدان النامية المصدرة للسلع (غير الوقود)، ونجد معظم البلدان المصدرة للسلع في إفريقيا جنوب الصحراء، وأمريكا اللاتينية، ووسط آسيا. أما الاقتصاديات المبتكرة والمصدرة للمصنوعات فقد شهدت نمواً اقتصادياً بشكل عام.

الفصل الثاني

مقومات التنمية البشرية والاقتصادية.

أولاً - المقومات الطبيعية للتنمية البشرية والاقتصادية.

ثانياً - المقومات البشرية للتنمية البشرية والاقتصادية:

ثالثاً - المقومات الاقتصادية للتنمية البشرية والاقتصادية:



الفصل الثاني

مقومات التنمية البشرية والاقتصادية.

مقدمة:

تعد التنمية الاقتصادية ضرورة ملحة للمجتمعات البشرية في كل مكان وزمان، ويتوقف نجاحها على عدد من المقومات الطبيعية والبشرية، التي تؤثر بشكل متفاوت نظراً لاختلاف وجودها أو طريقة استخدامها. وتعد التنمية عملية تغيير في البنى الاقتصادية والاجتماعية، فهي تؤدي إلى نقل المجتمع من حالة الجهل والتخلف إلى حالة التقدم والتحضر، بفعل اندماج القوى الطبيعية بالفعاليات البشرية المرتبطة بالإيديولوجية والأوضاع السياسية.

تعمل التنمية بفعل هذه المقومات على إحداث تغيير في أنماط الإنتاج وفي أنماط الاستهلاك وعلى إعادة هيكلة علاقات الإنتاج، التي ينجم عنها علاقات اجتماعية جديدة تحقق أهداف التنمية. وإحداث زيادة في الناتج القومي، ورفع المستوى الثقافي والاجتماعي.

ويعد الإنسان محور التنمية وموضوعها، لأنه صانعها وأداة تنفيذها، والتنمية عملية ذاتية تعتمد على الذات، وتستمد قوتها واستمرارها من إرادة الإنسان ووعيه السياسي بها. وهكذا تُقسم عوامل التنمية إلى قسمين رئيسيين هما:

أولاً - المقومات الطبيعية للتنمية البشرية والاقتصادية

إن المقومات الطبيعية على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها ذات تأثير كبير في عملية التنمية، وهي ليست بنفس السوية في كل دول العالم، فهي تختلف من دولة إلى أخرى،

فمثلاً تتباين خصائص الموقع من إقليم إلى آخر، وذلك حسب وفرة الخيرات المادية من تربة خصبة، ومياه، وغابات، ومعادن، وأحجار كريمة، ومواد بناء، ومصادر طاقة. والدول المتقدمة استفادت من هذه المقومات في نهضتها التنموية، سواء الموجودة في أراضيها، أم عن طريق استيرادها، أو عن طريق الاستعمار، بسلبها للموارد من أراضي الدول الأخرى. غير أن مستوى التنمية لا يقاس بمدى توافر هذه الموارد فقط، وإنما بأسلوب استثمارها، ذلك إن نمط الاستثمار للموارد وطريقته يؤدي دوراً كبيراً في تطوير عملية التنمية الشاملة، وتحقيقها. أضف إلى ذلك أن درجة التقدم العلمي، ودرجة استخدام التكنولوجيا، ومدى تأهيل وتدريب العاملين والإداريين. تؤدي إلى تسريع وتيرة التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي.

وتؤكد نتائج التنمية أن هناك علاقة وطيدة بين بعض النشاطات الاقتصادية كالزراعة والصناعة من جهة، والموارد الطبيعية من جهة أخرى. وقد لوحظ في عصرنا الحاضر أن التباين في مستوى التنمية، هو الاختلاف في امتلاك الموارد الطبيعية أو درجة الحصول عليها.

وعليه تتضمن هذه المقومات ما يلي:

١ - الموقع الجغرافي :

يؤدي الموقع الجغرافي بأنواعه: الطبيعي والفلكي والاقتصادي، دوراً كبيراً في عملية التنمية. ويجمع معظم الباحثين على أهمية الموقع بأصنافه المتعددة، حيث يحدد الموقع الجغرافي طبيعة المكان بالنسبة للقارات والمحيطات والبحار والتضاريس ودول الجوار، بينما يحدد الموقع الفلكي موقع الدولة بالنسبة لخطوط الطول وخطوط العرض. أما الموقع الاقتصادي فيحدد العلاقة المكانية ما بين دولة معينة موضوع الدراسة، وعناصر بشرية واقتصادية ذات قيمة تنموية كبيرة تقع خارج محيط الدولة أم داخله.

يساعد الموقع الجغرافي على تطور الحياة الاقتصادية، فالموقع في السهول الخصبة ذات المياه الوفيرة، سواء في أحواض الأنهار ومصباتها أم في المناطق الساحلية أو قرب مصادر الطاقة، يؤدي إلى تنمية النشاط الزراعي، وكذلك الحال فالموقع من مصادر الثروات المعدنية، يؤدي إلى تطور قطاع الصناعة، وبالتالي قطاع الخدمات.

أ - الموقع الطبيعي:

الموقع الطبيعي هو موقع المكان بالنسبة لظواهرات سطح الأرض، كالموقع بالنسبة للمسطحات المائية: البحار والمحيطات والأنهار، أم بالنسبة للتضاريس: المرتفعات (جبال وهضاب) والمنخفضات (سهول وأودية).

يعد من أهم أنواع المواقع المذكورة آنفاً، ذلك لأنه يحدد طبيعة الموقع، وما يتبع ذلك من اختلافات في أنماط حياة السكان. وتؤثر في الموقع الجغرافي لدولة ما مجموعة من العوامل الطبيعية من أهمها: المناخ، والمسطحات المائية، وأشكال سطح الأرض، والتربة، والنبات الطبيعي، التي تتفاعل فيما بينها لتؤدي دوراً هاماً في تحديد مستوى استغلال الإنسان للوسط المحيط عبر الزمن. يتسم الموقع الجغرافي بمجموعة من الخصائص الطبيعية والبشرية والاقتصادية التي تسهم في تنمية الموارد الاقتصادية والخدمات كالمراكز العمرانية وبنيتها التحتية، وتعد السهول الخصبة، ووفرة المياه اللازمة للشرب، والاستخدامات المنزلية، والزراعة والصناعة، والقرب من الشواطئ البحرية وأحواض الأنهار، ومن مراكز الثروات المعدنية، ومصادر الطاقة، على درجة كبيرة من الأهمية لتحقيق التنمية.

ب - الموقع الفلكي : وهو الموقع على شبكة الإحداثيات الجغرافية، بالنسبة إلى خط الاستواء، وإلى خط الطول صفر (خط طول غرينتش المار بمدينة غرينتش البريطانية). إذ يؤدي الموقع على شبكة الإحداثيات الجغرافية دوراً كبيراً في تحديد نوع المناخ السائد، الذي يُمكن من خلاله التعرف على أنواع النباتات، والحيوانات، وأنماط الحرف السائدة،

ونمط العمران وطبيعته، وتوزع المراكز العمرانية بين مراكز مدنية أم ريفية أم بدوية في العالم. وعليه يحدد الموقع الفلكي طبيعة النشاطات الاقتصادية ونوعها، وانتشارها في الدولة، أو في العالم^{١٩}.

وهكذا تُعد العروض الجغرافية على درجة كبيرة الأهمية في تحديد نمط المناخ والنبات اللذين، يؤثران في تركيز العمران البشري أو تشتته على سطح الأرض. كما تؤثر في التطور الحضاري، وتحديد نوع النشاط الاقتصادي وتوزعه، وتعد النطاقات المناخية المعتدلة والدافئة وشبه الباردة في النصف الشمالي من الكرة الأرضية مراكز للتوطن الحضاري، والنشاط الاقتصادي المتقدم. بينما تعد المناطق الواقعة في العروض القطبية والاستوائية والصحراوية مناطق منفرة للاستيطان البشري وللتنمية فيها.

٢ - البنية والتركيب الجيولوجي:

تُظهر الخريطة الجيولوجية للكرة الأرضية، تباينات كبيرة في بنية وتركيب أقاليم سطح الأرض، وفي توزع اليابسة والماء، ومناطق الاستقرار وخطوط النار كخطوط الصدوع والفوالق والانكسارات، وفي أنواع وتراكيب الصخور، إذ تُقسم الصخور إلى ثلاثة أنواع هي :

- الصخور المتحولة: تكثر فيها معادن فلزية كالذهب والحديد والكروم والنحاس والمنغنيز والنيكل والتيتانيوم، إلى جانب المعادن اللافلزية كالأسبستوس والجرافيت.

- الصخور الرسوبية: تتكون من الحجر الطباشيري والصخور الطينية والرمال والطفل والطين، والحجر الرملي والجيري الذي يعدُّ مورداً هاماً، تتوافر فيه المعادن الفلزية مثل الرصاص والحديد والزنك والمنغنيز والبوتاس والفوسفات والكبريت، ومصادر الطاقة كالنفط والغاز والفحم الحجري، إضافة إلى مصادر مواد البناء.

^{١٩} علي الجبلاوي، الجغرافية السياسية (الجيوغرافيا)، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٩٠. ص ١٨٠

- الصخور النارية المعروفة بصلابتها كالغرانيت والديوريت والبازلت التي تفيد في بناء الأبنية الضخمة والسدود المائية والخزانات. وتحتوي هذه الصخور على المعادن الفلزية.

ويؤثر التركيب الجيولوجي في إمكانية خزن المياه واستخراجها أو مصادر الطاقة من نفط وغاز وفحم حجري، والتي تؤثر جميعها في عملية التنمية وتحقيقها. إلى جانب تحديد نوع النشاط الاقتصادي بما يحقق نجاح عملية التنمية.

تبرز أهمية التكوين الجيولوجي في تحديد قيمة الموضع بالنسبة لتوافر مصادر المياه الجوفية ومستواها ونوع الطبقات ومدى صلاحيتها للبناء وقدرتها على تحمل ضغط المباني، إلى جانب تنوع الثروات الباطنية.

٣ - مظاهر السطح:

تؤدي أشكال السطح دوراً هاماً في تحديد مراكز الاستقرار السكاني وأنواع نشاطهم، فالمناطق السهلية، تسهم في تسريع عملية التنمية، ففيها تتوافر شتى أنواع التربة الزراعية، وهي سهلة للزراعة وتنفيذ شتى أنواع المشاريع الاقتصادية وتنفيذها، وكذلك المشاريع العمرانية، وقليلة التكاليف، وهي سهلة لحركة الإنسان المنتصب على ساقين وقدمين.

وتحدد مظاهر السطح مدى نشاط الإنسان وسلوكه في استثمار الموارد، فهي تؤثر في إمكانية تطوير النشاط الزراعي ومقدرة السكان في الحصول على الأغذية نتيجة لوعورة السطح، من خلال استغلاله للتربة، واستخراجه للمياه الجوفية. وتحدد مظاهر السطح مدى إمكانية مد طرق المواصلات وطبيعتها. وكذلك عناصر البنية التحتية الأخرى^{٢٠}.

^{٢٠} فتحي أبو عيانة، الجغرافية الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص ٤٠

٤- عناصر المناخ ودورها في عملية التنمية الاقتصادية:

يؤثر المناخ في جميع الكائنات الحية، وكذلك في النشاط الاقتصادي للإنسان، حيث تؤدي عناصر المناخ من حرارة وأمطار ورياح دوراً هاماً في التأثير على محاصيله، فإن كانت ملائمة، زادت في كمية المحاصيل، وإن زادت أو نقصت عن الحد النظامي دمرت المحاصيل، إما بسبب الجفاف أو الفيضانات أو الأعاصير المدمرة. كما تؤثر في سلوك الإنسان الاعتيادي، ففي بعض الفصول يتأثر نشاط الإنسان الاجتماعي والاقتصادي، وصحته، ولباسه، ومأكله، وحركته سواء في موعد جني المحاصيل، أم في الحركة السياحية . وتؤثر الحرارة في حركة الرياح والأمطار والرطوبة ونشاط السكان، وحركتهم، وكذلك الرطوبة وحركة الأمواج، التي تؤثر في عملية التنمية الاقتصادية، وفي نشاطات السكان الترفيهية والخدمية، كالسياحة، وحركة الطائرات، والسفن، وعلى الصيد، وحركة القطارات وبخاصة في المناطق الحارة والجافة حيث تتشكل فيها الكثبان الرملية التي قد تسبب مشكلات لحركة السير .

إن للمناخ والطقس تأثيرات مباشرة وكبيرة على التنمية الشاملة من خلال تأثيره على نشاط الإنسان وتأهيله وتدريبه. فهي تفرض عليه سلوكاً معيناً يتغير بتغير الفصول، وأحياناً يتحكم الطقس بصحة الإنسان، ونشاطه الاجتماعي والاقتصادي، ونمط مأكله وملبسه ومسكنه.

وتؤثر الحرارة في الضغط الجوي وحركة الرياح، فالرياح العاتية والأعاصير تدمر كل جهد المختلفة. ولهذا نجد أن أعظم الحضارات قامت في مناطق العروض المعتدلة حيث الطبيعة، التي تساعد السكان على أداء أنشطتهم. وبدون خوف أو ملل. ففيها تطورت الزراعة والصناعة وطرق المواصلات والاتصالات، وحركة الملاحة الجوية والبحرية، وبنيت الموانئ والمطارات، وتركزت الحضارات .

وتؤثر العناصر الثلاثة التالية: البرودة والجفاف والحرارة والرطوبة، على نشاط الإنسان. فالبرودة هي بالتأكيد أكثر ما يخافه الإنسان من تجمد بعض أجزاء الجسم، ومحدودية الزراعة وغياب النباتات خلال أشهر طويلة من السنة. وهو السبب الرئيسي في عدم استقرار السكان باستمرار في المناطق الباردة والمتجمدة. وأحد عوائق التنمية؛ فالشتاء صعب الاحتمال يحول دون قيام السكان بالتنمية ودرجات الحرارة المنخفضة والظلام النسبي الذي يرافقها يحد من النشاط البشري والحيوي. ومن المدهش أن هناك مجموعات صغيرة من البشر تقبلت هذه الظروف واستقرت في بيئة بهذه الوحشة التي تشبه المناطق القطبية وشبه القطبية لكنها بقيت تعيش حياة بدائية مختلفة.

أما الجفاف، فهو عقبة أخرى أمام الإنسان، لكنها أقل خطورة من البرد، وإن عدم استمرار الوجود السكاني عند أطراف الصحاري يعود إلى محدودية زراعة الحبوب الجافة، وفي المناطق الأخرى يكون الوجود السكاني محدوداً لأنه يعتمد إما على تربية الماشية والتقل أو على الزراعة المروية في المناطق التي تكون فيها المياه الجوفية أو السطحية متوافرة، ويستثنى من ذلك المناطق الصحراوية التي تكون فيها منابع المياه متقطعة أو بعيدة عن بعضها. ففي أمريكا وأستراليا نجد أن المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية تكاد تخلو من السكان. وعلى غرار المناطق القطبية، فإن استغلال الثروات الباطنية، ولاسيما النفط، دفع الدول أو الشركات القوية إلى إقامة مراكز استثمارية تُموّن من الخارج ومجهزة بمختلف التقنيات المتقدمة والمكلفة التي تمكّن السكان من التغلب على العوائق المناخية. وعلى الرغم من المشاريع المتفائلة التي أقامها السوفييت، بقيت الصحاري غير ملائمة لاستقبال كثير من السكان كما هو الحال في الوقت الحاضر في المشاريع الموجودة في آسيا وأفريقيا .

الحرارة المرتفعة والرطوبة غالباً ما تعدان عائقاً أمام الإنسان وتنميته للبيئة، ولهذا فإن البيئة المدارية الماطرة بيئة صعبة بسبب كثافة الغابة وفقر التربة والتعب الذي يسببه الجهد البدني وكثرة الطفيليات والإصابات. والواقع أن الكثير من الأوروبيين في العهد

الاستعماري عانوا من صعوبات في التكيف عندما أقاموا في هذه البلدان وكان ذلك مكلفاً جداً .

٥ - التربة: تؤدي التربة دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية فهي الحاضنة الأساسية لمختلف أنواع الزراعات ونشوتها وتطورها، وتطور النشاطات الأخرى المتعلقة بها. كما أن المناخ باعتباره أحد مظاهر البيئة الطبيعية هو الأكثر أهمية، وهو الذي يفرض العوائق الأكثر صرامة.

٦ - تأثير التضاريس:

إن للتضاريس تأثيراً أقل وضوحاً من المناخ على التوزيع الجغرافي للسكان في العالم، علماً أن بعض الفراغات الممثلة على خريطة توزيع السكان قابلة للتفسير بسبب وجود الجبال الضخمة أو المساحات المرتفعة جداً، والتي يكون تأثيرها عادة أكثر وضوحاً على النطاق المتوسط. فمثلاً على خريطة التوزيع الجغرافي للسكان في أوروبا بطريقة النقاط، تظهر مناطق جبال الألب والبيرينيه قليلة النقاط بشكل واضح، وهذا يعني تناقص الكثافة على التضاريس لأن المنحدرات تحد أو تجعل من الصعب استغلال التربة، إضافة إلى أن تناقص الحرارة كلما ارتفعنا يعيق زراعة بعض النباتات.

وعلى المستوى العالمي، فقد تمت دراسة تأثير الارتفاع على توزيع السكان من قبل ستازوسكي وتبين له أن أعداد السكان وكثافتهم تتناقص بشكل منتظم كلما ارتفعنا والجدول التالي يبين ذلك:

وهكذا فقد تبين أن ٨٠,٢ % من السكان يعيشون على ارتفاع دون الـ ٥٠٠ متر بينما يستقر ٨,٢ % من سكان العالم على ارتفاع يزيد عن ١٠٠٠ متر، وأن ١,٥ % يقيمون على ارتفاع أكثر من ٢٠٠٠ متر. عموماً يفضل السكان الإقامة على الأراضي الأكثر انخفاضاً، والتي تكون في مجملها الأكثر خصوبة وسهولة للزراعة والري، والأكثر قرباً من الشواطئ، والأفضل تجهيزاً بمجاري المياه القابلة للملاحة. وتقدر الكثافة

المتوسطة لهذه النسبة من الارتفاع بأنها أعلى من المتوسط العالمي بمرتبتين. ومن المرجح أن المناطق الأقل ارتفاعاً تستقطب نسبة كبيرة من البشر عاماً بعد آخر نتيجة للإنجازات الكبرى التي تمت على الشواطئ في جميع أنحاء العالم. وتبين الدراسات التي أجريت على توزيع السكان تبعاً للارتفاع وحسب القارات. أن الارتفاع المتوسط للسكن بالنسبة لسكان العالم هو ٣٢٠ متر. وبالنسبة لسكان آسيا هو ٣١٩ متر. و لأوروبا ١٦٨ متر، ولأستراليا ٩٥ متر. بينما يرتفع بالنسبة لأمريكا الشمالية إلى ٤٣٠ متر، و ٥٩٠ متر من أجل أفريقيا، و ٦٤٤ متر لأمريكا الجنوبية.

يمكن تفسير هذه الاختلافات بسبب مظهر التضاريس المتباين لهذه الكتل القارية العالمية، وتبعاً لطريقة التوزيع المكاني للتضاريس وللقارات. فبينما تكون استراليا قليلة الارتفاع ، فإن لدى كل من أفريقيا نسبة عالية من الأراضي المرتفعة، واستقراراً ذا أهمية على المرتفعات. في أوروبا توجد عدة بلدان واسعة ومعمورة بالسكان، ويعيش ٩/١٠ من السكان في المناطق المنخفضة وعلى ارتفاع يقل عن ٢٠٠ متر. وتطبق هذه الحالة على بلدان أخرى في العالم بسبب طبيعة التضاريس أو المكان المستغل من أجل الزراعة المروية. ففي البلدان المنخفضة يعيش ٩٩ % من السكان على ارتفاع يقل عن ٢٠٠ متر ، وأن ٤١ % منهم يقيمون على أراضي دون مستوى سطح البحر .

وفي استراليا تكاد تنعدم نسبة السكان الذين يعيشون على ارتفاع يزيد عن ١٥٠٠ متر. أما في أوروبا فهي ضئيلة، وقليلة في آسيا، لكنها مرتفعة بشكل ملموس في أفريقيا (٨٠٩ %)، لتزيد عن ذلك في أمريكا الجنوبية (١٥٠٢ %) وذلك لأن الأحواض المرتفعة للأنديز تقدم شروطاً ملائمة للحياة البشرية أكثر من الأراضي المنخفضة. وهناك تركزت الحضارات ما قبل الكولومبية ، وأن بوليفيا هي التي احتفظت بالرقم القياسي في هذا المجال حيث يعيش ١٠ / ٧ من السكان على ارتفاع أكثر من ٣٠٠٠ متر، وأن العاصمة لاباز lapaz تجثم على ارتفاع يصل إلى ٣٦٠٠ متر، والمركز المنجمي القديم لوبوتوسي le Potosi يقع على ارتفاع ٤١٠٠ متر.

إلا أن بلاد الأنديز تشكل استثناء، والذي أصبح ممكناً بفضل التأقلم القديم للسكان على الحياة في الجبال العالية. تكون المرتفعات العالية ممنوعة لمعظم الناس بسبب الاضطرابات الناتجة عن نقص الضغط الجوي. فالحد الخطر من أجل كل البشر يكون بحدود ٦٠٠٠ - ٦٥٠٠ متر. كما أن السكن الدائم على ارتفاع أكثر من ٤٨٠٠ متر كحد أقصى في التيببت. وفي البيرو أو بوليفيا ٥٢٠٠ متر. أما في خطوط العرض المتوسطة، أو العليا، يقع الحد المرتفع للسكن الدائم بمستوى أدنى أي أخفض بشكل واضح وأكثر انخفاضاً عندما يزداد خط العرض باتجاه خطوط العرض العليا حيث يكون: ٢٤٠٠ متر في الأطلس الأعلى، ٢٠٠٠ متر في الألب الجنوبي، ١٨٠٠ متر في النمسا، ٦٠٠ متر في جنوب النرويج و ٣٠٠ متر في اسكتلندا. تشكل فترة الفصل البارد عائقاً شديداً، ويتوافق حد ارتفاع العمران مع الإمكانات الزراعية على الرغم من أن قسماً من السكان يعيشون من نشاط اقتصادي آخر غير الزراعة.

إذا كانت العلاقات بين السكان والارتفاع ممكنة للدراسة بشكل دقيق، فليست ممكنة بالنسبة للعلاقات الأخرى بين السكان والتضاريس والتي شكلت فقط موضوعاً لملاحظات وصفية. وعليه فليس الارتفاع وحده الذي يقوم بتغيير الصفات المناخية وزيادة قيم المنحدرات. وإنما حجم التضاريس، طبيعة الأراضي، والأشكال الطبوغرافية هي التي تمارس أيضاً تأثيرها من حيث الحد من توسع الأراضي الزراعية وبمضايق السير. هذه العوامل وتغيراتها المكانية ذات أهمية في تكيف السكان، وعلى عملية التنمية. وبالتالي سيكون من المهم إجراء تحليل منهجي. هذا وتؤدي الأودية في المناطق الجبلية دوراً مؤثراً على النشاطات الزراعية، التجارية والصناعية، وبالتالي على حجم السكان، ويعود لهذه الظاهرة وجود نسبة كبيرة من البشر هناك. ويظهر ذلك بوضوح في كل من جبال البيرينيه، الألب والكاربات. كما أن للسهول الواقعة في مقدمات الجبال أو سفوحها " البيامونت " أثراً في جذب السكان واستقرارهم فيها حيث تطورت الحياة الريفية هناك، ونشطت التبادلات بين المناطق مما جعلها شروطاً ملائمة للاستيطان البشري، كما هو الحال في أوروبا، شمال أفريقيا، وعلى سفوح جبال القوقاز والهمالايا. وتقدم السهول

والهضاب المنخفضة شروطاً مغرية للاستقرار البشري ، فهي تحمل بشكل مؤكد النسبة الكبرى من السكان في العالم.

٧ - القارية والجزرية:

تُظهر خريطة التوزيع الجغرافي للسكان في العالم رقم (١)، أنهم يميلون إلى التركز في هوامش القارات، بينما يتميز داخل القارات بالتشتت السكاني. ويقدر أن حوالي ثلاثة أرباع سكان الأرض يعيشون في حيز من اليابس يمتد لمسافة قدرها ٩٠٠ كيلو متر من البحر، بل إن ثلثي السكان يعيشون في امتداد يُقدر بـ ٤٥٠ كيلو متر فقط فيما بين الساحل والداخل، مما يدعو إلى القول بأن السواحل تجذب السكان والقارية تطردهم، ولا شك في أن ذلك يرتبط بالعوامل المناخية والطبيعية والحضارية والتي تُعدّ مؤثرات جوهرية في هذا التوزيع، والتنمية على حد سواء.

لقد درست العلاقة المتعلقة بالتضاريس من أجل مجموع سكان العالم، وهي العلاقة التي تربط التوزيع الجغرافي للسكان في العالم والبعد والقرب من البحر (من قبل ستازويسكس ، ١٩٥٩) وتبين أن الكثافة تنقص بشكل منتظم كلما ابتعدنا عن الشواطئ ، وقد أكدت الدراسة أن ٢٧,٦ % من السكان يستقرون على مساحة تبعد أقل من ٥٠ كيلو متر من البحر في عام ١٩٥٠، مقابل ٢٤,٦ % في عام ١٨٥٠. وأن ٥٠,٣ % من السكان يعيشون على بعد يقل عن ٢٠٠ كيلو متر ٧٣,٨ % يتركزون على بعد يقل عن ٥٠٠ كيلو متر، وأن ٨,٥ % فقط يعيشون على بعد يزيد عن ١٠٠٠ كيلو متر من الشواطئ. هذه العلاقة مفيدة إلا أنها لا تسمح بالابتعاد أكثر في التحليل لأن المسافة عن البحر تضم مجموعة من العوامل الفيزيائية والاقتصادية والتي تشكل التضاريس أحد العناصر الهامة لكن ليس بالضرورة العنصر المحدد. وتؤكد هذه العلاقة بشكل بسيط أهمية السهول والارتفاعات المنخفضة في توزيع الاستقرار البشري وحسب دراسة ج. ستازويسكي، التوزيع العمودي، في عام ١٩٥٧. وبيتر مان جورج. ميتيل، ١٩٥٩).

يتبين أن سكان العالم يميلون إلى التركيز في هوامش القارات، بينما يتميز داخل القارات بالتنشت السكاني.

وهكذا فإن موقع وشكل وحجم القارات له دور هام في توزيع السكان والتنمية والحضارة . وكذلك فإن الامتداد الواسع للقارات في العروض العليا الشمالية، وما يتخلله من بحار قليلة جعلها بيئات منفرة للتركز السكاني، كذلك فإن الامتداد الواسع للقارات عند خط الاستواء في أمريكا الجنوبية وأفريقيا عند مدار السرطان كان من المؤثرات المباشرة في توزيع السكان المشتت حيث يرتبط هذا الاتساع بغابات مدارية مطيرة من ناحية وصحارى جافة من ناحية أخرى.

ويقابل هذه القارية كعامل مؤثر في توزيع السكان ظاهرة الجزرية التي تميل إلى الارتباط بالتركز السكاني الواضح على الأقل في العروض الوسطى والدنيا، وأمثلة ذلك كثيرة كالجزر البريطانية واليابان وسيلان ومالطة واندونيسيا والفلبين وفرموزا وجزر الهند الغربية وجزر كناري.

لكن الارتباط بين الجزرية والتركز السكاني ليس ارتباطاً مباشراً أو بسيطاً، وذلك لأن الحجم والموقع والعوامل التاريخية والجغرافية والإمكانات الاقتصادية تعد كلها ذات أثر فعال وحاسم. وإلا فكيف نفسر مثلاً حقيقة ملموسة تبدو في أن جزيرة مالطة البالغ مساحتها ٢١٠ كيلو متر مربع يعيش عليها من السكان أكثر من جزيرة كورسيكا البالغ مساحتها ٨٧٠٠ كيلو متر مربع.

ولكن يجب الإشارة إلى أن السواحل تختلف في ظروف جذبها للسكان مما يؤدي إلى عدم تساويها في هذا المجال، ويجعل سكان السواحل غير منتظمين في توزيعهم حيث يتركزون في نويا متقطعة حول الموانئ. أو في المواقع المناسبة كما هي الحال في الساحل الشرقي لأمريكا الجنوبية مثلاً، وبالإضافة إلى ذلك فإنه على الرغم من أن الأقاليم الساحلية مناطق جذب سكاني متزايد بصفة عامة إلا أنها ليست كذلك بالضرورة

في جميع الأحوال ففي عهود القراصنة طردت سواحل البحر المتوسط السكان، وكذلك الحال في سواحل جنوب أفريقيا التي شهدت طرداً سكانياً كبيراً عندما كانت تجارة الرقيق في أوجها.

الخريطة رقم (١)

مناطق التركيز السكاني الرئيسية في العالم

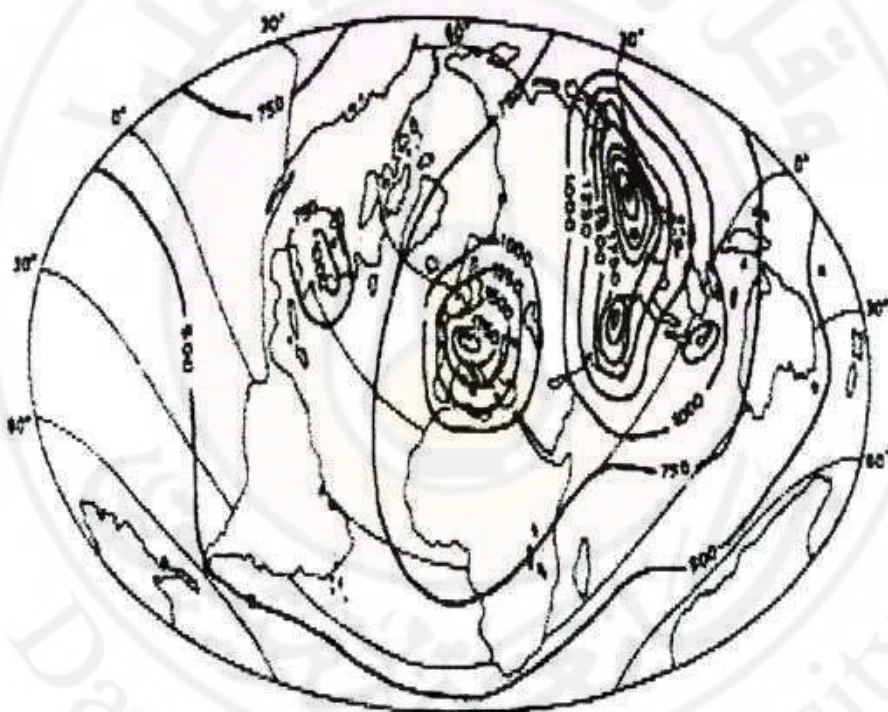


Fig. 14 - Potentiel de la population mondiale en 1960.
(D'après W. Warntz, *Macrogeography and income fronts*, 1965).

المصدر : W . Warnter. Macro geography and income fronts . 1965

وعليه ترتبط المؤثرات القارية والجزرية بعوامل متشابكة أخرى، مما يؤدي إلى كثير من الاستثناءات في القاعدة العامة، كما يبدو في الكثافة العالية في دولتي رواندا وبوروندي الداخليتين في شرق أفريقيا، وكذلك في حوض ستشوان في الصين وحوض موسكو في روسيا، وعلى العكس من ذلك تكون الكثافة منخفضة في كل من بورينو وتسمانيا وأيسلندة.

٦ - المياه:

تعد المياه العنصر الرئيسي في حياة الكائنات الحية، وهي تدخل في جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالمياه ضرورية للشرب، وللزراعة، والصناعة، والخدمات العديدة في الريف والمدن، وإذا ما أحسن استخدامها، فإنها تسرع من عجلة التنمية الشاملة، وتطورها.

والماء هو الحياة واستمرارها مرتبط بوفرته، لذلك أطلقت، منظمة الأمم المتحدة، على عام ٢٠٠٣ اسم السنة الدولية للمياه العذبة، قارعة بذلك ناقوس الخطر الذي يهدد البشرية من جراء قلة المياه العذبة وعدم وفرتها حيث يوجد في العالم أكثر من مليار شخص لا يتمتعون بخدمات المياه النظيفة الآمنة للشرب وأكثر من ملياري شخص لا تتوافر لديهم خدمات صرف صحي وأكثر من ثلاثة ملايين شخص يموتون كل عام نتيجة إصابتهم بأمراض وأوبئة بسبب استخدامهم مياه غير آمنة .

وأطلق على العام ٢٠٠٣ السنة العالمية للمياه العذبة وذلك لتسليط الضوء على مشكلة المياه العذبة، وأهميتها في عملية التنمية الاقتصادية والبشرية على حد سواء. واليوم ومع ازدياد حجم السكان في العالم، وزيادة درجة التحضر، واهتمام معظم دول العالم بالتنمية الشاملة المستدامة. وعليه تتحضر العديد من بلدان العالم وتوحد الجهود لمواجهة مشكلة النقص في المياه العذبة اللازمة للزراعة والصناعة والخدمات ، وعملية الشرب والاستهلاك المنزلي، و تنفيذ إحصائيات الأمم المتحدة بأن عدم توافر المياه سواء أكانت

لأغراض الشرب أم النظافة الشخصية أم لإنتاج الغذاء يسبب شقاء كبيراً لأكثر من مليار شخص في العالم .

وأن المياه العذبة، ستصبح على الأغلب مصدراً متنامياً للتوتر، والتنافس الشديد بين الدول بدلاً من أن تكون حافزاً للتعاون، كما أن الحد الأدنى الواجب توافره للفرد الواحد من المصادر المائية المتجددة لتلبية كافة احتياجاته من مياه الشرب والزراعة، وتربية الحيوان، والصناعة وغيرها. هو ألف متر مكعب في السنة ويطلق عادة على هذا الحد بعتبة الفقر المائي، الذي أعلن عن تجاوزه هذه العتبة من قبل الكثير من دول العالم منذ عدة سنوات، لأن عدد سكان تلك الدول في تزايد مستمر، الأمر الذي انعكس على كمية الاستهلاك من المياه. أي أن نصيب الفرد الواحد من الموارد المائية المتجددة يقل عن ١٠٠٠ م^٣ مما يجعلها تعاني جهداً مائياً معتدلاً .

كما أن بعض دول العالم كسنغافورة بدأت بالفعل في استخدام المياه المعالجة للأغراض المنزلية استخداماً غير مباشر عن طريق خلطها مع المياه الخام الداخلة إلى محطات تنقية مياه الشرب نتيجة للتطور الكبير باستخدام تقنيات الترشيح الفلترية والتناضح العكسي .

وأما بالنسبة لتحلية مياه البحر فهي أحد أهم الخيارات المتاحة لزيادة حجم المصادر المائية في الدول التي تشكو من شح في المياه مستقبلاً . كما يجب استثمار الإمكانات المائية السطحية المتاحة والتي تجري في أودية، وتخزينها خلف السدود السطحية الصغيرة أو السدود الجوفية لتصبح مناهل ثابتة للسكان وماشيتهم كما فعل القطر العربي السوري، نتيجة لتطور تربية المواشي في قطعان كبيرة، وتركز التجمعات البدوية في البادية، الأمر الذي تطلب مصادر كافية للمياه الصالحة للشرب. وإن تأمين هذه الحاجة من المياه عن طريق الآبار العميقة أو بالنقل من مصادر بعيدة بواسطة الصهاريج مكلف وغير ممكن على الدوام في جميع المناطق.

٧ - الغطاء النباتي:

تعتمد التنمية الاقتصادية على التربة لأنها تُعدُّ مورداً هاماً للزراعة التي تسد احتياجات السكان من الغذاء، وتؤدي إلى تطوير الأنشطة الاقتصادية والخدمية الأخرى. ويؤدي النبات دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية من خلال المحافظة على نظافة البيئة وتلطيف الأجواء، ولتلبية حاجات الصناعة الدوائية، والاستفادة من الأخشاب في صناعة الأثاث ومواد البناء، وتثبيت التربة من الانجراف. وتظهر أهميته في مجال السياحة والخدمات، بتوفير البنية التحتية للسياحة من جانب إقامة المنتجعات وغيرها. ثانياً - المقومات البشرية للتنمية البشرية والاقتصادية:

تتأثر حركة التنمية الاقتصادية من حيث مظاهرها ونتائجها، بالعوامل الديموغرافية السكانية، ذلك أن برامج التطوير والتنمية الاقتصادية لا تتم إلا بالعامل السكاني من حيث الحجم والنمو والتركيب السكانية المختلفة، التي تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق زيادات في الإنتاج، وعليه سيتم عرض أهم مقومات التنمية البشرية، ودورها في عملية التنمية الاقتصادية وهي :

١ - الخصائص السكانية وأهميتها في التنمية البشرية والاقتصادية:

تسجل إحصاءات السكان في العالم زيادة مرتفعة يبلغ متوسطها ١,٥ % سنوياً . في حين أن الموارد لا تزيد بنفس المعدل، وهذا يستدعي ضرورة التوسع في التنمية والاستفادة من الموارد الحالية، أو البحث عن مصادر جديدة للموارد، وخصوصاً أن النمو السكاني وفق متوالية هندسية في حين أن نمو الموارد أو النمو الاقتصادي يسير وفق متوالية حسابية.

وهذا ينبه إلى ضرورة العمل على زيادة مصادر الثروة من خلال عملية التنمية الشاملة، وإلا فإن مستوى الدخل سيتعرض لانخفاض كبير. إذ يلاحظ في البلدان النامية عدم كفاية الموارد سواء المنتجة محلياً، أم التي تأتي من الخارج لسد حاجات السكان.

نتيجة لزيادة حجم السكان، وبالتالي زيادة الاستهلاك. مما يؤدي إلى توجيه قدر كبير من الدخل القومي، للإنفاق على الاستهلاك الأساسي.

يتطلب هذا الوضع سعي تلك الدول للتوسع في عملية التنمية، بغرض التوسع في

الإنتاج

بالاستفادة من خبرات الدول المتقدمة الغنية.

١ - الخصائص السكانية وعلاقتها في التنمية البشرية والاقتصادية:

توجد علاقة متينة بين الخصائص السكانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أن التوسع في الإنتاج من خلال عملية التنمية ضروري لمواجهة الانفجار السكاني في العالم، وخاصة في الدول النامية. وقد لقيت هذه العلاقة اهتماماً كبيراً من قبل الباحث آدم سميث ومدرسة الفيزيوقراط أو الطبيعيين الذين نادوا بحرية العمل وحرية التجارة، ذلك إن تدخل الدولة بالشؤون الاقتصادية كثيراً ما يؤدي إلى تعقيد نفقات الإنتاج وارتفاعها، وإلى تخلف في طرق الإنتاج. إلا أن هذه الآراء بدأت تتبدل، وظهر عدد من الاقتصاديين يدعون إلى ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد لحماية مصالح الطبقات الفقيرة، ولتطبيق مبادئ اقتصاديات الرفاهية. ويختلف تدخل الدولة تبعاً لأنظمة الدول السياسية والاجتماعية، ففي بعضها كالدول الاشتراكية كان للدول تدخل بكل الأعمال الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة، خشية أن تستأثر الطبقات الغنية بالموارد. أما الدول الرأسمالية التي تؤمن بالحرية الاقتصادية وتعارض سياسة التوجيه الاقتصادي فإن المنافسة بدأت تخف تدريجياً، نظراً لسيادة الإنتاج الكبير، واتخاذ المشروعات المختلفة أشكالاً احتكارية (الكارتل - التروستات) لا تتفق وتحقيق شروط المنافسة الحرة. كل هذا دعا الحكومات إلى ضرورة دراسة الموارد لأنها تركزت بأيدي القلة مما يخشى من رفع الأسعار واستغلال المستهلكين.

وهكذا تشكل العلاقات المتبادلة بين الظواهر السكانية والظواهر الاقتصادية أساساً للتخطيط وبرامج وأهداف التنمية. وأهم تلك الخصائص ما يأتي:

أ - حجم السكان وتطوره:

يؤثر حجم السكان في التنمية الشاملة، فعدد السكان يحدد مستوى النشاطين الاقتصادي والاجتماعي وأشكال كل منهما ، وتتأثر العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في حجم السكان، الذي يحدد احتياجاته، والأدوار الاجتماعية التي يمر بها، فزيادة حجم السكان، يؤدي إلى زيادة حجم القوة البشرية، وكذلك حجم القوة العاملة. وهذه الزيادة تتطلب التعرف على حجم المشتغلين والمتعطلين، وتحديد دور السكان في عملية التنمية الاقتصادية، واستشراف الخطط المستقبلية لتحقيق مستوى أعلى في التنمية ، وخاصة أن الموارد البشرية تعد أساس التنمية، فهي تشكل عاملاً مهماً من عوامل الإنتاج الاقتصادي، إذ إن الزيادة المتوازنة في معدل نموهم، وبالتالي في عدد المشتغلين يمكن أن تحقق زيادة في معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي في حجم الإنتاج، لأن زيادة عدد السكان غير المشتغلين يؤدي إلى تدني مستوى الدخل القومي والفردى وبالتالي تدني مستوى المعيشة. وإن قلة السكان في دولة غنية بمواردها يؤدي إلى ضعف في إمكاناتها الاقتصادية . بسبب الزيادة في أعداد السكان المستهلكين وقلة المنتجين.

وللحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في العالم أهميته أيضاً، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة . وتوحي الإسقاطات الحالية، في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة، بأن عدد سكان العالم سينتقر عند حوالي ١١,٦ مليار نسمة، وهو أقل من ضعف عدد السكان الحاليين . وضغط السكان، يعد من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة، والإفراط، في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى؛ لأن نمو السكان يؤدي بهم إلى الأراضي الحدية، أو يتعين عليهم الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية .

ب - النمو السكاني:

يؤدي النمو السكاني دوراً مؤثراً في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة، وفي حركتها، وفي إستراتيجية التنمية وبرمجتها، والتخطيط لها ووضع الخطط التنموية

الاقتصادية اللازمة. فالنمو السكاني المرتفع يزيد من عدد المعالين الذين يحتاجون إلى نفقات في مجال الصحة والتعليم والغذاء واللباس...إلخ.

والنمو السكاني المرتفع يزيد من عدد الباحثين عن العمل، وبالتالي زيادة العرض في سوق العمل الذي يؤدي بدوره إلى ظهور مشكلة البطالة، بأشكالها المختلفة، مما ينعكس على الحياة الاجتماعية للسكان ويؤدي إلى خفض مستوى المعيشة بسبب خفض الأجور، وزيادة عدد الفقراء، ودخول عدد كبير من السكان في مجال العمل قبل عملية الإعداد والتأهيل والتدريب، مما يسهم بزيادة مستمرة في أعداد العمال غير المؤهلين وغير المدربين، مما يؤدي إلى نتائج سلبية تؤثر في عملية التنمية. من جانب آخر، يكون للنمو السكاني دور إيجابي في التنمية إذا كانت البلاد غنية بمواردها المادية، وتوافرت جميع العوامل المساعدة على التنمية. فهو يسهم في زيادة نسبة قوة العمل إلى مجموع السكان بسبب ارتفاع نسبة العناصر الشابة في المجتمع.

وهذا يؤدي إلى تنوع المهارات والمؤهلين والمدربين، مما يوفر احتياجات عملية التنمية من اليد العاملة الخبيرة، وبهذا تتمكن من تحقيق أهدافها. ويزداد الإقبال على التعليم المبرمج وفقاً لمتطلبات التنمية. وهكذا تعاني البلدان النامية من ازدياد عدد المتعطلين عن العمل، وبالتالي ارتفاع نسب الفقراء بالنسبة إلى مجموع السكان، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة.

وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن معدلات نمو الدخل في البلدان النامية هي أقل من معدلات نمو الناتج القومي لدى شريحة كبيرة من الفقراء في البلدان النامية. ويتطلب هذا تثبيت نمو السكان، ذلك أن التنمية المستدامة تهتم بالأبعاد البشرية وتعمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، وهو أمر بدأ يكتسب أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمر مستحيلاً استحالة واضحة فقط، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغطاً حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات. كما أن النمو

السرعة للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، وينقص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل سكان .

فالنمو السكاني يؤثر في مستوى الدخل ومعدل الادخار الاستثماري، فكلما ارتفع معدل النمو السكاني انخفض معدل الادخار وقلت الاستثمارات، وانخفض معدل الناتج القومي، وبالتالي معدل الدخل الفردي الذي يحول دون تكوين رأس مال .

وبيصبح من الضروري القيام بعملية تصحيح الواقع الديموغرافي من خلال الإنفاق على الموارد البشرية وتنميتها، وخلق استثمارات لإشراكها في عملية التنمية.

وعليه هناك علاقة قوية بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية، ذلك أن النمو السكاني يعمل على تلبية متطلبات التنمية من اليد العاملة الخبيرة والمدربة، وبنفس الوقت فإن الزيادة في معدل النمو السكاني تحول الزيادة في قوة العمل إلى متعطلين عنه، وبالتالي ترتفع نسبة الفقراء. وهكذا فالنمو السكاني يسهم في تحديد ملامح النمو الاقتصادي وتطوره. فالنمو السكاني يدفع بعجلة التنمية حينما يمكن استثماره على الوجه الصحيح مع توافر الموارد والعوامل الأخرى المساعدة.

ج - البنى النوعية للسكان :

ويقصد بها تصنيف السكان إلى ذكور وإناث، ولهذا أهميته في عملية تحقيق التوازن بين الجنسين ودخول الإناث في مجالات العمل وأنماط العمل الممكن أن يمارسها بما يعود بالخير والفائدة على عملية التنمية الاقتصادية، وكذلك الحال بالنسبة للذكور .

والتوازن ما بين الجنسين ضرورة أساسية في بناء المجتمع، واستمرار حياته ونشاطه الاقتصادي. كما أن جنس الشخص يحدد احتياجاته وأنماط حركته ونشاطه. وأي خلل في عملية التوازن بين الجنسين له آثار ديموغرافية واجتماعية واقتصادية وسياسية مؤثرة سلباً على التنمية الشاملة. إن معظم الأعمال يمكن أن يمارسها الذكور والإناث، غير أن هناك بعض المهن أكثر ملاءمة لأحد الجنسين، ونظراً لأن معدل

مشاركة الذكور في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية يفوق معدل مشاركة الإناث، والعكس صحيح. فهذا يتطلب تصنيف الموارد البشرية إلى ذكور وإناث.

د - البنى العمرية للسكان : تسمح دراسة البنى العمرية للسكان في معرفة البناء السكاني، وتطوره المحتمل، والتحقق من توزيع السكان على مجموعات عمرية. والبنى العمرية تدل على الأهمية المتعلقة بالشباب، والراشدين، والشيوخ، وتدل الفجوات وعدم الانتظام في حجم كل شريحة عمرية على أزمات ديموغرافية حيث يمكن أن تكون الأسباب التي شكلت هذه الفجوات متنوعة.

تحدد البنى العمرية للسكان كيفية وضع سياسة سكانية، وسلوكهم تجاه عملية التنمية من خلال تحديد الفئات المنتجة فيه، التي تعيل باقي أفراد المجتمع. وهي نتاج العوامل المؤثرة في النمو السكاني من مواليد ووفيات وهجرة التي لا تتفصل عن بعضها بعضاً في أهميتها ضمن مسيرة العوامل المتغيرة على تلك العناصر الثلاثة، وانعكاس تلك المتغيرات على النمو السكاني والنشاط الاقتصادي وحالتهم التعليمية والمدنية.

وتحدد البنى العمرية للسكان حجم السكان وقوة العمل وحركة الأشخاص الذين سيدخلون أو يخرجون من سوق العمل، ذلك أن قياس حركة الأشخاص يكون داخل قوة العمل وخارجها. ويتحدد مستوى نجاح عملية التنمية على معدل النشاط الاقتصادي ومستوى المعيشة، ومعدل نصيب الفرد من الدخل القومي والخدمات المختلفة، وبذلك لابد من تحليل قوة العمل المساهمة في قوة العمل حاضراً ومستقبلاً، وتخطيط قوة العمل بعد التعرف على بناها المتنوعة، وتحليل الحالة المدنية للسكان، والبنى الأسرية وتخطيطها.

هـ - التركيب الاقتصادي للسكان:

يعد التركيب الاقتصادي للسكان على درجة كبيرة من الأهمية، فهي تفيده في دراسة القوة العاملة، وفي دراسة النشاط الاقتصادي في أي دولة في العالم. ويقصد بالتركيب

الاقتصادي للقوة العاملة توزيعها على قطاعات الأنشطة الاقتصادية الرئيسية الثلاثة وهي القطاع الزراعي، والصناعي، والخدمي.

تعد دراسة التراكيب الاقتصادية من العناصر الهامة في عملية التنمية. وعند دراسة الإنسان في استغلاله للموارد الاقتصادية الطبيعية، يمكننا تحديد ملامح النشاط الاقتصادي، وأهمية عناصره وعلاقتها بالوسط الجغرافي الذي يعيش فيه الإنسان. فالمفهوم الذي يحدد النشاط الاقتصادي لا يختلف من دولة لأخرى كما أنه لا يختلف من تعداد لآخر.

فالسكان ذوو النشاط الاقتصادي هم الأفراد الذين يشتركون في تقديم العمل لإنتاج السلع الاقتصادية، ويتضمن ذلك العاملين وقت إجراء التعداد، وكذلك المتعطلين أي القادرين على العمل والباحثين عنه، وإذا وجد فرد يسهم بنشاط اقتصادي فيمكن تصنيفه ضمن الأشخاص ذوو النشاط الاقتصادي، وإلا اعتبر ضمن الأفراد المعوليين^{٢١}.

وبدراسة التراكيب الاقتصادية مهمة في عملية التنمية، وخاصة عند الرغبة في التحول في النشاط الاقتصادي من مجتمع نصف صناعي إلى مجتمع صناعي مثلاً. الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في حجم المؤهلين من القوة العاملة ونوعيتهم ومستواهم.

و - أهمية توزيع السكان :

يعد التوزيع الجغرافي للسكان على درجة كبيرة من الأهمية : فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولا سيما تطور المدن الكبيرة لها نتائج بيئية سيئة . فالمدن تقوم بتركيز النفايات والفضلات الملوثة، فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع

^{٢١} الأمم المتحدة . (١٩٩٧). العوامل الديموغرافية والقوة البشرية - التقرير الأول : الأنماط العمرية والنوعية المساهمة في النشاط الاقتصادي (ترجمة المركز الديموغرافي بالقاهرة) . القاهرة : المركز الديموغرافي بالقاهرة .

لها خطورتها على المجتمع البشري والكائنات الحية الأخرى. وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها .

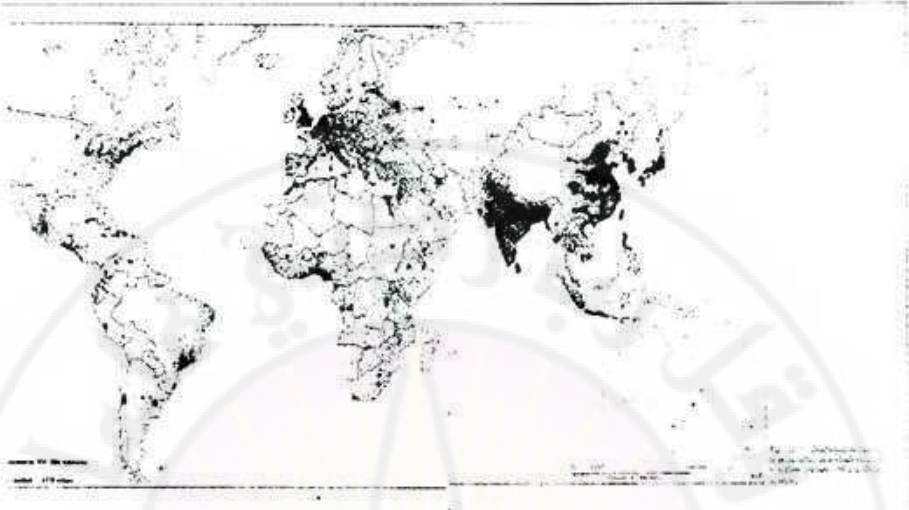
ومن هنا، فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتقوم باتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليل من الآثار البيئية للتحضر إلى حدها الأدنى.

وتبين دراسة التوزيع المكاني للسكان في العالم. أن هناك تفاوتاً كبيراً، وعدم انتظام في توزيعهم على سطح الأرض. وذلك بسبب التباين في درجة التحضر والتنمية. والخريطان التاليتان توضحان أصناف التوزيع الجغرافي للسكان في العالم :

الخريطان رقم (٣ و ٤)

خريطان للتوزيع الجغرافي للسكان في العالم في عامي ١٩٧٥ و ٢٠٠٥ م





المصدر: الأمم المتحدة . سكان العالم . عام ٢٠٠٥ م

D . W. Fryer, World Economic ,1975,P .28 , New Jersey.

ولدى تتبع التحرك المكاني للسكان في العالم. يُلاحظ أن عدد السكان أخذ بالتزايد، ولكنه يتضخم بصفة خاصة في بعض الأجزاء، ويتراجع في بعضها الآخر. ومن الملاحظ أن التباين في توزيع السكان بين الحضر والريف يزداد لصالح التجمعات السكانية المدنية الكبرى. وأن حدود المناطق المأهولة بالسكان أخذت بالتغير، فعند دراسة التوزيع الجغرافي للسكان وتوسعهم في المناطق الصحراوية أو على أطراف المناطق القطبية، يتبين أن السكان الأصليين الذين يمثلون جماعات قليلة العدد أخذون بالتناقص، كما هو الحال بالنسبة لسكان تينيراديوفوجو الواقعة في أقصى الطرف الجنوبي لأمريكا الجنوبية، والأسكيمو في كندا وهؤلاء ينتشرون داخل المراكز المدنية التي يؤسسها الإنسان الأبيض،

كما تسجل القرى الجبلية تراجعاً في عدد سكانها وتأخذ بالانحسار التدريجي. وعليه فقد اتسع انتشار السكان على سطح الأرض بشكل لم يكن من قبل.

هـ - تأثير هجرة السكان:

تعد هجرة السكان ذات تأثير كبير في تشكل الكثافات بالمقارنة مع قدم الإقامة أو الاستقرار. ويتجلى دورها بوضوح خلال فترة القرنين التاسع عشر والعشرين. لأنها غيرت بشكل واضح توزيع البشر في العالم، وذلك بتشكيل المقر الرابع الكبير للسكان في العالم بأمريكا الشمالية، وبإقامة مواقع أخرى في البرازيل، الأرجنتين، التشيلي، منشوريا، أستراليا، نيوزيلندا وفي مناطق أخرى جديدة.

هذه الظاهرة هي في الحقيقة أكثر قدماً وتقريباً مماثلة في القدم للبشرية نفسها: مغامرات، بعثات، اكتشافات، هجرة جماعية واستيطان لم تتوقف عن تحديد مسار تاريخ الموجات البشرية. إلا أننا لا نعرف إلا القليل عن النزوح في الماضي، لذا يجب علينا إجراء فحص دقيق للخصائص الفيزيائية للسكان، اللغات التي يتحدثونها والعادات التي يستمرون عليها من أجل إعادة بنيانهم وردهم إلى أصولهم.

ويجب عدم الاعتقاد، بأن هناك تشابهاً بين هجرة السكان خلال العصور القديمة وهجرتهم الواسعة التي حدثت في العصور الحديثة. وفيما يتعلق بمنشأ بعض المجموعات البشرية، نرى أن هناك منها ما ينشأ من عدد قليل من الأشخاص فمثلاً قد لا يصدق بعضهم أن الستة ملايين من الكيبكيين الذين يعيشون اليوم في كندا ينحدرون من أقل من مائة ألف فرنسي هاجروا إلى ضفاف نهر سان لوران في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وبعد عام ١٧٦٣ م لم تحصل أية هجرة بسبب السيطرة البريطانية على معظم القارة .

وكان من المتوقع لهذه الجماعة الفرانكفونية أن تكون أكثر عدداً أي بما يزيد على تسعة ملايين شخص لولا توجه قسم منهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، هذا وتبلغ نسبة

المهاجرين الأوائل إلى السكان الفرانكفونيين الأصليين ١ إلى ٨٥٠ شخص على الأقل. مثال آخر: من نيوزيلندة فقبل وصول الأوروبيين، كان الإعمار البيئي منخفضاً إلى حد كبير، ففي القرن الثامن جاء إليها عدد من الرجال والنساء على متن زوارق، وهناك عملوا على تنمية البلاد وأقاموا حضارة فيها.

٢ - العوامل التاريخية والحضارية:

تعد العوامل التاريخية أكثر أهمية من العوامل الطبيعية في تفسير التنمية، ووجود الكثافات السكانية. إن التحليل المختصر عن الأسباب المفسرة للتنمية، وتوزيع السكان في بعض البلدان يبين أهمية العوامل التاريخية. وتفسر العوامل الطبيعية الفراغ أو البياض الموجود على خريطة العالم التي تظهر التوزيع الجغرافي للسكان، وكذلك بعض التغيرات في توزيع السكان الريفيين وأنشطتهم المختلفة، إلا أنها لا تفسر التغيرات الهامة بمستوى التنمية، أو بالكثافة في مختلف أنحاء العالم أو حتى داخل الإقليم الواحد، وغالباً ما تكون التباينات عديدة. وتقدم المناطق الاستوائية أمثلة مميزة ففي مناطق الدلتا تلاحظ الكثافة مرتفعة بالسكان وأحياناً شبه خالية منهم.

وفي الجبال تكون الكثافة عالية في بعضها وفي بعضها الآخر تكون شبه مهجورة. والغابات تكون مستصلحة وزُرعت منذ زمن بعيد، وبعضها الآخر مازالت على حالها. ويشير " غورو " في هذا الصدد إلى أن سبب كل هذه الاختلافات يرجع إلى دور الحضارات التي امتد تأثيرها لقرون أو لآلاف السنين.

ولفهم أثر الأسباب التاريخية على التنمية، والكثافات السكانية وتطور سكان بلد ما، يجب معرفة عدد السكان في أول فترة الاستيطان البشري، أي الحجم الطبيعي للسكان، وحركة الهجرة، أي يجب البحث لمعرفة ما يلي: ١ - الاستيطان الأولي في المنطقة والذي يكون قد حدث قديماً جداً أو متأخراً جداً.

٢- الحوادث أو الظروف التي يمكن أن تكون قد أثرت في النمو الطبيعي وبشكل خاص التطورات التقنية التي سمحت بزيادة وسائل التنمية، وبالتالي عبء التعداد السكاني والتحضر.

وتؤدي سياسات الإسكان دوراً مهماً في توزيع السكان والتنمية . إذ إن تنظيم الهجرة إلى الولايات المتحدة وأستراليا فيما بعد الحرب العالمية الأولى قد أسهم في عملية التنمية . وقلل من عدد السكان المتوقع أن تستقطبه تلك البلدان. وكذلك فإن سياسة الإنجاب ذات أهمية كبيرة في التنمية، ونمط نمو السكان وزيادة انتشارهم أو قلته.

ولتطور المدن وأشكالها، أثر آخر يتمثل في التنمية الصناعية خاصة. والاقتصادية على وجه العموم. وتتميز توزيع السكان بين الحضر والريف، إذ تزداد كثافة البشر بتزايد التنمية في المدن. ومدى اتساعها وأهميتها واختلاف أشكالها.

وللصراعات السياسية بين البشر أثر واضح في التوزيع الجغرافي للسكان كإعمار المناطق الجبلية أو النائية أو تضاؤل ما كان منها مأهولاً بالسكان وخصوصاً في مناطق الحدود بين القوميات.

٣ - تأثير عمر الاستيطان في الإعمار وعدد السكان:

عرفت الكرة الأرضية إقامة مبكرة للبشر، وأن كل البلاد التي تظهر فيها زيادة في كثافة السكان كانت في المناطق الريفية من العالم القديم.

يُعد تاريخ إقامة التجمعات السكنية للبشر عاملاً هاماً في إعمار الأرض وانتشار الإنسان على سطحها ، إذ سمح الاستيطان القديم بزيادة أكبر في أعداد السكان مثال ذلك الهند والصين وأوروبا. فكلما كان الاستيطان أو الوجود في المنطقة أو الإقليم قديماً كلما كان الاحتمال أكبر بوجود عدد كبير من السكان.

وبالفعل فإن المراكز الثلاثة الرئيسية للسكان في العالم في منطقة الشرق الأدنى، جنوب آسيا، شمال أفريقية، بعض أجزاء أفريقية الشرقية أو أمريكا ما قبل الكولومبية كلها كانت قد سكنت منذ زمن بعيد. وفيما يخص القسم الأكبر من الكرة الأرضية فإن التواجد البشري قديم إلى حد بعيد.

وهناك العديد من النقاط التي لا بد من توضيحها من أجل استكمال تاريخ السكن الاستيطان أو الوجود على سطح الكرة الأرضية. إلا أن المراحل الأساسية أصبحت معروفة منذ خمسين سنة والشكل رقم (٢) يوضح الاستيطان البشري التدريجي للكرة الأرضية^{١٢}.

تميز الإنسان الأولي 'Le premiers Hominids' بالوقوف بشكل منتصب، وبجمجمته الكبيرة وبمستوى ذكاء أعلى من القردة الكبيرة. لقد ظهر في أفريقية الشرقية منذ أربعة أو خمسة ملايين سنة. وفيما بعد ذلك بقليل ظهر في أفريقية، " الإنسان الماهر Homo habilis " الذي تطور أكثر وصنع أول أدوات من الحجارة، وكان قد خرج من أفريقية وسكن في المناطق الحارة من أوراسيا، وذلك على امتداد يظهر من أوروبا الجنوبية حتى اندونيسيا. وفيما بعد وصل "الإنسان المنتصب القامة (إنسان جاوة) (Homo erectus (or pithecanthropus) الذي يُعد الأكثر تطوراً، إذ تعلم السيطرة على النار والاختباء في الكهوف وذلك منذ ٥٠٠٠٠٠ سنة والذي صارت مغامرته بعد ذلك في المناطق الأكثر برودة. ومن ثم استبدل في عصر البلايستوسين الأعلى أي نحو ١٠٠٠٠٠ سنة مضت بالإنسان "السابيا نياالنياندرتالي Homo Sapiens والذي يعد أكثر قرباً من الإنسان الحالي وقد استقر بالتدرج في شمال أوروبا وآسيا على الرغم من المناخ القاسي الذي ساد خلال أوار العصور الجليدية. غير أن الإنسان السابيني 'Homo Sapiens' الذي صُنّف بأنه الحلقة الأخيرة من هذه السلالة البشرية فقد سكن بقية الأراضي الباردة. ولا يُعرف بالضبط مكان

^{١٢} محمد رفعت، المقداد، وآخرون، جغرافية السكان، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ٢٠١٤. ص ١٣٥.

ظهوره لكن يُتوقع أن يكون قد ظهر في آسيا الغربية منذ نحو ٤٠٠٠٠ أو ٣٥٠٠٠ سنة مضت. ومن هذا الموطن انتشر بسرعة في بقية أرجاء العالم وقارب سلفه خلال بضعة آلاف من السنين قبل انقراضه^{٢٣}.

أعمر السكان القارات بدفعات متتابعة من المناطق الآهلة بهم، وبأعداد قليلة جداً، ودون أدنى شك جاؤوا من ثقافات متباينة، وأحياناً بصفات فيزيائية مختلفة. وبالنسبة لقارة أفريقية فقد استقبلت الإنسان الحالي الذي دخلها على دفعات بين (٣٧٠٠٠ و ٤٠٠٠) سنة مضت وذلك من جهة الشمال الشرقي عبر برزخ السويس أو مضيق باب المندب الذي تحول إلى برزخ خلال الأدوار الباردة نتيجة انخفاض مستوى البحار. أما أوروبا فقد وصلتها عدة دفعات أيضاً اعتباراً من ٣٥٠٠٠ سنة آتية من الشرق الأوسط أولاً ثم من سهوب روسيا الجنوبية أو آسيا الوسطى. في آسيا كان التوطن مبكراً ففي فترة ما بين ٤٠٠٠٠ و ٣٥٠٠٠ سنة كانت كل آسيا الجنوبية مسكونة. أما استراليا فقد عبرتها بعض المجموعات البشرية ومنها انتقلت إلى تسمانيا وغينيا الجديدة نظرَ لاتصال تلك الجزر بأستراليا خلال الفترات الجليدية. وبالنسبة لباقي القارة الآسيوية بما فيها الجزر والأرخبيل فقد أعمرت بالتدريج، وأما المناطق الآهلة قليلاً بالسكان كانت قد أعمرت مؤخراً، مثل التبت والتي لم يسكنها البشر حتى القرن الخامس بعد الميلاد. أما الجزر المحيطية لم تستقبل سكانها الأوائل إلا في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ١١٠٠ عندما تعلم البشر السفر بحراً. في أمريكا تم الاستيطان البشري عندما عبر السكان مضيق بهرنج الذي تحول إلى برزخ خلال العصور الجليدية ولكن في وقت لم يحدد بدقة ومن المحتمل منذ ٢٧٠٠٠ سنة مضت. لكن بعد ذلك وصلتها دفعات من البشر استوطنت هناك مما ساعد على إعمار القارة بالتدريج. أما المناطق غير المأهولة بالسكان وخصوصاً النائية منها فقد سُكنت مؤخراً، فمثلاً بدأ الوجود السكاني في جزر الأنتيل قبل ١٥٠٠٠ سنة.

^{٢٣} فؤاد ، محمد الصقار ، و محمد رشيد الفيل ، أصول الجغرافية البشرية ، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٨٠ . ص ٨٩ ص ٩٤ .

من هذه اللحظة السريعة المستكشفة للماضي، يتضح أن أكثرية الأراضي البارزة المناسبة لسكن الإنسان استوطنت منذ العصر الحجري الأوسط (الميزوليتي) باستثناء الجزر أو المناطق الصعبة بسبب تضاريسها أو مناخها القاسي أو بسبب الغابات الكثيفة المسيطرة. وفي كل الأحوال، فقد بقي الإعمار قليلاً جداً أو متفرقاً قبل اكتشاف الزراعة. ويقدر العلماء أن حجم سكان الكرة الأرضية في فترة العصور القديمة وحتى فترة عصر جليد الفيورم Wurmienne. لم يتجاوز الأربع ملايين نسمة أي أقل بـ ١٧٠٠ مرة مما هو عليه اليوم.

وعليه لا يمكننا اعتبار قدم الإعمار عاملاً هاماً في تشكيل الكثافات السكانية؛ وذلك نتيجة لأن البشر عاشوا من جني الثمار والصيد، فلم يكن عددهم كبيراً. هذا وتقدر الكثافة العامة للسكان في فترة نهاية العصر الحجري بـ إنسان واحد مقابل كل ١٠ كيلو متر مربع.

أخيراً يمكن القول أن العمل بالزراعة وتدجين الحيوانات سمح للبشرية بقفزة كبيرة إلى الأمام: من هذا المنطلق، فإن القرون العشرة الأخيرة هي الأكثر أهمية في تشكل الكثافات من الأربع أو الخمس ملايين من السنين التي سبقتها. غير أن بعض المناطق التي تم الاستقرار فيها مؤخراً، مثل جزر المحيط الأطلسي الواقعة في غربي أوربية وأفريقية، فهي مسكونة بشكل كبير ، بينما بعضها الآخر وبشكل خاص القارة الأفريقية، فهي فارغة أو شبه فارغة مع أنها سكنت منذ ظهور الإنسان الأول.

٤ - التعليم وأهميته في التنمية البشرية والاقتصادية:

إن الحاجة إلى التعلم ضرورة من ضرورات البقاء والنماء للإنسان في أي مجتمع من المجتمعات وفي أي زمان ومكان .

ومع ظهور الحضارة الإنسانية وتعميداتها أصبح حق الإنسان في أن يزود بقسط معلوم من التعلم المنظم والمنتظم من الحقوق الأساسية التي نصت عليها المواثيق الدولية

والتي تضمنتها معظم الدساتير العربية فضلاً عن ما أرسته الديانات السماوية من الحث على التعليم والتعلم .

والتعليم في مجمله عمليات يتحول فيها الوليد البشري من مجرد كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي وبه يتميز الإنسان عن بقية الكائنات الحية الأخرى . فمعظم سلوك الحيوان غريزي بالفطرة .

وإن احتاج إلى التعليم والتعلم فلمدة قصيرة يستطيع بعدها أن يسيطر على ما تتطلبه حياته من مهارات محددة، أما سلوك الإنسان فإنه يتشكل من خلال عمليات التعلم والتعلم في دائرة مجتمع من الكبار .

ويعد الإنفاق على التعليم، بلغة الاقتصاديين، من أفضل الاستثمارات إذ إنه يؤدي إلى تنمية الإنسان كمورد من موارد إنتاج السلع والخدمات وخلق الثروة وبتجديد مصادرها وتراكم عناصرها.

وفي الوقت ذاته فإن التعليم هو الطاقة المتحركة للتنمية البشرية التي تهدف إلى تحقيق إنسانية الإنسان من خلال التكوين الأمثل لقدرات الفرد ومعارفه ومهاراته بما يمكنه من التفاعل . المثمر والخلاق مع بيئته بمكوناتها المادية والبشرية والمؤسسية، ومن ثم فإن التعليم بين الغائية والذرائعية في أهدافه وممارساته .

بيد أن التعرف على الناتج النهائي للأنشطة الموجهة نحو تكوين الفرد وتنشئته منذ ولادته أمر في غاية الصعوبة إذا ما أريد تقييمه من الناحية الكمية وفي صورة عينية .

وتقييم ناتج التعليم في صورة كمية باعتباره أحد مدخلات النشاط الاقتصادي أمر ممكن، وقد جرت دراسات متعددة فيما يعرف باقتصاديات التعليم للتعرف على أثر المستويات المختلفة من التعليم على الإنتاج وقيمه الاقتصادية وأبرزت جميعها، في ضوء

ظروف واعتبارات معينة مدى ما يمكن أن يسهم به التعليم في تحسين الكفاية الإنتاجية لقوة العمل وبالتالي لزيادة معدلات النمو الاقتصادي .

ومع هذا التقييم الكمي لأثر التعليم في تنمية المورد البشري الذي جاءت به تلك الدراسات فإن تقييم أثر التعليم من الناحية النوعية فيما نسميه بتحقيق (إنسانية الإنسان) أمر لا يمكن صياغته في صورة كمية ونعني بهذه الناحية النوعية ناتج التعليم في تطور الوعي الإنساني بالماضي والحاضر والمستقبل، وبالعالم المادية وعالم البشر، بالقدرة والإرادة على الاستجابة والفعل والتحدى، وبالسعي نحو خلق آفاق جديدة ومتطورة للعيش والحياة، وبالتفاعل مع عالم الطبيعة والتأمل فيما وراء الطبيعة في مجالات طبيعية الوجود والكون والخلق وهذه وغيرها من النواتج التي لا يمكن قياسها كمياً، وإن أمكن التعرف على مظاهرها كأثر من آثار التعليم والمعرفة .

٥ - الصحة :

تتفاعل التنمية البشرية والاقتصادية، تفاعلاً قوياً مع المقومات الأخرى للتنمية المستدامة . من ذلك مثلاً الجانب الصحي، حيث إن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل، ووجود قوة العمل المؤهلة والمدرية، عامل يساعد على التنمية الاقتصادية والبشرية . ومن شأن الجانب الصحي السليم للسكان أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل، كما أن السكان الأصحاء من سكان المدن والعاملين في قطاعي الصناعة والخدمات. يمكن أن يرفع من إنتاجية العامل، ويسهم في رفع معدل الدخل الفردي والقومي، وبالتالي في صنع التنمية الشاملة.

٦ - أهمية دور المرأة :

تؤدي المرأة دوراً على درجة كبيرة من الأهمية وخاصة في البلدان النامية، حيث يقوم النساء والأطفال بأعباء العمل في الزراعة، والرعي وجمع الحطب ونقل الماء، وهم يستخدمون معظم طاقاتهم في الطبخ، ويعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة . والمرأة بعبارة أخرى هي المدبر الأول للموارد والبيئة في المنزل - كما أنها هي أول من يقدم الرعاية

للأطفال - ومع ذلك فكثيراً ما تهمل صحتها وتعليمها إهمالاً صارخاً مقارنة بالرجال. والمرأة الأكثر تعليمياً، لديها فرص أكثر في الحصول على وسائل منع الحمل، كما أن معدلات خصوبتها أقل في المتوسط، وأطفالها أكثر صحة . ومن شأن الاهتمام في صحة المرأة وتعليمها أن يعود بالنفع الكبير على عملية التنمية المستدامة.

٧ - الاستخدام الأمثل للموارد البشرية :

ترتكز التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداماً كاملاً، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومكافحة الجوع . ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مدقع. أو في المناطق النائية؛ ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة . والتنمية المستدامة تعني ما يأتي: - تلبية كل الاحتياجات الأساسية - تحسين الرفاه الاجتماعي - حماية التنوع الثقافي - الاستثمار في رأس المال البشري - تدريب الممرضين والعاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجات لاستمرار التنمية.

٨- سياسات المحافظة على الموارد:

سادت في القرنين الماضيين المبادئ التي تدعو إلى عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية إلا فيما يتعلق بالأمور الضرورية. فأراء آدم سميث وآراء مدرسة الفيريقراط أو الطبيعيين تؤكد، وتصمم على حرية العمل وحرية التجارة. وكانت هذه المدارس توضح أن الفرد أقدر على القيام بالشؤون الاقتصادية من الدولة، وأن تدخل الدولة كثيراً ما يؤدي إلى التعقيد، وإلى الارتفاع في نفقات الإنتاج وإلى تخلف في طرق الإنتاج. إلا أن هذه المبادئ والآراء بدأت تتعدل اعتباراً من العقد الأخير من القرن الماضي وظهرت فئة من الاقتصاديين على رأسها "مارشال وبيجو " تدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد لحماية مصالح الطبقات الفقيرة ولتطبيق مبادئ اقتصاديات الرفاهية، ثم تعدلت هذه الآراء مرة أخرى على أيدي المدارس الاشتراكية.

ويختلف التدخل من دول إلى أخرى تبعاً لأنظمتها السياسية والاجتماعية، فقد يكون عن طريق الإشراف العام أو عن طريق الاشتراك في المشروعات الحيوية التي لها أهمية أو عن طريق قيام الدولة بكل الأعمال الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة. وتدخل الدول في الإنتاج والتوزيع يتطلب حصراً كاملاً للموارد الاقتصادية - طبيعية وبشرية - وذلك لأن إمكانات الدولة - المالية والفنية - وفيرة، ولأن الدولة ترعى مصالح الأجيال القادمة، وتطبق سياسات ترعى إلى المحافظة على الموارد الطبيعية خشية أن تستأثر الطبقات الحالية بالموارد الغنية والرخيصة . ولذلك نجد أن الدول الاشتراكية وحتى الرأسمالية التي تؤمن بسياسة التوجيه الاقتصادي Economic Planning أو حتى سياسة البرمجية الاقتصادية Economic Programming تخصص مبالغ طائلة لحصر مواردها ومعرفة إمكاناتها المختلفة، والتي على ضوءها تقرر سياسة الإنتاج^{٢٤}.

أما الدول الرأسمالية التي تؤمن بالحرية الاقتصادية تعارض سياسة التوجيه الاقتصادي كالولايات المتحدة الأمريكية، فإن المنافسة الحرة أخذت تزول تدريجياً نظراً لسيادة الإنتاج الكبير واتخاذ المشروعات المختلفة أشكالاً احتكارية (الكارتل - الترسن مثلاً) لا تتفق وتحقيق شروط المنافسة الحرة. كل هذا دعا الحكومات إلى ضرورة دراسة الموارد لأنها أصبحت مركزة في أيدي قليلة مما يخشى معه رفع الأثمان واستغلال المستهلكين. وعلى سبيل المثال نذكر أن إنتاج معظم زيت النفط أو الخيوط الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية تحتكره قلة من الشركات كثيراً ما تعقد فيما بينها اتفاقات بقصد تقييد الإنتاج أو تقرير الائتمان أو توزيع الأسواق. لذلك رأت الحكومة الأمريكية ضرورة الإشراف عليها عن طريق تأليف لجان برلمانية تدرس الإمكانيات وطق الإنتاج وطرق التسعير، وتعمل على توفير السلع بأقل الأثمان لأطول فترة ممكنة.

وأوضحت دراسة سياسة المحافظة على الموارد، على درجة بالغة من الأهمية، لعملية التنمية في كل من الدول الاشتراكية، والرأسمالية.

^{٢٤} زكي ، رمزي . المشكلة السكانية وخرافة المalthusية الجديدة . مرجع سابق ص ٢٥٨

٩ - التكامل الاقتصادي :

هو عملية تقارب تدريجية تعمل لتسهيل تنمية البلدان ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة ، لذا ينبغي عليها أن تعمل على تنسيق خطط التنمية. ذلك أن التكامل الاقتصادي هو عملية سياسية واقتصادية في نفس الوقت .

فهو عملية اقتصادية : لأن هذه العملية تمس الإنتاج والتحويل والتسويق وتهدف للتقريب بين الاقتصاديات الوطنية .

وهو عملية سياسية : بسبب أهمية دور الدولة في السياسة الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما يتجسد في القرارات المتخذة على مستوى المسؤولين السياسيين وإذا كان ثمة تناقضات فإنها تؤثر على العلاقات الاقتصادية .

التكامل : يؤسس على تناسق الخطط ، فكما كانت المنطقة أكثر اتساعاً، ومواردها أكثر تنوعاً ستكون أكثر عدداً ، وتكون الصناعات في شروط الأفضلية .وتصبح المشاريع ممكنة التحقيق إذا طبقتها عدة بلدان بصورة مشتركة . ولذا عليها أن تكون مؤسسة على تناسق خطط التنمية .

والتكامل هو تقارب تدريجي : يستلزم ما يلي:

- ١ - إزالة الحواجز الجمركية للسلع المتبادلة بين البلدان .
- ٢ - حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاطات الاقتصادية .
- ٣ - تقارب التشريعات الاقتصادية والاجتماعية في سبل تنسيق أكبر .
- ٤ - أو تنسيق خطط التنمية والتنسيق العلمي والفني .

فالتكامل الاقتصادي هو عنصر يسهل عملية التنمية، وعليه لا بد من التعاون الإقليمي في إنشاء صناعة مصنعة بغية التنمية، بحيث تستطيع تأسيس تقسيم للعمل على مبادئ جديدة نظراً لأن تخصيص كل بلد في مجال معين، يمكن أن يؤدي إلى التكامل، وتحقيق المساواة بين تلك البلدان .

- ١٠ - نمط توزيع الدخل : تعد التنمية انعكاساً لمعدل نمو الناتج القومي ومتوسط الدخل الفردي. وهي لا تعكس بالضرورة الوضع الأكثر تطوراً بالنسبة لرفاهية الإنسان، ومستوى

معيشته، نظراً لأن المتوسط يبتعد عن التعبير عن الحالة العامة لرفاهية السكان ومستوى معيشتهم . وإذا حصل تفاوت واسع في توزيع المداخل، فالمتوسط يقترب إلى التعبير عن ذلك وخاصة في حالة انخفاض درجة التفاوت في توزيع المداخل. ولذلك ينبغي أن يتم العمل من أجل تحقيق التنمية مع العمل من أجل تحقيق السرعة في التوزيع ، ولتتمكن عملية التنمية أن تحقق أهدافها في رفع مستوى رفاهية السكان وحياتهم المعيشية ، وضمان الانتفاع من ثمار عملية التنمية لمعظم أفراد المجتمع . ينبغي أن يندفع هؤلاء السكان في المشاركة الفعالة من أجل تحقيق التنمية .

١١ - تركيب الإنتاج :

من الضروري أن يؤخذ في الحسبان تركيب الإنتاج عندما يتم النظر إلى التنمية كحالة مرادفة للرفاه الاقتصادي والاجتماعي فإن تضمنت التنمية زيادة في إنتاج المجتمع في المجالات التي لا ترتبط بدرجة مهمة في تحقيق حالة الرفاه الاجتماعي والاقتصادي ، فإنها تصبح غير معبرة عن هذه الحالة ، في حين أنها تقترب إلى التعبير عنها عندما تتم الزيادة في الإنتاج في المجالات التي تتصل بدرجة وثيقة بتحقيق إشباع احتياجات الأفراد المختلفة ، وبما يتضمن تحقيق حالة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لهم .

١٢ - ظروف العمل :

يفترض في التنمية حتى تكون معبرة عن حالة متقدمة من الرفاه أن لا تتم على حساب الإنسان ، وخاصة المنتجين المباشرين ، الذين يتحملون أكثر من غيرهم أعباء القيام بهذه العملية ، إذ إن التنمية لا تعبر عن حالة الرفاه إذا تمت على حساب تقليل ساعات الراحة وزيادة ساعات العمل وبذل مجهودات أكبر من العاملين لا تعادلها المنافع التي يحصلون عليها ، وكذلك إذا تمت على حساب سوء ظروف العمل وشروطه وتوتر في العلاقات الصناعية وهبوط مستوى الرعاية والسلامة والأمن الصحي ، في حين أنها يمكن أن تعبر عن حالة متقدمة من الرفاه إذا تمت في إطار العمل من أجل تقليل ساعات العمل وتوفير مجالات راحة وترفيه أكثر للعاملين وفي ظل تحسن شروط وظروف العمل ومتطلبات الرعاية والسلامة الصحية وغيرها .

١٣ - الرضاء الاجتماعي :

ينبغي على التنمية أن تلبى طلبات السكان. وأن تكون معبرة عن حالة متطورة من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، والشعور بالرضا. وأن تكون السلع والخدمات التي تنتج خلال عملية التنمية ملبية للأذواق ومعبرة عنها. وإذا حصل عكس ذلك فإن عملية التنمية تصبح عاجزة عن تحقيق حالة الرفاه المطلوبة وبالشكل الذي يوفر السعادة للإنسان .

١٤ - التكلفة الاجتماعية :

ينبغي عند القيام بعملية التنمية، من الأخذ بالحسبان ألا تؤدي التنمية إلى إحداث اضطراب اجتماعي وإفساد للقيم والمعايير الأخلاقية والاجتماعية المرغوبة ، أو أن تتم على حساب الإطار الحضاري للمجتمع .، كأن تتم مثلاً في إطار السعي للكسب المادي كأساس دون مراعاة جوانب العطف والعون المتبادل والتكافل الاجتماعي سواء على نطاق الأسرة أو على نطاق البيئة الاجتماعية الأوسع ، أو أن تتم على حساب الاهتزاز في معايير الصدق والإخلاص والجدية والإنفاق في العمل وما إلى ذلك من الأمور الأخرى التي تمثل أخلاقية ينبغي المحافظة على جوهرها. لأنها لا تتعارض إطلاقاً مع العمل من أجل إحداث التنمية الحقيقية، مع ضمان احتفاظ المجتمع بإرثه الحضاري، والثقافي، وخاصة الإيجابي منه، مع تعزيزه ضمن إطار العمل من أجل التنمية، وذلك بهدف الحفاظ على شخصيته الحضارية والثقافية وتأكيداها.

١٥ - رأس المال والموارد البشرية ودورهم في تمويل المشاريع الاستثمارية:

يعد رأس المال العنصر الأساسي، اللازم لتمويل المشاريع التنموية. ويتوقف الطلب على رؤوس الأموال نتيجة الحافز على الاستثمار. غير أن الحافز على الاستثمار يصبح مرتفعاً بسبب زيادة القوة الشرائية لدى الأفراد، والناجم عن ارتفاع مستويات الدخل الحقيقي، الناجمة عن زيادة الإنتاجية، التي تؤدي إلى تكوين رؤوس الأموال المستخدمة في الإنتاج، الناتجة عن الحافز على الاستثمار .

ومن ناحية العرض ، يزداد عرض رؤوس الأموال كلما ازدادت المقدرة على الادخار، والرغبة فيه . والتي ترجع إلى ارتفاع مستويات المداخل، التي تعكس ارتفاع

مستوى الإنتاجية الناجم عن زيادة معدلات التكوين الرأسمالي المستخدم في الإنتاج ، الأمر الذي يؤدي إلى المقدرة على الادخار . وهكذا تتشابه الأسباب والنتائج، لتؤدي بالاقتصاد عند مستوى التطور في كافة المجالات ، الدخل ، الصحة ، التعليم ، التنظيم والإدارة ، الإنتاجية ، الخدمات العامة.

وبهذا يمكن تخطي كل العقبات التي تعترض سبيل التنمية في الدولة التي من شأنها تحقيق التنمية^{٢٥}

ويركز معظم الاقتصاديين في دراساتهم على دور رأس المال المادي في عملية التنمية، مظهرين دوره الحاسم في هذه العملية . وأن تكوين رأس المال المادي يرافقه وينجم عنه تكوين رأس المال البشري .

من كل ما سبق يمكن القول أنه لا بد من الاهتمام بالموارد البشرية ، التي تُعد صانع رأس المال، أو الدخل، أو الموارد الطبيعية، وهي الأساس في ثروة الأمم، حيث إن رأس المال والموارد الطبيعية عوامل تأتي بعد الموارد البشرية في عملية الإنتاج، ذلك أن الكائنات البشرية هي العناصر الفعالة التي تعمل على تراكم رأس المال ، وتستغل الموارد الطبيعية وتبنى السياسة الاقتصادية وتعمل باتجاه تحقيق التنمية القومية .

إضافة إلى ما سبق فإن عملية التنمية الاقتصادية بما تتضمنه من استخدام لأحدث المنجزات العلمية والتكنولوجية لا يمكن الاستفادة منها بشكل كامل من دون العنصر البشري القادر على استخدام هذه المنجزات بكفاءة ، والقادر على إدارتها وتطبيقها وتطويرها بما يتلاءم وحاجة الدول في إطار سعيها لتحقيق التنمية. ولذلك فإن فشل عملية التنمية في الدول النامية كثيراً ما ينجم عن فقدان الخبرات الماهرة والفنية . وهذا ما دفع بالعديد من الباحثين إلى الاهتمام بنوعية الموارد البشرية ودورها الحاسم في الإنتاج والتنمية الاقتصادية ، ولذلك يشار إلى أن التركيز على رأس المال البشري استمر إلى الحد الذي يكفي لتوليد بدايات ثورة تقابل الثورة التي أكدت على رأس المال المادي ، وأن بناء الأمم يتوقف على تنمية البشر ، وتنظيم النشاط البشري ، وأن من الصحيح أن رأس

^{٢٥} سلامة، رمزة ، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق. ص ١٨٥

المال والموارد الطبيعية والمعونات الأجنبية كلها تؤدي دوراً هاماً في النمو الاقتصادي ولكن ما من أحد منها يفوق في الأهمية عنصر الموارد البشرية .^{٢٦} وبالنظر إلى الاهتمام الكبير الذي أولاه الباحثون بالموارد البشرية نجد أن هذا الاهتمام ركز على ضرورة الاستثمار في الموارد البشرية في المجال الاقتصادي. ومما لا شك فيه أن هذا الاهتمام بالموارد البشرية ، إنما يأتي من إدراك أهمية هذه الموارد البشرية في عملية الإنتاج ، التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية .

١٦ - تجميع رأس المال :

يشير معظم الاقتصاديين إلى أهمية عملية التجميع الرأسمالي في تحقيق التنمية. وهذه العملية تتطلب توافر حجم مناسب من الادخارات الحقيقية، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلاً من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك. وكذلك وجود قدر من الادخارات النقدية اللازمة لتمويل هذه الاستثمارات .

ولا بد من وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد والجهات المختلفة ، وتوفيرها للمستثمرين إضافة إلى ضرورة القيام بعملية الاستثمار ذاتها بحيث يتم استخدام الادخارات الحقيقية، والنقدية من أجل إقامة الاستثمارات، ذلك أن توافر الموارد المالية، ووجود ادخارات، وأجهزة ومؤسسات تمويله، وعرض نقدي تام المرونة تسهم في إقامة استثمارات، غير كافية، وتبقى بحاجة إلى الموارد الحقيقية المتمثلة بالمواد الخام، والقدرات البشرية والمستلزمات المادية الأخرى اللازمة لإقامة الاستثمارات، وفي حالة عدم توافر ذلك فإن نتيجة التوسع النقدي ستؤدي إلى خلق حالة من التضخم بدلاً من الإسهام في توليد استثمارات في الاقتصاد لأنه من المهم أن تعبر عن الموارد التي ينبغي استخدامها في إطار برامج التنمية. فالخدمات المحلية والأجنبية والموارد والمعدات ضرورية لتنفيذ البرامج. وسيؤدي ذلك إلى إنتاج المزيد من السلع والخدمات التي سيزداد الطلب عليها بصورة غير مباشرة بفعل الإنفاق الإنمائي.

^{٢٦} حسن خلف، فليح. التنمية والتخطيط الاقتصادي ، عمان، ٢٠٠٦ م، ص(١٨٤-٢٠٣)

وهكذا تتسع حاجة البلدان لتكوين رأس المال، نظراً لسعة حاجتها إلى إقامة المشاريع الجديدة في القطاعات المختلفة ، وخاصة في المشاريع الصناعية ، وكذلك لتوفير البناء التحتي اللازم وتوسيع استخدام رأس المال في المشروعات القائمة لتطويرها وتوسيعها وزيادة كفاءتها الإنتاجية .

إن الحاجة لتكوين رأس المال يجري تقديرها على أساس تقدير معدل نمو السكان وتحديد معدل النمو في الدخل القومي المستهدف ، وكذلك تقدير نسبة رأس المال إلى الإنتاجية ، أي النسبة بين الاستثمار والإنتاج الإضافي الذي يتم الحصول عليه نتيجة الاستثمار فإذا كان معدل نمو السكان (١ %) ونسبة رأس المال إلى الإنتاج (٤ / ١) فإن نسبة الادخار من الدخل وبالتالي نسبة الاستثمار من الدخل ينبغي أن تكون (٤ %) لمجرد الحفاظ على حصة الفرد الواحد من رأس المال ، وإذا أريد تحقيق معدل نمو في الدخل قدره (٥ %) ينبغي أن تكون حصة الادخار من الدخل وكذلك الاستثمار بحدود (٢٤ %) وبما أن معدل نمو السكان في معظم البلدان المتخلفة هو بحدود (٣ %) فهذا يعني أنه ينبغي في ظل افتراض معامل رأس المال إلى الإنتاج (٤ / ١) ، ادخار واستثمار جزء من الدخل قدره (١٢ %) لمجرد الإبقاء على نفس حصة الفرد الواحد من رأس المال ، فإذا افترضنا أن نسبة الاستثمار (٣ %) من الدخل ، فهذا معناه أن ما يكون مطلوباً استثماره هو بحدود ١٥ % وإذا أردت أن تحقق نمواً في الدخل فعليها في هذه الحالة أن تدخر وتستثمر نسبة أكثر من ١٥ % من دخلها وهو الأمر الذي تعجز معظم البلدان النامية عن تحقيقه .^{٢٧}

وهكذا يظهر تأثير رأس المال واضحاً في العملية الإنتاجية من خلال معاملات

رأس المال، حيث يُميز نوعين من هذه المعاملات :

١ - المعامل الوسطي لرأس المال: ويمثل هذا المعامل العلاقة بين رأس المال المستخدم، والإنتاج أو الدخل المحصل نتيجة لهذا الاستخدام.

^{٢٧} حسن خلف، فليح. التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص(١٨٤-٢٠٣)

٢ - المعامل الحدي لرأس المال: ويمثل هذا المعامل العلاقة بين ازدياد رأس المال. أو الاستثمار خلال سنة، وبين زيادة الإنتاج أو زيادة الدخل المتعلق به، ويختلف هذا المعامل من اقتصاد لآخر، تبعاً لاختلاف درجة التطور. إن تقدير معامل رأس المال إلى الإنتاج يعد ضرورياً في إطار ما سبق إلا أن المشكلة التي تبرز في البلدان النامية تتمثل في صعوبة تقديره ، نظراً لأن هناك وجهات نظر متباينة بصدد ذلك.

١٧ - العلاقات الاقتصادية الدولية :

تسهم التجارة الخارجية بنسبة كبيرة في الناتج القومي لمعظم الدول، وهي تزيد في كثير منها نسبة عماً يسهم به الاستثمار الوطني والإنتاج الحكومي معاً في إجمالي الدخل القومي. ويعتقد بعضهم أن التطورات غير المواتية في القرن التاسع عشر (من استعمار وتبعية) قد أسفرت عن انحراف الهياكل الإنتاجية للبلدان المتخلفة بعيداً عن التوازن الاقتصادي ، واندماج نظمها الاقتصادية في النظام الاقتصادي العالمي. ويذهب بعض الكتاب إلى أنه - من الناحية الاقتصادية - ينبغي النظر إلى جانب كبير من الاستثمارات في قطاع التصدير بالدول النامية - والتي درج الاقتصاديون على اعتبارها استثمارات أجنبية - على أنها استثمارات وطنية من جانب البلاد الصناعية ، وذلك بحجة أن نسبة عالية من الأرباح والفوائد المتولدة ، عن هذه الاستثمارات تجد طريقها إلى الخارج لمصلحة المستثمرين الأجانب، هذا فضلاً عما تنسم به الدول المتخلفة من ارتفاع المرونة الداخلية للطلب على الواردات ، ومن ثم اتساع نطاق التسرب وإضعاف أثر مضاعف الاستثمار في الارتفاع بمستوى الدخل الحقيقي ^{٢٨}.

١٨ - حجم السوق ودوره في التنمية الاقتصادية:

يؤثر حجم السوق (اتساعاً أو صغراً) في عملية التنمية الاقتصادية، ذلك أنه يرتبط بمجموعة من المتغيرات مثل حجم السكان ونموهم، وحجم الاستثمارات في الدولة ، فهو يزيد من حجم الاستثمارات ، ويفتح أفقاً أمام المنتجات الصناعية المرتقبة للتوسع.

^{٢٨} سلامة ، رمزة ، اقتصاديات التنمية، ١٩٩١، ص (٣٣-٤٤).

ولابد هنا من أن نفسر المقصود بصغر حجم السوق^{٢٩} : ويعني ضعف القوة الشرائية لدى الغالبية العظمى من السكان ، إذ الملاحظ أن هؤلاء السكان مضطرون إلى إنفاق الجزء الأكبر من مداخيلهم على الغذاء والسكن ، وما يفرض عن ذلك يذهب إلى المصنوعات والبندولات المختلفة وخاصة الملابس .

وقد بين الأستاذ كولن كلارك Colin Clark أن الدول الغنية ذات الدخل المرتفع تتفق ٢٠ % من دخلها على السلع المصنوعة سواء أكانت منتجة محلياً أم مستوردة . بما في ذلك المواد الخام والخدمات الموزعة التي يتضمنها إنتاج هذه السلع، بينما الدول المتخلفة " بوجه عام لا تستطيع أن تتفق على السلع المصنوعة محلياً أو المستوردة من الخارج إلا نسبة بسيطة تتراوح ما بين ٥ % و ١٠ % من دخلها القومي فإذا تم الأخذ بهذا الرأي، وطُبق على الوطن العربي بوجه عام ، يُلاحظ أن هبوط مستوى المداخل الفردية فيها وهو في حد ذاته إضعاف للقوة الشرائية ، سيكون عقبة كبيرة أمام التصنيع السريع في هذه البلاد^{٣٠}.

ويؤدي حجم السوق في البلد دوراً مهماً في مجال تصدير السلع إلى السوق الخارجية. والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير في السوق المحلية. إلى جانب القدرة على المنافسة في السوق الدولية.

ومن هنا ينبغي على المشرفين على شؤون التنمية الاقتصادية في البلدان أن يتأكدوا أولاً من حجم السوق المحلية ، ومن قوتها وأن يعملوا جاهدين لزيادة القوة الشرائية في يد الأفراد ، وأن يأخذوا في الحسبان أوجه النشاط الأخرى التي يقوم بها الأفراد في الميادين الاقتصادية المختلفة . ذلك أن التصنيع إذا ما قدر له النجاح في أي بلد ينبغي أن يعتمد على تحسين الإنتاجية وتقديمها في أوجه النشاط الأخرى.

فكلما نمت المداخل في الزراعة مثلاً ، أو التعدين ، أو التجارة ، أو غير ذلك من أوجه النشاط المختلفة ، قويت السوق المحلية ، وازدادت القوة الشرائية للأفراد فيصبح

^{٢٩} نامق، صلاح الدين، أسس التنمية الاقتصادية في البلاد العربية، سريان، لبنان، ١٩٥٩، ص(٢٦-٤٠).

في الإمكان إقامة المصانع المختلفة التي تقوم بإنتاج السلع ذات الطلب المحلي المضمون .

ومن هنا لابد لنا من أن نفكر في البدء بإنتاج السلع ذات الطلب المحلي المضمون في أغلب البلاد العربية ، إنها ولا شك السلع الغذائية ، ومن هنا فإن الطريق السليم للبدء في عمليات التصنيع هو زيادة الكفاية الإنتاجية في إنتاج المواد الغذائية . فهذه هي نقطة البداية الصحيحة التي ينبغي أن توليها كل دولة ما تزال في أولى خطواتها الصناعية . فإذا ما ضمنت هذه البلاد المورد الغذائي ، يمكن لها أن تمضي قدماً في بقية الخطوات الأخرى.

ومما يثبت أهمية بند الغذاء أن روسيا السوفيتية ، في مشروعاتها للتنمية الاقتصادية ، كانت تضع في اعتبارها أولاً إنتاج السلع الإنتاجية ، فتعطي الأولوية لهذه السلع ، وعليها بعد ذلك أن تفكر في إنتاج بقية السلع الاستهلاكية^{٢٠} . ومع ذلك فإذا لم يتيسر ، لأي سبب من الأسباب ، البدء بعملية التصنيع على نطاق واسع ، كان من الأفضل اتباع إحدى الوسيلتين الآتيتين كتمهيد أو كخطوة واجبة للتنمية الصناعية فيما بعد : الوسيلة الأولى هي تركيز الاستثمار في طرق المواصلات والنقل ، لأن مثل هذا النوع من الاستثمار لابد من أن يؤدي إلى توسيع في حجم السوق المحلية وربط أجزائها برباط وثيق ، أما الوسيلة الثانية فهي محاولة البيع في السوق الخارجية . إلا أن هذا الهدف لا يخلو من صعوبة ، وربما لا ينجح في بعض البلاد ، إلا إذا تميز المنتجون المحليون بميزة الرخص النسبي لسلعهم المنتجة بالنسبة للسلع الأجنبية ، وإلا إذا كانت طرق المواصلات ووسائلها إلى الأسواق الأجنبية سهلة رخيصة .

١٩ - الموارد الطبيعية :

تؤدي الموارد الطبيعية دوراً أساسياً وحاسماً في عملية التنمية ويربط الباحثون بين تحقيق النمو في بعض الأقطار المتقدمة مثل إنكلترا وفرنسا وألمانيا وأمريكا ووفرة الموارد الطبيعية في هذه الأقطار ، في حين يرى آخرون أن الموارد الطبيعية لا تؤدي

^{٢٠} نامق ، صلاح الدين ، مرجع سابق ، ص (٢٦-٤٠) .

دوراً حاسماً في تحقيق عملية التنمية على الرغم من أنها يمكن أن تساعد على ذلك وتيسره ، ويدللون على ذلك أن هناك بعض الأقطار استطاعت أن تحقق حالة من التقدم على الرغم من افتقارها النسبي للموارد الطبيعية، في الوقت الذي تمتلك فيه العديد من الدول النامية موارد طبيعية وفيرة، إلا أنها لم تستطع أن تحقق التنمية حتى الوقت الحاضر ، أو أن خطواتها في سعيها لتحقيق التنمية لا زالت دون المستوى المطلوب . وعلى الرغم من أهمية الموارد الطبيعية وتوافرها لعملية التنمية ، لكن الذي يلاحظ أن قدرة البلدان المتقدمة على التعويض عن النقص في توفير الموارد الطبيعية تفوق قدرة البلدان المتخلفة على ذلك ، ويعود السبب أساساً إلى أن البلدان المتقدمة بفعل حالة التطور والتقدم التكنولوجي التي حققتها ، تستطيع تطبيق الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية ، بحيث تحل العنصر الإنتاجي الوفير لديها محل العنصر الإنتاجي النادر ، وبما أن هذه البلدان تمتلك فناً إنتاجياً متطوراً ، ولديها قدر واسع من رأس المال وترتفع فيها كفاءة العنصر البشري ، فإنها يمكن أن تعوض عن النقص في الموارد الطبيعية كما أنها يمكن أن تنتج بدائل صناعية تعوضها عن بعض المنتجات الطبيعية لاستخدامها في العمليات الإنتاجية.

إضافة إلى أن قدرتها على التصدير تكون مرتفعة بسبب تطور جهازها الإنتاجي ومرونته ، مما يتيح لها التوسع والتنوع في الصادرات وبالتالي تزداد قدرتها على استيراد ما تحتاجه من الموارد الطبيعية التي تفتقر إليها .

إلا أن الوضع في البلدان النامية يكون مختلفاً عما سبق ، إذ إن قدرتها على إحلال عنصر إنتاجي محل عنصر إنتاجي آخر ضعيفة بسبب نقص رأس المال وتأخر الفن الإنتاجي وانخفاض كفاءة العنصر البشري فيها ، إلى جانب أن قدرتها على التصدير ضعيفة هي الأخرى بسبب ضعف جهازها الإنتاجي وعدم تنوعه وضعف مرونته مما يؤدي إلى ضعف قدرتها على استيراد ما تحتاجه من الموارد الطبيعية التي تفتقر إليها ، وكذلك ضعف قدرتها على إنتاج البدائل من المنتجات الصناعية بالشكل الذي يمكن أن يعوضها عن المنتجات الطبيعية ، الأمر الذي يؤكد مدى ضعف قدرة البلدان النامية على

تعويض النقص في الموارد الطبيعية قياساً بالبلدان المتقدمة، وخاصة إذا أخذنا بالحسبان العوامل السياسية والظروف التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية ، والتي تحدد في كثير من الحالات قدرة البلدان النامية على سد احتياجاتها من البلدان الأخرى ، وخاصة المتقدمة منها بسبب سيطرة الدول المتقدمة على هذه المجالات وضعف تأثير الدول النامية فيها حتى المجالات التي يتم إنتاجها في الدول النامية ذاتها .

إلا أن الملاحظ هو ارتباط الموارد الطبيعية، بما يتصل بالزراعة بشكل أكبر من ارتباطها بالصناعة. ونظراً لأن الموارد الطبيعية التي تحتاجها الصناعة يمكن توفير بدائل صناعية تعوض عن الطبيعة منها ، كما تتوفر الإمكانيات لاستيرادها من الخارج ، وخاصة بعد توافر وتحسن وسائل النقل وانخفاض تكاليفه، في حين أن الموارد الطبيعية في الزراعة من الصعب التعويض عنها ببدايل صناعية أو استيرادها كما هو الحال في الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، على الرغم من أن إنتاجها يمكن استيراده ، ومن المعروف أن التنمية الاقتصادية ترتبط بالصناعة بشكل أكبر من الزراعة ، وبالرغم من أهمية الزراعة في هذه العملية، فإن ذلك يساعد على التخفيف من حدة أهمية الموارد الطبيعية كعامل حاسم في تحقيق التنمية^{٢١}.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن معظم الدول النامية لا تعاني من شح في الموارد الطبيعية ، حيث تمتلك الأقطار النامية قدراً واسعاً منها، إذ إن معظمها تتوفر فيه أراضي زراعية خصبة صالحة للزراعة إلا أنها غير مستغلة، أو أن ما يستغل منها تعوزه الكفاءة التي يمكن أن ترافق هذا الاستغلال.

وكذلك هناك قدر وفير من الثروات الطبيعية التي لم يتم اكتشافها بعد ، أو أنها مكتشفة ولكنها غير مستغلة ، أو أن طريقة استغلالها غير اقتصادية بحيث تنخفض درجة الانتفاع الاقتصادي منها ، ولا شك أن ذلك مرتبط بالوضع الذي تعيشه هذه الدول ، والتي تعاني فيه من انخفاض قدرتها على رفع درجة انتفاعها من الموارد الطبيعية ،

^{٢١} حسن خلف، فليح. التنمية والتخطيط الاقتصادي مرجع سابق ص(٢٠٣-١٨٤).

المرتبطة بعدم توافر المعرفة التكنولوجية ونقص رأس المال وانخفاض مستوى القدرات البشرية المتوافرة وما إلى ذلك ، والتي تمثل المستلزمات الأساسية للتنمية.

٢٠ - زيادة المنتج من المواد الخام :

تتجه التنمية الاقتصادية في كثير من الأحيان إلى ما يضمن استخدام وسائل جديدة مستحدثة لزيادة المنتج القائم من المواد الخام، سواء في المجال الزراعي أو في التعدين. إذ ربما كان في حسن استخدام موارد الثروة القائمة، فائدة تفوق الفائدة التي قد تنتجها الدولة، لو أنها عمدت إلى توجيه القوة العمالية وموارد الدولة الإنتاجية نحو ميادين جديدة لم تطرقها من قبل ، ولم توضع بعد موضع الخبرة والتجربة .^{٢٢}

فإدخال التحسينات في الميدان الزراعي مثلاً ، وهو الميدان الذي يمكن ضمان نجاحه في كثير من البلدان النامية لابد أنه سيعود بفائدة ملموسة في زيادة الناتج الزراعي. فقد يؤدي اتباع الدورة الزراعية إلى زيادة في الناتج الكلي من المحاصيل الزراعية ، وذلك إذا ما قورنت بطريقة المحصول الواحد القديمة ، حيث تترك الأرض دون زراعة لأشهر طويلة في العام ، كما أن استخدام الآلات والمعدات الزراعية الجديدة وانتقاء أفضل البذور ، وتحسين وسائل الري والصرف والتسويق ، سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاجية في الميدان الزراعي .

وقد دلت التجارب العملية على أن المزارعين في كثير من البلاد العربية، يقبلون على هذه الوسائل الجديدة المؤدية إلى زيادة الإنتاجية لو أنهم تأكدوا من بساطتها وانخفاض أثمانها.

٢١ - تنوع الإنتاج والتصنيع :

تعمل الدول على تنوع الإنتاج من أجل التنمية الاقتصادية. ويتخذ هذا التنوع مظهرين أساسيين يتمثلان بالنهوض بأنواع إضافية جديدة من المواد الخام أو الغذائية التي كانت تستورد من قبل.

^{٢٢} نامق، صلاح الدين. أسس التنمية الاقتصادية في البلاد العربية ، مرجع سابق ص(١٩-٢٥) .

وقد يتضمن تنويع الإنتاج " التصنيع ذاته " أي إدخال صناعات جديدة تحل محل التخصص القديم للدولة في كونها مجرد منتجة لمواد خام تستخدمها الصناعة الأجنبية . ويعد تصنيع الدواء الحل الناجع لكثير من المشاكل الاقتصادية، كما أن الشعوب تدرك مدى ما بلغته الدول الصناعية من ثراء ونهضة اقتصادية وارتفاع في مستوى العيش، ومن ثم فهي تميل إلى الاعتقاد بأن الزيادة في الثروة القومية لا تأتي إلا نتيجة للتصنيع . إن التصنيع يؤدي إلى زيادة في الثروة وارتفاع في مستوى العيش، غير أن ذلك لا يحدث إلا إذا كانت الموارد الاقتصادية، والمهارة العمالية، وأحوال السوق، على النحو الذي يمكّن العمال من التحول من فروع النشاط ضعيفة الإنتاجية إلى فروع النشاط ذات الإنتاجية المرتفعة. وتبعاً لذلك فإن مستقبل التصنيع يختلف اختلافاً بيناً من بلد إلى بلد في الإقليم الواحد.

٢٢- عقد القروض الأهلية الحكومية :

تقوم الحكومات بتمويل التنمية الاقتصادية، عن طريق القروض الحكومية، وذلك باقتراض الحكومة من الجمهور من خلال طرح سندات على أساس فائدة محددة ، وهذا الشكل من أشكال التمويل يحقق نفس الأغراض التي تحققها الضرائب ولكن بمظهر اقتصادي أفضل، وذلك إذا كان السكان يحجمون عن شراء بعض السلع الاستهلاكية الغالية الثمن. ويؤثر عليها شراء سندات القروض الحكومية الخاصة بالتنمية. ويكون هذا من أصلح الوسائل لتمويل التقدم الاقتصادي ، فالضرائب قد تكون مثبطة للعزائم الاقتصادية ولحركة الادخار ، إضافة إلى أن نظام الضرائب المعقد كثيراً ما يكون فادح التكاليف من جهة الإدارة والموظفين. وهذا كله لن نجده في نظام القروض الحكومية .

إن الاقتراض من الجمهور يتطلب تعديلاً جوهرياً لبعض الأفكار الاقتصادية التي مازالت تسيطر على عقول بعض أصحاب القرار في بعض الدول ، حيث يظن هؤلاء أن الميزانية يجب أن تتوازن عاماً بعد عام ، لأن هذا التوازن في رأيهم هو الدليل الأول على الثقة في مالية البلاد وكيانها الاقتصادي ، غير أن الرأي الحديث لا يرى مانعاً من

الاقتراض عن طريق السندات الحكومية الطويلة الأجل ، والهدف هو تنمية الموارد الاقتصادية ، وفي سبيل هذا الهدف لا يهم كثيراً أن تتوازن الميزانية عاماً بعد آخر ، وسوف يترتب على عدم توازن الميزانية زيادة مطردة في حجم الدين العام نتيجة للقروض المتتالية التي تعقدها الدولة سداداً للعجز المستمر في الميزانية ^{٣٣}.

وربما يقول بعضهم: إنه لابد أن تكون هناك حدود لحجم الدين العام. وإن لهذا الدين أثره في إحداث حالة من التضخم النقدي . والجواب هو: أنه إذا كان هناك دين عام أجنبي يستحق لغير المواطنين في الخارج ، فسوف يكون عبئاً حقيقياً يقيد الاقتصاد الوطني ، بينما إذا كان الدين قد اكتتب فيه المواطنون أنفسهم ، فلن يكون ثمة ضرر يصيب الاقتصاد الوطني ، ولأصبح مبدأ القروض الحكومية سليماً في حد ذاته ، ففي حالة اكتتاب الأجانب في سندات الدين تكون الدولة المعنية ملزمة أن تصدر إلى الخارج من السلع والخدمات ما يفي بالفائدة عن الدين الخارجي، ولسداد رأس مال هذا الدين أيضاً. وسوف يترتب على ذلك أن يبذل المواطنون جهوداً أكبر. ويشغلون ساعات أطول ليفوا بالتزامات هذا الدين الأجنبي. وليجنوا ثمار جهودهم.

أما إذا كان الدين داخلياً محضاً فإن الفائدة على سندات سوف تدفع من الحكومة إلى المواطنين ، وهنا لن تكون ثمة خسارة مباشرة من السلع والخدمات، كما هي الحال في الدين العام الأجنبي. وإذا ما نفعت الحكومة الفائدة عن الدين العام من حصيلة الضرائب. فليس هناك خسارة مباشرة على المجتمع في الدخل الممكن التصرف فيه. ولذا قيل بحق إنه في حالة الدين العام الداخلي يدين المجتمع نفسه بنفسه ، والأمر هنا لا يعدو أن يكون نقلاً للدخل من مواطن إلى مواطن ، ومن ثم فهو لا يُعد عبئاً على الحكومة كما هي الحال بالنسبة للقرض الشخصي الذي يعتبر عبئاً على المدين . وإن حيازة المجتمع للسندات الحكومية لا تؤدي بالضرورة إلى خلق حالة من التضخم النقدي . ذلك أن التضخم لا ينشأ إلا بزيادة الإنفاق الكلي على السلع والخدمات ، ومجرد حيازة السندات لا يعني زيادة في الإنفاق ، ومع ذلك فعلى الرغم من أن

^{٣٣} تامق، صلاح الدين، أسس التنمية الاقتصادية في البلاد العربية مرجع سابق ، ص(٤١-٦٤)

المجتمع يدين نفسه بنفسه بهذا الدين فإن الأفراد يميلون إلى اعتبار السندات الحكومية بمثابة أصل سائل مأمون، وهذا من شأنه أن يزيد في نفوسهم الرغبة في الاستهلاك من دخولهم الجارية ، أي في زيادة الإنفاق على سلع الاستهلاك ، ولو صح هذا لأدى بدوره إلى حالة من التضخم النقدي ، وعلاج ذلك يكون باتباع سياسة مالية تمتص هذه القوة الشرائية الزائدة والخلاصة أنه مهما تكن الطريقة التي يتم بموجبها تمويل التنمية الاقتصادية في الدولة، دون اللجوء إلى القروض الأجنبية ، أي سواء كان الاقتراض الداخلي من الجمهور على شكل تشجيع المدخرات الفردية أو كان على هيئة ضرائب ، أو كان على شكل سندات حكومية، فإن ذلك التمويل عبارة عن تضحية حالية لعدد من السنين يتحملها الجيل الحالي في شكل خفض للاستهلاك العام ، وبذا تطلق موارد أكثر للاستثمار الجديد في نواحي التقدم الاقتصادي .

٢٣ - التخطيط الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية

والاجتماعية:

يعد التخطيط وسيلة فعالة لتنظيم الاقتصاد والمجتمع. وهو يستخدم الآن كأسلوب للتنمية الاقتصادية في معظم دول العالم مع اختلاف في درجة شموله ودرجة إلزامه . وينطبق هذا على الدول الاشتراكية . والدول التي تأخذ بالنظام الرأسمالي ، ونظراً لأنه يهتم بتخطيط المجتمع، فإنه ينبع منه. والتخطيط الاقتصادي مسألة معقدة متشعبة الأطراف مثله مثل المجتمع الذي يعمل على تخطيطه فهو عملية حصر وتجميع موارد المجتمع المادية والبشرية . وتنظيم طريقة استغلالها بما يكفل تحقيق أهداف محددة في أقصر فترة ممكنة.

وتخطيط التنمية الاقتصادية، ينطوي على حصر الموارد الموجودة، سواء كانت موارد مادية أم بشرية. ويتم هذا الحصر عن طريق الجهاز الإحصائي القائم ، ويجب أن يكون الحصر سليماً .

والتخطيط يعمل على تحديد الأهداف المطلوب تنفيذها خلال فترة زمنية معينة . وهذا العمل هو أساساً من اختصاص السلطة السياسية العليا في أي مجتمع بالرغم من أن

الجهاز التخطيطي هو الذي يقوم بوضع مجموعات من الأهداف البديلة ثم تقوم السلطة السياسية في المجتمع باختيار البديل الذي يقترب بدرجة أكبر من الصورة التي تطلبها للمجتمع . كما يعمل التخطيط على تنظيم استخدام الموارد من حيث توظيفها ومزج عوامل الإنتاج بما يحقق أقصى كفاية تخطيطية ممكنة.

وهذه العمليات التي يعمل التخطيط على تطبيقها، ليست بالضرورة عمليات متتابعة زمنياً. ذلك أن كل عملية منها تكون جزءاً من العملية التخطيطية الشاملة. والتي لن تكون سليمة إلا إذا توافر لها شرط الاستمرار . فمثلاً في الوقت الذي يقوم فيه المجتمع بتنفيذ خطة معينة فإن الأجهزة المختصة تقوم بتجميع الموارد وتنظيم استخدامها ، وكذلك تغيير بعض الأهداف أو وضع أهداف بديلة لها إذا ما أثبتت التجربة ضرورة ذلك . ولن يتأتى كل ما سبق إلا بقيام الجهاز الإحصائي في نفس الوقت بعملية حصر الموارد ولتطوير الإنتاج كي يتسنى متابعة تنفيذ الخطة وتقييمها والتمهيد لوضع الخطة التالية أي أنه يوجد تداخل وتشابك بين العمليات التي يقوم بها التخطيط.

٢٤ - الإدارة الفعالة :

تحتاج التنمية الشاملة إلى إدارة ديناميكية، متطورة، وفعالة. لتنظيم الاقتصاد والمجتمع، ورسم خطوطه، ودفع عجلة تطوره، وضبط مسارات التغيير الاجتماعي. وإحداث تغيير شامل في الاقتصاد والمجتمع. فهي تعمل على تجميع موارد المجتمع البشرية والمادية، بكافة الطرق والوسائل الممكنة حتى يمكن زيادة حجم رأس المال . البشري والعيني في المجتمع ورفع معدل الإضافات السنوية إليه. ويعد دور الإدارة السياسية محورياً في العمل التنموي، من خلال إحداث تغييرات تشمل السياسة التنموية ، بما يتوافق وواقع المجتمع ، وإمكاناته وموارده وتطلعاته نحو مستوى معيشي أفضل.

الفصل الثالث

مؤشرات التنمية.

- ١ - مؤشرات التنمية البشرية
- ٢ - مؤشرات التنمية الاجتماعية.
- ٣ - مؤشرات التنمية الاقتصادية.



الفصل الثالث

مؤشرات التنمية.

١ - مؤشرات التنمية البشرية:

تزايد الاهتمام بالموارد البشرية، والاستثمار فيها. وبرزت اجتهادات تطبيقية، بغرض الاستفادة منها وتطوير الاستثمار فيها.

وظهرت اتجاهات حديثة في قياس التنمية البشرية : انطلاقاً من مفهوم التنمية البشرية وإشباع الحاجات الإنسانية المتنوعة، حيث عمل الباحثون على وضع مؤشرات ومقاييس للتقدير المباشر لحالة الإنسان ومستوى معيشته ونوعية حياته. وهذا يعني تقدير مخرجات الجهود الإنمائية، كما تتجسد وتؤثر في حياة الإنسان في إشباع حاجاته المادية والاجتماعية والمعنوية .

ومفهوم التنمية البشرية متشعب ومركب، يصعب قياسه بمؤشر وحيد أو مجموعة محدودة من المؤشرات الكمية، وأصبح من الأهمية وضع مقاييس للتنمية البشرية، تركز على جوانب التنمية البشرية الأساسية القابلة للقياس، خلال فترات زمنية قابلة للمقارنة بين الدول باختلاف مستوياتها التنموية، وللتغلب على ضعف المؤشر، قامت الأمم المتحدة بوضع مجموعة من المؤشرات للتنمية البشرية المكمل، يزيد عددها على الـ ١٨٠ مؤشراً في مختلف تقارير التنمية البشرية، ومنها المؤشرات الموزعة على النحو الآتي:^{٢٤}

- مؤشر التنمية البشرية ويتضمن أربعة مؤشرات.
- مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس ويتضمن ثمانية مؤشرات.
- مؤشر الفقر البشري في البلدان النامية ويضم أحد عشر مؤشراً.

^{٢٤} عطوي، عبد الله، السكان والتنمية البشرية.

- التقدم المحرز فيما يتعلق بالبقاء على قيد الحياة ويضم خمسة مؤشرات الملامح الأساسية للصحة ويضم عشرة مؤشرات.

- اختلافات التوازن في التعليم ويضم عشرة مؤشرات.

- الأداء الاقتصادي ويضم ستة مؤشرات.

- تدفقات المعونة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ويضم ثمانية مؤشرات.

- الاتجاهات الديموغرافية ويضم سبعة مؤشرات.

- استخدام الطاقة ويضم أربعة مؤشرات.

- إدارة البيئة ويضم ثمانية مؤشرات.

- الأمن الغذائي والتغذية ويضم سبعة مؤشرات.

- الجريمة ويضم خمسة مؤشرات.

- الفجوات بين الجنسين في مختلف مجالات التنمية ويضم ثلاثين مؤشراً بالإضافة إلى مؤشرات أخرى.....

هذه المجموعة المتكاملة من المؤشرات توسع من إمكانية التحديد الدقيق والشامل لمستوى التنمية البشرية في بلد معين والتطور المحقق وكذا الآفاق المستقبلية لتحسين التنمية البشرية المستدامة، ويعطي صورة واضحة حول مستوى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق الفردية والحريات العامة، كما أن غياب بعض المؤشرات في بلد معين تبين مدى الإخفاق والسلبية التي تحد من دلالة مؤشر التنمية

البشرية الكلي. مما سبق ذكره يمكن طرح السؤال التالي: ما هي التنمية البشرية، وما هي مؤشراتها؟

إن المفهوم العام للتنمية البشرية ليس جديداً تماماً، حيث أشارت الفلسفات القديمة إلى مضمونه، وأولت الحضارات الإنسانية المتتالية اهتماماً خاصاً بحياة الفرد ومعيشته، ومع تطور الرأسمالية وزيادة التفاوت الاجتماعي، برزت مفاهيم وأطروحات إصلاحية لتحقيق نوع من العدل والتحسين في المستوى المعيشي للفئات الواسعة من السكان، وربطت الماركسية تقدم الإنسان ودخوله مملكة الحرية بامتلاك الوعي والقدرة على التأثير في محيطه ومستقبله وفي إلغاء قيد العمل المأجور. كما رأت أن تمتع الإنسان بإنسانية لا تتم إلا بإقامة نظام جديد على أنقاض الرأسمالية، هذا النظام "الشيوعي" الذي سيوفر الكفاية المادية والروحية للفرد ليعطي ويبدع أفضل ما لديه.

ومع إقامة "النظام الاشتراكي" بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧، وإعطاء الجانب الاجتماعي اهتماماً رئيسياً في التنمية، بدأ الاهتمام في الغرب الرأسمالي بدراسة مستويات المعيشة وظروف العمل وغيرها، كما دفع بروز كتلة الدول النامية فيما بعد الحرب العالمية الثانية، المنظمات الدولية، منظمات الأمم المتحدة، منظمة اليونسكو والفاو ومنظمة العمل الدولية للاهتمام بقياس مستويات المعيشة في البلدان المختلفة لتحديد التباين فيما بينها ولتحديد احتياجات الدول النامية للمساعدة والدعم الدولي، وشكلت لهذا الغرض لجنة من الخبراء توصلت إلى أن "أفضل أسلوب لقياس مستوى المعيشة دولياً هو من خلال قياس أوجه أو مكونات محددة ومنفصلة للوضع الشامل للحياة قابلة للقياس الكمي وتعكس الأهداف الدولية".

صدر في عام ١٩٩٠ عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير بعنوان -تقرير التنمية البشرية- وقد اعتمد التقرير تعريفاً لمفهوم التنمية البشرية، قام بتعديله لاحقاً في تقريره لعام ١٩٩٥، وقد جاء في هذا التعريف: التنمية البشرية هي "عملية توسيع لخيارات الناس. ومن حيث المبدأ، هذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير بمرور الوقت، ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة، على جميع مستويات التنمية البشرية، هي أن

يعيش الناس حياة مديدة وصحية، وأن يكتسبوا معرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائقة. ولكن التنمية البشرية لا تنتهي عند ذلك... فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى التمتع بفرص الخلق والإنتاج والتمتع بالاحترام الذاتي الشخصي وبحقوق الإنسان المكفولة.

يتضح من التعريف غنى هذا المفهوم وبالتالي صعوبة الاستدلال عليه من خلال مؤشر، أو مجموعة محدودة من المؤشرات الكمية والتي لا يتوافر عدد هام منها بالنسبة للبلدان النامية، وهنا تكمن أهمية الدليل الذي تبناه التقرير بتركيبه من مجموعة محددة من المعطيات والإنجازات في مجالات التنمية البشرية الأساسية، القابلة للقياس خلال فترات زمنية وقابلة للمقارنة فيما بين الدول وهي تتعلق بطول العمر والمعرفة ومستوى المعيشة وقد أعطي لكل منها تنقيح معين يتناسب وشدة ارتباطه بالتنمية البشرية، واختيرت قيمة للدليل تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح والبلدان الأقل تنمية تكون أقرب إلى الصفر. ولتلافي القصور الملاحظ في هذا الدليل تم عام ١٩٩٥ استحداث دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس ومقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس للتعبير عن التفاوت في التنمية فيما بين الجنسين والإنجازات على صعيد التنمية البشرية، سواء بالنسبة للدول النامية أو الدول الصناعية المتقدمة، مجموعة الأدلة هذه تضم طيفاً واسعاً من المؤشرات التي تغطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والسياسية والتي تعكس في النهاية التقدم المحرز على صعيد التنمية البشرية ونقاط الضعف والثغرات فيها، ويتجاوز عدد المؤشرات في التقرير ١٨٠ مؤشراً، توزعت على الشكل التالي:

- ١- دليل التنمية البشرية ويضم أربعة مؤشرات.
- ٢- دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس ويضم ثمانية مؤشرات.
- ٣- مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس ويضم أربعة مؤشرات.
- ٤- الفقر البشري في البلدان النامية ويضم أحد عشر مؤشراً.

- ٥- اتجاهات التنمية البشرية ونصيب الفرد من الدخل وهو يرصد التغيرات في قيمة دليل التنمية البشرية عبر عدد من السنوات بالإضافة إلى التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك السنوات.
- ٦- التقدم المحرز فيما يتعلق بالبقاء على قيد الحياة ويضم خمسة مؤشرات.
- ٧- الملامح الأساسية للصحة ويضم عشرة مؤشرات.
- ٨- اختلال التوازن في التعليم ويضم عشرة مؤشرات.
- ٩- الأداء الاقتصادي ويضم ستة مؤشرات.
- ١٠- بنية الاقتصاد الكلي ويضم أحد عشر مؤشراً.
- ١١- اختلال التوازن في استخدام الموارد ويضم ستة مؤشرات.
- ١٢- المعونة والديون حسب البلد المتلقي ويضم ستة مؤشرات.
- ١٣- تدفقات المعونة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ويضم ثمانية مؤشرات.
- ١٤- الاتجاهات الديموغرافية ويضم سبعة مؤشرات.
- ١٥- استخدام الطاقة ويضم أربعة مؤشرات.
- ١٦- الملامح الأساسية للتدهور البيئي ويضم ثمانية مؤشرات.
- ١٧- إدارة البيئة ويضم ثمانية مؤشرات.
- ١٨- الأمن الغذائي والتغذية ويضم سبعة مؤشرات.
- ١٩- الأمن الوظيفي ويضم سبعة مؤشرات.
- ٢٠- الملامح الأساسية للحياة السياسية ويضم سبعة مؤشرات.
- ٢١- الجريمة ويضم خمسة مؤشرات.
- ٢٢- الكرب الشخصي ويضم ستة مؤشرات .
- ٢٣- الفجوات بين الجنسين في التعليم ويضم اثني عشر مؤشراً.
- ٢٤- الفجوات بين الجنسين في النشاط الاقتصادي، ويضم ستة المؤشرات.

٢٥- الفجوات بين الجنسين في عبء العمل وتوزيع الوقت، ويضم سنة مؤشرات.

٢٦- الفجوات بين الجنسين في المشاركة السياسية ويضم سنة مؤشرات.

٢٧- حالة صكوك مختارة من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ويضم ثمانية اتفاقيات وصكوك دولية أساسية.

٢٨- مقياس مستوى المعيشة : قام معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بمحاولة لإيجاد مقياس مركب موحد بمستوى المعيشة على أساس أنه ما دما نتحدث عن مفهوم "المستوى" في ترابط الحاجات وتشابكها فلا بد أن تكون لدينا أداة لمعرفة ما يصيب هذا المستوى من ارتفاع أو انخفاض أو ثبات، وبذلك يمكننا المقارنة بين أحوال السكان في قطر ما بين فترة زمنية وأخرى، ووضع أداة في التخطيط عند المداخلة بين مختلف الخيارات والاستراتيجيات، وتحديد أثر كل منها في تحسين مستوى المعيشة على النطاق الوظيفي. وقد صدرت هذه الدراسة بعنوان : " مقياس مستوى المعيشة " وتعرضت الدراسة لأسس تكوين القياس الموحد ومواصفاته من حيث الشمول والبساطة والمرونة وإمكانية الحصول على بيانات، وإمكانية استعماله في تمثيله للصورة العامة لمستوى المعيشة ولمدى إشباع الحاجات الإنسانية . وتم تقسيم الحاجات الإنسانية إلى ثلاثة أقسام هي: - الحاجات الأساسية: وهي التي تتطلبها معيشة الأفراد في كل مجتمع بصرف النظر عن أوضاعه السياسية أو الثقافية أو مرحلة نموه .

- الحاجات العليا : فهي تتعاون وتتأثر في ضوء الظروف الطبيعية والمناخية ومراحل النمو الحضاري، لكنها تتفاوت وتتأثر برغبات الأفراد وحياتهم الخاصة . كذلك يقوم التمييز بين الحاجات الأساسية والحاجات العليا من خلال إمكانية الوصول إلى درجة الإشباع الكاملة، بينما العليا لا يوجد لها سقف يحدد الإشباع الكامل فيها .

وعلى هذا الأساس تكون المقياس مما يلي : - الحاجات الإنسانية الأساسية أو
الضرورات وتشمل :

أ - الحاجات المادية : وعناصرها هي: ١ - التغذية - ٢ - المأوى - ٣ -
الصحة

ب - الحاجات الثقافية : وعناصرها هي: ١ - التربية والتعليم - ٢ - الترويح
والثقافة

٣ - الأمان الشخصي والاجتماعي .

ج - الحاجات العليا، وتشمل : الفائض المتبقى من الإنفاق على إشباع الحاجات
الأساسية في ضوء الظروف للمجتمع، والمقصود بالفائض هو المتبقى من الدخل القومي
على المستوى الإجمالي وكيفية توزيعه.

٢٩- مؤشرات المكونات المختلفة والحدود الدنيا والقصوى في درجة
إشباع كل منها :

أ - في مجال الحاجات المادية الغذائية: ١ - استهلاك الفرد اليومي من السعرات
الحرارية اليومية وتحدد معايير الاستهلاك بطبيعة الحال حسب مرحلة النمو ونوع العمل
والمناخ وغير ذلك من العوامل الطبيعية والاجتماعية . (وزن هذا العنصر ٠,٥)

٣٠ - ٦٠ % من الحاجة = صفر

٣١ - ١٠٠ % الحاجة = ١٠٠

٣٢ - ٢ - استهلاك البروتين اليومي للفرد (٠,٢٥)

٣٣ - ٤٠ جسم = صفر

٣٤ - ٩٠ جسم = ١٠٠

- ٣٥-٣ - النسبة المئوية لمجموع السرعات المستمدة في الحيوي والجذور
والكمس وزن (٠,٢٥) ٨٥ % ص = صفر ٥٠ % = ١٠٠
- ٣٦-٣ - المأوى:
- ٣٧-٣ - الصحة :
- ٣٨-٣ ب - في مجال الحاجات الثقافية :
- ٣٩-٣ ١- التعليم :معدل الالتحاق بمراحل التعليم (الناحية الكمية) (وزن
٠,٠٥) .
- ٤٠-٢ - الترويج والثقافة .
- ٤١-٣ - الأمان .

هذا الطيف الواسع من المؤشرات يتيح إمكانية التعرف على التطور المتحقق وآفاق التنمية المستدامة ويعكس صورة أولية للحياة الاجتماعية والسياسية والحقوق والحرية الفردية، التي هي عنصر أساسي في التنمية البشرية، كما يعكس غياب عدد من المؤشرات بالنسبة لبلد ما مستوى الشفافية والمشاركة وهي سلبية في هذه الحالة تخفف من قيمة دليل التنمية البشرية الشامل.

أ- قياس التنمية:

بدأت تتكون قناعة لدى عدد من الاقتصاديين في عقد التسعينيات وما تلاه بأن التنمية لم يعد بالإمكان النظر إليها كزيادة في قيمة السلع والخدمات المادية فحسب، إضافة إلى أن المقاييس الاقتصادية الكلية المعروفة، من الناتج المحلي الإجمالي إلى معدل الدخل الفردي، لا تمثل بشكل صحيح الوجوه المختلفة من عملية التنمية، وبأن المؤشرات الاقتصادية وحدها لا يمكن استعمالها كمقياس عام لتصنيف الدول من حيث درجة نموها، إذ إن نوعية الحياة الإنسانية يمكن أن تكون سيئة نسبياً في بلدان تملو فيها المؤشرات الاقتصادية حول معدلات متوسطة، ومن هنا تبلور النقد لأحادية الفكرة القائلة

أن زيادة كمية السلع والخدمات المتاحة باستمرار هو المفتاح لتحسين مستويات المعيشة، وبدأ البحث عن مقياس أدق للتنمية البشرية يتجاوز نقاط الضعف في المقاييس الاقتصادية المألوفة.

١ - ما هو مؤشر التنمية البشرية HDI أو Human Development Index

Index: على هذه الخلفية جاء مؤشر التنمية البشرية HDI أو Human Development Index الذي طرحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP كمزيج من مؤشرات معدل الأعمار والمستويات التعليمية ومتوسط الدخل (المعدل) ليمسح بقياس التنمية بطريقة أكثر ملائمة وشمولية، فمؤشر التنمية البشرية HDI يعكس الأبعاد الأساسية لرفاهية الإنسان لأنه يكشف، بشكل مباشر أو غير مباشر، صفات تنموية جوهرية مثل الحالة الصحية ومعدل الأعمار والمستوى التعليمي والثقافي ومعدل دخل المواطنين، وهذه المكونات عندما توضع مع بعضها بطريقة علمية يصبح من السهل الاعتماد عليها لمقارنة الحالة التنموية للبلدان المختلفة، ولمعرفة درجة تحسن (أو تدهور) نوعية الحياة فيها عبر الزمن فمؤشر التنمية البشرية كل يعبر عن أكثر من مجموع الأجزاء التي يتكون منها (معدل الأعمار والمستوى التعليمي والدخل) فهو مقياس اقتصادي - اجتماعي متكامل للحالة التنموية لكل بلد يقوم خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتطويره باستمرار، ولهذا تضر العديد من المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي للإنماء والتعمير على استخدامه كأحد المقاييس الضرورية لفهم نوعية التنمية الجارية في بلد من البلدان.

٢ - نواعي وجود مؤشر التنمية البشرية: ولكن قبل الدخول في مؤشر قياس التنمية البشرية، لا بد من إيضاح نواعي وجوده من خلال بعض الأمثلة الرقمية.

- مثلاً أشار تقرير التنمية البشرية الأول لعام ١٩٩٠ أن معدل الأمية في السعودية أعلى منه في سيريلانكا، كما أن معدل وفيات الأطفال في دولة جامايكا في أمريكا الوسطى يبلغ ربع ذلك المعدل في البرازيل في جنوب أمريكا، مع أن معدل الدخل

الفردى فى البرازىل ىبلؒ ضعفى معدل الدخل الفردى فى جاماىكا؁ وكذلك ىصل معدل الأعمار إلى ٧٦ عاماً فى كوستارىكا فى أمريكا الوسطى بينما ىصل إلى ٦٩ عاماً فى عُمان؁ مع أن متوسط الدخل فى كوستارىكا بلؒ ١٨٧٠ دولار للفرد؁ بينما بلؒ هذا المتوسط ٦١٤٠ دولار فى عُمان.

- ومغزى هذه الأرقام من تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ أن مؤشرات نوعية الحياة مثل طول الحياة ومعرفة القراءة والكتابة؁ لا تعادل الارتفاع فى متوسط الدخل الفردى بشكل ميكانيكى لكل بلد من البلدان؁ على الرغم من أن الدراسات الإحصائية أثبتت وجود علاقة موجبة قوية لبلدان العالم بشكل عام بين المؤشرات الاقتصادية من جهة ومؤشرات نوعية الحياة من جهة أخرى على المدى البعيد.

- قد ىكون بلد ما غنياً جداً بالمقاييس الاقتصادية التقليدية؁ أى بمقياس قيمة السلع المنتجة للفرد الواحد؁ ولكنه ىبقى بالرغم من ذلك فقيراً جداً بمقياس ما أنجزه فى نوعية الحياة.

فأفريقيا الجنوبية ىصل متوسط دخلها الفردى إلى خمسة أو ستة س أضعاف متوسط الدخل الفردى لسيريلانكا أو الصين؁ بيد أن معدل أعمار مواطنيها أقل بكثير؁ وينطبق الأمر نفسه بطرق مختلفة على البرازيل والمكسيك وعُمان؁ وبالتأكيد على دول أخرى كثيرة.

٣ - معدل الدخل الفردى: يتساءل الاقتصاديون منذ ما قبل مفهوم التنمية البشرية المستدامة عن صلاحية معدل الدخل الفردى كمؤشر لنوعية الحياة فهو ىوحى أولاً أن المواطنين عامة ىنالون حصصاً متساوية أو شبه متساوية من الناتج المحلى الإجمالى مع أن توزيع الدخل بين السكان كثيراً ما ىتسم بفروق كبيرة جداً؁ وهذا الأمر له أبعاد واضحة على نوعية الحياة بالنسبة للشرائح السكانية القليلة الدخل؁ التى تكون أسوأ بالضرورة من النواحي الاقتصادية وغير الاقتصادية؁ وبالتالي فإن معدل الدخل ىتسم

بأنحراف معياري مرتفع كما يقول الباحثون في علم الإحصاء. أو بتعبير أبسط المواطنون ليسوا سواسية كأسنان المشط في دخولهم كما قد يوحي مفهوم متوسط دخل الفرد، فإذا كان معدل دخل الفرد في أمريكا عام (٢٠٠١) دون حساب التضخم) هو حوالي ألف دولار سنوياً، فإن ذلك يخفي حقيقة أن هناك من يصل دخله الملايين وهناك من يكون دخله أقل من ذلك بكثير وهذا يعني أن نوعية الحياة ليست نفسها عند الاثنين.

- من ناحية أخرى فإن معدل الدخل الفردي لا يستطيع أن يأخذ كثيراً من العوامل النوعية بالحسبان لأنه رقم قياسي لحساب قيمة السلع والخدمات المنتجة في بلد ما في عام معين.

- ولكن هناك ظواهر نوعية لا تحسب بالقيم النقدية مثل التلوث البيئي (للجو والمياه) والجريمة (في المدن الكبرى) والأمراض المزمنة أو المعدية (الإيدز مثلاً، والتفكك الاجتماعي) وهي ظواهر تشتد في الدول المتقدمة صناعياً وتكنولوجياً، لا يأخذها الناتج المحلي أو القومي الإجمالي بالحسبان، وهي ظواهر تنتقص من نوعية الحياة حتى لو ارتفع معدل الدخل الفردي.

- أما في الدول النامية فهناك الكثير من المقايضات الاقتصادية التي تتم من خارج السوق أو دون استخدام نقد، وبالتالي لا تدخل في حساب الناتج المحلي أو القومي الإجمالي، مثل تعاون الناس في القرى في الحصاد أو تشييد المنازل، وهو ما يتم لقاء مال في اقتصاديات السوق، وهناك أيضاً قيمة الإنتاج المنزلي الذي يستهلك في البيت ولا يصل السوق، وقيمة العمل التطوعي، والنقطة هنا هي أن معدل الدخل الفردي هو أقل من الحقيقة في الدول التي لم يدخل فيها الإنتاج السلعي (أي الإنتاج لقاء مال) بشكل كامل، فحيث يشتري الناس ويبيعون بدرجة أقل، وحيث يقايضون ويتعاونون بدرجة أكبر، يصبح مقياس قيمة السلع والخدمات في السوق أقل مما يتم إنتاجه واستهلاكه في الواقع.

- وعلى المنوال نفسه لا يدخل العمل المنزلي في الناتج القومي أو المحلي الإجمالي إلا إذا كان لقاء أجر وبالتالي فإن جزءاً من عمل المرأة خاصة في الدول النامية حيث تعمل المرأة دون أجر بدرجة أكبر بكثير، لا يدخل في حساب الدخل الفردي، مما يجعله أقل دقة مما يجب وأقل تعبيراً عن نوعية الحياة.

- وهناك الكثير من الانتقادات الأخرى لمؤشر معدل الدخل الفردي، غير أننا ركزنا هنا على تلك المتعلقة بنوعية الحياة كخلفية لنشوء مفهوم التنمية البشرية المستدامة، نظرياً وإحصائياً ونخلص في هذا الجزء إلى أن التعامل مع معدل نمو الناتج القومي أو المحلي الإجمالي وبالتالي معدل النمو في متوسط الدخل الفردي، كمؤشر أوحده للتنمية الاقتصادية كثيراً ما واجه الانتقادات من اقتصاديي التنمية قبل نشوء مفهوم التنمية البشرية المستدامة بزمان من ناحية الفرق بين مفهوم التنمية ومفهوم النمو، ذلك أن النمو يمثل نسبة الزيادة المئوية مثلاً ثلاثة بالمائة أو خمسة بالمائة أو غير ذلك، في الدخل القومي أو الفردي لبلد ما بين عام وآخر.

- ويمكن أن يحسب أيضاً كمعدل نمو الدخل الحقيقي أي بعد أخذ معدل التضخم أو ارتفاع الأسعار بالحسبان، فإذا كان المطلوب هو قياس التنمية الاقتصادية من خلال معدل النمو الاقتصادي، فإن المشكلة تتلخص في كون الدخل القومي أو الفردي مفهومين كميين، لا يأخذان التحولات النوعية الجذرية بالحسبان مع معدل التضخم أو من دونه.

- فالتنمية ليست مجرد الارتفاع السنوي في الدخل القومي أو الفردي كما يظن بعضهم بل هي تعكس تحولات نوعية جذرية في بنية الاقتصاد والمجتمع والدولة والثقافة عندما يتحول الاقتصاد برمته من زراعي إلى صناعي مثلاً، كما حدث في الثورة الصناعية في أوروبا، أو من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد تكنولوجي متقدم، كما حدث في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية في السبعينيات والثمانينيات أما النمو الاقتصادي أي ارتفاع الدخل من عام إلى عام، فقد يحدث نتيجة ارتفاع أسعار النفط مثلاً أو نتيجة تزايد هطول الأمطار الموسمية مما يزيد كمية الإنتاج الزراعي المتوافرة للتصدير، وهذا النمو لا

يمكن تسميته بـتنمية اقتصادية، بل هو تغير كمي في الدخل يزيد مرة وينخفض مرة مع اختلاف الظروف، ولا شك أن التنمية يفترض أن ترفع معدل النمو على المدى البعيد ولكن ارتفاع معدل النمو لا يعني بالضرورة حدوث تنمية، فمن الممكن أيضاً أن نتصور حالة يهبط فيها معدل الدخل الفردي نتيجة انهيار القطاعات الاقتصادية القديمة في بلد ما بينما عملية التنمية النوعية تشير إلى الأمام على قدم وساق، مفارقات مهمة بالنسبة لمؤشر التنمية البشرية ومؤشر الدخل الفردي فالبرازيل والفلبين متقاربتان في مؤشر التنمية البشرية، أو نوعية الحياة، بالرغم من الاختلاف الرهيب في معدلي دخلهما الفردي، وجامايكا وغواتيمالا في أمريكا الوسطى متقاربان في معدلي دخلهما الفردي ولكنهما يختلفان بشكل واضح في مؤشر التنمية البشرية، وجنوب إفريقيا يقل مؤشر تنميتها البشرية عن مؤشر التنمية البشرية في سيريلانكا مع أن دخلها الفردي حوالي ثلاثة أضعاف الدخل الفردي في سيريلانكا وكذلك الأمر في السعودية التي يقل مؤشر التنمية البشرية فيها بقوة عن دولة كوستاريكا التي جاوزت حد ٠,٨ للدول المتقدمة، مع أن الدخل الفردي في السعودية أكثر بكثير منه في سيريلانكا.

- والخلاصة من هذه المفارقات أن مؤشر التنمية البشرية يستطيع أن يعبر عن نوعية الحياة بشكل أفضل بكثير من معدل الدخل الفردي حتى عندما يتم تعديل الآخر بمقياس القوة الشرائية المعادلة وهو ما يفترض أن يرفع معدل الدخل الفردي في الدول الفقيرة وأن يخفضه في الدول الغنية.

٤ - ملاحظات حول المقاييس الإحصائية للتنمية: لا بد من الإشارة إلى قضيتين في معرض الحديث عن المقاييس الإحصائية للتنمية البشرية:

- أن ثمة فرقاً بين مفهوم التنمية البشرية والطرق الإحصائية لقياسه، فقد تعجز المقاييس الإحصائية عن الإلمام بكنه المفهوم، وما زالت هناك كثير من النقائص في مؤشرات التنمية البشرية ولكن العمل جار باستمرار على تطوير هذه المقاييس ولذلك نجد تقارير التنمية البشرية تحدث التعديلات بين الفينة والأخرى على طرق قياس مؤشر

التنمية البشرية نفسه وعلى ابتكار مقاييس أخرى إضافة إلى مؤشر التنمية البشرية، ولكننا يجب أن لا ننسى أن مؤشر التنمية البشرية لا يزال في بداية عهده نسبياً مقارنة بمقياس معدل الدخل الفردي مثلاً الذي تطور مع طرق حساب الدخل القومي منذ حوالي قرن، أما مؤشر التنمية البشرية فعمره يتجاوز العقد بقليل، ولكنه بالرغم من ذلك أكثر شمولاً وقدرة على التعبير عن نوعية الحياة كما سبق الذكر، بيد أن النقد الأهم لمقياس التنمية البشرية قد يكون الطريقة التي جمعت فيها عناصره مع بعضها والتي يعدّها بعضهم عشوائية نوعاً ما لأنها لم تشق رياضياً ومن النظرية الاقتصادية التقليدية كما يحدث عادة بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية المستخدمة عامة، ولكن هذا لا يعني أن مؤشر التنمية البشرية لا يشق طريقه بقوة باتجاه إيجاد منهجية صارمة يقوم عليها.

- إن السبب الأساسي لحساب مؤشر التنمية البشرية ليس قياس التنمية البشرية في كل بلد من البلدان لمعرفة مقدار ما أنجزه فيها فحسب، بل ترتيب قيم مؤشرات التنمية البشرية، ومقارنة ذلك بتصنيفها من حيث معدل الدخل الفردي ويلاحظ في هذا المضممار وجود علاقة موجبة بين معدل الدخل الفردي ومؤشر التنمية البشرية، ولكن هذه العلاقة بعيدة عن أن تكون علاقة كاملة أو آلية، فالدول التي تتال أعلى العلامات في مؤشر التنمية البشرية ليست نفسها الدول التي يتمتع مواطنوها بأعلى مستويات الدخل الفردي.

هـ - مؤشرات الرفاه ونوعية الحياة:

آ - قياس الرفاه: يدور جدل حول الدخل مقابل الإنفاق كمعيار في الرفاه ويبرز هذا الجدل جزئياً من واقع أن بيانات مسح العائلات تظهر عادة أن إنفاق العائلة عادة يفوق دخلها عادة بنسبة تتراوح بين ٨٠ - ٩٠% من السكان ما يعني عدم دقة في أحد المقياسين أو فيهما معاً.

- هناك تمييزاً بين ثلاث مقاربات لقياس الرفاه هي: أدلة الرفاه الحقيقية، والإنفاق الكلي والدخل الكامل، وفي دراسة أخرى استعملت خمسة مؤشرات محتملة لقياس الرفاه

الفردى هى دحل الأسرة للفرد، إنفاق الأسرة الإجمالى للفرد، إنفاق الأسرة على الغذاء للفرد، عدد السعرات الحرارية لدى الأسر للفرد، نسبة الإنفاق على الغذاء إلى الإنفاق الكلى للأسرة.

ب- نوعية الحياة: إن الاهتمام العالمى بنوعية الحياة حديث نسبياً وقد يكون مصدر الاهتمام القناعة بأن نوعية الحياة ليست بالضرورة ناجمة عن التقدم الاقتصادى أو التقنى أو متماشية معها، ونوعية الحياة تعبير ذاتى جداً عن رفاه الفرد أو شعوره بهذا الرفاه، وقد تعبر عن جملة من الرغبات التى عندما تؤخذ معاً تجعل الفرد سعيداً أو راض عن حياته، لكن من النادر جداً أن يصل الإنسان إلى رضاء كامل عن حياته أو إشباع كامل لرغباته، لذلك فإن مفهوم نوعية الحياة لا يختلف فقط من شخص لآخر بل من زمن لآخر ومن مكان لآخر.

- قد يستعمل مفهوم نوعية الحياة عموماً بشكل يغطي بعض مفاهيم مثل الأمن والسلام وتكافؤ الفرص والمشاركة والرضاء الذاتى وهى تعرض مشكلات قياس صعبة إذا كان من السهل الاقتناع بضرورة تحسين نوعية الحياة على المستوى الأكاديمى و السياسى أو حتى الجماهيرى، فالصعوبة تبدأ عند محاولة تعريف هذه النوعية وقياسها وتحليل العناصر المهمة فيها، لذا قد يتطلب ذلك إسهاماً من علماء الصحة والتغذية والتعليم والنفس والهندسة والاجتماع وغيرهم.

ج- أنماط المعيشة أو مستوياتها: يعمل على هذه الجوانب العديد من الباحثين والمؤسسات البحثية نذكر منها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية UNRISD الذى تناول فى أبحاثه مستوى المعيشة ومكوناته وحاول تقديم دليل مركب عن مستوى المعيشة، إضافة إلى البنك الدولى الذى قدم عدة دراسات عن قياس أنماط المعيشة، إضافة إلى البنك الدولى الذى قدم عدة دراسات عن قياس أنماط المعيشة، وعرف البحث النظرى فى نطاق دراسات البنك قياس الرفاه الاقتصادى الأساسى على أنه مساو لإنفاق السر للفرد الواحد من أعضائها أو المكافئ البالغ له.

- ويعتمد مستوى الرفاه الاقتصادي على عدد من العناصر مثل، تركيب الكسب وعدد المشاركين فيه وعدد المعالين من هذا الكسب وعدد الساعات المكرسة لمختلف الأنشطة المولدة للدخل.

٦ - دليل التنمية: يعود الاهتمام بالتنمية البشرية إلى الباحثين في الاقتصاد. ومعظمهم أكاديميين غربيين ومنهم أيضاً من الدول النامية. وبدأ نفوذهم يتعاظم في منظمات الأمم المتحدة مثل منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقابل تيار مفكري صندوق النقد والبنك الدوليين، إلى الدرجة التي دعت الأخيرين إلى تبني مفاهيم التوزيع وتقليص الفقر والاهتمام بالحاجات الأساسية أيضاً.

فالتنمية البشرية هي حصيلة جهد فكري طويل نجد له جذوراً في الفكر الإسلامي والخلدوني على الخصوص، وفي الفكر الماركسي ومفكري اقتصاد التنمية الذي انتشر في الستينيات وما بعد وعلى الأخص حركة المؤشرات الاجتماعية ومقاربة الحاجات الأساسية ونوعية الحياة وأعمال مؤسسات مثل معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية وجامعة الأمم المتحدة.

ويعود مفهوم التنمية البشرية حديثاً، إلى تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٠ وما تلاه من تقارير. فالتنمية البشرية قد لا تكون مطابقة لنوعية الحياة لأن نوعية الحياة يمكن أن تكون بالمتوسط مرتفعة في بلد لارتفاع موارد الطبيعة مثلاً دون أن تنعكس في التنمية البشرية بنفس القدر الذي تنعكسه في دليل التنمية البشرية.

وإن الميزة الأساسية لتقارير ومؤشر التنمية البشرية هي طرح الموضوع على المستوى العالمي وبشكل مستمر من سنة لأخرى، على عكس الدالة المركبة الأخرى والحصول بذلك على ردود فعل ناقدة حوله، وهذه الاستمرارية والانتقادات سمحت بتحسين ملحوظ سواء على مستوى الشمول أم على مستوى التركيب أو تقنية الحساب.

- لقد انتشر دليل التنمية البشرية، الوارد في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ١٩٩٠ على نطاق كبير، لا سابق له، وحظي باهتمام أكاديميين وإعلاميين كثر، لكن هذا الاهتمام الواسع لم يمنع من النقد الذي وُجه له. فقد انتقد الدليل من العديد من البلدان النامية باعتباره منحازاً إلى القيم الغربية، كما وجدت بعض الدول النامية الحديث عن حقوق الإنسان فيها محوراً قد يستعمل إضافة إلى جملة أخرى من الشروط الاجتماعية والبيئية، من جانب البنك الدولي والبنوك الغربية لتقييد القروض لها، وقد اعترف محبوب الحق، الأب الروحي للتقرير، بأنه قابل عداء شديداً في أعماله عن دليل التنمية البشرية من اقتصاديي الأمم المتحدة والمكتب الإحصائي فيها.

وتناولت الانتقادات مكونات التقرير، باعتبار أن المؤشرات المكونة تقيس المخزون أكثر من قياسها التدفق عدا الدخل، وقد اعتبر التقرير أن طول الحياة مرغوب دون البحث في نوعية الحياة الطويلة وخلوها من الأمراض الأخرى المعنوية. وعلى العموم فهذا المؤشر واسع الانتشار ويراها بعضهم مؤشراً وحده عن عديد من مظاهر التنمية، ونوعية الحياة والحاجات الأساسية أيضاً، وربما من المفيد إضافة مؤشر آخر أو أكثر لهذه المكونات كالغذية ووفيات الرضع.

أما عن مؤشر المعرفة فإن عدم وجود الأمية بين السكان ليست كافية للتعبير عن المعرفة، ويغيب عن الدليل التعبير عن المعارف العلمية والتقنية والمهنية عن ارتباط ما يتعلمه الفرد بحاجته. أو التعبير عن فرص التعليم الراجع والمستمر وتجديد المعارف في عصر الثورة في المعارف العلمية والتقنية أما عن المخزون التعليمي فهو تحسين جيد أضيف إلى القياس ولكنه يخفي فروقاً هامة في محتوى التعليم ومعنى السنة الدراسية وطولها بالأيام وساعات العمل اليومي وهي أكثر من فوارق طول العمر المتوقع، وقد جرى عام ١٩٩٥ تغيير في هذه المكونة فدخلت نسبة القيد في جميع مراحل التعليم عوضاً عن المخزون التعليمي نظراً لصعوبة قياسه.

وفيما يتعلق بمؤشر الدخل، فعلى الرغم من السعي للاهتمام بالفقراء فإن المعالجة لم تسمح بذلك تماماً لا على صعيد بيان أوضاع الفقراء ولا على صعيد مشكلات الفقر، ولا تتضمن المكونة مؤشراً عن الأصول المادية الإنتاجية وغيرها وتوزيعها كما لا يبرز مؤشر الدخل المعتمد أثر التحولات الخارجية ولا أثر استنزاف الموارد في رفع الدخل المحلي بشكل كبير في بعض الأحيان.

١ - عناصر دليل التنمية البشرية:

عملت الأمم المتحدة لقياس التنمية البشرية، على وضع " دليل التنمية البشرية" (IDH) *indicateur du développement humain* يتألف من ثلاثة عناصر تتمثل في الصحة، والتعليم، والدخل:

أ - الصحة:

ويعبر عنها بالمستوى الصحي ومتوسط الحياة عند الوفاة. ذلك إن الحياة الصحية طويلة الأمد تُعَدُّ من أهم أهداف التنمية البشرية، إذ تُجمع المجتمعات جميعها على ضرورة معالجة المرض.

وعليه يمكن تعريف الصحة (حسب منظمة الصحة العالمية) بأنها ليست مجرد الخلو من الأمراض أو العلل، ولكنها حالة إيجابية من اكتمال العافية البدنية والاجتماعية، والعقلية، ومن ثم تعدُّ الصحة الجيدة واحدة من أهم حقوق الإنسان التي يجب أن يتمتع بها دون تمييز، بسبب النوع، أو الدين أو المعتقد السياسي، أو الوضع الاجتماعي، أو الاقتصادي^{٣٥}. ويعدُّ الاهتمام بصحة الإنسان، أحد المحاور التي ركزت عليها عملية

^{٣٥} محمد سعيد . المكاوي و أحمد فؤاد . النصر، التنظيم الصحي في مصر وتطور الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية، دراسة غير منشورة أعدت لمؤتمر العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط اليونيسيف، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢.

التنمية، التي جعلته محوراً من محاور عملية الإنتاج، ويجب الاستثمار فيه وتنميته، حتى تتحقق عملية التنمية.

والاستثمار في الصحة هو أحد أولويات عملية التنمية، على اعتبار أن العامل الذي يتمتع بصحة جيدة ، تكون إنتاجيته مرتفعة. وعندما ركزت الأمم المتحدة على ضرورة الاهتمام بالبشر، فقد أقرت ضرورة إشباع حاجاتهم الأساسية. وكانت الصحة الجيدة والتغذية السليمة، والتعليم ، على رأس تلك الحاجات^{٣٦}.

وتعد الصحة الجيدة، من منظور التنمية البشرية، غاية ووسيلة، فأن يحيا الإنسان حياة مديدة خالية من الأمراض، هو هدف من أهداف التنمية البشرية، ووسيلة فعالة من أجل رفع إنتاجية الفرد، لا بد من تحقيقها.

ب - التعليم:

يعد التعليم أحد أهم محددات التنمية البشرية، وهو ركيزة التنمية البشرية، وينبغي أن يُعطى الأولوية عند ترتيب مهامها، فالتعليم كنتاج، يجعل السكان أكثر قدرة على الابتكار، وأكثر غنى في جميع مناحي الحياة^{٣٧}. لذا يؤخذ التعليم كمؤشر تفصيلي من مؤشرات التنمية البشرية.

ومن المؤكد أنه كلما ازداد تعلم الإنسان كلما تيسرت له سبل الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية، وازدادت إنتاجيته، وبالتالي تتوافر فرص التغلب على المشكلات التي تواجهه في مسيرة حياته. والتعليم يحقق تقدم السكان في جميع المجالات.

ويمثله معدل رفع الأمية بين كبار السن، ومعدل القيد المدرسي بالمراحل الدراسية الثلاث: التعليم الأساسي والثانوي والعالي.

^{٣٦} محمد شوقي و محمد ناصيف ، جغرافية التنمية البشرية في محافظة قنا ، أطروحة دكتوراة ، جامعة الاسكندرية ، الاسكندرية ، ٢٠٠١ .

^{٣٧} محمد شوقي و محمد ناصيف ، جغرافية التنمية البشرية في محافظة قنا ، مرجع سابق، ص ١٠٥ .

والأمية تخص الأشخاص الذين تجاوزوا سن الطفولة من دون أن يتقنوا القراءة والكتابة والعمليات الحسابية الأربع، وهو المصطلح التقليدي للأمية. وهناك ما يُعرف بالأمية الثقافية، والتقنية، والتي يُقصد بها غياب المعارف والمهارات السياسية للتعامل مع الآلات والأجهزة والمخترعات الحديثة وفي مقدمتها الحاسوب^{٢٨}.

ج - العيش الكريم:

ويعبر عنه بمستوى الدخل الفردي وتكافؤ الفرص والقدرة على شراء الحاجات التي يرغبها.

ولم يكن هذا الاختيار عفويًا، بل استند إلى ما جاء بتعريف التنمية البشرية من تسلسل تنازلي لمطالب البشر وهي: الحياة الطويلة الصحيحة والمعرفة الوافية ومستوى المعيشة اللائق. وكأي مؤشر آخر، تعرض دليل التنمية البشرية للنقد لأنه لا يدرج سوى ثلاث مكونات (الصحة، التعليم، والدخل) والحال أن التنمية البشرية تتكون من جملة من العوامل المترابطة.....

وتتأتى مبادرة الأمم المتحدة بوضع "دليل التنمية البشرية"، بعد أن أظهرت التجارب منذ السبعينيات أنه بالرغم من النمو الاقتصادي المرتفع في معظم البلدان النامية إلا أنها ظلت تعاني من زيادة أعداد الفقراء، وبؤس أحوالهم المعيشية. وثبت قصور مؤشر متوسط نصيب الفرد من "الناتج الداخلي الخام" في الدلالة على التنمية وتوزيع الثروة بين السكان^{٢٩}.

يحسب الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بطريقة البنك الدولي التي تقضي بتقدير إنتاج البلاد المعنية بالأسعار الجارية فيها ثم تحويل القيم المتحصل عليها إلى الدولار باستخدام متوسط مصحح لمعدلات قيمة العملة المحلية خلال السنوات الثلاثة الأخيرة.

^{٢٨} جمعة حجازي، الأمية، تفاهم المشكلة وتعثر الحلول، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ٢٠٠٧، ص ٦.

^{٢٩} عطوي، عبد الله، السكان والتنمية البشرية، مرجع سابق، ص ٢١١.

أما الناتج الداخلي الخام بحساب "تكافؤ القدرة الشرائية" فهو يقدر إنتاج مختلف البلدان بتعميم الأسعار نفسها عليها جميعها بحيث يكون للسلعة الواحدة (٥٠٠ غرام من الخبز مثلاً) سعر موحد بين جميع بلدان العالم مما يسمح بمقارنات أفضل مما تسمح به طريقة البنك الدولي.

وعندما نحسب الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد وفق "تكافؤ القدرة الشرائية" نحصل على نتائج غير متوقعة تتناقض مع كثير من الأفكار الشائعة. وهكذا يتفوق الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد ببعض البلدان الصناعية الجديدة، مثل هونغ كونغ أو سنغافورة، المستوى الذي بلغته كندا أو معظم البلدان الأوروبية، كما يزيد نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الصين على ٢٩٠٠ دولاراً في سنة ١٩٩٥، حسب طريقة "تكافؤ القدرة الشرائية"، أي خمسة أضعاف ما نحصل عليه باستخدام طريقة البنك الدولي.

وتغير طريقة "تكافؤ القدرة الشرائية" في التصنيف المعتاد بين بلدان مصنعة وأخرى نامية وبين بلدان غنية وفقيرة. فالإيونان مثلاً، يصنفها صندوق النقد الدولي ضمن الدول المصنعة، ولكن عندما نطبق عليها "تكافؤ القدرة الشرائية" يصبح فيها نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام أقل من نظيره بجزر " الموريس " أو بقبرص، ومساوياً لما عليه في دول نامية مثل الشيلي أو الأرجنتين.

وقبل القيام بحساب دليل التنمية البشرية ينبغي تحديد المؤشرات المناسبة لأمد الحياة عند الولادة ومستوى التعليم والناتج الداخلي الخام، ولذلك حددت العتبات الدنيا والقصوى لهذه المؤشرات كما يلي:

- أمد الحياة عند الولادة: من ٢٥ إلى ٨٥ سنة.
- رفع الأمية عن الكهول: من ٠% إلى ١٠٠%.
- معدل الانضمام إلى المدارس: من ٠% إلى ١٠٠%.

- نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بحساب تكافؤ القدرة الشرائية: من ١٠٠ دولار إلى ٤٠٠٠٠ دولار.

ويسند لنتيجة كل مكون من المكونات الثلاثة قيمة تتراوح بين صفر و ١ وفق الصيغة العامة التالية:

مؤشر القيمة = القيمة الملاحظة بالبلد - القيمة الدنيا: القيمة القصوى - القيمة الدنيا.

فعلى سبيل المثال، كان مؤشر أمد الحياة عند الولادة " بدولة الكويت ديفوار " سنة ٢٠٠٠ يساوي ٠,٣٨٠ أي ٤٧,٨-٢٥: ٢٥-٨٥=٠,٣٨٠.

بعد حساب مؤشر كل مكون من المكونات الثلاثة (الصحة، التعليم، ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بحساب تكافؤ القدرة الشرائية) نحسب معدل الأعداد الثلاثة لنحصل على دليل التنمية البشرية المتراوح بين صفر و ١. وبقدر ما يكون الدليل قريباً من ١ تكون الطريق أقصر لبلوغ مستوى عيش مثالي.

والدليل التركيبي للتنمية البشرية بمكوناته الثلاثة يوفر خلاصة متكاملة عن مستوى التنمية بمختلف البلدان لا نحصل عليها بواسطة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الذي ساد استعماله كمؤشر على الرفاهية.

ويبرز دليل التنمية البشرية أشواط التقدم التي تحقّقها البلدان لتحسين أوضاعها أو تأخرها في ذلك. وتكمن فائدة هذا الدليل أيضاً في ترتيب الدول تنازلياً على أساس قيمة الدليل التي يحصل عليها كل بلد. من ذلك على سبيل المثال، أن متوسط الدخل للفرد الواحد بلغ في عام ٢٠٠٠ بالعربية السعودية ١١٠٥٠ دولاراً، ومع هذا كانت نسبة الأميين بين الكهول ٢٤%، وكانت وفيات الرضع ٢١%، وبالقابل، لم يبلغ متوسط الدخل للفرد الواحد بكوستاريكا سوى ٧٠% من متوسط دخل الفرد الواحد بالسعودية. ولكن نسبة وفيات الرضع بكوستاريكا كانت مرتين أقل من وفيات الرضع بالسعودية كما أن الأمية بين الكهول لا تتجاوز ٤%. ثم إن مرتبة فلندا بمقياس دليل التنمية البشرية هي

أفضل من مرتبة سويسرا بعد أن كانت أدنى منها باستخدام الناتج الداخلي الخام. والدخل بفييتام وبباكستان متماثلان، ولكن فييتام عمل أكثر من باكستان لتحويل هذا الدخل إلى تنمية بشرية. والحال هو نفسه بالنسبة " لجمايكا " التي أظهرت قدرات وحقت نتائج أقوى وأفضل من المغرب والحال أنهما متساويان من حيث الدخل تقريباً. ويمكن التماهي في هذه المقارنات بواسطة دليل التنمية البشرية كأن نقارن مثلاً بين سوازيلاند وبوتسوانا المتعادلين من حيث الدليل على الرغم من أن دخل الأولى يقل عن دخل الثانية بالثلثين وزيادة، وكذلك هو الشأن بين الفلبين وتايلاند.^{٤٠}

وهكذا يختلف ترتيب البلدان من حيث أن استخدامنا الناتج الداخلي الخام أو دليل التنمية البشرية وهو ما يعني أنه يمكن بلوغ مستويات عالية من التنمية البشرية من دون أن يكون الدخل مرتفعاً، وهو ما يؤكد أيضاً بأن الدخل المرتفع لا يضمن وجوباً بلوغ مستويات عالية من التنمية البشرية.

ويعود هذا التحسن إلى التقدم المستمر لمجموع مكونات التنمية البشرية مما سمح لتونس بأن تكون من ضمن العشرين بلداً التي حققت أسرع التطورات بين ١٩٦٠ و١٩٩٤.

وبالمقابل تشهد مجموعتان من البلدان تراجعاً خطيراً: وتضم المجموعة الأولى بلدان أوروبا الشرقية التي تبين أن مرحلة انتقالها نحو اقتصاد السوق طويلة وشاقة، وتضم المجموعة الثانية البلدان الفقيرة بأفريقيا جنوب الصحراء والتي تلقى التنمية فيها جملة من العراقيل المتعاضدة مثل فيروس فقدان المناعة / سيدا، والحروب والنزاعات الداخلية والخارجية.

أما على مستوى البلد الواحد، فإن تطبيق دليل التنمية البشرية يكشف التفاوت بين المناطق أو الفئات الاجتماعية. ففي سنة ١٩٩٨ كان دليل التنمية البشرية بالمناطق

^{٤٠} عطوي، عبد الله، السكان والتنمية البشرية، مرجع سابق، ص ٢١٣.

الريفية بـ " غواتيمالا " (٠,٥٣٦) أقل من دليل المناطق الحضرية (٠,٦٧٢). وبـ " النيبال " كان الدليل المسجل في سنة ١٩٩٦ لدى جماعة "المنبوذين" يقدر بـ ٠,٢٣٩ ويقل بنسبة ٥٠% عن الدليل المسجل لدى جماعة "البراهمة" (٠,٤٣٩).

ومنذ أن وضع دليل التنمية البشرية في سنة ١٩٩٠، أضيفت ثلاثة مكونات أخرى يتناول كل واحد منها جانباً خصوصياً من جوانب التنمية البشرية، وهي: دليل الفقر البشري (IPH) ودليل التنمية البشرية حسب الجنس (IPF).

ودليل المشاركة النسائية (IPF).

٢ - دليل الفقر البشري:

ويقاس نسبة الأشخاص الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين من مجموع المولودين حديثاً، ونسبة السكان الأميين، ونسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة، وشبكة صرف صحي. ونسبة السكان العاطلين عن العمل من مجموع قوة العمل. ونسبة الأسر الفقيرة، ونسبة الفقر المدقع. ومعدل شدة الفقر، ونسبة فجوة الفقر.

وأضاف التقرير العالمي حول التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ، دليل الفقر إلى مجموع السكان، لا بالاعتماد على الدخل فقط وإنما بالاعتماد معاً على مكونات دليل التنمية البشرية التي أشرنا إليها سابقاً (الصحة، التعليم، ونصيب الفرد من الدخل الداخلي الخام). فإذا كان دليل التنمية البشرية يقيس أشواط التقدم في مجال التنمية البشرية، فإن دليل الفقر البشري يكشف توزيع هذا التقدم على السكان^١. ولقياس الفقر البشري (IPH1) بالنسبة للبلدان النامية؛ ودليل الفقر البشري (IPH2) بالنسبة للبلدان المتقدمة.

أما دليل الفقر ١ الخاص بالدول النامية فيقيس النواقص التي يمكن ملاحظتها في المكونات الأساسية الثلاثة التي تتركب منها التنمية البشرية:

^١الببيب، علي، جغرافية السكان الثابت والمتحول، الدار العربية للعلوم.

- العيش طويلاً وفي صحة جيدة: ويقابله احتمال الموت المبكر نسبياً، معبراً عنه باحتمال الموت قبل بلوغ ٤٠ سنة.

- معرفة القراءة والكتابة التي يحصل عليها الفرد في المدرسة الابتدائية: وتقابلها أمية الكبار (المترواحة أعمارهم بين ١٦ و ٦٥ سنة).

. مستوى العيش اللائق: وتقابله استحالة الحصول على ما يوفره الاقتصاد من أساسيات العيش بوجه عام، وتعتبر عليه النسبة المئوية من السكان المحرومين من مصادر المياه المهيأة للاستعمال ونسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة سنوات والذين يعانون من نقص صحي فادح.

أما دليل الفقر ٢ الخاص بالدول المتقدمة فيقيس النواقص الملاحظة في المكونات الأساسية الثلاثة التي تتركب منها التنمية البشرية يضاف إليها مكون رابع وهو "الإقصاء". وهكذا يتكون هذا الدليل من أربعة متغيرات: - العيش طويلاً وفي صحة جيدة: ويقابله احتمال الموت المبكر نسبياً، معبراً عنه باحتمال الموت قبل بلوغ ٦٠ سنة.

- اكتساب المعارف والتكوين المدرسي: ويقابله الإقصاء من عالم القراءة والاتصالات، معبراً عنه بمعدل الأمية بين الكبار (بين ١٦ و ٦٥ سنة).

وخلافاً للرأي الشائع، لا يحسن كل سكان البلدان المتقدمة القراءة والكتابة. من هنا يأتي اللجوء إلى مفهوم الأمية الثقافية (وتختلف عن الأمية الأبجدية) وتشير إلى العجز عن استخدام وسائل الاتصال والإعلام العادية وعن فهمها مثل العجز عن قراءة الصحف وقصاصات الأدوية والكتب. بهذا المعيار يتبين أن بين ١٠% و ٢٠% من سكان البلدان المتقدمة هم أميون.

- مستوى العيش اللائق: وتقابله نسبة السكان الذين يعيشون دون عتبة الفقر المالي.

- الإقصاء: ويعبر عنه بمعدل البطالة الطويلة (١٢ شهراً فما فوق).

٣ - دليل التنمية البشرية حسب الجنس:

يُظهر هذا الدليل المساواة أو عدم المساواة بين الذكور والإناث، فإذا كان مستوى التنمية البشرية متساوياً بين الذكور والإناث يكون "دليل التنمية البشرية حسب الجنس": (ISDH) مساوياً تماماً لدليل التنمية البشرية. ولكن بقدر ما تزداد الفوارق بين الذكور والإناث على صعيد الإمكانيات الأساسية المتاحة بقدر ما يكون "دليل التنمية البشرية حسب الجنس للبلد ضعيفاً مقارنة بدليل تنميته البشرية.

يركز دليل التنمية البشرية حسب الجنس على مؤشرات التوزيع السكاني لكل من الجنسين، العمر المتوقع عند الولادة، العمر الوسيط عند الزواج الأول، معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، معدل القيد والالتحاق الإجمالي في المراحل التعليمية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التوزيع النسبي للقوى العاملة والبطالة.....إلخ.

ويمكن القول بأن "دليل التنمية البشرية حسب الجنس" هو "دليل التنمية البشرية" مصحح في اتجاه التخفيض بحسب درجة عدم المساواة بين الجنسين. وهكذا نلاحظ أن مستوى "دليل التنمية البشرية حسب الجنس" في جميع البلدان أقل من مستوى دليل التنمية البشرية غير أن الفارق بينهما يتغير كثيراً بحسب البلدان. ففي تونس، على سبيل المثال، ارتفع "دليل التنمية البشرية حسب الجنس" من ٠,٢٧٤ في سنة ١٩٧٠ إلى ٠,٧٢٤ في سنة ١٩٩٧ مقابل ٠,٨٠٤ بالنسبة لدليل التنمية البشرية (١٩٩٧) ولكنه يبقى أدنى من دليل التنمية البشرية.

٤ - دليل مشاركة المرأة:

يركز دليل مشاركة المرأة، على معرفة فيما إذا كانت المرأة أقل حظاً من الرجل، بالنسبة إلى جوانب متعددة في التنمية البشرية، والبحث عن سبب إقصائها من دوائر اتخاذ القرار الذي يتصل بشؤونها الذاتية. ويقدر عدم المساواة بين الجنسين بدليل مشاركة المرأة (IPF) الذي أدرجه التقرير العالمي حول التنمية البشرية بداية من ١٩٩٥، ويكشف

هذا الدليل عدم المساواة بين الرجل والمرأة في مجالات أساسية في الحياة الاقتصادية والسياسية من منظور المشاركة وأخذ القرار. وحددت عناصر هذه المتغيرات في نسبة النساء من البرلمانيين ومن أعضاء الحكومة، وفي الوظائف القيادية بالمؤسسات، وفي الوظائف التقنية ومهام التأهيل والتكوين؛ ومدى استقلالهن الاقتصادي باعتبار دخلهن المهني مقارنة بالدخل المهني للرجال.

ويُستخلص من "دليل مشاركة المرأة" J ٦٦ بلداً في سنة ٢٠٠٠ ما يلي:

- تتراوح قيمة "دليل مشاركة المرأة" بين أقل من ٠,٣٣٠ وأكثر من ٠,٨٠٠ وهو ما يؤكد وجود فوارق هائلة على الصعيد العالمي في مشاركة المرأة في اتخاذ القرار.

- خمسة بلدان فقط، وهي الدنمرك وفنلندا وإيسلندا والنرويج والسويد، لها دليل مشاركة نسائية يفوق ٠,٨٠٠.

- تسجل بعض الدول النامية نتائج أفضل من بعض الدول المصنعة.

وهكذا تأتي جزر الباهاما في مرتبة أفضل من إيطاليا واليابان؛ كما أن دليل مشاركة المرأة في " البارباد " يفوق بنسبة ٢٥% مثيله في اليونان، وهذا يعني أن دخلاً مرتفعاً لا يوفر بالضرورة إمكانيات أفضل للمرأة.

لاشك أن لدليل التنمية البشرية فائدة كبيرة ولكنه يغض الطرف عن عدد الأبعاد الجوهرية في التنمية البشرية مثل مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات التي لها مساس كبير بحياتهم. فقد يكون المرء ثرياً ومتعلماً وفي صحة جيدة، لكنه سيعاني من نقص كبير في تدميته ككائن بشري متكامل الأبعاد ما لم تتوافر له إمكانية المشاركة في أخذ القرار.

٥ - مقاييس العلاقة بين الجماعات البشرية والموارد المادية : يعد السكان والموارد ومستوى المعيشة عناصر مترابطة أو غير مستقلة عن بعضها بعضاً، فهي تتفاعل وبينها علاقات متبادلة. وأن استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة هو انعكاس لعدد السكان

ومستوى معيشتهم، أضيف إلى ذلك أن هناك عوامل أخرى تؤثر في ذلك مثل العامل التاريخي والتراث الحضاري وغير ذلك.

وقد يكون عامل الزمن أحد العوامل المؤثرة في تحديد حجم السكان وتوزيعهم. مما حفز الباحثين على وضع صيغة تظهر العلاقة بين السكان والموارد في البيئات المختلفة ومنهم إدوارد إيكيرمان Ackerman Edward الذي وضع معادلة توضح ذلك وهي على النحو الآتي^{٤٢}:

$$p = \frac{q.n(t.d)e+qs+m-t}{v}$$

حيث p = عدد السكان ، q = كمية الموارد ، n = معامل القيمة الطبيعية للموارد ، t = معامل التكنولوجيا الطبيعية ، d معامل التكنولوجيا الإدارية ، s = معامل ثبات الموارد ، e = عنصر قياس الاقتصاديات (مساحة الدولة وغير ذلك) q_s = الموارد المضافة بسبب التجارة، m = عنصر المميزات، L = عنصر الفاقد في الاستخدام ، V = مستوى المعيشة.

بملاحظة طرفي المعادلة نجد أن طرف الملاحظة المتعلق بالموارد يُظهر أنه من الصعب تحديد حجم وكمية الموارد المتوافرة الكامنة في أي منطقة، ولكن باستخدام إجمالي عدد السكان المطلق يمكن الاستدلال على نسبة هؤلاء السكان إلى الموارد.

ومن المعروف أن هناك عنصراً دائماً التغير سواء كمؤثرات في الإنتاج أو الاستهلاك، لأن السكان يختلفون في معدلات الإنتاج أم الاستهلاك، ويختلفون في معدلات الإنتاج بنفس اختلافهم في مستويات الاستهلاك، ويعتمد ذلك بطبيعة الحال على مجموعة من العوامل المتشابهة، ولذا فإن دراسة توزيع السكان في أي منطقة تتطلب دراسة دور السكان في الإنتاج ودورهم في الاستهلاك، أي بمعرفة مستوى المعيشة المقبول

^{٤٢} 'Ackerman , E. Population and Natural Resources' . in Philip M.Hauser and Otis Dudley . eds . The Study of Population . pp.621 – 648 .

في ضوء الموارد المتاحة والمستوى الحضاري السائد. والعوامل الاجتماعية المتعلقة بالعرف والخصائص السائدة والمميزة للمجتمع .

وتشير هذه المعادلة أيضاً إلى أن مجموع السكان في منطقة ما هو نتاج لعدة عناصر أبرزها الموارد الطبيعية وخواصها والمستوى التكنولوجي والإدارة وأسلوب الاستغلال الاقتصادي والتجارة والتي تتفاعل بدورها لتحديد مستوى المعيشة السائد في المجتمع، إن تطبيق هذه المعادلة يوضح العلاقة بين السكان والموارد.

وعليه فإن إضافة أعداد من السكان في منطقة ما لا يعني بالضرورة هبوط مستوى المعيشة خاصة إذا كانت الأعداد القادمة تفوق في خصائصها باقي السكان في المستوى العلمي والتأهيل. فعندما توصف دولة ما بأن عدد سكانها أقل من مواردها، فإن أي نمو سكاني قد يزيد من رفاهيتها ويرفع من نصيب الفرد من استخدام الموارد عن طريق دعمها بالقوى العاملة. كما أن الكثافة المنخفضة لا ترتبط بارتفاع مستوى المعيشة بل بانخفاضه كما في كثير من دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا^{٤٢} .

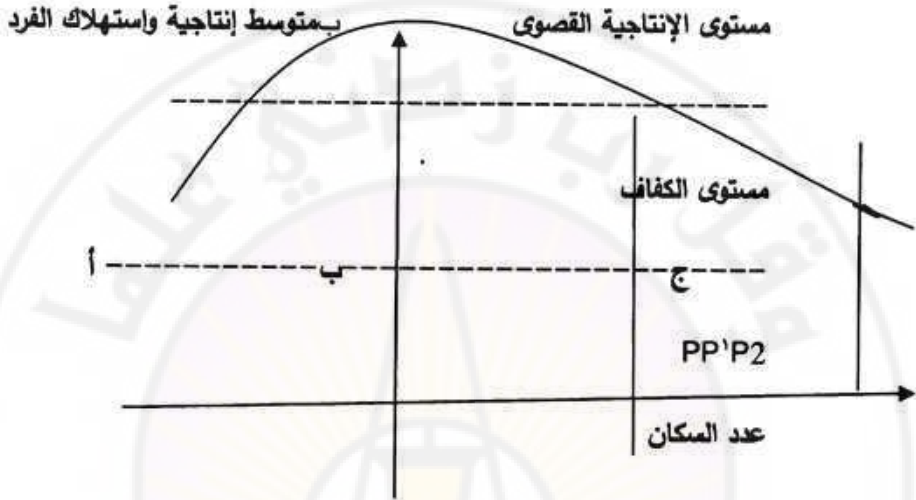
ويمكننا تمثيل العلاقة بين تطور عدد السكان وتطور مستوى إنتاجية واستهلاك الفرد. فإذا افترضنا ثبات مستوى رأس المال والإنتاجية، فإن المنحنى

أ ب ج الذي يوضح تطور مستوى إنتاجية الفرد واستهلاكه سيتجه للتزايد مع تزايد عدد السكان من P إلى P1 ، حيث نصل عند حجم السكان P1 إلى النقطة القصوى للإنتاجية والاستهلاك بالنسبة للفرد ، أما إذا استمر عدد السكان في التزايد فإن متوسط إنتاجية واستهلاكه يميل للانخفاض حتى نصل إلى مستوى الكفاف عندما يزيد حجم السكان إلى P2 . وبالتالي يكون الحجم الأمثل للسكان هو P1 ، والشكل التالي يوضح ذلك^{٤٣} .

٤٢- زكي ، رمزي . المشكلة السكانية وخرافة المalthusية الجديدة . مرجع سابق ص ١٠٧ .
٤٣- محمد رفعت ، المقداد . جغرافية السكان . منشورات جامعة دمشق . مطبعة مؤسسة الشبيبة للطباعة . دمشق . ٢٠١٣ - ٢٠١٤ . ص ٢٣٦ .

الشكل رقم (2)

الحجم الأمثل للسكان من وجهة نظر الاقتصاديين الرأسماليين الجدد



المصدر: رمزي زكي ، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية ، عالم المعرفة ، صفحة ١٠٨ ،

الكويت ، ١٩٨٤

يتبين أن الباحثين نظروا إلى السكان على أنهم عنصر تابع ومتبوع، بمعنى أن ثمة تأثيرات متبادلة بينه وبين المتغيرات الاقتصادية الأخرى. وقد أدت هذه النظرة لعلاقة السكان بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى إلى إيضاح التداخل بين العامل السكاني والعوامل الأخرى رياضياً في المعادلة التالية:

$$Q = f(R, L, C, T) / P$$

حيث Q = متوسط إنتاجية الفرد.

R = الأرض والموارد الطبيعية الأخرى.

$L =$ عرض العمل.

$C =$ رأس المال.

$T =$ التكنولوجيا.

$P =$ عدد السكان

يتضح مما سبق أن عنصر السكان قد دخل في هذه المعادلة بشكل مزدوج ومباشر، مرة من خلال النظر إلى السكان باعتبارهم منتجين، ومرة أخرى باعتبارهم مستهلكين^{١٥}.

وهكذا فالحجم الأمثل للسكان أمر نسبي ، فمثلاً إن عدداً من السكان يقدر بـ ١٠ ملايين نسمة سيعيشون في فرنسا في ظروف اجتماعية واقتصادية معينة ، سيؤدي إلى انخفاض في مستويات المعيشة. ذلك لأن كثيراً من الموارد ستصبح غير مستغلة وستخف الخدمات بدرجة كبيرة ، ومن ناحية ثانية فإن عدداً للسكان قدره ١٠٠ مليون نسمة مثلاً سيتطلب موارد أكثر مما هو متاح الآن في فرنسا، وفيما بين هذين الرقمين يقع الحجم الأمثل للسكان والذي يصعب تحديده بدقة ، ولا يختلف الوضع في فرنسا كثيراً عن بقية دول العالم. ولذلك يصعب وضع خريطة لسكان العالم نحدد عليها الحجم الأمثل للسكان .

وعلى الرغم من ذلك فهناك مؤشرات هامة يمكن الأخذ بها في التعرف على الحجم الأمثل للسكان من بينها: مستوى المعيشة المرتفع، العمالة الكاملة، والتنمية الصحيحة للموارد، والتركيب الديموغرافي المتوازن. ويمكن القول أن هذه المؤشرات تختلف في الزمان والمكان تبعاً لعدد من العوامل منها: مساحة الدولة وموقعها وظروفها الجغرافية ومستوى

^{١٥} رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المalthوسية الجديدة. مرجع سابق ص ١٠٩.

تقدم المجتمع في الجوانب الاجتماعية والتقنية والاقتصادية ، ومدى تقدم طرق المواصلات. وغالباً ما يكون الحجم الأمثل للسكان مرتبطاً أكثر في الاقتصاد والبيئات المفتوحة عنه في الاقتصاد المتخصص والمجتمعات المنعزلة حيث يؤدي ارتفاع معدل النمو السكاني والأزمات الاقتصادية والحروب أو الجفاف إلى كوارث تخل بالتوازن بين السكان والموارد.

ويمكن القول أن بعض الدول الأوروبية تمر بمرحلة الحجم الأمثل للسكان. علماً أن الحجم الأمثل للسكان لا يمكن حسابه أو تقديره على أساس أن العلاقة بين الموارد والسكان قابلان للتغيرات السريعة لدرجة يصعب حساب الحجم الأمثل.

٧ - تطور مؤشرات التنمية:

أولاً: المقياس الاقتصادي التقليدي للتنمية (مقياس الناتج القومي الإجمالي): يركز هذا الأسلوب على الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي ويشق منه مؤشرات للتنمية منها:

- متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو السنوي في الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

- لقد انتقدت هذه المقاييس على الرغم من استمرار استخدامها حتى الآن.

أ- الدخل والرفاهية: يستخدم على مستوى الأفراد ، فالأكثر دخلاً لا يعني أنه الأكثر نمواً أو تقدماً، فالرفاهية لا تقاس بالأكثر دخلاً، وإنما باستخدام ذلك الدخل.

ب- النمو ومصادره: مقياس الناتج القومي الإجمالي، لا يقيس بدقة مقدار تلك الزيادة، هل هي بسبب تحسن مستمر في أداء الاقتصاد القومي، أم أنها تقود إلى ظروف عارضة كتحولات التجارة الدولية أو أسباب قدرية كالاكتشافات البترولية.

ج- الدخل والمقارنات الدولية: يصعب إجراء مقارنات بين الدول باستخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لأسباب عديدة منها أن أسعار صرف العملات لا تعبر عن القوة الشرائية النسبية.

د- النمو والتوزيع: لا يمكن أسلوب الناتج القومي، ومؤشراته من التعرف على كيفية توزيع هذا الناتج محلياً، أي داخل الدولة الواحدة بين مختلف الفئات الاجتماعية (فقراء أو أغنياء) أو بين الأقاليم الجغرافية المختلفة، أو بين القطاعات المختلفة (صحة، تعليم، وغيرها) أو حول تأثيرات الإنتاج والاستهلاك على البيئة.

ويستخدم هذا المؤشر في ضوء إجراء تعديلات عليه بعد مراعاة فوارق الأسعار وتشوهات أسعار الصرف ، وبعد استحداث نظام مراجعة معدلات نمو مداخل الفئات المختلفة للسكان بما يعطي وزناً أكثر لنمو مداخل الفئات الفقيرة.

٨- المؤشر العام للتنمية: وضع الباحثون بمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية مقياساً عاماً مركباً للتنمية كبديل لمقياس الناتج القومي الإجمالي ويتكون هذا المقياس من ١٨ مؤشراً بعضها ذو طبيعة اقتصادية وبعضها الآخر ذو طبيعة اجتماعية وتم تطبيقها على ٥٨ دولة نامية ومتقدمة.

- وتتمثل المؤشرات التي تمكن اختيارها فيما يلي:

آ- توقعه الحياة عند الميلاد.

ب- نسبة السكان الذين يعيشون في تجمعات من ٢٠ ألف نسمة فأكثر.

ج- متوسط الاستهلاك اليومي من البروتين الحيواني.

د- نسبة الاستيعاب في التعليم الابتدائي والثانوي معاً.

هـ- نسبة الملحقين بالتعليم الفني والمهني.

و- متوسط توزيع الصحف لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان.

ح- عدد التليفونات وعدد أجهزة الراديو لكل ١٠٠ ألف من السكان.

ط- متوسط استهلاك الفرد من الكهرباء والصلب والطاقة.

ي- متوسط نصيب الفرد في التجارة الخارجية.

ك- نسبة من يعملون بأجر أو رواتب إلى جملة السكان.

ل- نسبة الذكور الذين يعملون في الزراعة والإنتاجية.

٩ - دور الإحصاءات والمؤشرات في عملية التنمية:

١- تساعد في التخطيط واتخاذ قرارات سليمة.

٢- تعبر عن مدى مصداقية الحكومات والمؤسسات في إنجاز ما تعهدت به.

٣- لمسائلة المواطنين لحكوماتهم.

٤- معرفة الدول الأغنى والأكثر تقدماً وفي المقابل معرفة الدول الأفقر والأقل تقدماً.

٥- تساعد على مقارنة الأوضاع حتى داخل الدولة الواحدة.

ثانياً - المؤشرات الاجتماعية:

ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينيات. لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية من خلال توسيع التحليلات الإحصائية الاقتصادية. ولتضم طيفاً واسعاً من القضايا الاجتماعية المتعلقة بتخطيط التنمية، وتقييم التقدم في تحقيق أهدافها، ودراسة بدائل للسياسات المتبعة من أجل اختيار الأكثر ملائمة منها، وتوجهت هذه الحركة إلى مجال الاهتمام الاجتماعي

العميق للأفراد، والأسر مثل تلبية الحاجات الأساسية وتوفير النمو والرفاه، تمتاز تلك المؤشرات عن معدل الدخل الفردي بأنها تهتم بالغايات كما تهتم بالوسائل وبأنها تظهر جانب التوزيع إضافة إلى المتوسط أخيراً أنها تشير إلى فجوة التأخر، إذ بينما يتبع مؤشر معدل دخل الفرد ترتيباً تصاعدياً في البلدان الأفقر إلى البلدان الأغنى فإن بعض المؤشرات الاجتماعية يمكن من حيث المبدأ أن لا ترتبط بفقر البلد وهكذا يختلف معنى فجوة التأخر. وسد الفجوة في جوانب معينة كمعرفة القراءة والكتابة ووفيات الأطفال يكون أسرع مثلاً في سد فجوة الدخل ويمكن تحقيقه عند مستوى منخفض لمعدل الدخل الفردي.

وتمتاز الجوانب الاقتصادية في التنمية بقابلية نسبية للقياس المباشر فإن معظم الجوانب الاجتماعية غير قابلة للقياس مباشرة أو ليست معرفة بوضوح لذا فإن المؤشرات تستعمل بشكل شائع كتقريب وقياس جزئي لأمر كالعادلة والأمن والتعليم وعناصر أخرى في السياسة الاجتماعية فتمثل مؤشرات لقياس الحالة الصحية في مجتمع ما، علماً أن الفرضيات خلف هذه المؤشرات قد تكون خاطئة فأعداد الأطباء أو أسرة المستشفيات قد لا تكون العامل الرئيسي لمستوى الصحة فأحياناً أسباب الوفيات لدى الشباب خاصة تكون بسبب الحوادث وليس المرض.

يلاحظ في بعض الأحيان أن مؤشر التسجيل المدرسي لا يعطي صورة واضحة عن قصور مستوى التعليم، وذلك لأنه لا يقيس الحضور الفعلي في المدرسة ولا نوعية التدريس، إلا أنه قد يكون جيد الأداء إذا كان الحضور الضئيل والنوعية المتواضعة مرتبطتين بالتسجيل الضعيف والعكس بالعكس، لذلك فالمؤشرات الاجتماعية تتطلب الحذر في استخدامها والوعي بالعلاقات البيئية فيها، وعلى عكس الحسابات القومية التي تستعمل الأسعار، للتوفيق بين بنود غير متجانسة، فإنه لا توجد طريقة للتوفيق بين مؤشرات التنمية المختلفة، عدا تشكيل الدلائل واستخلاص صورة عامة، وعلى الرغم من ذلك فإن المؤشرات الاجتماعية، تشكو من ضعف قدرتها على المقارنة المكانية والزمانية، بسبب

اختلاف التعريفات المستخدمة في جميع البيانات. أو استنادها إلى مسح بالعينة محدودة الحجم. أو بسبب طرق جمع البيانات غير الدقيقة.

١ : تعريف المؤشرات الاجتماعية . مفهومها . أنواعها . أهميتها واستخداماتها:

١ - : تعريف المؤشر الاجتماعي، ومفهومه: وهو الجانب التطبيقي. أو جزء منه لأي من المفاهيم المرتبطة بنظام المعلومات والبيانات ذات العلاقة المباشرة بالنسق الاجتماعي.

وعليه يمكن تحديد خصائص المؤشرات الاجتماعية على أنها: نسق متكامل له أهداف ومبادئ واضحة يتماشى معها ضمن سياسة اجتماعية.

والمؤشرات الاجتماعية، تترجم عناصر النسق الاجتماعي إلى وحدات قابلة للقياس من أجل قياس التغير الذي يطرأ على عدد من عناصر النسق الاجتماعي. أو حتى على النسق بأكمله. وإذا ما تم تحديد عناصر النسق الاجتماعي وفق معلومات تتحدد في ضوء معطيات كل عنصر. فإن دور المؤشرات الاجتماعية، يتمثل في تجميع المعلومات والبيانات الخاصة التي تساعد في رسم الأهداف الاجتماعية بشكل يمكن معه قياس الإنجازات فيها، والتي تعبر عن نسق اجتماعي معين أو أحد عناصره.

ويمكننا أيضاً تعريف المؤشر الاجتماعي بأنه: مقياس كمي يلخص مجموعة من المعلومات. أو الظواهر، وتتخذ المؤشرات، شكل الخلاصة الرقمية، مثل المعدلات والنسب والأرقام القياسية التي تعكس علاقة الظاهرة التي يجري قياسها بالبيئة التي حدثت فيها.

٢ : استخدام المؤشرات الاجتماعية:

تعمل الدول، والمؤسسات، ودوائر الأمم المتحدة ، على الاهتمام بالمؤشرات الاجتماعية، نظراً لضرورة تقييم نتائج النمو الاقتصادي، ومدى ارتباط عوائده في رفاه

الإنسان. وتهتم الدول بتلك المؤشرات لمتابعة الإسهام العام وقياس كفاءة أداءه وفعاليتها على الخدمات. كل هذا يتطلب الحصول على إحصاءات اقتصادية اجتماعية سكانية من جهة. ولتقييم دقيق لظروف واتجاهات السكان من جهة أخرى.

أما في مجال اهتمام المنظمات الدولية وعلى رأسها دوائر الأمم المتحدة، والدول المتقدمة، بالمؤشرات الاجتماعية، فيأتي نتيجة للضرورة الملحة لقياس التكلفة الاجتماعية، والمردود الاجتماعي للتنمية، والآثار الاجتماعية الناجمة عن التقدم العلمي التقني.

إن التوسع في حركة المؤشرات الاجتماعية على نطاق عالمي، هو نتيجة لحركة النقد التي تحولت إلى إستراتيجية للنمو الاقتصادي، بعد أن كان التركيز على العناصر الاقتصادية وإهمال الأوضاع الحقيقية للسكان وطبيعية التغيرات الحاصلة. ومن المنظمات والمؤسسات الدولية التي اهتمت بالمؤشرات الاجتماعية:

. منظمة اليونسكو.

. منظمة الصحة العالمية.

. منظمة العمل الدولية.

. منظمة التغذية والزراعة الدولية.

. معهد الأبحاث للتنمية الاجتماعية، تابع الأمم المتحدة.

. مجلس التنمية لما وراء البحار.

ومن المؤسسات الدولية:

. المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

. المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية.

وقد حددت الأمم المتحدة الاهتمامات الاجتماعية التي تتحول إلى مؤثرات، وهي:

١. السكان.

٢. الصحة والخدمات الصحية، والضمان الاجتماعي، وخدمات الرفاه.

٣. التعليم والخدمات التعليمية.

٤. الإسكان.

٥. أنشطة الدخل وخدمات العمل.

٦. توزيع الدخل والاستهلاك المشترك.

٧. توظيف الوقت واستخدام الفراغ.

٨. الرضاء الاجتماعي والنقلي.

٩. النظام العام والسلامة.

٣ : أهداف المؤثرات الاجتماعية:

توضح المؤثرات الاجتماعية مدى فعالية السياسة الاجتماعية القائمة، من خلال الخدمات الاجتماعية الحالية، والمشروعات الاجتماعية القائمة، ولها دور هام في توجيه القرارات الصادرة بصورة دقيقة، وترتبط بالواقع والمتطلبات الاجتماعية المتغيرة.

واستخدام البيانات، يسهم في تحليل خصائص الواقع الحالي، واتجاهات المستقبل، واختيار البرامج التي تحقق الأهداف الاجتماعية، الناتجة عن السياسة الاجتماعية التي ينتهجها المجتمع.

وهكذا تهدف المؤشرات الاجتماعية إلى قياس الأوضاع الاجتماعية القائمة كالنمو السكاني، ومستوى التعليم والصحة، ومدى تأهيل القوى العاملة والإسكان إلخ. كما تهدف المؤشرات إلى تحسين قاعدة المعلومات المتوافرة حول السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي من خلال تحويل الجوانب الاجتماعية إلى ظواهر كمية، ومن الأهداف الأخرى للمؤشرات ما يلي:

١. وصف الظواهر الاجتماعية.

٢. قياس مُدخلات، ومُخرجات التنمية الاجتماعية.

٣. تسهيل المقارنة العالمية للأوضاع الاجتماعية، ومستويات التنمية.

٤. الكشف عن مناطق الضعف، وعن الاحتياجات غير المنظورة في المجتمع.

٥. نوعية السكان، ورفع مستواهم الثقافي.

٤ : دور المؤشرات الاجتماعية في التحولات الاجتماعية:

تؤدي المؤشرات الاجتماعية دوراً هاماً في قياس التحولات الاجتماعية، فمنها:

١- إتاحة الفرصة لاستخدام المعايير الكمية للأهداف الاجتماعية، سواءً عند تسجيل الإنجازات التي تم تحقيقها من تلك الأهداف، أو عند إجراء تغييرات في الأهداف في ضوء التطورات الاجتماعية، أو وفق ما تقتضيه الظروف المتجددة.

٢- تقيس المؤشرات الاجتماعية العناصر ذات المضامين الاقتصادية، أي أنها تهتم بقياس المجالات التي تخرج عن نطاق الحسابات الاقتصادية القانونية وتكملها، مثل الآثار الاجتماعية لعناصر الإنتاج والتسويق، وغيرها.

٣- تُستخدم المؤشرات الاجتماعية في جعل المفاهيم الاجتماعية قابلة للتفكير والتفسير العلمي.

٤- تُستخدم المؤشرات الاجتماعية في مختلف مراحل إعداد وتنفيذ السياسة الاجتماعية ضمن إطار البحث العلمي الاجتماعي المنظم، كما أنها عنصر أساسي في الإحصاءات الاجتماعية.

٥- المؤشر الاجتماعي هو جزء من النسق الاجتماعي، حيث إن الوظيفة المحددة له هي الوصول إلى أحكام متوازنة ومتكاملة حول أوضاع وجوانب رئيسية في المجتمع عن طريق تجميع البيانات أو تمثيلها أو تصنيفها.

٥ : أنواع المؤشرات الاجتماعية:

تُقسم المؤشرات الاجتماعية من حيث طبيعتها، واستخداماتها إلى:

١. مؤشرات وصفية:

تتعلق بالأوضاع والاتجاهات الاجتماعية العامة، وتركز على توزيع الخيارات (الرفاه في المجتمع)، ويُعد تطوير مؤشرات رئيسية في مجالات السياسة التنموية، مسألة غاية في الأهمية لتحليل الاتجاهات التنموية، وتحليل العلاقة بين المؤشرات، وللتنبؤ ومتابعة التقدم العلمي في هذه المجالات.

٢. مؤشرات تتعلق بأهداف السياسة التنموية:

تتصل خاصة بالمرجات (البرامج والخطط). أي إقامة روابط أفقية ما بين الموارد والنشاطات والمستفيدين والمرجات والأداء، وإقامة روابط شاقولية أو عامودية بين البرامج التنموية المختلفة (القطاعات الاقتصادية)، وتُعد عملية إقامة روابط بين مخرجات البرامج وأهداف السياسة العامة مسألة صعبة، فمثلاً إن تحسين الحالة الصحية العامة للسكان

(والذي يُقاس بالعمر المتوقع للمولود) يتأثر بعدد كبير من العوامل المخططة وغير المخططة، وبعدد كبير من البرامج التي يهتم بعضها فقط بالوضع الصحي وهكذا.

٣. المؤشرات التحليلية:

وهي ضرورية لتفسير المعلومات المتوافرة وتفيد هذه المؤشرات في بناء نماذج تفسيرية.

٤. المؤشرات المتعلقة بالتغير الاجتماعي والتنمية:

وتبحث في التغيرات الاجتماعية الواسعة كالتغيرات الهيكلية والتغيرات في المسؤوليات وفي ظل النسق القيمي وتتصف هذه المؤشرات بصعوبة تحويلها إلى مؤشرات كمية.

٦ : تصنيف المؤشرات الاجتماعية حسب أغراضها:

تُصنف المؤشرات الاجتماعية حسب أغراضها إلى مايلي:

١. مؤشرات إعلامية:

وهي تؤمن المعلومات والبيانات التي تصنف النسق الاجتماعي، والتغيرات التي تطرأ عليه، كما تؤثر في تحديد السياسة الاجتماعية. واختيار أولويات المشروعات والبرامج، وحلول المشكلات التي تتجم عن التغير الاجتماعي.

٢. مؤشرات تنبؤية:

تُظهر العلاقات السببية التي تربط جوانب المشروعات الاجتماعية، وتؤثر في إنجازها، وتتطلب استخدام أساليب علمية في تحليل المعلومات، والإحصاءات التي ترتبط

بالمشروعات والبرامج، الأمر الذي يؤدي إلى إدراك التغييرات في مختلف مراحل المشروع وإلى اتخاذ قرارات عقلانية لرسم السياسة الاجتماعية.

٣. مؤشرات لعلاج المشكلات:

وتُسهّم في التعرف على المشكلات التي تعترض سبيل تحقيق الأهداف، وذلك من خلال تجميع البيانات حول الصعوبات، واتباع سياسة مناسبة لمعالجتها.

٤. مؤشرات تقييمية:

تعمل على معرفة أهداف التنمية الاجتماعية، وفعالية الأساليب والأدوات لعملية التخطيط، والتنمية، وتحديد حجم الإنجازات المحققة وفق الخطط الموضوعة، وهي تُظهر الجوانب الإيجابية والسلبية في السياسة الاجتماعية، والأهداف والخطط والإنجازات، وأثارها على الفرد والمجتمع.

٧ - استخدام المؤشرات الاجتماعية:

للمؤشرات الاجتماعية استخدامات متعددة، من أبرزها:

١. تحليل الجوانب الرئيسية لحالة السكان العامة، ورسم صورة واتجاهات الظروف الاجتماعية التي ترجح أن تكون محور اهتمام وإجراءات عامة أو حكومية.
 ٢. المساعدة على بلورة أهداف خطط التنمية العامة على شكل أهداف محددة.
 ٣. قياس التقدم نحو الأهداف المرسومة.
 ٤. تقييم وتوزيع الرفاه على السكان بما في ذلك توزيع الخدمات الاجتماعية.
- ويمكن القول من وجهة نظر أخرى، إن المؤشرات تُستخدم في ناحيتين رئيسيتين هما:

أ . قياس الجوانب الموضوعية للظروف المعيشية بشكل كمي.

ب . قياس الجوانب التشخيصية التي تشكل جزءاً من تحديد حالة الرفاه العامة، مثل:

التطلعات والتصورات والرضا أو عدمه والحرية الفردية والاجتماعية والسياسية.

ويتم بناء المؤشرات غير الموضوعية عادة من خلال سؤال الناس عن مشاعرهم ومواقفهم و تصنيف أجوبتهم وتبويبها وإعطائها النقاط المستحقة، والتي قد تكون متباينة، ثم الخروج بمعلومات عن مؤشر الحالة النوعية.

٨ - أسس اختيار المؤشرات:

١. يجب أن تعكس قدرة الإمكانات السياسية والاجتماعية، أي يجب أن تكون مؤشرات ومخرجات وتشغيل، وليست مؤشرات موارد.

٢. يجب أن تكون جزءاً من نظام أو نموذج متكامل سواء كان تفسيرياً أو تنبؤياً.

٣. يجب أن ترتبط بنظريات التغير الاجتماعي.

٩ - معايير بناء المؤشرات:

يجب أن تتوفر في المؤشرات الاجتماعية المعايير التالية:

١. الملاءمة، أي مدى تطابق المؤشرات مع الموضوعات التي تقيسها.

٢. القدرة التلخيصية أي قدرتها على تلخيص أكبر قدر من المعلومات حول وضع اجتماعي معين.

٣. قابلية التمسق أي يجب أن تقوم على أساس إحصائي متجانس قدر الإمكان.

٤. الدقة وقابلية المعالجة.

٥. عدم اقتصار وصلاحيّة المؤشر على فترة زمنية معينة وذلك للتمكن من إجراء دراسات مقارنة في فترات تاريخية أو زمنية مختلفة.

١٠ - مقاييس المؤشرات الاجتماعية:

١ - مقياس مكافحة الفقر:

- معدل البطالة.

- مؤشر الفقر البشري.

- عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

٢ - الديناميكية الديموغرافية والاستدامة: معدل النمو السكاني.

٣ - تعزيز التعليم والوعي العام للتدريب:

- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين.

- النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس الثانوية.

٤ - حماية صحة الإنسان وتعزيزها ومؤشراتها:

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

- عدد السكان الذين لا يحصلون على المياه المأمونة.

- عدد السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية.

- عدد السكان الذين لا يحصلون على المرافق الصحية.

٥- تعزيز التنمية المستدامة للخدمات البشرية ومؤشرها: نسبة السكان في المناطق الحضرية.

سادساً - مؤشرات التنمية الاقتصادية :

تحدد المؤشرات الاقتصادية خصائص الهيكل الاقتصادي الاجتماعي للبلد. ويمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط في كتلة إجمالية، كالدخل السنوي للفرد. أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي GNP كمعدل التصدير والاستيراد أو الديون أو تقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى قمة الصادرات وأبرز هذه المؤشرات الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي الكلي أو للفرد^{٦١}.

وقد ظهرت في وقت مبكر عيوب استخدام الناتج الإجمالي للفرد GNP\PC كمؤشر عن التنمية الاقتصادية وجدت محاولات لتصحيح هذه المقاييس وتسويتها ويتعلق جزء من المشكلة بتشوهات معدلات الصرف الرسمية وعدم تمثيلها للقوة الشرائية المحلية النسبية، وتذخر المنشورات الإحصائية منذ مدة طويلة بالمؤشرات الاقتصادية للتنمية ولكن الاهتمام بدأ على الحدود بينهما كالعالة والبطالة والأجور وظروف العمل ودخل الأسرة وانخفاضها... الخ.

وهناك مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي يمكن أن تقدم صورة واقعية عن مستوى التنمية الاقتصادية الاجتماعية مثل مؤشر درجة استثمار الموارد الطبيعية ومؤشر معدل الناتج القومي ومؤشر متوسط دخل الفرد ومؤشر درجة النمو الصناعي ، وهذا المؤشرات التي يمكن أن توضح مدى قدرة المجتمع على استثمار إمكانياته وموارده الاقتصادية المختلفة في عملية التنمية الاقتصادية وفي زيادة معدلات التنمية الاجتماعية ، فبواسطة تلك المؤشرات يمكن تحديد مستوى أو درجة انتفاع السكان من برامج التنمية

^{٦١} كلثم الغانم، اتجاهات التنمية الاجتماعية، الدرجة ، دار الثقافة، ص(٩٦-١١٢) .

في المجالات الاقتصادية، والتي أمكن بواسطتها تحديد أوضاع التنمية الاقتصادية وآثارها على معدلات التنمية الاجتماعية كما تبين من المؤشرات التالية :

١. درجة استثمار الموارد الطبيعية :

يُعدُّ هذا المؤشر أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة والتي يمكن بواسطتها الكشف عن مستويات استغلال أو استثمار الموارد الطبيعية في المجتمع ، ومستوى تأثيرها على مجالات التنمية الاجتماعية وخصوصاً في مجال تحسين مستويات المعيشة عند السكان ، فكلما كانت درجة استثمار الموارد الطبيعية مرتفعة كان هناك إشباع أفضل للحاجات الفردية والجماعية بين السكان ، وكلما كان هناك إشباع أكبر للحاجات كان هناك تحسن في نوعية حياة المواطن وبالتالي زيادة إنتاجيته .

٢. مؤشر الناتج القومي :

يُعدُّ مؤشر الناتج القومي من بين المؤشرات الاقتصادية الهامة، وهو المؤشر الأساسي الذي يقيس مدى التقدم الذي حققه المجتمع في مجال التنمية ، فكلما تطور أو ارتفع مستوى الناتج القومي دل ذلك على مدى قدرة المجتمع على توظيف العوامل الاقتصادية المختلفة في رفع مستوى الدخل القومي

٣. مؤشر درجة النمو الصناعي :

يُعدُّ هذا المؤشر أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة في قياس مستوى ما حققه المجتمع من تنمية اقتصادية ، وذلك بقياس نسبة الإنتاج الصناعي إلى الإنتاج الكلي في المجتمع فكلما كانت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي أكبر من باقي القطاعات دل ذلك على تقدم المجتمع .

٤. نمط تركيب صادرات السلع :

يستخدم مقياس نمط تركيب صادرات السلع، لقياس درجة التقدم في المجتمع . فكلما تقدم المجتمع اتخذت صادراته نمط السلع المصنعة، ودلّ ذلك على أن اقتصاده يسير باتجاه التحديث وكلما كانت صادراته عبارة عن المواد الخام والمواد الأولية والوقود أو المعادن

دل ذلك على تأخر الصناعة في المجتمع ، وبالتالي على تأخر المجتمع وعدم تقدم عملية التنمية فيه .

٥ - مظاهر النمو الاقتصادي

يحتاج إنماء الدخل، إلى المزيد من استثمار رأس المال في الصناعة. وإن توسيع الاستثمار لابد وأن يؤدي إلى تكثيف استغلال الموارد ، بحيث يترتب على ذلك إنتاج سلع جديدة بما يزيد عن المقدار الأصلي المستعمل منها في عملية الإنتاج . ومن هنا جاءت الدعوة إلى التقليل من الاستهلاك ، أو تأجيل جزء من الاستهلاك إلى المستقبل ، كجزء متمم لعملية حشد المدخرات المحلية ، بما يعني التقيد بالحل الكلاسيكي الذي يتضمنه مبدأ " الادخار الإنتاجي " وذلك من خلال التأكيد على عمل الفرد الواحد، لكي ينتج أكثر مما يستهلك من السلع والخدمات، وهذا هو الدافع الذي حدا بالكلاسيكيين إلى تمجيد مبدأ رفع إنتاجية الأيدي العاملة حينما تطرقوا إلى الحديث عن وسائل زيادة الإنتاج^٧.

أ . الإنتاج الكبير :

تتوقف الإفادة من اختصاص الأيدي العاملة على إمكانيات تقسيم العمل في المشروع الواحد أو الصناعة ، فإذا تيسرت تجزئة العمليات الإنتاجية من ناحية التنظيم أو الناحية الفنية ، بحيث يقوم كل عامل أو مجموعة من العمال بإنجاز أقسام معينة من كل عملية صناعية ، أمكن زيادة الكمية التي ينتجها كل عامل من السلع والخدمات في المعدل ، لاسيما إذا كانت نسبة رأس المال المستخدم في الإنتاج إلى بقية العوامل آخذة في الزيادة .

وحسب قانون الغلة المتزايدة فإنه إذا اتسع نطاق الإنتاج ، أي كثر العدد المستخدم من وحدات رأس المال وعظم تخصص الأيدي العاملة ، فإن نسبة الناتج من السلع المصنوعة سوف تتجه إلى الزيادة حيث تكون زيادة الغلة أكثر من الكلفة ، حتى يتم بلوغ حد معين يتعادل عنده مقدار الدخل الحدي مع الكلفة الحدية للسلع المنتجة ، أي حتى يتم الوصول إلى أنسب حجم للإنتاج .

^٧ يونس الحريشي ، أساسات التنمية الاقتصادية، بيروت ، ١٩٥٦ ، ص (٢٤-٢٦) .

ب . التكامل:

يُعدُّ مؤشر التكامل على درجة كبيرة من الأهمية لقياس درجة التقدم الاقتصادي. فكلما زاد تجميع رؤوس الأموال وتشعبت تخصصاتها في الإنتاج ، كان ذلك أدعى إلى التكامل، وتشعبت تخصصاتها في الإنتاج، وكان ذلك ادعى إلى تكامل العمليات الإنتاجية في الصناعة، وتشجيع التكامل بين الصناعات التي تستعمل مواد خاماً متماثلة أو سلعاً متممة لاستعمال غيرها من السلع في مراحل إنتاج معينة ^{٤٨}.

ج . ديناميكية النشاط الاقتصادي :

يؤدي التكامل بين أجزاء الصناعة . ونمو عرض رأس المال، وتطور وسائل الإنتاج الكبير ، إلى الإفادة من مزايا ارتباط وتداخل عمليات الصناعة. وفي تخفيض نفقات التصنيع، ويعمل على زيادة الطلب على استخدام الأيدي العاملة، بما يترتب على ذلك من ارتفاع كل من مستويات الأجور والدخل والادخار، حيث أن مقدار الإنفاق على الاستهلاك لا يمكن أن يتزايد بنسبة أكبر من معدل الزيادة في الدخل الحقيقي للجماعة . ولهذا يمكن تمويل الاستثمار بسهولة أكبر كلما كان مقدار الدخل آخذاً بالزيادة. وبالتالي تكرار الاستثمار وتحفيز الطلب الفعال على إعادة استثمار الأرباح التي جناها أرباب الأعمال من مشروعاتهم ، بالإضافة إلى الاستقراض من المصارف واجتذاب السكان للاكتتاب في الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات ، وهكذا تتوسع حركة استثمار رأس المال في الصناعة، وتنشط عملية تحويل الثروات العاطلة والادخار إلى أنواع المعدات وبيع الإنتاج، بما تشتمل عليه من آلات بسيطة ، وأجزاء المعامل الضخمة . والمباني الكبيرة وما إلى ذلك من سائر أشكال الثروة الحقيقية ولا بد من الانتباه إلى أن تكوين رأس المال يمثل عملية ديناميكية، تتطلب إجراء تحركات واسعة في الجهاز الاقتصادي ، وإنها عملية توسعية تمتد جذورها وتنشعب بطبيعتها في كل معمل ومدينة وصناعة ومنطقة، وعلى هذا نرى أن تزايد الطلب على سلع الإنتاج، لا بد وأن يفضي بمرور الوقت إلى إحداث توسع شامل في الجهاز الاقتصادي، بحيث يسري الانتعاش من مشروع إلى آخر

^{٤٨} يونس الحريشي ، أساسات التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص(٢٤_٢٦)،

ومن صناعة إلى أخرى، حتى يشمل الصناعات الاستخراجية والتحويلية والصناعات الخفيفة والثقيلة ومشاريع النقل والتجارة والزراعة .

(د) إيجاد تنظيم أفضل للاستخدام :

يتطلب رفع مستوى المعيشة، تحسين تنظيم العمل الإنتاجي من الناحيتين الفنية والاجتماعية، بما يتطلبه من تقليص للبطالة، وتشجيع تحسين عمليات الإنتاج بين القوة العاملة، وتحسين ظروف العمل، وتسهيل إتقان العمال، للمهارات والأساليب الفنية الحديثة في الإنتاج.

وإن أولى الخطوات الواجب اتخاذها للنهوض بإنتاجية الاقتصاد الوطني هي القضاء على البطالة " المقنعة " في المناطق الزراعية . وتحسين مهارات الأفراد في العمل ، وتشجيعهم على إتقان أساليب الصناعة الحديثة بغية رفع مستوى إنتاجيتهم.

٦- ظروف التنمية الاقتصادية :

إن تنمية الاستثمار ودرجة ملائمة الظروف المحيطة لمقتضى النشاط الاقتصادي ، لها تأثير بالغ الأهمية في تحريك قوى التطور الكامنة في الاقتصاديات المتخلفة . وأن عنصر المبادأة قد يكون مجرد تطبيق لسياسة ترسمها الدولة (مثال ذلك سياسة التصنيع بموجب خطة أو توجيه غير مباشر) أو ثمرة لظروف طيبة لم يكن حدوثها في الحسبان ، (مثال ذلك الظروف الناجمة عن ارتفاع الأسعار وتوقف الاستيراد في أوقات الحروب) أو نتيجة منشأها وجود ظروف مساعدة بجانب تطبيق سياسات ملائمة للتنمية الاقتصادية^٩.

ومهما يكن من شيء فإن قيام الدولة بالاهتمام في الصناعة من شأنه استعجال التنمية الاقتصادية ، حيث تتضافر هنا السياسات الحكومية المطبقة (وهي سياسة الحماية الجمركية والسياسة النقدية الموجهة إلى إنماء الجهاز المصرفي ، وسياسة التفضيل

^٩ يونس الحريشي ، أساسات التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص(٢٤_٢٦) .

الضرائبي الموضوعية بقصد تشجيع الاستثمار) في تعزيز دور الحافز المادي في زيادة استغلال الموارد .

وإن درجة نماء الاقتصاد الوطني لها أثرها الملحوظ في تمكين البلدان الزراعية من تصنيع مرافقها الإنتاجية، وتشجيع استثمار رأس المال في الصناعة. وكذلك يصبح من السهل على الدولة أن تؤدي دوراً فعالاً في التنمية الاقتصادية إذا توافرت لديها رؤوس أموال كافية لاستثمارها على نطاق إقليمي.

ولكن مهما تكن درجة نماء الاقتصاد الوطني ، فإن التصنيع هو الحل الأوضح للخلاص من مشاكل تخلف الإنتاجية ، وانخفاض مستوى الدخل والبطالة ، كما أنه أفضل وسيلة لاستثمار القوة البشرية. لمضاعفة استغلال الموارد الطبيعية .

٧- تمويل التنمية الاقتصادية :

تتطلب التنمية الاقتصادية، العمل بكافة الوسائل على تكوين رؤوس الأموال المطلوبة لعمليات النمو الاقتصادي .

و في الدول النامية، يكون متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي منخفضاً، وبالنتيجة فإن القدرة على الادخار الاختياري ضعيفة، وهي خير طريقة للبحث عن وسائل الادخار الإجباري. والاستعانة بالمدخرات الأجنبية في صور معونات وقروض واستثمارات خارجية^{٥٥} . وفيما يلي عرض لمصادر التمويل المحلي ومصادر التمويل الأجنبي:

أ- مصادر التمويل المحلي:

١ . مدخرات القطاع العائلي

٢ . مدخرات قطاع الأعمال الخاص والعام .

٣ . مدخرات القطاع الحكومي .

٤ . التضخم كمصدر من مصادر الادخار الإجباري .

ب - مصادر التمويل الأجنبي :

والتي تنقسم بدورها إلى قسمين :

^{٥٥} محمد عجيبة، التنمية الاقتصادية، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٤، ص(١٨١-١٨٢).

- ١ . الموارد المنتظمة وتتألف من حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة .
- ٢ . الموارد غير المنتظمة وتتألف من المنح والمعونات والقروض والاستثمارات الأجنبية .
- ٨ - مقاييس التنمية الاقتصادية:

تستخدم هذه المقاييس لوصف خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد، ويمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط في كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي GNP كمعدل التصدير والاستيراد أو الديون أو تقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى قمة الصادرات وأبرز هذه المؤشرات الإجمالية أو الناتج المحلي الإجمالي الكلي أو للفرد.

وقد ظهرت في وقت مبكر عيوب استخدام الناتج الإجمالي للفرد GNP\PC كمؤشر عن التنمية الاقتصادية. وظهرت محاولات لتصحيح هذه المقاييس وتسويتها. ويتعلق جزء من المشكلة بتشوهات معدلات الصرف الرسمية وعدم تمثيلها للقوة الشرائية المحلية النسبية، وتزخر المنشورات الإحصائية منذ مدة طويلة بالمؤشرات الاقتصادية للتنمية ولكن الاهتمام بدأ على الحدود بينهما كالعمالة والبطالة والأجور وظروف العمل ودخل الأسرة وانخفاضها... الخ. وتتمثل مقاييس التنمية الاقتصادية بالشكل الآتي:

١ - التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة:

تقيس المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالتعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة كل مما يأتي:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
- حصة الاستثمار الثابت الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي.
- صادرات السلع والخدمات /واردات السلع والخدمات.

٢- نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة.

٣- الموارد والآليات المالية.

* رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

* الدين/الناتج المحلي الإجمالي.

* مجموعة المساعد الإنمائية الرسمية المقدمة أو المتلقاة.

رابعاً - المؤشرات المؤسسية:

تتباين الإمكانات في المتعلقة بتحصيل المعلومات وخاصة الإلكترونية والهياكل الأساسية للاتصال والمساهمة في ثورة المعلومات من بلد إلى آخر. وهناك أوجه تباين كبيرة بين بلدان العالم بالنسبة لهذه النواحي وتكبر الفجوة بين مختلف البلدان، وتزداد الهوة بين البلدان الفقيرة والغنية في تطور وسائل الاتصال وتقنياتها وتطور المؤسسات العلمية والتقنية والبحثية المتخصصة.

- وتعطي المؤشرات المؤسسية صورة عن مستوى التنمية البشرية في مجتمع ما، وذلك نتيجة ما تقدمه هذه المؤشرات من مستوى تقني وعلمي عالٍ تعبر عن إمكانيات هذا المجتمع ومستوى تطوره وأهم هذه المؤشرات:

أ- الحصول على المعلومات:

- عدد أجهزة التلفزيون والراديو لكل ١٠٠٠ نسمة.

- عدد الصحف اليومية لكل ١٠٠٠ نسمة.

- عدد الحواسيب الشخصية لكل ١٠٠٠ نسمة.

- عدد خطوط الهواتف الرئيسية لكل ١٠٠ نسمة.

- عدد المشتركين بالانترنت / مستخدمي الانترنت لكل ١٠٠٠ نسمة.

ب- العلم والتكنولوجيا:

يهتم هذا المؤشر بقياس كل مما يأتي:

- عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطور لكل مليون نسمة.

- الاتفاق على البحث والتطور كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.

- تعدد المؤشرات السابقة مؤشرات أساسية للتنمية البشرية، وهي التي تعطي النتائج الموضوعية لعملية التنمية، والتي من خلالها يمكن الاستدلال على نوعية التنمية السائدة في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية.

- بالإضافة إلى هذه المؤشرات الأساسية فهناك مؤشرات أخرى تستخدم في دراسة التنمية، ولاسيما عندما يجري تحليل هذه العملية في إطارها السليم وقضاياها المترابطة.

خامساً- مؤشرات الحاجات الأساسية:

يقتضي استخدام مؤشرات الحاجات الأساسية القيام بتعريف الحاجات البشرية الأساسية ووضع صيغ تصنيف لها وتحديد المقدار الضروري والكافي من الحاجات المستقلة.

ويتطلب تبني مقارنة الحاجات الأساسية في التنمية، صياغة مؤشرات ملائمة عن هذه الحاجات، وقياس تصورات في إشباعها وتحديد الأهداف في مختلف مكوناتها لمواجهة تلك الحاجات خلال إطار زمني محدد، وهناك عدة استعمالات لمؤشرات الحاجات الأساسية أهمها:

- مركز إشارة عن حالة التنمية على المستوى القطري والمناطق في أي خارطة للحاجات الأساسية.

- أدلة لقياس الاستهلاك اللازم لتحسين الرفاه المستهدف والفعلي.

- نقاط استرشادية للتخطيط كمؤشرات معدلات النمو المستهدفة وقياس التغيرات في مستويات دخل الفرد.

- قياس جهود منظومة الخدمات العمومية (تقديم وتوزيع كفاءة).

- قياس عرض بعض السلع والخدمات المرتبطة بالحاجات الأساسية، ومعرفة النسب المتوية من السكان التي هي فوق أو تحت المعايير الدنيا.

- تحديد فجوة إشباع الحاجات الأساسية على المستوى الدولي، والسرعة التي يتم فيها ردم الهوة أو اتساعها، وتحديد أنماط لتأثير المعايير الدولية للرفاه وتقييم البلدان وفقاً لذلك.

- تقييم أثر السياسات الاقتصادية مثل سياسات الإصلاح.

د - المقياس الاقتصادي التقليدي للتنمية (مقياس الناتج القومي الإجمالي):

يقوم هذا الأسلوب على الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي ويشق منه مؤشرات للتنمية منها:

- متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو السنوي في الناتج

القومي الإجمالي، معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

- وقد انتقدت هذه المقاييس على الرغم من استمرار استخدامها حتى الآن.

١- الدخل والرفاهية: يدل هذا المؤشر على مستوى الأفراد، فالأكثر دخلاً لا يعني أنه أكثر نمواً أو تقدماً، فالرفاهية لا تقاس بالأكثر دخلاً وإنما باستخدام ذلك الدخل.

٢- النمو ومصادره:

يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستوى الزيادة الاقتصاد القومي، ذلك إن مقياس الناتج القومي الإجمالي لا يقيس بدقة مقدار تلك الزيادة، وفيما إذا كانت بسبب تحسن مستمر في أداء الاقتصاد القومي، أم أنها تقود إلى ظروف عارضة كتنقلبات التجارة الدولية أو أسباب قدرة كالاكتشافات البترولية.

٣- الدخل والمقارنات الدولية: يصعب إجراء مقارنات بين الدول باستخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لأسباب عديدة منها أن أسعار صرف العملات لا تعبر عن القوة الشرائية النسبية.

٤- النمو والتوزيع: يُستخدم أسلوب الناتج القومي ومؤشراته للتعرف على كيفية توزيع هذا الناتج محلياً داخل الدولة الواحدة بين مختلف الفئات الاجتماعية (فقراء أو أغنياء) أو بين الأقاليم الجغرافية المختلفة، أو بين القطاعات المختلفة (صحة، تعليم، وغيرها) أو حول تأثيرات الإنتاج والاستهلاك على البيئة.

- ولا زال هذا المؤشر يستخدم حتى الآن في ضوء إجراء تعديلات عليه بعد مراعاة فوارق الأسعار وتشويهات أسعار الصرف في الاعتبار، واستحداث نظام ليراجع معدلات نمو دخول الفئات المختلفة للسكان بما يعطي وزناً أكثر لنمو دخول الفئات الفقيرة.

سادساً - المؤشرات البيئية:

تكمن علاقة المؤشرات البيئية للتنمية من مفهوم التنمية ذات البعد البيئي والتي تعني التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم والتي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق تناسق بين هذه الأنظمة الثلاث، وبما أن التنمية عملية تفاعلية فطبيعي أن تؤثر السياسات في الأهداف والمتغيرات والنتائج العامة ليست إيجابية، وإنما قد تؤدي التدابير

الرامية إلى تحسين الزراعة مثلاً إلى استنزاف الموارد المائية، ومؤكد أنه لا يمكن إيقاف التنمية من أجل المحافظة على سلامة البيئة ولا يمكن الاستمرار بالتنمية بالشكل السائد الذي يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وبالتالي لا بد من التوفيق بين التنمية والبيئة وعملية التوفيق هذه يمكن أن تتم عن طريق حساب العائدات والتكاليف البيئية للتنمية. وأهم المؤشرات البيئية للتنمية ما يلي:

١ - حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها:

- الموارد المتجددة / السكان.

- استخدام المياه / الاحتياطات المتجددة.

٢ - النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة:

- التغير في مساحة الغابات.

- نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر.

سابعاً - المؤشرات المركبة للتنمية:

وأهمها ما يلي :

١ - المقياس المادي للتقدم في نوعية الحياة: من خلاله يتم ترتيب الدول على أساس

الوسط الحسابي لثلاثة مؤشرات هي:

أ- معدل وفيات الرضع.

ب- توقع الحياة عند الميلاد.

ج- نسبة السكان المتعلمين.

حيث يعتمد هذا المقياس على مؤشرات مادية غير نقدية.

٢- مقياس درفنفوسكي لمستوى المعيشة: يعتمد مقياس مستوى المعيشة على ثلاثة عناصر هي:

- أ- الحاجات الضرورية أو الأساسية المادية من تغذية ومأوى وصحة.
 - ب- الحاجات الضرورية أو الأساسية المعنوية وهي التعليم والتمتع بوقت الفراغ والأمن.
 - ج- الحاجات الأعلى وهي فائض الدخل الذي يتبقى بعد إشباع الحاجات الأساسية.
- ٣- المؤشر العام للتنمية: وضع الباحثون بمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية مقياساً عاماً مركباً للتنمية كبديل لمقياس الناتج القومي الإجمالي، ويتكون هذا المقياس من ١٨ مؤشراً بعضها ذو طبيعة اقتصادية وبعضها الآخر ذو طبيعة اجتماعية وتم تطبيقها على ٥٨ دولة نامية ومتقدمة.

- وتتمثل المؤشرات التي تمكن اختيارها فيما يلي:

- أ- توقعه الحياة عند الميلاد.
- ب- نسبة السكان الذين يعيشون في تجمعات من ٢٠ ألف نسمة فأكثر.
- ج- متوسط الاستهلاك اليومي من البروتين الحيواني.
- د- نسبة الاستيعاب في التعليم الابتدائي والثانوي معاً.
- هـ- نسبة الملتحقين بالتعليم الفني والمهني.
- و- متوسط توزيع الصحف لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان.
- ح- عدد التليفونات وعدد أجهزة الراديو لكل ١٠٠ ألف من السكان.

ط- متوسط استهلاك الفرد من الكهرباء والصلب والطاقة.

ي- متوسط نصيب الفرد في التجارة الخارجية.

ك- نسبة من يعملون بأجر أو رواتب إلى جملة السكان.

ل- نسبة الذكور الذين يعملون في الزراعة والإنتاجية.

٤ - المؤشرات المركبة للتنمية البشرية (مؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي):

فإن مفهوم التنمية البشرية كما تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرف على أنه عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس.

- وأهم الخيارات التي يعبر عنها التقرير هي:

آ- الحياة الطويلة الخالية من الأمراض والعلل: ويقاس بتوقع العمر عند الولادة وهي تعتمد على عوامل أخرى مثل التغذية والصحة الجيدة والماء النقي والهواء غير الملوث وحجم الإنفاق الحكومي.

ب- حيازة المعرفة: فتقاس نسبة الملمين بالقراءة والكتابة ثم تم تعديل هذا المؤشر بمؤشر آخر أطلق عليه مؤشر التحصيل التعليمي ويتكون من مؤشرين فرعيين هما:

نسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معاً، ومعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (١٥ سنة فأكبر) مع ترجيح المؤشر الفرعي الأول بنسبة الثلث والثاني بنسبة الثلثين وبذلك يتم الحصول على مؤشر التحصيل التعليمي.

ج- التمتع بحياة كريمة: يتم القياس بواسطة الدخل الفردي الحقيقي المعدل والذي يتم حسابه من خلال أخذ تعادل القوة الشرائية في الاعتبار.

د - مجموعة المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة: اعتمد خبراء التنمية إطاراً تحليلياً يصنف المؤشرات إلى ثلاث فئات رئيسية:

١- مؤشرات القوة الدافعة: التي تصف الأنشطة والعمليات والأنماط.

٢- مؤشرات الحالة: التي توفر صورة حقيقية للحالة الراهنة والأمر.

٣- مؤشرات الاستجابة: التي توجد التدابير المتخذة بصدد التنمية الاقتصادية.





الفصل الرابع

مشكلات التنمية ومعوقاتها.

أولاً - مشكلات التنمية في تأمين الموارد التنموية.

ثانياً - مشكلات التنمية في التخطيط.

ثالثاً - مشكلات التنمية في التطبيق والمتابعة.



الفصل الرابع: مشكلات التنمية ومعوقاتها

أولاً - مشكلات التنمية في تأمين الموارد التنموية

١ - أزمة المواد الأولية الرأسمالية المعاصرة:

اجتاحت الاقتصاد الرأسمالي العالمي في سبعينيات القرن العشرين، أزمة حادة لم يعرفها من قبل ، وقد شملت هذه الأزمة عدة قضايا ذات أهمية خاصة، كتأمين الطاقة، والمواد التنموية، والحفاظ على البيئة، واستخدام المحيط. وقد أدت التناقضات الحادة في التقسيم الرأسمالي للعمل، وخاصة بين الدول الرأسمالية الصناعية المتطورة وبين الدول النامية دوراً بارزاً في تعميق الأزمة المذكورة. وكان للتأثير المتبادل ما بين الاتجاهات المعقدة للأزمة العامة للرأسمالية، وما بين الأزمة الدولية الحادة التي اجتاحت العالم الرأسمالي عامي ١٩٧٤ - ١٩٧٥ آثار سلبية جداً على كل نظام استخدام الثروات الطبيعية.

الثروات الطبيعية وأثرها في السياستين الداخلية والخارجية:

أدت مسائل الثروات الطبيعية دوراً هاماً في السياستين الداخلية والخارجية لمعظم دول العالم الرأسمالي. وقد أولاهما كثير من العلماء أهمية كبرى.

إن المشاكل المتعلقة بتأمين مصدر ثابت موثوق به للطاقة والمواد الأولية وغيرها من الثروات الطبيعية، وكذلك الخلافات العميقة بين مصالح الحكومات بهذا الخصوص أدت إلى اختلاف عميق في فهم هذه المسائل من قبل الاقتصاديين والسياسيين البرجوازيين. وتأثيرها على عملية تطور الاقتصاد الرأسمالي. لقد بدت هذه الخلافات جلية في الخطط القومية والإقليمية التي طرحت لحل هذه القضايا. وفي نفس الوقت نرى من جهة التوقعات الأكثر تشاؤماً، بخصوص حتمية نفاذ الثروات الطبيعية، وتلوث البيئة والنقص المتزايد في المواد التنموية، وتوقف عملية النمو الاقتصادي، وديمومة أزمات المواد الأولية، والطاقة، والبيئة... وغيرها. ومن جهة أخرى الرفض المتفائل جداً لتفاقم مشاكل الموارد الطبيعية، وعدم تقييم جدية الظواهر المتأزمة فعلاً وتجاهل التغييرات ذات الطابع النوعي.

فالأزمة في الاستخدام الرأسمالي للموارد الطبيعية، تتجلى في مشاكل الموارد الطبيعية التي يعاني منها الاقتصاد العالمي في أيامنا هذه، وتأتي على رأس تلك المشاكل مسألة الموارد والطاقة، والحفاظ على البيئة، واستخدام المحيطات العالمية. وفي المستقبل سوف يكون لهذه المشاكل تأثير أقوى على حياة الشعوب، وكذلك على كل منظومة العلاقات الدولية. وفي هذا الإطار لا بد من تسليط الضوء على أزمة الموارد في العالم المعاصر بغض النظر عن التركيبة الاجتماعية - الاقتصادية للدول والأنظمة. وتحليل العلاقة المتبادلة بين حركة الإنتاج الاجتماعي في ظروف الثورة العلمية - التقنية وزيادة الحاجة للمواد الأولية. ومما لا شك فيه أن الانفراج الدولي يخلق إمكانيات ملائمة لحل المشاكل الاقتصادية العميقة في مصلحة كل البلدان.

٢ - أثر العامل السياسي في مسائل استخدام الموارد الطبيعية:

يؤدي العامل السياسي دوراً هاماً في مسائل استخدام الموارد الطبيعية، وخاصة في مجالات تزويد الاقتصاد العالمي بالمواد الأولية. لاشك أن الانفراج الدولي يخلق إمكانيات ملائمة لحل المشاكل الاقتصادية العميقة في مصلحة كل البلدان. أما السياسة الداعية إلى الحرب الباردة والتي لوحت بها الولايات المتحدة الأمريكية، فتؤدي دوراً عكسياً تماماً.

ويتطلب البحث العلمي دراسة الظروف الاجتماعية - الاقتصادية المحددة. عند الحديث عن الظواهر والعمليات الاجتماعية التي تمس اقتصاد وسياسة مختلف الدول. ففي إطار أسلوب الإنتاج الرأسمالي والتقسيم الرأسمالي العالمي للعمل تتحقق المقدمات التاريخية الطبيعية لظهور مسألة الموارد الطبيعية بالتوافق مع قوانين هذا المجتمع.

في هذا الظرف التاريخي المعاصر حيث انهيار نظام استقلال ثروات الدول النامية الذي كان سائداً في عصر استعمار تلك الدول. وزادت حدة التناقضات بين فروع ومراكز الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وتحولت مشكلة الحصول على المواد الأولية، إلى مشكلة أزمة مواد أولية. وهذه نقطة هامة وجديدة في تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي،

والعلاقات الاقتصادية الدولية. لذلك فإن دراسة هذه المشكلة تتطلب تحليل التغيرات التي طرأت على مكانة ودور الرأسمال الاحتكاري في اقتصاديات المواد الأولية.

ودراسة اتجاهات تطور التجارة الرأسمالية بالمواد الأولية. ودراسة سياسة الدول الرأسمالية الصناعية المتطورة والدول النامية في مجال استخدام المواد الأولية.

تشكل المواد الأولية موضوعاً هاماً للبحث. وعليه لابد من تحليل التناقضات القائمة بين الدول، نتيجة الاختلاف في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه الدول. ويعد التقييم الشامل لاتجاهات وآفاق التطور المتناقض للعلاقات الاقتصادية الدولية في مجال المواد الأولية، واحدة من أهم المهام الموضوعية للباحثين في هذا المجال.

إن تطور الاقتصاد العالمي مرتبط إلى حد بعيد بحل مشكلة المواد الأولية والطاقة والمواد التموينية والبيئية ومشكلة استخدام المحيطات . ولا شك أن هذه القضايا أصبحت أكثر وأكثر تمس مصالح دول العالم، التي أصبحت علاقاتها الاقتصادية الدولية واسعة ومتطورة. وفي هذا المجال فإن دراسة تلك المسائل وتجلياتها في ظل الرأسمالية أصبحت تحمل طابعاً نظرياً وعملياً أيضاً.

٣ - أزمة الموارد الطبيعية وأثرها في الإنتاج الاجتماعي:

يعد تعبیر الموارد الطبيعية تعبيراً واسع الاستخدام. وهو يعبر عن الموارد الطبيعية، التي لا دخل للإنسان في إنتاجها، ولكنها تستخدم لقضاء حاجاته المعيشية، والحاجات الأخرى المتعددة، ابتداءً من الحاجات الضرورية لاستمراره وإعادة إنتاجه كنوع بيولوجي (في الغذاء، واللباس، والسكن، والهواء، وغير ذلك)، وانتهاءً بالحاجات التي يتطلبها نشاطه العملي والتي تخص بالدرجة الأولى تطور أدوات ووسائل العمل. كتب ماركس: إن العمل

هو قبل كل شيء عملية تحصل بين الإنسان والطبيعة. أي هي العملية التي يقوم الإنسان من خلالها مباشرة بتنظيم ومراقبة تبادل المواد بينه وبين الطبيعة^{٥١}.

فالتبيعة المحيطة بنا هي عبارة عن مجموعة موارد يمكن أن تصبح في خدمة الإنسان. تلك الموارد الطبيعية، يمكن الاستفادة منها، واستخدامها في ظل مستوى تطور القوى المنتجة المعاصرة لها. ومع تراكم المعلومات عن الطبيعة المحيطة بنا وخصائصها، فإن تحسين القوى المنتجة، يخضع هو الآخر لتحولات، وكذلك الأمر بالنسبة لإمكانات استعمال الموارد. وهكذا فإن اعتبار الطبيعة كأساس طبيعي للنشاط الحياتي للمجتمع، وللإنتاج الاجتماعي، يتغير مع تغير الإنتاج نفسه.

وتزداد إمكانية تأثير الإنسان في الطبيعة مع تطور القوة المنتجة. كما وتزداد المتطلبات الاجتماعية، مما يتطلب توسيع وزيادة مجال التأثير المتبادل ما بين السكان والطبيعة. وبالتالي إدخال موارد جديدة في الدورة الاقتصادية. إذ أصبح الإنسان في القرن الثامن عشر يستعمل ٢٩ عنصراً. أما في القرن التاسع عشر فقد ارتفع هذا العدد إلى ٥٤ عنصراً. والآن أصبح يستعمل ٨٠ عنصراً، ما عدا العناصر المتفرعة عن اليورانيوم. عملياً كل أنواع الموارد الموجودة في الطبيعة يعاد تشكيلها. ولكن وتيرة إعادتها الطبيعية تختلف من عنصر لآخر^{٥٢}. أما إعادة تشكيل هذه الموارد حسب النظريات العلمية فهي بعيدة جداً عن أن تفي التصنيف المشروط للموارد الطبيعية التي لا يمكن إعادة تشكيلها، وخاصة الموارد المعدنية، وكذلك الموارد التي تستعمل أكثر من مرة. كانت المناجم المستثمرة، خلال العديد من القرون، هي تلك الخاصة بالمعادن الثمينة، أما المعادن الأخرى فقد أصبحت هدفاً للاستخراج المتزايد، خاصة منذ السنوات الخمسين الماضية. وأصبحت هذه البلدان تنتج في الوقت الحاضر ٧٢% من الرصاص و ٦٠% من الكروم

^{٥١} ماركس، إنجلز. قضايا الموارد الطبيعية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. المجلد ٢٣. ص ١٨٨.

* الجدول الدوري للعناصر الكيميائية.

^{٥٢} ف. غ. بافلوف و ر. ر. سيمونيان. أزمة المواد الأولية الرأسمالية المعاصرة.. ترجمة حسان اسحق. مؤسسة دار الكتاب الحديث. بيروت ١٩٨٣. ص ١٢.

والأنتيموان ، و ٥٥% من البوكسيت و ٤٠% من النحاس ، ونحو ثلث فلزات الحديد . إن اختصاصها كمنتجة للمواد الأولية يتزايد أهمية .

ولا تُصنَّع الفلزات والوقود في أماكن استخراجها باستثناء عمليات التركيز أو التقنية البسيطة . وهكذا لا تنتج البلدان النامية سوى ٦% من الصلب على المستوى العالمي في الوقت الذي تنتج فيه ٣٢% من فلزات الحديد المستخرجة أو ٥٥% من البوكسيت المستخرج وتنتج ١٨% من الألمونيوم العالمي . ويذهب الجزء الأكبر من إنتاج الصناعة الاستخراجية لسد حاجة الصناعات في البلدان الغنية . وتصل حصيلة الصادرات إلى الإنتاج (أي المصدر بالنسبة للإنتاج الكلي) إلى أكثر من ٧٠% . إن البلدان التي تنتج ٧٢,٥% من الرصاص العالمي ، مثلاً تصدر ٧٤% مما تنتج .

مع تطور القوى المنتجة وزيادة نسبة استعمال الموارد، فإن تلك الموارد التي لا يعاد تشكيلها تستكمل بتلك الأنواع التي يعد إنتاجها الطبيعي مقصراً جداً عن زيادة الحاجة الاقتصادية لها. فالنفط مثلاً لمائة عام خلت كان يمكن اعتباره بكل ثقة من المواد التي يعاد تشكيلها، لأن عملية تشكيل النفط كما هو معروف كانت تجري بصورة دائمة وحتى بداية استعماله صناعياً في الستينيات من القرن الماضي كان الاحتياطي المطلق من النفط في ازدياد دائم. أما الآن فإن إعادة تشكل النفط طبيعياً لا يمكن مقارنتها بالكمية التي تستخرج. وهكذا أصبح النفط الآن نموذجاً لتلك الموارد التي لا يعاد تشكيلها.

حتى الآن لا تخضع العملية الجيولوجية لتشكل الموارد المعدنية لتأثير الإنسان، وهذا ما يجعلها ضمن الموارد الطبيعية التي لا يعاد تشكيلها. ولكن لا بد من التأكيد هنا بأنه يجب ألا تفهم عبارة " لا يعاد تشكيلها" حرفياً. ذلك لأن طابع استخدام الموارد المعدنية يمكن أن يؤثر على إعادة إنتاجها طبيعياً. فهناك عدد من الموارد يخضع خلال عملية استخدامها للإبادة. في أقل تعديل من الناحية الاقتصادية، ذلك لأن المواد المستعملة لا يبقى فيها أية فائدة للاستعمالات اللاحقة. (النفط ، الغاز ، الفحم .. وغيرها) هذه المعادن تنشتت عند احتراقها. كما أن أكثر المعادن غير الحديدية التي تستعمل بدرجة

تكثيف قليلة تخضع هي الأخرى للتآكسد وغيره من عمليات الإتلاف. وفي نفس الوقت فإن كثيراً من الموارد المعدنية يمكن أن لا يكون في عداد تلك المعادن القابلة للنضوب، بل في عداد تلك التي تنمو وتتوسع مع تطور القوى المنتجة، كما هو الحال مع المعادن الحديدية وبعض المعادن غير الحديدية. إن إعادة دورة مثل هذه الموارد يمكن أن تحد من نموها الطبيعي؛ ولكن محدودية التوجه الهادف للتأثير في إعادة إنتاج الموارد المعدنية تعد الصفة الملازمة والمميزة لها. إن وجود هذه المعادن في هذا الجزء أو ذاك من الكرة الأرضية يمكن ألا يتناسب مع مستوى تطور القوى المنتجة، وعدم تناسب هذا، هو الذي تسبب في التمايز الجوهري بين الدول التي توجد فيها هذه الموارد مع فائض كبير، وبين الدول التي لا يوجد فيها ما يكفيها من الموارد المذكورة.

وتبدو المسألة مختلفة تماماً فيما يتعلق بالموارد الطبيعية التي يعاد إنتاجها. فإعادة إنتاج مثل هذه الموارد، يؤدي إلى فقدان جزء هام من طابعها الطبيعي البعيد عن تأثير الإنسان. وأصبح يرتبط مباشرة بمستوى تطور القوى المنتجة. فإنتاج الموارد البيولوجية، وخاصة الترمينية والتقنية فيها يؤدي إلى فقدان طابعها الطبيعي، وبالتحديد في البلدان المتقدمة اقتصادياً. فقد أصبح المجتمع يؤدي دوراً كبيراً في إنتاج الموارد السمكية، وموارد الغابات. كما أنه ليس صنفه أن أعلى محصول زراعي وصل إليه العالم الآن هو في الدول المتطورة صناعياً، والتي لا تملك أخصب التربة والمناخ الأكثر ملاءمة للزراعة.

ويمكن القول أنه في عصر الثورة العلمية التقنية التي غزت كل مجالات النشاط الإنساني. أصبحت عملية تعويض الموارد بعيدة عن أن تكون طبيعية بالمعنى الحرفي للكلمة. أما الإمكانيات الأولية لاستخدام هذه الموارد فقد أصبحت غير محدودة طالما أن إمكانيات تطور القوى المنتجة نفسها غير محدودة.

٤ - دور الإنسان ووسائل العمل في تطور المجتمعات البشرية:

ازدادت نسبة تأثير الإنسان في الطبيعة مع تراكم وتحسين أدوات ووسائل العمل. بينما عملية تأثير الطبيعة على الإنسان ضعفت كثيراً.

أدت الظروف الطبيعية دوراً كبيراً في تطور المجتمعات القديمة. وأشار "كارل ماركس" إلى أنه "قبل اختراع الآلة كانت صناعة البلد تتعامل بشكل رئيسي مع المادة الأولية التي تنتجها، تربة البلد نفسه"^{٥٢}. وفي مرحلة ما كان وجود هذا الصنف أو ذاك من الموارد يؤدي دوراً جدياً في تحديد اتجاه التطور الاقتصادي للبلد المعني. ولكن مع ظهور الآلة وتحسين تقنية الإنتاج لم يعد للموارد الطبيعية الدور الكبير في تحديد تطور القوى المنتجة. وتزايدت إمكانيات رفع المستوى النوعي للموارد المستخدمة، وإدخال أصناف جديدة تماماً، وفيرة في الدورة الاقتصادية. وبالتالي تزداد إمكانية الخيار الحرفي، استخدام مختلف أنواع الموارد بما في ذلك الموارد التي استخرجت بطريقة صناعية وذلك لتلبية احتياجات المجتمع في أنواع معينة من المنتجات.

ولكن لا بد من الإشارة إلى أن ضعف تأثير الموارد الطبيعية على تطور القوى المنتجة لا يقلل من أهمية الأولى بالنسبة للإنتاج الاجتماعي، لأن وسائل الإنتاج ومواد الاستعمال ليست سوى أنواع مختلفة من الموارد الطبيعية بعد إعادة تشكيلها عبر عملية التصنيع. وتعد الموارد المعدنية والبيولوجية جوهراً مادياً ومصدراً للطاقة بالنسبة للإنتاج المادي. ويمكن القول أن مساهمة الموارد الطبيعية في تطوير الإنتاج الاجتماعي تبدو متواضعة. وهكذا فإن حاصل إنتاج الصناعات الاستخراجية والاقتصاد الزراعي بما فيه إنتاج الغابات والأسمالك، يشكل أقل من ١٠ % من مجموع الإنتاج العالمي. لكن هذا لا يدل على انخفاض الأهمية الاقتصادية للموارد الطبيعية، وإنما يدل على أن المساهمة الاجتماعية في العمل ضرورية.

^{٥٢} كارل ماركس. المؤلفات م ٤. ص ١٥٧.

وتؤدي السوق العالمية والنظام العالمي دوراً هاماً في إضعاف تبعية اقتصاد بعض الدول للموارد الطبيعية. فمن حيث الجوهر أصبح بإمكان جميع الدول الحصول على الموارد الطبيعية الضرورية لتطورها الاقتصادي أينما وجدت هذه الموارد^{٥٤}.

وبذلك فإن الدول التي تملك الموارد الطبيعية لم تعد تتمتع بأية ميزات خاصة. وإن تأثير الطبيعة على تطور المجتمع هو كتأثير أي اكتشاف آخر، كوجود الموارد الطبيعية في الدولة، وإذا ظهرت اكتشافات جديدة فسوف تعمل على رفع مستوى الإنتاج المادي، ويتحول هذا الاكتشاف إلى مؤثر مادي في نمو القوى المنتجة، التي تعكس مدى قوة السلطة التي يتمتع بها الناس على الطبيعة. وينتج عن ذلك تسريع عملية توسيع إعادة الإنتاج وبالتالي تطور المجتمع^{٥٥}. ويجب الربط بين الموارد الطبيعية ومستوى تطور القوى المنتجة الذي يحدد إمكانيات جذبها إلى الدورة الاقتصادية.

وتؤدي الموارد الطبيعية للبلد دوراً كبيراً في تسريع وتيرة نمو إنتاجه الاجتماعي، وبقدر ما تكون هذه التيرة قوية، بقدر ما تصبح فاعلية معاملة هذه الموارد ذات أهمية أكبر. ومن الصعب جداً القول، أنه في ظروف تعميق التقسيم الجغرافي العالمي للعمل، وتقوية العلاقات الاقتصادية الدولية: إن الدول التي تملك الموارد الطبيعية تملك المؤهلات اللازمة لتطورها الاقتصادي. ولكن يحدد هذه الأخيرة وجود القدرة الصناعية والتقنية، وكذلك وجود الكوادر العمالية ذات الكفاءة العالية.

ويمكن للقوى المنتجة أن تتطور بالتدرج في حدود ظروف طبيعية، لفترة زمنية محددة. ولكن ظروف هذا التطور ستنتهي، لأن ظروف هذا التطور ستصبح غير كافية للنمو المتصاعد للقوى المنتجة، وتتحول إلى عائق. حيث تتراكم التناقضات وبالتالي ستحدث القفزة. وتتوسع إمكانيات استخدام الموارد الطبيعية مما يعطي مجالاً أوسع للتطور المتصاعد للقوى المنتجة.

^{٥٤} ف. غ. بافلوف و ر. ر. ميمونيان. أزمة المواد الأولية الرأسمالية المعاصرة. ترجمة حسان اسحق. مرجع سابق. ص ١٦.

^{٥٥} غورفيتش، ل. ي. دور الثروات الطبيعية في تطور القوى المنتجة. موسكو. ١٩٦١ م. ص ٢٩.

٥ - علاقات الإنتاج القائمة في أثناء عملية الإنتاج:

ينتج عن تفاعل الإنسان مع الطبيعة، علاقات بين المنتجين، تؤدي إلى إنتاجية شاملة. ويقول "ماركس" في هذا الخصوص: "إن الناس في أثناء عملية الإنتاج، لا يدخلون في علاقة مع الطبيعة فقط، وإنما في علاقات وروابط معينة فيما بينهم، بهدف إنتاج الخبرات المادية. ومن خلالها يمكن أن تعيش علاقاتهم مع الطبيعة. ومن هذه العلاقات والروابط الاجتماعية يكون للإنتاج مكانة". ثم يتابع "ماركس": "إن كل إنتاج هو تملك الأفراد للموارد الطبيعية ضمن حدود شكل اجتماعي وبواسطة هذا الشكل نفسه".

٦ - التأثير المتبادل ما بين القوى المنتجة والموارد الطبيعية المحيطة:

أدت الظروف الطبيعية دوراً هاماً في تطور المجتمعات البشرية. ولكن مع ظهور الآلة وتحسين تقنية الإنتاج، لم يعد للموارد الطبيعية ذلك الدور الكبير في تحديد تطور القوى المنتجة. وتتزايد إمكانية رفع المستوى النوعي للموارد المستخدمة، وإدخال أصناف جديدة تماماً، وفيرة في الدورة الاقتصادية. وبالتالي تزداد إمكانية الخيار الحرفي في استخدام مختلف أنواع الموارد بما في ذلك الموارد التي استخرجت بطريقة صناعية، وذلك لتلبية احتياجات المجتمع في أنواع معينة من المنتجات.

وتجدر الإشارة إلى أن ضعف تأثير الموارد الطبيعية على تطور القوى المنتجة، لا يقلل من أهمية الأولى بالنسبة للإنتاج الاجتماعي، لأن وسائل الإنتاج ومواد الاستعمال ليست سوى أنواع مختلفة من الموارد الطبيعية بعد تشكيلها عبر عملية التصنيع. فالموارد المعدنية، والبيولوجية تعد جوهر مادياً ومصدراً للطاقة بالنسبة للإنتاج المادي. وهكذا فإن حاصل ناتج الصناعات الاستخراجية والاقتصاد الزراعي والغابي والسمكي يشكل أقل من ١٠% من مجموع الإنتاج العالمي. ولكن هذا لا يدل على انخفاض الهيمنة الاقتصادية للموارد الطبيعية، وإنما يدل على أن المساهمة الاجتماعية للعمل الضروري لجذب الموارد الطبيعية إلى الإنتاج أصبحت أقل.

لقد أدى تشكل السوق العالمية والنظام الاقتصادي العالمي دوراً هاماً واستثنائياً في إضعاف تبعية اقتصاد بعض الدول للموارد الطبيعية. فمن حيث الجوهر أصبح بإمكان جميع الدول الحصول على الموارد الطبيعية الضرورية لتطورها الاقتصادي أينما وجدت هذه الموارد.

تستطيع الموارد الطبيعية للدول أن تؤدي دوراً كبيراً في تسريع وتيرة نمو إنتاجه الاجتماعي، وبقدر ما تكون هذه الوتيرة قوية، بقدر ما تصبح فاعلية معاملة هذه الموارد ذات أهمية أكبر.

إن مسائل التبعية التاريخية المتبادلة ما بين القوى المنتجة، والموارد الطبيعية، لا بد من أن تتوقف عند طابع تطورها. فتوسيع القاعدة الطبيعية للإنتاج المادي في أثناء تطور القوى المنتجة من جهة وإضعاف تبعية هذه الأخيرة للظروف الطبيعية من جهة أخرى لا يجري إطلاقاً ضمن خط مستقيم. فهذه العملية تحمل تناقضاً داخلياً وتتعدّد أكثر نتيجة حتمية حدوث انعطافات حادة.

ويمكن للقوى المنتجة أن تتطور بالتدرّج في حدود ظروف طبيعية، ولكن لفترة زمنية محدّدة. غير أن ظروف هذا التطور مستتحيّة ذلك لأن مجموعة الموارد الطبيعية المستخدمة والمسخرة لمثل هذا التطور تصبح غير كافية للنمو المتصاعد للقوى المنتجة وتتحول إلى عائق لها. فتتراكم التناقضات وبالتالي ستحدث القفزة. وتتوسع إمكانيات استخدام الموارد الطبيعية مما يعطي مجالاً أوسع بما لا يقاس للتطور الصاعد للقوى المنتجة.

هذا التصور للتأثير المتبادل ما بين القوى المنتجة والطبيعة المحيطة يعطي إمكانيّة كبرى لفهم المكانة والدور التاريخيين لتناقض مشاكل الموارد الطبيعية.

٧ - جوهر أزمة استخدام الموارد في الدول الرأسمالية المعاصرة:

تفاقت مشاكل الموارد الطبيعية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي في سبعينيات القرن الماضي، مما دعا بعض الباحثين إلى الاعتراف بوجود أزمة عميقة في العلاقات المتبادلة ما بين الإنسان والطبيعة، التي نجم عنها أزمات منها، أزمة الطاقة وأزمة المواد الأولية والتموينية وغيرها. وقد عزا الكثير منهم الارتفاع الحاد في الأسعار في تلك الفترة إلى الارتفاع في أسعار المواد الأولية.

ويمكن أن نجد في أبحاث الكتاب البرجوازيين رأياً مناقضاً أيضاً. فبعضهم يرى أن مسائل الموارد الطبيعية تُعرض بشكل دراماتيكي مصطنع. ويرى هؤلاء أن معضلات الموارد الطبيعية ليست جديدة ذلك أن أحداثاً مشابهة لأحداث السبعينيات قد وقعت قبل ذلك أيضاً. وكأنه لم يحدث أي تغيير جدي في الأمر. وأن طبيعة الاقتصاد الرأسمالي تسمح بحل هذه المشكلات، وذلك بتدخل من الدولة يصل إلى هذا الحد أو ذاك^{٥٦}.

يتطلب النقصي العلمي للقضايا ذات الأهمية العالمية ضرورة فصل الاتجاهات العميقة عن تلك التي تخلقها الظروف الخاصة بنظام اجتماعي معين.

إن المقدمات المذكورة لها طابع عميق ، ويتصف بها الاقتصاد المعاصر بغض النظر عن التركيبة الاجتماعية لهذا البلد أو ذاك، لهذه المجموعة من البلدان أو تلك. لأن تلك المقدمات ناتجة مباشرة عن القوانين العامة للتأثير المتبادل القائم بين القوى المنتجة والموارد الطبيعية. لقد بدأ الإنسان منذ وقت مضى، يؤثر على أعمق العمليات الطبيعية. فالخطر محقق بكثير من المصادر البيولوجية، وبالدرجة الأولى السمكية والغابية. وأدى تأثير النشاط الإنساني إلى تغيير في التركيب الكيماوي والوضع الفيزيائي للمجال الجوي المحيط بالأرض والمحيطات العالمية. ويرى بعض الباحثين بأن تبادل المواد والطاقة بين

^{٥٦} ف. غ. ياقوفوف و. ر. ر. سيمونيان. أزمة المواد الأولية الرأسمالية المعاصرة. ترجمة حسان اسحق. مرجع سابق. ص ١٧.

الطبيعة والمجتمع ، بلغ حدًا تجاوز فيه التأثير غير المنظم للمجتمع ، قدرة الوسط المحيط على إعادة بناء ذاته، وهذا يمكن أن يؤدي إلى اختلال في التوازن الطبيعي لا يمكن إصلاحه.

٨ - أثر زيادة حجم الإنتاج الاجتماعي والموارد المستعملة، وتغيير التكنولوجيا في تفاقم أزمة الموارد الطبيعية:

إن زيادة حجم الإنتاج الاجتماعي وارتفاع حجم الموارد المستعملة، وتغيير التكنولوجيا ، تضغط موضوعياً باتجاه تفاقم أزمة الموارد الطبيعية، ذلك لأن إمكانيات استعمال الموارد محدودة في كل مرحلة من المراحل : يحددها المستوى الذي وصل إليه العلم في المرحلة المعنية ، وأيضاً تقنية وتكنولوجيا القوى المنتجة عامة . إن الارتفاع الحاد في حجم العمل والرأسمال المنفق في عملية استغلال الموارد الطبيعية، يؤدي إلى خلل في تناسب إعادة الإنتاج الاجتماعي. وهذا ما يكون مصحوباً في أغلب الأحيان بضرورة إجراء تحولات جديّة في سير عمل البنية الاقتصادية لكل بلد من البلدان، كذلك في العلاقات فيما بينها (مثال مسألة تلوث البيئة) .

إن المحدودية النسبية للمواد الطبيعية التي يمكن استثمارها اقتصادياً في ظل المستوى القائم للمعارف العلمية والتقنية، لا يجوز أبداً خلطها مع النقص المطلق أو مع حتمية نفاذ الموارد الطبيعية في المستقبل المنظور. وهذا ما يبدو واضحاً على سبيل المثال بالنسبة للمصادر البيولوجية.

وطالما الفاعلية البيولوجية لمصادر التربة والمصادر المائية. وكذلك سرعة إعادة الإنتاج ونوعية المصادر البيولوجية متعلقة إلى حد بعيد بمستوى التطور الاقتصادي، فإن زيادة حجم استغلال هذه المصادر لا يتعلق بمدى حجم جذبها إلى الدورة الاقتصادية بقدر ما يتعلق بزيادة فاعلية استخدامها. (ترى مجلة "الإيكونوميست" البريطانية أنه إذا ما تم استثمار الأراضي الزراعية ، والتي تشكل الآن ٣ % من مساحة الكرة الأرضية بنفس

الفاعلية التي تستثمر فيها الأراضي في هولندا، فإن إنتاجها يكفي لإطعام ٦٠ مليار إنسان أي أكثر من العدد الحالي لسكان الأرض بـ ١٥ مرة (الإيكونوميست ١٩٧٥، ص ٢٥٠ / .

٩ - مشكلات التنمية المتعلقة في تزويد البلدان والمناطق الرأسمالية بالمواد الأولية:

ظهرت مشكلة استخدام المواد الأولية، من خلال زيادة عدد السكان على حجم المواد الأولية، وزيادة متطلبات الإنتاج الاجتماعي، والطاقة التموينية، مما أدى إلى زيادة الضغط على احتياطي الأرض من الموارد الموجودة فيها، أضف إلى ذلك، المحدودية النسبية للموارد الطبيعية التي تصلح لسد متطلبات الإنتاج الاجتماعي في ذلك المستوى الذي وصل إليه تطور القوى المنتجة، إلى جانب عدم التناسب بين التوزيع الجغرافي للموارد الطبيعية والسكان وبين الإنتاج الصناعي. وعليه كانت تلك المشكلات نتيجة لما يلي:

أ - تركيز قسم كبير من احتياطي الموارد الطبيعية في البلدان النامية المتخلفة اقتصادياً:

يتركز قسم كبير من احتياطي الموارد الطبيعية في البلدان النامية المتخلفة اقتصادياً. وغالباً ما يطلقون على هذه البلدان اسم " قاعدة المواد الأولية" للاقتصاد الرأسمالي المتطور.

ولكن لا بد من التأكيد بأن هذا بعيد عن واقع الأشياء. فالبلدان الصناعية المتطورة تملك قسماً كبيراً من الموارد الطبيعية كما وتملك صناعة استخراجية متطورة أيضاً، والتي توفر ٦٠ % من إنتاج المواد الأولية المعدنية في العالم (ما عدا الاتحاد الروسي). أما فيما يتعلق بالاحتياطي الصناعي، وتلبية المتطلبات المتوقعة منه، فإن الطبيعة لم تحرم البلدان الرأسمالية المتطورة في هذا المجال أيضاً. ولكن الاتجاه العام يبقى أن البلدان النامية لا تزال تؤدي دوراً متعاضداً في تزويد البلدان الرأسمالية المتطورة بالمواد الأولية.

غير أن مستوى تناسب قاعدة موارد المراكز الرئيسية في العالم الرأسمالي، مع مستوى تطور القوى المنتجة هناك. أما مؤشرات توافر الاحتياطي في البلدان فهي أيضاً فقيرة بالمعطيات. ففي البلدان التي تنفق على عمليات استخراج متطورة لهذا النوع أو ذلك من المواد الأولية قد تصل هذه المؤشرات إلى مستويات عالية جداً حتى في ظل وجود فقر كبير في احتياطي الموارد الطبيعية المقابلة لهذه المواد. (مثال: تزويد البلدان النامية للبلدان الرأسمالية المتطورة بالقصدير وأملاح البوتاسيوم).

ليست هناك أية قاعدة علمية للمؤشرات التي يتم على أساسها تقييم درجة تناسب قاعدة الموارد مع مستوى تطور القوى المنتجة. فعادة تتم مقارنة حجم الاستخراج مع نسبة الاستهلاك مما يمكن القول بأن هذه البلدان تنتج ما يكفيها من المواد الأولية أم لا. ولكن مثل هذه المقارنات لا تفيد إلا لإجراء تحليل على مستوى خاص وضيق. وبالإضافة إلى كل هذا فإن إجراء المقارنات بين البلدان أو بين مجموعة من البلدان كثيراً ما تصادف صعوبات كبيرة تتعلق بتناقضات المعطيات الموجودة في مصادر الإحصاء. ويمكن القول أن تناسب قاعدة الموارد مع مستوى تطور القوى المنتجة يتضح بشكل عام عند مقارنة الوزن النوعي للبلدان المتطورة، والبلدان النامية، في الاحتياطي والاستخراج مع مساهمة كل منها في الإنتاج الصناعي للعالم^{٥٧}.

إن حصة الدول الصناعية في احتياطي الأنواع الرئيسية من المواد الأولية المعدنية واستخراجها، باستثناء أملاح البوتاسيوم والفحم الحجري وإلى حد ما الغاز الطبيعي هي أقل بكثير من حصتها في الإنتاج الصناعي العالمي. وعلى عكس ذلك نرى أن البلدان النامية حسب التقسيم الرأسمالي العالمي للعمل متخصصة في تزويد الاقتصاد الرأسمالي بالمواد الأولية.

^{٥٧٥} ف. غ. يافلوف و ر. ر. سيمونيان. أزمة المواد الأولية الرأسمالية المعاصرة.. ترجمة حسان اسحق. مرجع سابق. ص ٨٢ - ص ٨٤.

إن حصة الدول الرأسمالية المتطورة في استخراج كثير من أنواع الخامات المعدنية، تزيد كثيراً عن حصتها في الاحتياطي الصناعي، على الرغم من استغلالها المكثف والشديد للمواد الأولية المعدنية، وهذا ما يفسر غالباً بضعف تزويد الدول الرأسمالية الصناعية بالمواد الأولية.

ولكن حتى لو قامت الدول باستغلال مواردها الخاصة استغلالاً مكثفاً فإنها لا تستطيع تلبية كل حاجاتها للمواد الأولية المعدنية؛ لأن مساهمتها في الاستخراج أقل من حصتها في الاستهلاك.

وأخيراً، فإنه مع عدم وجود قاعدة الموارد المماثلة، فقد تجمع الدول الصناعية القسم الأكبر من معامل تكرير البترول ومعامل الصناعات البتروكيميائية، وصناعة التعدين الحديدية وغير الحديدية، وإنتاج الأسمدة، أي أعلى "طوابق" اقتصاد المواد الأولية. ويعطينا النقل النوعي في إنتاج السلع المماثلة بالمقارنة مع استهلاكها في هذه البلدان إمكانية الحكم بأنها متخصصة في إنتاج المواد الأولية للاقتصاد الرأسمالي العالمي. ولكن وجود النقص في قاعدة المواد الأولية يعطينا إمكانية لأن نتوقع أن البلدان الرأسمالية الصناعية تقع تحت تبعية استيراد المواد الأولية.

وبعد تقييم موجودات المواد الأولية المعدنية في البلدان الرأسمالية المتطورة لا بد من أن نؤكد أنه بغض النظر عن الضعف النسبي الموجود في قاعدة الموارد، وفي الاحتياطي الموجود في باطن الأرض، فإنهما عند الضرورة يمكن أن يشكلوا أساساً قوياً لتأمين كثير من الأنواع الهامة من المواد الأولية المعدنية، وذلك عن طريق تكثيف البحث والتقيب في مناجم كندا وأستراليا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية جنوب أفريقيا. ومثل هذا الهدف يمكن أن يتحقق في السنوات المقبلة، بزيادة ملحوظة في نسبة غلاء الإنتاج. وهذا بدوره غير مسوغ من الناحية الاقتصادية، ويمكن أن يحصل فقط بمعالجة جديّة أيضاً للعلاقات الاقتصادية الدولية، وتحت تأثير عوامل استثنائية ما ذات طابع غير اقتصادي.

تملك البلدان النامية إمكانات طبيعية أكثر ملاءمة لتوسيع قاعدة الموارد لديها. وزيادة ملحوظة في الاحتياطي الصناعي من الموارد الطبيعية، وكذلك في قدرة الصناعات الاستخراجية، وفي فروع المعاملة الدولية للمواد الأولية. وإلى جانب ذلك تختفي خلف المؤشرات العامة والعالية لزيادة الاحتياطي والاستخراج في هذه البلدان فروق، قد تكون أكبر، مما هو عليه الحال في الدول الصناعية المتطورة. فالجزء الأعظم للاحتياطي الصناعي من الموارد الطبيعية تتركز في ٣٠ من أصل ١٢٠ بلداً هي مجموع عدد البلدان النامية. وليس هذا فحسب، ففي خمسة بلدان عربية (من بلدان الشرق الأوسط والأدنى) ، حيث يعيش أقل من ٥ ٪ من مجموع عدد سكان البلدان النامية ، يوجد تقريباً ٧٥ ٪ من موارد النفط التي تملكها هذه البلدان كلها. أربعة بلدان (أقل من ٧ ٪ من عدد السكان) تملك ٧٥ ٪ من احتياطي البوكسيت. وأربعة بلدان أخرى من هذه المجموعة (أقل من ٥ ٪ من مجموع عدد السكان) تملك ٧٠ ٪ من احتياطي النحاس الموجود في البلدان النامية.

ب- الفرق الكبير بين الدول الفتية، فيما يتعلق بموضوع امتلاكها للموارد الطبيعية:

وهكذا نرى أن هناك فرقاً كبيراً بين الدول الفتية، فيما يتعلق بموضوع امتلاكها للموارد الطبيعية. وليس مستبعداً أن يتسع هذا الفرق نتيجة لتصنيع بعض البلدان النامية، مما سيؤدي حتماً إلى اختلاف كبير في سياستها في مجال المواد الأولية^{٥٨}.

لا شك إذاً أن البلدان النامية (بدرجات متفاوتة) معنية جداً بتوسيع قاعدة الموارد. وإلى جانب ذلك فإن التثقيب، ثم حيازة وتوسيع مصادر الموارد الطبيعية في هذا الجزء من العالم، وإقامة صناعة متعددة المهام على هذه القاعدة تتطلب توظيف مبالغ طائلة من رؤوس الأموال ومستوى عالٍ من المعارف التكنولوجية. ويعاني اقتصاد المواد الأولية في

^{٥٨} ف. غ. بافلوف و ر. ر. سيمونيان. أزمة المواد الأولية الرأسمالية المعاصرة.. ترجمة حسان اسحق. مرجع سابق. ص ٩٧ - ص ١٠٢.

البلدان النامية من توتر كبير في ميزان المدفوعات، وكذلك من نقص كبير في الكوادر العلمية والتقنية المختصة.

ج - انعدام التناسب بين قاعدة الموارد ومستوى تطور القوى المنتجة في البلدان المتطورة.

في ظل انعدام التناسب بين قاعدة الموارد، في البلدان المتطورة، وبين مستوى تطور القوى المنتجة، وفي ظروف محدودة إمكانيات الدول النامية على خلق اقتصاد قوي من المواد الأولية. نرى أن لتطور العلاقات الاقتصادية الدولية بين البلدان النامية والدول الرأسمالية الصناعية الكبرى، دوراً ذا أهمية استثنائية بالنسبة لآفاق حدوث أزمة مواد أولية في هذه الدول الأخيرة.

ويرجع تهافت البلدان المتقدمة على الثروات الدفينة في البلدان النامية إلى اجتماع ستة عوامل هي :

١- الخلل المتزايد بين الإنتاج والاستهلاك، إن مقدار الطلب على المعادن والوقود ازداد بشكل كبير في العشرين سنة الأخيرة. فقد استعملت الولايات المتحدة من المعادن أكثر مما استعمله العالم كله من قبل، ولم يستطع إنتاج البلدان المصنعة أن يجاريه، خاصة أن المناجم الغنية والسهلة الاستثمار، استنفذت مبكراً.

٢- تمتلك البلدان النامية مناجم جديدة ذات إمكانيات كبيرة. ففي حين تبلغ نسبة الحديد في الفلزات الفرنسية والبريطانية ولوكسمبورج ٢٥ - ٣٢ %، ترتفع هذه النسبة إلى ٦٠% في فلزات الحديد البرازيلية، والشيلية، والفنزويلية، والموريتانية، والهندية ويكون استثمار هذه المناجم في الغالب سهلاً، وعلى سطح الأرض وبواسطة آلات استخراج ضخمة، وفرق فنية صغيرة قادمة من البلدان المتقدمة، وعدد قليل من العمال المحليين غير المدربين.

٣- هبوط أجور النقل البحري أدى إلى تمزق الوحدة التي تجمع المنطقة المنتجة والمنطقة المصنعة . ويرجع هذا الهبوط إلى تزايد أعداد السفن الضخمة ، الذي تلاحق منذ بداية الخمسينيات بشكل خاص . فبالنسبة لنقل فلزات الحديد بين بيرو واليابان ، مثلاً هبطت أجور نقل الطن الواحد من المواد الأولية. ويرجع ذلك إلى تحول التوطن الصناعي للبلدان المتقدمة نحو السواحل.

٤- وتمثل الاستثمارات الأجنبية في الصناعات التحويلية المحلية وسيلة الدخول إلى الأسواق الداخلية للبلدان النامية، والتي تزداد فيها الحماية الجمركية ضد واردات من المنتجات الاستهلاكية. كما أن الإنتاج بأسعار منخفضة (بغرض التصدير نحو البلدان الغنية يفضل استخدام أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الرخيصة) يسمح لمؤسسات متعددة الجنسيات أن تشترك مع مؤسسات محلية. وقد حصلت الشركات الأمريكية ، خلال الستينيات ، على مردود متوسط سنوي يعادل ٣٠% في آسيا ، و ٢٤% في أفريقيا و ١٢% في أمريكا اللاتينية ، مقابل ٧,٥% في أوروبا الغربية .

٥- وقد تحقق الجزء الأكبر من هذه الأرباح من جراء رخص الأيدي العاملة ، كما تعلن عن ذلك كل البلدان الراغبة باستقبال رؤوس الأموال الأجنبية .

٦- أضف إلى ذلك أن تشريعات اجتماعية مرنة ، قللت من النفقات الاجتماعية ، وتمثل هذه ٢٥% من الأجور في البلدان ذات التصنيع الحديث، وأكثر من ٥٠% في البلدان ذات التصنيع القديم، وإذا كانت اليد العاملة هذه ذات إنتاجية ضعيفة بالنسبة لمثيلاتها في البلدان الغنية ، فإنه ينبغي تدريبها .

وأخيراً لا بد من التأكيد على الدور الذي تؤديه البلدان غير الرأسمالية (الاشتراكية) في تطور بنية العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك عن طريق اتباعها خط تطوير التعاون المتكافئ ذي المنفعة المتبادلة مع جميع الدول المعنية.

ثانياً - مشكلات التنمية في التخطيط.

تعد التنمية نقلة حضارية واعية، إرادية، هادفة وشاملة لكل جوانب الحياة. وتحقيق التنمية لا يتم إلا من خلال اعتماد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، كأداة يوكل إليها إحداث التغيير المطلوب وفق إستراتيجية إنمائية واضحة المعالم.

تخطيطياً عندما نتحدث عن التنمية فإننا نقصد التنمية العلمية التي تؤدي إلى نمو كمي وإلى تغييرات نوعية في ذات الوقت، وبهذا الشكل فإن التنمية تشمل جانبين أساسيين هما : الجانب الاقتصادي، والجانب الاجتماعي.

وهكذا لا توجد تنمية اقتصادية بحتة أو تنمية اجتماعية بحتة، وأن التفريق ما بين هذين الجانبين يملك قيمته العلنية في مجالات التخطيط والتنفيذ والتقييم للتنمية.

وترتبط الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية باستخدام المجتمع لموارده المادية والبشرية المتوافرة، والمرتبطة بالحالة المعيشية لأفراد المجتمع.

وعليه يعد التخطيط من أبرز العوامل الداخلية، التي تحدد والتفاعل مع العوامل الخارجية التطور الاجتماعي - الاقتصادي في الدولة. ويهدف إلى تحقيق اندماج داخلي ومحوري حول الذات للحد من التأثيرات الخارجية السلبية للحد من التأثيرات الخارجية السلبية وغير الخاضعة للرقابة، وإلى إزالة عوائق الاندماج الداخلي.

غير أنه قد تظهر مشكلات للتنمية في التخطيط. ذلك أن كثيراً من دول العالم النامي قد خضعت للاستعمار وورثت بنى اقتصادية متخلفة واقتصاديات وحيدة الجانب وتابعة له. وعليه اتسمت بعدد من السمات الأساسية التي تعد معوقات لعملية التنمية وهي :

١ - غياب إستراتيجية للتنمية واضحة المعالم: إن الخطط الإنمائية التي لا

تتطلق من منظور شامل للتنمية بعيد المدى. تعد خططاً منقوصة، وذلك لأنه لا تتحدد فيه النتائج المطلوبة بالشكل المرغوب فيه، ولا تستطيع سد احتياجات المجتمع، وتطلعاتهم

، وفيها تكون الخطط المتوسطة والقصيرة الأجل، هي مراحل معينة في إطار تنفيذ برنامج التنمية الطويل الأمد. ويكون البرنامج الذي يجسد استراتيجية التنمية البعيدة المدى غير واضح ، وتتضمن محاور ، ليست على المستوى المطلوب.

إن غياب استراتيجيه التنمية أو عدم وضوحها يفقد التخطيط أحد أهم مقوماته الأساسية ، ويضعف عملية التواصل في التخطيط. كما يضعف عملية الترابط الموضوعي بين الخطة والخطة التي تليها. فمثلاً أن تركز خطة معينة على تطوير القطاع الزراعي، بينما تركز الخطة التي تليها على أولوية تطوير الصناعة . أما الخطة الثالثة فقد تجمع بين الزراعة والصناعة والسياحة، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الترابط بين الخطط، كما يؤدي إلى ضعف الترابط بين الخطط المتوسطة والقصيرة الأجل. إن فقدان استراتيجيات محددة للتنمية قد أفقد الخطط الاهتمام اللازم ببعض من أهم القضايا المصيرية والرئيسية التي تخص الحاضر والمستقبل، والتي من أهمها قضية الأمن القومي والأمن الغذائي وقضية العمالة وغيرها من القضايا الأساسية.

٢ - اقتصار خطط البلدان على كونها برامج استثمارية:

اقتصرت خطط التنمية في عدد من الدول النامية على كونها عبارة عن برامج للإنفاق الاستثماري موزعة على مجموعة من المشروعات غير المترابطة، أو ضعيفة الترابط ، مما أفقد هذه البرامج شرطاً أساسياً من شروط تأمين مقومات التوازن في هذه الخطط . إن اعتبار عملية الإنفاق الاستثماري كمنطلق رئيسي في التخطيط، مثل تخطيط الإنتاج، وتخطيط العمالة، وإقامة التوازن السليم بين الجوانب المالية والمادية والبشرية في الخطة. والصحيح هو الانطلاق من تخطيط الإنتاج واعتبار الجوانب الأخرى كالخطة الاستثمارية وخطة العمالة، وغيرها من مستلزمات تحقيق أهداف الزيادة في الإنتاج. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن البرامج الاستثمارية ذاتها لم تعد بالشكل العلمي المطلوب، أي أن هذه الخطط قد افتقدت إلى مبادئ مسوغة علمياً في تبويب المشروعات ، وتصنيف أولوياتها، وتأمين الدراسات التبريرية الكافية لها وفق معايير مالية واقتصادية

واجتماعية محددة. كما أن تلك المشروعات قد جرى تحديدها دون دراسة ملائمة لأهميتها وموقعها في القطاع ذات العلاقة، وذلك على المستوى الإقليمي. إن موقع المشروع في الاقتصاد الوطني ودوره في زيادة تشابك الأنشطة الاقتصادية بعضها ببعض، يجب أن يكون أحد أهم المعايير في انتقاء المشروعات وإدخالها في الخطة.

٣ - افتقاد الخطط الإنمائية للإجراءات القانونية والتنظيمية والسياسات الاقتصادية الضامنة لحسن تنفيذ الخطة:

يؤدي افتقاد الخطط الإنمائية للإجراءات القانونية والتنظيمية والسياسات الاقتصادية الضامنة لحسن تنفيذ الخطة، إلى إعداد الخطط دون تأمين شروط تنفيذها، أي إلى انفصام فعلي بين الإعداد والتنفيذ. ويعد هذا أحد مشكلات التنمية في التخطيط، أي الانفصام بين واضعي الخطة ومنفذيها، إضافة إلى أن الرقابة على تنفيذ البرامج الإنمائية، إنما هي مراقبة تقريرية مكتبية لم تتطور إلى مرحلة المتابعة الميدانية الفعالة. إن مثل هذه المسائل يمكن اعتبارها أحد الأسباب المساهمة في عدم تحقيق مقومات الترابط الداخلي للخطة، والذي يعني من جانب آخر زيادة اعتماد عملية التنمية على العوامل الخارجية، وزيادة اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية، مع ما تحمله هذه الظاهرة من سلبيات على مستقبل التنمية في البلاد. وهذا يستدعي الانطلاق من بُعد ومنظور استراتيجي واضح محدد المعالم، أي من استراتيجية تحدد وفق طموحات المجتمع ورغباته المشروعة المسوغة، كما يتطلب تأمين الإجراءات الضرورية الضامنة لتنفيذ الخطط وتحقيقها.

ومن الملاحظ أن خطط التنمية كثيراً ما تؤكد على تحقيق معدلات مرتفعة للنواتج المحلي دون أن تهتم بتوزيع هذا الناتج على أولئك الذين قاموا بخلق وتكوين القيمة المضافة. إن عدالة التنمية تستوجب توزيع ثمارها على مختلف فئات المجتمع المسؤولة عن تنفيذ الخطة. أي أن اعتماد معايير في الخطة تضمن التوزيع العادل للنواتج المحلي،

يسهم في حسن تنفيذ الخطة، كما أنه يعمل على زيادة تبني الخطة^{٩٠}. وفي مجال الحديث عن مشكلات التنمية في التخطيط ، يقول الاقتصادي الأمريكي " البرت وواترستن " : " أظهر الفحص الذي أجري على التجارب التي قامت بها خمس وخمسون دولة متخلفة في مجال التخطيط للتنمية أن حالات الفشل فاقت بكثير حالات النجاح . لقد عجزت أغلب الدول عن تحقيق بعض الأهداف المتواضعة لزيادة الدخل والإنتاج . وإن حدث هذا فقط كان لفترات قصيرة ، ومما يثير القلق أن الموقف لا يتحسن مع الاستمرار في التخطيط بل يزداد سوءاً .

وفي تقرير مشابه يذكر ديرك هيلي في مقال عن سياسات التنمية على مدى العقود التالية للحرب العالمية الثانية " أن نتائج خطط التنمية جاءت محبطة ومبعدة لكل أمل كان لدى هؤلاء الذين اعتقدوا أن في التخطيط الطريق الوحيد للخلاص من الفقر .

٤ - التباين بين التخطيط النظري ونتائجه الفعلية :

إن العديد من المتغيرات السكانية على علاقة بالمتغيرات الاقتصادية، وتعد انعكاساً لها. كمعدل الزيادة الطبيعية، وحجم الأسرة، ومستوى الخصوبة، والهجرة الداخلية والخارجية، ودرجة التحضر، وذلك في الظروف الطبيعية والتخطيط الملائم. غير أن عدم التلاؤم بين الجوانب السكانية، من جهة، والجوانب الاقتصادية واتجاهات حركتها، من جهة أخرى، يمثل حالة من الخلل وعدم التوازن في عملية التنمية، بحيث تحتاج إلى التعديل من خلال دفع العوامل السكانية والاقتصادية، إلى وضع معين من التوافق. وذلك من خلال التخطيط العقلاني ، الذي يسهم بتنمية الموارد البشرية، وبرمجة الاستثمارات، وتطوير القاعدة الإنتاجية، وإيجاد التوافق والتكامل بين حركة المتغيرات السكانية والمتغيرات الاقتصادية، ذلك أن التخطيط بهذا المعنى مرتبط بأنماط معينة من المجتمعات ذات أوضاع اقتصادية لا يكون فيها لعوامل السوق أثر فعال، وأوضاع اجتماعية تتحدد فيها علاقات الملكية وتتولى فيها شريحة العمال مهام القيادة الواعية

^{٩٠} حسن خلف، فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي. عالم الكتب الحديثة. الأردن . ٢٠٠٦ . ص ٢٩ .

لعملية إعادة الإنتاج وتبذله وتوزيعه. وفي هذا الصدد، يرى السوفييتي بُوري شفير كوف"، أن التخطيط في ظل الاشتراكية يعبر في محتواه عن نشاط الدولة في مجال الاقتصاد الهادف إلى الاستخدام الأمثل لكل الإمكانيات الإنتاجية من أجل تلبية حاجات الإنسان وتهيئة شروط التطور المضطرد للمجتمع.

أما التخطيط في ظل الرأسمالية، فإنه يخضع بسبب من سيادة الملكية الخاصة، للتأثير العفوي لقوانين الاقتصاد الرأسمالي، وتتخلص الوظيفة الاقتصادية للدولة البرجوازية في الحفاظ على نظام الاستغلال، وتهيئة الشروط التي تيسر للاحتكارات انتزاع الأرباح الكبيرة في أي انعطاف للسوق الرأسمالية، إنه وبسبب طبيعة الحكومات المعبرة عن المصالح الاحتكارية للشركات الكبرى، يستحيل تحقيق التطور المخطط للاقتصاد البرجوازي. يقول "كولونني" : "إن استحالة النمو المخطط للاقتصاد البرجوازي في ظل الرأسمالية لا ترتبط بالبنية الاقتصادية للمجتمع فحسب، وإنما بطبيعة السلطة السياسية أيضاً. ففي ظل السيطرة السياسية للطبقات المستغلة ليس هناك أهداف موحدة، ولذلك فإن الإنتاج لا ينمو في صالح تأمين حاجات السكان، وإنما في صالح زيادة غنى الامبرياليين". ويأخذ طابع التخطيط التأشير أو البرمجة طابع التوصيات، وتعد التنبؤات الاقتصادية الجسم المركزي لهذه البرامج.

ولا شك أن هذا النوع من التخطيط لا يستطيع أن يؤمن الرقابة الفعالة والمباشرة على نشاط الوحدات الاقتصادية التي تعمل في إطار مصلحتها الخاصة فيما إذا تضاربت مع مصلحة تحقيق أهداف الخطة.

ومن الملاحظ أيضاً، أن البرامج والخطط الإنمائية في معظم الدول النامية قد ركزت جهودها على الجوانب الاقتصادية لعملية التنمية، وتأخرت في إعطاء الجوانب السكانية، وخاصة الاجتماعية، الاهتمام اللازم، مما جعل بعض الخطط، تفقر لبرامج تطوير القوة العاملة وتأهيلها، وتشغيلها في إطار متطور شامل لعملية التنمية. مثل هذا النقص كان أحد الأسباب في عدم تحقيق تلك الخطط لأهدافها الملحوظة.

وعليه تركزت المناقشات حول اعتماد التخطيط كأسلوب للتنمية والأخذ بالأسباب التي ترجحه على أسلوب الاقتصاد المرسل (اقتصاد السوق وجهاز للطبقات الثمن) بعد أن كان من أهم نتائج الاعتماد أسلوب اقتصاد السوق : فشل نظام السوق في تحقيق العدالة الاجتماعية والارتفاع بمستوى المعيشة في الاقتصاديات المختلفة . والتعارض بين هدف الربحية في القطاع الخاص وبين المصالح الكبرى للجماعة . وعدم مقدرة المستثمرين الأفراد على استخدام كافة الموارد الإنتاجية البشرية المتاحة في المجتمع ، وتضارب الاستثمارات أو تركزها في مجالات دون غيرها .. الخ .

وأصبح التوجه إلى أنه بالتخطيط يمكن تفادي كل هذه العيوب ومع ذلك لم تتحول الخطط التي أعدت بكفاءة على المستوى المكتبي والنظري إلى حقيقة واقعة ، بل توقفت عند مرحلة الإعداد وظلت دون تنفيذ، وفي بعض الحالات أدى التنفيذ إلى مزيد من الصراع بين مصالح القطاع الخاص والأهداف الاقتصادية القومية كما أسفر التطبيق في حالات أخرى عديدة عن عدم مقدرة الدولة على تعبئة الموارد المتاحة من أجل التنمية أو استخدامها الاستخدام غير الرشيد^{٦٠}.

ونجمل في العوامل الخمسة التالية الأسباب التي تفسر لنا عدم نجاح الأجهزة التخطيطية الحكومية في تحقيق التآلف بين مصالح القطاع الخاص بمعيار الربحية والمصالح القومية بمعيار المنفعة الاجتماعية ، بمعنى آخر : أسباب فشل التطبيق في ظل النظام الاقتصادي المختلط والذي هو نمط سائد في اقتصاديات البلاد النامية.

٥ - مشكلات تتعلق بجوهر عملية التخطيط:

يتطلب نجاح عملية التنمية، أن تتوافر في خطط التنمية عدة شروط مثل^{*} الاقتصاد ، التوازن ، الترابط ، المرونة ، التركيز . غير أنه في أثناء عملية التطبيق حصلت نتائج مخالفة للنظرية . وإن بعض الخطأ قد وقع نتيجة رسم الخطة القومية للتنمية . ومن تلك الأخطاء المتعلقة بعملية التخطيط:

^{٦٠} حسن خلف، فليح ، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٣٠ - ٣٨ .

أ - نقص قاعدة البيانات والإحصاءات ونزوي الخبرة:

تفتقر خطط التنمية إلى أدوات تنفيذها، ويلاحظ على الخطة أنها تستخدم أرقاماً غير صحيحة أحياناً، بسبب نقص قاعدة البيانات والإحصاءات، وعدم توافر العنصر المحرك والأساسي لصياغة الخطة مثل : الاقتصادي الكفاء والإحصائي الجيد والأفراد ذوي الخبرة في رسم الخطة، ومتابعة تنفيذها عندئذ يصبح من العبث تبديد الجهود في وضع خطة بلا أساس.

وليس في العالم دولة تستطيع أن تمارس أعمالها بصورة صحيحة دون أن تكون لها سلاسل منتظمة من المعلومات والبيانات الإحصائية عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة بين أفراد المجتمع.

ومما يؤخذ على مخططي التنمية أحياناً افتتانهم بالأرقام . ويفترض عادة أن يكون كل ما يمكن قياسه يكون مناسباً ، وكل ما لا يمكن قياسه يمكن تجاهله. وهكذا فإن قدراً هائلاً من الجهد والعمل يكرس لنماذج القياس الاقتصادي . وقدراً غير كاف يوجه لرسم السياسة الاقتصادية أو إلى تقييم الإنجازات . فالمفاهيم النظرية والعلاقات الكمية لمالا يمكن أن يقاس، تتغلب في وضع الخطة على المشكلات الحقيقية لفقر السكان. وتخرج الخطة عن غايتها في الاتساق. فلكي تكون الخطة صادقة يجب أن تعكس أرقامها وافترضاياتها الواقع الذي توضع من أجله^{١١}. وهكذا بقدر ما يكون لواضعي الخطة فهم حقيقي واع لدور الإحصاء، وأهمية الرقم الإحصائي، ومدى الفائدة منه، بقدر ما يمكن من الوصول السليم إلى الأهداف المرسومة. وتحقيق حاجات الإنسان المختلفة، وتحقيق رغباته الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والترفيهية، وإيجاد الحلول لتلك المشكلات التي تواجه التقدم والتنمية.

ب - المبالغة في طموحات الخطة:

يلاحظ على بعض الخطط عند رسمها- أنها مناسبة في أساليبها وأهدافها لطموحات المجتمع وتطلعاته في تحقيق التنمية . ولكن عند التطبيق نجدها لا تسفر عن أية خطوات

^{١١} حسن خلف، فليح «التنمية والتخطيط الاقتصادي»، مرجع سابق، ص ٤٦ - ٤٩ .

تنفيذية نحو بعض أهدافها ، والسبب كثرة الأهداف دون مراعاة آثارها المتضاربة ودون مراعاة الإمكانيات الحقيقية والمرحلة الحضارية والمستوى الاقتصادي للمجتمع .

ج - التغيرات الاقتصادية المفاجئة:

ترتبط اقتصاديات الدول النامية بحركة الكساد والرواج في العالم الرأسمالي المتقدم . كما تعتمد على عدد محدود من المحاصيل الزراعية والأولية، التي تتحكم فيها الظروف الطبيعية، من حيث العرض ، وبالأحوال الاقتصادية للدول المستوردة من حيث الطلب ، وجميعها ظروف تخرج عن إرادة البلدان النامية، التي ليس بإمكانها تقديرها مسبقاً أو التحكم فيها . وحينما يتأثر الناتج القومي في البلد بمثل هذه الأمور، فإن ذلك ينعكس على معدلات أداء خطتها القومية للتنمية سلباً أو إيجابياً . وهنا لا بد أن تتميز الخطة بالمرونة الكافية .

وقد كتب في هذا البحث "محبوب الحق" ، يقول " إنها علامة قوة لا علامة ضعف ، أن يعاد النظر باستمرار في خطة للتنمية . والحقيقة أن المرء لا بد أن تساوره الشكوك في خطة خماسية للتنمية يجري تنفيذها بدقة طبقاً لجدولها الزمني . ذلك أن افتراضات كثيرة جداً تتغير في غضون فترة خماسية : آفاق التصدير ، مناخ المعونة ، الظروف الجوية ، توقعات الاستثمار . بحيث لا يكون من الأمانة الادعاء بأن كل هذه التغيرات يمكن رؤيتها مقدماً ، والنص عليها في الخطة الأصلية ، وإذا حدث عن طريق صدفة ما ، أن كان التنفيذ الفعلي مطابقاً تماماً لما تنبأت به الخطة ، فلا بد أن خطأ ما قد وقع ، وأن ذلك أشبه بساعة متوقفة تعطي الوقت الصحيح مرتين في اليوم .

د - ضعف الروابط بين المخططين وصانعي القرار السياسي والاقتصادي في

البلاد:

إن جهود التنمية التي بذلت لتحقيق الأهداف التي رُسمت من أجل التبدل الضروري في الهياكل الاقتصادية في العديد من الدول، لم تنجح في تحقيق ذلك، على الرغم من بعض الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها. لقد كانت الروابط بين المخططين وصانعي القرار السياسي والاقتصادي في البلاد ضعيفة، وكانت التعديلات

في الهياكل الاقتصادية، والجهود المبذولة في هذا الإطار أقل تأثيراً من العوامل المضادة وقوى التدويل في الحياة الاقتصادية، ولذلك فإن أثر العوامل الخارجية كان أكبر من تأثير جهود التنمية والتوجهات المرتبطة بها^{١٢}.

وكان لفقدان الاستمرارية في الحوار حول أهداف الخطة وإدخال التغيرات الجديدة فيها بالتدريج، أثر كبير في نجاح عملية التنمية. ومن جانب آخر، ثمة أخطاء أخرى لمخططتي التنمية هي شغفهم الغريب بالضوابط والقرارات الإدارية والقيود الاقتصادية المباشرة ويفترض لديهم دائماً أن تخطيط التنمية يعني تشجيع القطاع العام وفرض القيود على القطاع الخاص. ومن الغريب أن المجتمعات التي تفتقر عادة إلى الإدارة الجيدة هي التي تعتمد إلى ممارسة أكثر للضوابط الروتينية الإدارية الأكثر تعقيداً. وتظهر هذه الضوابط أكثر في مجالات التجارة الخارجية والصرف الأجنبي والنظام الضريبي وسياسات الدعم.

ولا يخفى كيف تنتعش في مثل هذه الأحوال بعض السلوكيات المناهضة لعملية التنمية كالفساد الإداري والتهرب الضريبي والكسب غير المشروع وتفتشي الرشوة.. الخ وهذه تعد من المعوقات الكبرى في سبيل تنفيذ بل رسم خطة سليمة ومتماسكة للتنمية^{١٣}. وإن كان التطبيق قد أسفر عن نتائج مخالفة للنظرية فإن بعض الخطأ يقع على عاتق القائمين أيضاً على رسم الخطة القومية للتنمية. ومن هذه الأخطاء المتعلقة بعملية التخطيط ذاتها ما يلي :

٦ - فشل نظام السوق في تحقيق العدالة الاجتماعية:

إن من بين الأسباب التي تؤكد على اعتماد التخطيط كأسلوب للتنمية، هو فشل نظام السوق في تحقيق العدالة الاجتماعية، والارتفاع بمستوى المعيشة في الاقتصاديات المختلفة، والتعارض بين هدف الربحية في القطاع الخاص وبين المصالح الكبرى

^{١٢} الأليف، ي، ب. التخطيط الإقليمي في الدول النامية. دار التقدم. موسكو. ١٩٨٠ م. ص ٢٠.
^{١٣} ندوة مشكلات التنمية وحلولها في الوطن العربي. مجلة العلوم الاجتماعية. العدد الأول. الكويت آذار. ١٩٨١ ص ١١١ - ١٣١.

للجماعة . وعدم مقدرة المستثمرين الأفراد على استخدام كافة الموارد الإنتاجية البشرية المتاحة في المجتمع ، وتضارب الاستثمارات أو تركزها في مجالات دون غيرها .. الخ . ولو حظ أنه بالتخطيط يمكن تجنب معظم هذه العيوب ، ومع ذلك لم تتحول الخطط التي أعدت بكفاءة على المستوى النظري إلى حقيقة واقعة ، بل توقفت عند مرحلة الإعداد وظلت هكذا " حبراً على ورق " بل في بعض الحالات أدى التنفيذ إلى مزيد من الصراع بين مصالح القطاع الخاص والأهداف الاقتصادية القومية كما أسفر التطبيق في حالات أخرى عديدة عن عدم مقدرة الدولة على تعبئة الموارد المتاحة من أجل التنمية أو استخدامها الاستخدام غير الرشيد ^{١٤} .

وتظهر أهم الأسباب التي تفسر عدم توصل الأجهزة التخطيطية الحكومية إلى تحقيق التآلف بين مصالح القطاع الخاص بمعيار الربحية والمصالح القومية بمعيار المنفعة الاجتماعية ، أي توضيح أسباب سوء التطبيق في ظل النظام الاقتصادي المختلط والذي هو النمط السائد في اقتصاديات البلدان النامية :

أ - انحراف مستويات الأسعار والأجور عن مستواها التوازني:

تسعى الدول لتحديد الحد الأدنى للأجور وكذلك تسعير بعض المنتجات عن مستوى معين بغية تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية ، دون أن يتم الربط بين الأجر والإنتاجية ، ودون أية معايير سوقية . في مثل هذه الحالات تتولد ضغوط على موارد الدولة بحيث تنعكس في شكل مجموعة كبيرة من القيود ، كالقيود الجمركية وفرض سعر صرف غير واقعي للعملة الوطنية ونظام حصص الاستيراد وتخفيض أسعار الفائدة الحكومية. الأمر الذي لا يمكن بحال أن يستمر إلى ما لا نهاية دون حدوث مشاكل قد تكون وخيمة أحياناً (كالاختلال الكبير في ميزان المدفوعات أو تضخم الدين الخارجي أو ظهور السوق السوداء والكسب غير المشروع أو الاتجار بمواد القطاع العام أو ظهور فئات طفيلية جديدة وانحراف أساليب توزيع الدخل عن المستوى الملائم للإنتاجية .. الخ)

^{١٤} حسن خلف، فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق ص ٧٨ - ٨٩

ب - انحراف النمط التكنولوجي المستخدم بما لا يحقق السياسة المثلى للتشغيل والعمالة:

يسعى القطاع العام إلى استخدام النمط الإنتاجي المكثف لعنصر العمل في حين يسعى القطاع الخاص إلى استخدام النمط الآخر المكثف لعنصر رأس المال حيث تتقدم فيه التكنولوجيا. وبالتالي ضعف في فرص العمالة . ولذلك يعد التصنيع أحد الأهداف الغامضة والغريبة للتنمية في معظم البلدان النامية .

وأدى ذلك إلى استنزاف موارد البلاد من رأس المال وارتفاع نسبة البطالة والديون الخارجية واستمرار العجز في ميزان المدفوعات دون تحقيق درجة ملموسة من التقدم في مجال الصناعة في ظل الظروف غير المتكافئة للمنافسة مع الدول الصناعية الكبرى . ويدّعي الاقتصاديون المدافعون عن فكرة التخطيط كأسلوب للتنمية أن هذا الاتجاه الخاطئ لا يمت بصلة إلى فكرة التخطيط ذاتها وإنما يمكن إلقاء اللوم على المخططين الذين اعتنقوا مبدأ التصنيع على أحدث طراز دون توخي الدقة في دراسة الآثار المترتبة على المسير في هذا الاتجاه^{١٥}.

ج - انحراف جهود التنمية القومية وتركزها في المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية: عمل الاهتمام بالمدينة إلى خلق تيار للهجرة الداخلية من سكان الريف بحثاً عن فرص التوظيف ، مما عمل على تدهور ظروف العمالة في قطاع الزراعة، وزيادة معدلات البطالة في المدينة .

وعليه تدهورت الزراعة وازدادت البطالة في المدن، لأن كل زيادة في الأعداد المهاجرة من العمال الزراعيين، تعد خسارة في الاقتصاد القومي تتمثل بفقد في الإنتاج الزراعي، ومشاكل في إعالة العاطلين في المدينة. وارتفاع في معدلات الجريمة ومشكلات الفقر . وهكذا وبدلاً من أن يرفع التخطيط من مستوى الريف، أو يحدث نمواً متوازناً لقطاعي الاقتصاد القومي ، يؤدي إلى زيادة الفوارق بينهما ، وبالتالي إلى زيادة حدة المشاكل عما كان عليه الحال قبل التخطيط .

^{١٥} حسن خلف خليل، التنمية والتخطيط الاقتصادي . مرجع سابق . ص ٩١ - ٩٧

د - عدم تمكن الإنفاق على التعليم الحكومي من مواجهة الطلب الحقيقي على العمالة في المجتمع:

يظهر أن نسبة الإنفاق على التعليم الثانوي والجامعي لا تعكس بالضرورة حاجة المجتمعات المختلفة إلى هذه الفئات من الخريجين ، كما لا تعكس دخولهم درجة إسهامهم في الإنتاجية الكلية للبلدان النامية. وعليه ينبغي على التخطيط في مجال التعليم، إحداث التوازن المطلوب بين عرض العمالة المدربة والمتعلمة مع الطلب عليها في تلك البلدان. لقد ازدادت مشاكل العمالة ومازالت الموارد البشرية بحاجة إلى خطط جديدة لاستثمارها على الوجه الذي يخدم أغراض التنمية في البلدان النامية.

هـ - استخدام قدر كبير من الموارد في سبيل الحصول على نوعية أقل من الإنتاج:

تعد مشاكل النقص في العمالة المدربة وقطع الغيار والإدارة الكفؤ، والهجرة من الريف إلى المدن ذات نتائج سلبية بالنسبة للاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، والبشرية، فالمعونات التي كانت تمنحها الدول النامية، لوارداتها من السلع الوسيطة والمغالة في تقييم أسعار الصرف خلقت فروقاً في صافي إيراداتها من قطاع التجارة الخارجية بحيث هبطت أسعار الصادرات من الموارد الزراعية والخامات الأولية دون أن تقابل ذلك زيادة في إيرادات هذه الدول من تجارتها في السلع المصنعة محلياً .

والنتيجة الحقيقية لخطط التنمية على مدى السنوات الماضية، هي تدهور الظروف في القطاع الزراعي الذي يستوعب غالبية السكان في البلدان النامية ، ومن المؤكد أن دول العالم النامي قد استدركت هذا الخطأ، وبدأ التيار الجديد في الفكر التنموي، يهتم أكثر من أي وقت مضى بتنمية الزراعة والقطاع الريفي بعد أن تسبب تجاهلها في ركودها على مدى المراحل الأولى للتخطيط^{٦٦}.

ومن المعروف أنه يجب أن تتوافر في الخطط القومية للتنمية عدة شروط لضمان نتائجها مثل " الاقتصاد ، التوازن ، الترابط ، المرونة ، التركيز . وتوافر البيانات

^{٦٦} حسن خلف، فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص(٢٨٥ - ٢٩٥).

والإحصاءات ، لصياغة الخطة مثل : الاقتصادي الكفو، والإحصائي الجيد، والأفراد ذوي الخبرة في رسم الخطة ومتابعة تنفيذها عندئذ يصبح من العبث تبديد الجهود في وضع خطة بلا أساس ومما يؤخذ على مخططي التنمية أحياناً افتقارهم بالأرقام . وعليه يكون كل ما يمكن قياسه مناسباً ، وكل ما لا يمكن قياسه يمكن تجاهله. وهكذا فإن قدراً هائلاً من الجهد والعمل لا بد وأن يكرس لقياس التطور الاقتصادي . ورسم السياسة الاقتصادية أو إلى تقييم الإنجازات.

٧ - التغيرات الاقتصادية المفاجئة وغير المتوقعة:

قد تظهر تغيرات اقتصادية سريعة، إما نتيجة لجهود داخلية، أو خارجية ، وهنا يتكشف مدى تبعية الاقتصاديات الفقيرة، وارتباطها بحركة الكساد والرواج في العالم الرأسمالي المتقدم . كما يظهر مدى اعتمادها على عدد محدود من المحاصيل الزراعية والأولية التي تتحكم فيها الظروف الطبيعية في جانب العرض والأحوال الاقتصادية للدول المستوردة في جانب الطلب ، وجميعها ظروف تخرج عن إرادة البلدان النامية. وليس بإمكانها تقديرها مسبقاً أو التحكم فيها . وحينما تتأثر حصيلة البلد من العملة الأجنبية، فإن ذلك ينعكس على معدلات أداء خطتها القومية للتنمية سلباً أو إيجابياً.

وعليه لا بد أن تكون الخطة على درجة من المرونة لتدفع خطة التنمية نحو الأمام . وهنا لا بد من التدقيق في خطة التنمية الخماسية التي ينبغي تنفيذها بدقة طبقاً لجدولها الزمني . ذلك أن افتراضات كثيرة جداً تجعلها تتغير خلال الخمس سنوات كمنذبات المناخ ، وظروف المعونة ، وواقع الاستثمار وآفاق التصدير . وكل هذه التغيرات لا يمكن رؤيتها مقدماً ، والنص عليها في الخطة الأصلية ، وإذا حدث عن طريق الصدفة ما ، أن كان التنفيذ الفعلي مطابقاً تماماً لما تنبأت به الخطة ، فلا بد أن خطأ ما قد وقع .

٨ - ضعف الإدارة السياسية :

يجب أن تتوافر العزيمة وتتحول أهداف الخطة القومية إلى برنامج عمل سياسي وأيديولوجي، يؤمن به المجتمع وقيادته ، وينبغي أن تتحقق هذه العزيمة على كافة المستويات التنظيمية. ولفترة طويلة من الاستقرار السياسي والاجتماعي. وذلك للتمكن من

القضاء على نقص الموارد الاقتصادية والكفاءات الإدارية ، و لن تتقدم الخطة إذا لم يتحقق ذلك .

ثالثاً - مشكلات التنمية في التطبيق والمتابعة.

تحول الأمل في التخطيط لدى أغلب الدول النامية إلى فشل وإحباط، وذلك نتيجة إلى مجموعة التطبيق، والثانية: نتيجة للعيوب والأخطاء التي ترتكب عند وضع الخطط القومية وتنفيذها. ومتابعتها أي نواحي القصور في عملية التخطيط ذاتها وخاصة أنها تتوقف كثيراً على الكفاءة في الإدارة السياسية ومدى توافر مثل هذه العناصر اللازمة لحسن التخطيط. وسنوضح كل مجموعة من الأسباب على النحو الآتي:

١ - التفاوت في مستويات الأسعار والأجور:

تعمل جهود التنمية إلى تحقيق الأهداف التي رُسمت من أجل التبدل الضروري في الهيكل الاقتصادي. لذا تسعى الدول لتحديد الحد الأدنى للأجور، وتعمل على تسعير بعض المنتجات عند مستوى معين بغية تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية ، دون أن يتم الربط بين الأجر والإنتاجية ، ودون أية معايير سوقية . وفي مثل هذه الحالات تبرز مؤشرات مقلقة في المجالات المالية ، كتوالي العجز في الميزانيات العامة، وموازن الحسابات الجارية للتجارة الخارجية وزيادة المديونية الخارجية، الأمر الذي ينفذ إلى اللجوء إلى مزيد من الإجراءات التقشفية نتيجة لتقلص الفوائد ومحدودية الموارد المعدة للاستثمار والاستهلاك. وبالتالي تتولد الضغوط على موارد الدولة. كما أن وجود عدم التوازن، ينعكس في شكل مجموعة كبيرة من القيود ، كالقيود الجمركية وفرض سعر صرف غير واقعي للعملة الوطنية ونظام حصص الاستيراد وتخفيض أسعار الفائدة الحكومية . الأمر الذي لا يمكن بحال أن يستمر إلى ما لا نهاية، دون حدوث مشاكل قد تكون سيئة أحياناً، كالأضطراب الكبير في ميزان المدفوعات أو تضخم الدين الخارجي أو ظهور السوق السوداء والكسب غير المشروع أو الاتجار بمواد القطاع العام أو ظهور فئات طفيلية جديدة وانحراف أساليب توزيع الدخل عن المستوى الملائم للإنتاجية .. الخ.

٢ - ضياع العلاقة في دور القطاع الخاص والقطاع العام، وابتعاد النمط التقاني عن تحقيق السياسة المثلى للتشغيل والعمالة :

يؤدي ضعف تنفيذ الخطة إلى ضياع العلاقة في دور القطاع الخاص والقطاع العام، وتطور مكانة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني على حساب الدور المناط للقطاع العام. وأن ضعف الرقابة على التنفيذ ، يُضعف من فاعلية الخطة، ويقلص من مستوى تنفيذ الأهداف الموضوعة، وبالتالي دور التخطيط في عملية التنمية.

وهكذا تسعى الدول لاستخدام النمط الإنتاجي المكثف لعنصر العمل، ويعمل القطاع الخاص على استخدام النمط الآخر المكثف لعنصر رأس المال حيث تتقدم فيه التقنية. والنتيجة هي بطء في الفرص الجديدة للعمالة . و يعد السعي وراء التصنيع الحديث أحد الأهداف غير الواضحة للتنمية في كثير من البلدان النامية.

فكانت النتيجة استنزاف موارد البلاد من عنصر رأس المال وزيادة البطالة والديون الخارجية واستمرار العجز في ميزان المدفوعات دون تحقيق درجة ملموسة من التقدم في مجال الصناعة في ظل الظروف غير المتكافئة للمنافسة مع الدول الصناعية الكبرى . ويرى الاقتصاديون المدافعون عن فكرة التخطيط كأسلوب للتنمية، أن هذا الاتجاه الخاطئ لا يمت بصلة إلى فكرة التخطيط ذاتها، وإنما يمكن إلقاء اللوم على المخططين الذين اعتنقوا مبدأ التصنيع على أحدث طراز دون توخي الدقة في دراسة الآثار المترتبة على السير في هذا الاتجاه .

٣ - قصور جهود التنمية الوطنية وتركزها في المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية:

يُشترط في التخطيط تحقيق أهداف إنمائية مصاغة من قبل الهيئات السياسية المسؤولة، ووجود أجهزة ومؤسسات مركزية مناسبة مؤهلة لإعداد الخطة والإجراءات التكاملية، وذلك باستخدام أدوات السياسة الاقتصادية من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المعلنة. وتختلف هذه الأدوات والآليات من بلد لآخر باختلاف التركيبة الاقتصادية، والمستوى الذي وصل إليه في العمل التخطيطي. كما تختلف هذه الأدوات

في الدولة الواحدة بين إقليم وآخر في مرحلة معينة. وأدى هذا إلى نقاط ضعف عديدة في عملية تنفيذ الخطة.

لقد عمل الاهتمام بالمدينة إلى خلق تيار للهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، بحثاً عن فرص عمل ، وبالنتيجة تدهورت ظروف العمالة في قطاع الزراعة وزادت معدلات البطالة في المدينة. وفي ظل هذه الظروف :

تأخرت الزراعة ونما حجم البطالة في القطاع الحضري ، وبذلك تعد كل زيادة في الأعداد المهاجرة من العمال الزراعيين بمثابة خسارة كبيرة للاقتصاد القومي والمجتمع (فاقد في الإنتاج الزراعي مشاكل إعالة العاطلين في المدينة وارتفاع معدلات الجريمة ومشكلات الفقر المطلق) ، وهكذا وبدلاً من أن يرفع التخطيط من مستوى الريف أو على الأقل يحدث نمواً متوازناً لقطاعي الاقتصاد القومي ، أدى في معظم البلدان المتخلفة إلى زيادة الفوارق بينهما ، وعمل على زيادة حدة المشاكل عما كان عليه الحال قبل التخطيط .

٤ - قلة نسبة الإنفاق على التعليم وعجزه عن مواجهة الطلب الحقيقي على العمالة في المجتمع:

يؤدي نقص التركيز على التعليم والبحث العلمي، وتأهيل العاملين، إلى ضعف الإنتاجية في مختلف قطاعات الأنشطة الاقتصادية. وستكون العلاقات الاقتصادية - الاجتماعية في مستوى بعيد عما هو مخطط له، وستتعرش مسيرة التنمية. وعليه يعد الإنفاق الحكومي على التعليم مهماً، وذلك لأن نسبة الإنفاق على التعليم بمراحله المختلفة (الأساسي والثانوي والجامعي) تعكس حاجة السكان المختلفة إلى هذه الفئات من الخريجين ، كما تعكس درجة مساهماتهم في الإنتاجية الكلية للبلاد المعني. وللتعرف على جدوى التخطيط في مجال التعليم، لا بد من قياس ومعرفة مستوى التوازن المطلوب بين عرض العمالة المدربة، والمتعلمة مع الطلب عليها في البلد المعني. وفي الواقع فقد ازدادت مشاكل العمالة، وبقيت الموارد البشرية بحاجة إلى خطط جديدة لاستثمارها على الوجه الذي يخدم أغراض التنمية في بلدان كثيرة.

٥ - استخدام كميات كبيرة من الموارد الطبيعية، والنقص في العمالة المدربة وقطع الغيار:

قاد استخدام كميات كبيرة من الموارد الطبيعية، ودون استخدام أمثل للموارد والبشرية، إلى نتائج سلبية بالنسبة للدول التي طبقت هذا النهج . فالمعونات التي كانت تمنحها تلك الدول لوارداتها من السلع الوسيطة والمغالة في تقييم أسعار الصرف خلقت فروقاً في صافي إيراداتها من قطاع التجارة الخارجية بحيث هبطت أسعار الصادرات من الموارد الزراعية والخامات الأولية دون أن تقابل ذلك زيادة في إيرادات هذه الدول من تجارتها في السلع المصنعة محلياً . والنتيجة الصافية لخطط التنمية على مدى الخمسينيات والستينيات من القرن الحالي هي تدهور الأحوال في القطاع الزراعي الذي يستوعب غالبية السكان في البلدان النامية ، ومن المؤكد أن تلك البلدان قد استدركت هذا الخطأ الواضح ، وبالفعل بدأ التيار الجديد في الفكر التنموي منذ سنوات السبعينيات والثمانينيات يهتم أكثر من أي وقت مضى بتنمية الزراعة والقطاع الريفي بعد أن تسبب تجاهلهما في ركودهما على مدى المراحل الأولى للتخطيط .

وعليه فإن العائق الأساسي، كما ورد في تقرير فريق المسح الزراعي الآسيوي، في طريق التنمية الزراعية، هو النقص العام في العاملين المؤهلين، فقد أسهم التركيز على التنمية الصناعية، والخسارة الناجمة عن هجرة الكفاءات في تدني المستوى الزراعي العلمي والتقني في كثير من الدول النامية.

وتؤكد كثير من الخطط الإنمائية على تحقيق معدلات مرتفعة للنتاج المحلي دون أن تهتم بتوزيع هذا الناج على الذين قاموا بعملية التنمية. إن عدالة التنمية تستوجب توزيع ثمارها على مختلف شرائح المجتمع، المسؤولة عن تنفيذ الخطة.

٦ - التباينات الكبيرة في مستويات المعيشة:

تبين خارطة العالم السياسية والاقتصادية ، أن هناك تباينات كبيرة في مستويات المعيشة، وفي استخدام العلم والتقانة فهناك دولاً متقدمة، وأخرى نامية ومتخلفة، والتخلف أو التقدم أمر نسبي، وليس مطلقاً، حيث يوصف وضع الدول المتقدمة نسبة إلى وضع

الدول المتخلفة والعكس صحيح. ولا تتماثل البلدان المتخلفة ، في كل ما يعترضها إلى النمو من عقبات . فهي تختلف في مواجهة مجموعة بعينها من العقبات. وتتشابه في مجموعة أخرى، وذلك من وقت إلى آخر ومن بلد إلى آخر. كما ويتباين الدور النسبي لكل من هذه العقبات في عرقلة النمو الاقتصادي في البلد الواحد وفي البلدان الأخرى. وهكذا فإن عقبات التنمية الاقتصادية تؤثر في خصائص البلدان المتخلفة ذاتها وذلك على النحو الآتي:

- ١ - انخفاض مستوى المعيشة لدى سكانها.
 - ٢ - اعتماد الاقتصاد المحلي على القطاع الأولي من حيث الإنتاج وخلق فرص العمل.
 - ٣ - ارتفاع البطالة المقنعة في قطاعي الزراعة والخدمات.
 - ٤ - انخفاض حجم رأس المال المتاح.
 - ٥ - بدائية وازدواجية التقنية المستخدمة.
 - ٦ - التبعية للخارج.
 - ٧ - الانفجار السكاني.
 - ٨ - انخفاض المستوى الصحي والتعليمي.
 - ٩ - قلة المنظمين والإداريين الأكفاء.
 - ١٠ - سيادة قيم اجتماعية بالية.
- وعليه أصبحت التنمية الحقيقية في الدول النامية ضرورة ملحة. تستهدف القضاء على التخلف، من خلال تعديل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في كل قطاعات المجتمع المادية والبشرية للوصول إلى الأهداف الموضوعية.

٧- ضعف الأجهزة الإدارية والحوافز وتدريب مديري الأعمال:

تقوم الأجهزة الإدارية بعملية التشغيل الفعال والإفادة من الموارد البشرية، وخاصة مديري الأعمال، في الصناعة والزراعة، والخدمات، والتجارة، سواء أكانت ملكية خاصة أم ملكية عامة، وتقع غالباً على الموظفين المدنيين في القطاع العام. وخاصة في الدول

النامية، هناك مسؤولية إدارية مباشرة تقع أكثر في مجال تخطيط برامج التصنيع. وإدارة المنشآت العامة، والتسويق والعلاقات الاقتصادية. ولمديري الأعمال دور استراتيجي هام، يقومون به في مجال التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى المعيشة في البلاد. وقد يكون للتطبيق الجيد في الإدارة العلمية نتائج أبعد مما لتطبيق العلوم الطبيعية، وبالإضافة إلى ذلك فقد قيل : " إن إحدى العقبات الكبرى في طريق التنمية السريعة الاقتصادية والاجتماعية إخفاق كثير من المديرين الرئيسيين (في البلدان النامية) في إضفاء أكثر من خدمات سطحية على الممارسات الإدارية الحديثة^{٦٧} ". ونظراً لمجموعة من الأسباب الاجتماعية والثقافية وغيرها. فإنه ليس هناك غالباً سوى تقدير قليل للأهمية الحاسمة لإدارة الأعمال.

ومن ناحية ثانية، إذا كانت خطط التنمية متتالية، فإن إيجاد الحوافز وتدريب مديري الأعمال ، يجب أن يكون هدفاً أولاً في البلدان النامية، وذلك في سبيل إحداث وبناء المنشآت الاقتصادية الحديثة. فالتدريب يجب أن يكون على سائر المستويات في القمة وفي الوسط وللفنيين والمديرين معاً. وقد تكون التجربة العملية عنصراً لازماً في التدريب الإداري. ولكن هذه التجربة تحتاج لدعم دروس نظامية ومتابعة خلال العمل^{٦٨}.

ويجب أن تتوفر العزيمة وتتحول أهداف الخطة القومية إلى برنامج عمل سياسي وأيديولوجية يؤمن بها القادة ، ومن ثم المجتمع ، وما لم يتحقق هذا الإيمان على كافة المستويات التنظيمية، ولفترات طويلة من الاستقرار السياسي والاجتماعي، فلا يمكن القضاء على نقص الموارد الاقتصادية والكفاءات الإدارية.

٨ - هجرة العمالة: تعد هجرة العمالة مشكلة كبيرة، وعليه ينبغي الحد من هجرة العقول. وإيجاد تسوية لهذه المشكلة تشترك فيها سائر الدول المتطورة والنامية، ومما لا شك فيه أن دعم القاعدة العلمية والتقنية، وتحسين فعاليتها في البلدان النامية، يعد عاملاً هاماً في معادلة التنمية الشاملة.

^{٦٧} محاضرة المؤتمر العالمي حول انتقال مهارات الإدارة على المستوى الدولي.

^{٦٨} غراهام ، جونز . دور العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية . ترجمة . هشام دياب . مطبعة وزارة الثقافة . دمشق . ١٩٧٥ . ص (٢٠٦ - ٢٠٨) .

إن النقص في العمالة الماهرة، وحتى في الأعمال الحرفية والعمالة العادية. تؤدي إلى تقييد العديد من القطاعات الاقتصادية للدول المرسله للمهاجرين. كما يؤدي النقص فيها إلى ارتفاع أجورها، وإلى دفع مظاهر التضخم النقدي إلى الأعلى.

لقد أدى ارتفاع مداخل بعض الفئات بشكل كبير، نتيجة هجرة العمالة إلى إحداث تغيير جوهري في أنماط الاستهلاك باتجاه تفضيل السلع المستوردة. وبتأثير عنصر المحاكاة بين فئات السكان وارتفاع دالة الاستهلاك، وانتشار العادات الاستهلاكية الجديدة. ويخلق ذلك نوعاً من التناقض داخل المجتمع، والمتمثل في الميل المتصاعد لاستهلاك السلع المستوردة لا سيما الترفيهية منها. وفي عجز الاقتصاد الوطني، وعدم قدرة الإنتاج عن تأمين مثل هذه الاحتياجات. إنه التنافس بين التبدل السريع في أنماط الاستهلاك، وبين عجز القدرة الإنتاجية الوطنية عن التطور بنفس السرعة، وبالتالي تخلفها عن اللحاق بركب الاستهلاك من حيث الكم والنوع، والنتيجة تكون بزيادة الميل نحو الاستيراد، ورفع وتيرة التضخم النقدي في البلاد.

وتؤدي الهجرة إلى عدم التوازن في التركيب المهني والقطاعي، حيث تحدث هجرة العمالة نقصاً واضحاً في قوة العمل لدى بعض القطاعات، وتؤدي إلى تراجع مقادير الإنتاج. ويكون الخلل أكبر في مجال هجرة أعداد كبيرة من الاختصاصيين ونوي الكفاءات المهنية والفنية والإدارية^{٦٩}.

وتمثل الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، حالة من عدم التوازن بين الريف والمدينة، وبين الزراعة والصناعة والتجارة، وهي في دورها، أي الهجرة، تؤدي إلى العديد من الصعوبات والضغط على المناطق الحضرية والريفية على السواء. وبالتوازي مع ذلك فإن الهجرة، ولا سيما هجرة الأدمغة إلى الخارج، تمثل هي الأخرى، حالة من عدم التوازن. ونحرم الاقتصاد من الخبرات والمؤهلات، وبالتالي تعيق عملية التنمية^{٧٠}.

^{٦٩} عصام خوري . و مصطفى الكفري . قضايا حول السكان والتنمية في الوطن العربي . منشورات وزارة الثقافة . دمشق . ص ١٣٠ - ١٣٧ .

^{٧٠} عصام خوري . و مصطفى الكفري . قضايا حول السكان والتنمية في الوطن العربي . مرجع سابق . ص ٧٤ .

٩ - تدني مستوى التخطيط للعلاقات الاقتصادية الدولية:

يهدف التخطيط إلى التأثير الكبير على العوامل الخارجية، والداخلية، المؤثرة في التخطيط الإنمائي الشامل. وبالتالي فإن تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية، بمؤشرات كمية، يوفر الشرط اللازم لتخطيط عملية الإنتاج، والتوزيع، والتبادل، والاستهلاك داخلياً، والتخطيط المالي والنقدي، وتخطيط موازنة القطع أيضاً.

وتسهم التجارة الخارجية بنسبة كبيرة في الناتج القومي لمعظم الدول النامية. وتزد في كثير منها عن نسبة ما يسهم به الاستثمار الوطني، والإنفاق الحكومي معاً في إجمالي الدخل القومي. ويرى المختصون، أن التطورات غير المواتية في القرن التاسع عشر، المتمثلة بالاستعمار والتبعية له، قد أسفرت عن انحراف الهياكل الإنتاجية للبلدان النامية بعيداً عن التوازن الاقتصادي، واندماج نظمها الاقتصادية في النظام الاقتصادي العالمي، وينبغي النظر إلى جانب كبير من الاستثمارات في قطاع التصدير بالدول النامية، على أنها استثمارات وطنية من جانب البلاد الصناعية ، وذلك بحجة أن نسبة عالية من الأرباح والفوائد المتأتية عن هذه الاستثمارات، تجد طريقها إلى الخارج لمصلحة المستثمرين الأجانب، إلى جانب ارتفاع المرونة الداخلية للطلب على الواردات ، ومن ثم اتساع نطاق التسرب وإضعاف أثر مضاعف الاستثمار في الارتفاع بمستوى الدخل الحقيقي.

فمن الضروري ، إذن، بدلاً من تجاوز مفهوم تحرير التجارة بحجة عدم فعاليته، الإبقاء عليه ولكن مع دفعه إلى الأمام خطوات كبيرة نحو توسيع التبادل التجاري بشكل مخطط، ووفق أهداف كمية محددة وملزمة.

ويلاحظ أنه مع ازدياد أهمية قطاع الصادرات، يتم حصول الدول النامية على الصرف الأجنبي. إلا أنه لا يتسنى لهذه المجموعة من الدول أن تسيطر على مستويات الدخل والإنتاج فيها. فأي هبوط في حصيلة صادراتها يكون له تأثيره السيئ على الاقتصاد الوطني وبرامج التنمية، ويصعب تعويض الانخفاض في الأرصدة السائلة للدول النامية مما يضطرها إلى الاقتراض وزيادة مديونيتها للعالم الخارجي . غير أن هناك

بعض المشكلات المتعلقة بتجارة البلدان النامية الخارجية وتتمثل باعتمادها على تصدير منتج واحد أولي أو عدد محدود من المنتجات غير المصنوعة ويقدر إنتاج دول العالم الثالث في تجارة السلع المصنوعة بـ ٧ % من إجمالي صادرات العالم لهذه السلع في عام ٢٠١٠ ، ويعني هذا التخصص المتطرف في تصدير بعض المنتجات الأولية ربط خطط التنمية بحصيلة الصادرات التي تتحكم فيها ظروف العرض بالداخل وظروف الطلب العالي بالخارج وكلاهما يتسم بعدم الاستقرار والتقلب من عام لعام ومن موسم لموسم ، وهكذا وعلى حين تتسم تطورات أسعار السلع المصنوعة بدرجة من التدرج والانتظام النسبي ، نجد أن المواد الأولية والزراعية تواجه تقلبات حادة وقد تتسبب في إحداث كوارث اقتصادية لبعض البلدان لما تعكسه من نقص مفاجئ في حصة البلد من الصرف الأجنبي^{٧١}.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول النامية هي أيضاً مستوردة للمواد الأولية والغذائية ومن ثم تتأثر بشكل مضاعف بتقلبات سوق المواد الأولية والغذائية العالمية، وتزداد آثار هذه التقلبات حدة إذا علمنا أن المرونة في أسعار العرض وفي أسعار الطلب للمواد الأولية والزراعية تتسم بالضآلة وهذا يعني أن الكميات المعروضة أو المطلوبة منها لا تتأثر بنفس الدرجة بتغير أسعارها هبوطاً أو صعوداً خاصة في الأجل القصير .

يضاف إلى هذه المشكلات ما تنتهجه البلدان المتقدمة من سياسات الحماية التجارية والتي من شأنها عرقلة وصول المنتجات الأولية إليها من الخارج فالضرائب الجمركية العالية، والقيود الكمية على واردات هذه البلاد من المواد الأولية، تهدف في الواقع إلى تشجيع منتجاتها من السلع المنافسة والبديلة لمنتجات العالم الثالث .

أضف إلى ذلك أنه لا تحكم علاقات الدول المتقدمة بالدول النامية قواعد عادلة متوازنة (النند للنند) . فممثلو الدول النامية متفرون ومشتتون أما ممثلو الدول المتقدمة فهم منظمون ومتفرون وقادرون على المساومة في الأسواق العالمية للمنتجات الأولية. وتشترك هذه العوامل في الإضرار بالبلدان النامية في التجارة الدولية. وبالتالي بعملية التنمية فيها.

^{٧١} سلامة، رمزة، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص (٣٣ - ٣٩) .

١٠ - مشكلات التجارة الخارجية الطويلة الأمد:

تقوم التجارة الخارجية بوظائف منها ، وظيفة إنتاجية وأخرى تحويلية، فهي تعمل على تقليص العمل الاجتماعي الضروري للإنتاج، والذي يعني زيادة فعلية في إنتاجية العمل الاجتماعي، ويتم ذلك عن طريق كل من الاستيراد والتصدير، إن استيراد الآلات اللازمة للإنتاج، كما أن المشاريع الإنمائية الجديدة تعمل على خلق فرص عمل من نوع جديد وإنتاج أنواع جديدة من السلع والبضائع، تشكل زيادات فعلية على الإنتاج الوطني.

وفي مجال التصدير، فإن المساهمة في التقسيم الدولي للعمل عن طريق التخصص بدرجة أو بأخرى، وإنتاج السلع التي يمكن للبلدان النامية أن تحقق منها أكبر إنتاجية ممكنة استناداً لظروفها الطبيعية، وظروف تحويل الإنتاج لديها، بحيث تقوم هذه الدول بتصدير هذا الإنتاج أو جزء منه واستيراد ما يقابله من السلع والبضائع التي يتعذر إنتاجها محلياً، أو تلك التي يمكن إنتاجها بإنتاجية أقل نسبياً، تؤدي هذه المساهمة إلى زيادة مستوى الإنتاجية، ورفع كفاءة الاستثمار وتسريع وتيرة النمو.

إذا كانت هذه هي بعض النتائج التي يمكن للتجارة الخارجية يمكن أن تحققها من خلال وظائفها ومهامها المتعددة الجوانب، فلا بد أن نتذكر أن واقع علاقات التبادل السلعي والخدمي للدول النامية مع الخارج، تتم في ظروف التقسيم الدولي الجائر للعمل، وسيطرة نفوذ الاحتكارات الرأسمالية الدولية على الأسواق العالمية، والتي تقوم بالاشتراك والتعاون مع البرجوازيات الطفيلية المحلية بنهب خيرات البلدان النامية.

المعروف عملياً أن معالم التجارة الخارجية لأي بلد من البلدان تتحدد من حيث المبدأ بمستوى تطور قواه المنتجة وبطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة فيه وبظروفه الطبيعية، والسيطرة الاستعمارية على تراكيب اقتصادية واجتماعية متخلفة تابعة، فإن هذه الدول وفي إطار العلاقات التجارية الدولية، وتفاقم عجز موازينها التجارية الخارجية، تتعرض لجميع الممارسات الاستغلالية، سواء أكان ذلك عن طريق تبادل السلع أو

الخدمات أم التداول النقدي أم النقل والتأمين الدوليين، أو البورصة والمضاربة ، ومختلف أشكال القروض، والائتمان، وحتى عن طريق تبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا. تركز البلدان النامية جهودها التنموية من أجل دعم استقلالها الاقتصادي والسياسي، لكنها بالمقابل تواجه نفوذاً حثيثاً للتجمعات الاقتصادية الدولية. ولسياسة الحماية التجارية، والمضاربة في أسعار المواد، والسلع، والنقد بشكل متزايد، الأمر الذي يهدد إنجازاتها التنموية .

وهكذا تتصف اقتصاديات البلدان النامية بارتفاع مكانة قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني، وتساعد اعتمادها على الأسواق الخارجية. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى النمو المحدود لقوى الإنتاج، وضعف العلاقات بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، أي إلى قصور الإنتاج الوطني عن إمكانية تلبية حاجات التنمية من جهة، وحاجات التبادلات الحاصلة في حجم وبنية الطلب الاستهلاكي من جهة أخرى، والتي تجد مخرجها بزيادة الارتباط بالأسواق الخارجية، لا سيما أسواق البلدان الصناعية.

١١ - مشكلات الهبوط في معدل الزيادة السنوية لصادرات البلدان النامية :

تتعرض البلدان النامية إلى مشكلات تتمثل في التراجع في معدل الزيادة السنوية لصادراتها نتيجة لما يأتي: الهبوط في معدل الزيادة السنوية لصادرات البلدان المتخلفة. والارتفاع المستمر في أسعار البترول والمواد المصنوعة.

ويؤدي ذلك إلى ضعف مقدرة البلدان النامية على الاستيراد بسبب العلاقات الاقتصادية التجارية الدولية غير المتكافئة في مجال التجارة الدولية وفي مواجهة احتياجاتها الشديدة للموارد من الصرف الأجنبي مع قلة حصيلة صادراتها لا تجد هذه الدول أمامها سوى طريق واحد صعب ، وهو الاقتراض من أجل سداد العجز في موازين مدفوعاتها . ويتضح ذلك في أزمة الديون الخارجية كعقبة من عقبات التنمية أمام دول العالم النامي^{٧٢}.

^{٧٢} سلامة، رمزة، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

لقد أدى الخلل في العلاقة بين نمو المستوردات ونمو الصادرات إلى زيادة العجز في الميزان التجاري ، وإلى خلق تناسب غير صحيح بين قيمة العجز ، وكل من قيمة الصادرات والتغيرات الحاصلة في الناتج القومي.

إن مصدر العجز في الميزان التجاري، لا يتمثل فقط بزيادة كمية المستوردات بالنسبة للصادرات، ولكن مصدره أيضاً ارتفاع قيمة وتكلفة المستوردات بالمقارنة مع الزيادة في كميتها. والتي تعد عقبة كبيرة في طريق التنمية.

١٣ - تناقص الموارد الغذائية :

لقد أصبحت كثير من حكومات الدول والمؤسسات والمنظمات تدرك خطورة مشكلة نقص المواد الغذائية. وخاصة بعد أن أصبحت الفجوة الغذائية كبيرة، تلك الفجوة التي نجمت عن الفروق بين الطلب على الكمية ونوعية المواد والعرض الفعلي فيها. ومن هذه المنظمات التي اهتمت بهذه المشكلة، لمنظمة التغذية والزراعة الدولية (FAO) في روما والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومقرها الخرطوم. وكلاهما تهتمان بقضايا الإنتاج الزراعي (نباتي حيواني، غابات، أسماك)، مواقع الأمن الغذائي وتطلعات المستقبل لها. كما اهتمت كثير من دول العالم بهذه المشكلة واعتبرتها مشكلة قومية كمعظم الدول العربية.

أ - مفهوم الأمن الغذائي : وهو برنامج اقتصادي واجتماعي وسياسي متكامل يكون وليد الظروف الطبيعية والبشرية لكل بلد حيث تتولى أجهزة الدولة تنفيذ هذا البرنامج ليحقق على المستوى المحلي أعلى قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الأساسية بحيث تتوافر للمواطنين العناصر الغذائية الضرورية لحياتهم بأسعار تتلاءم ومستويات مداخلهم في أي زمان ومكان، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وأمنية وسياسية طويلة الأمد الغذائي مقاييس مستوى الأمن الغذائي: لكي تضمن الأمن الغذائي لا بد من دراسة مفصلة لديموغرافية السكان من ناحية وإنتاج المواد الغذائية الأساسية وكميتها ونوعيتها وتكلفتها وقيمة العائد منها ومدى إسهامها في

الإنتاج القومي من هذه المقاييس ما يلي: ١- نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الإستراتيجية - ٢- نسب قيمة الإنتاج الزراعي المصدر إلى المستورد - ٣- نسب قيمة المستوردات الزراعية الإجمالي الاستيراد - ٤- نسب الإنفاق على الغذاء إلى إجمالي الدخل القومي - ٥ - التقلبات العضوية في الإنتاج الزراعي - ٥ - نسب إسهام الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي - ٦ - متوسط تنصيب الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي - ٧ - صافي العادات الزراعية إلى إجمالي الناتج المحلي - ٨ - نسبة المخزون من المواد الغذائية كالفحم.

ب - أسباب تناقص الموارد الغذائية :

- ١ - تزايد عدد السكان بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في الإنتاج.
 - ٢ - الارتفاع في مستوى المعيشة.
 - ٣ - الانخفاض في كمية ونوعية المنتجات الزراعية الذي يؤدي إلى متغيرات اقتصادية واجتماعية وأمنية سلبية بالغة الأهمية وهي:
 - أ - قلة الإنتاج تؤدي إلى التخلف الاقتصادي.
 - ب - قلة الإنتاج تؤدي إلى التخلف الاجتماعي.
 - ج - قلة الإنتاج تؤدي إلى تكالب التخلف الاقتصادي والاجتماعي.
 - د - قلة الإنتاج تؤدي إلى اضطرابات أمنية.
- أما أسباب لانخفاض المواد الغذائية في الدول النامية هي:

١ - نقص رؤوس الأموال.

٢ - نقص الأيدي العاملة الفنية.

٣ - الاعتماد على مياه الأمطار في الزراعة.

٤ - تدهور الإنتاجية (أي قدرة الأرض على الإنتاج) كالتملح.

٥ - تشكل الأجهزة الإدارية والهيكل التنظيمي المسؤول عن الموارد الزراعية عقبة عن طريق ما تفرضه عن روتين وتعطيل الإجراءات عما يؤدي إلى تأخير عمليات الإنتاج الزراعي.

٦ - الافتقار إلى خطط التنمية الزراعية بعيدة المدى.

٧ - التغير في الأوضاع وعدم الاستقرار وتغير الخطط الاستثمارية أو عدم انجازها.

ولمعالجة النقص في الموارد يجب أن تعامل على أساس أنها مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية متداخلة وأن يكون الاتجاه في حلها منصّباً على زيادة الإنتاج. والحد من نسب تزايد السكان بما يتناسب وحجم الموارد. ولا بد من إصلاح اقتصادي اجتماعي عن طريق برنامج التنمية البشرية والزراعية والصناعية.

في شهر آب ١٩٧٤ افتتح المؤتمر العالمي للسكان في بوخارست وكان مسرحاً لمجادلات قوية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. فقد زعمت البلدان المتقدمة، مستندة في ذلك إلى "مالتوس"، أن الاكتظاظ السكاني هو السبب الرئيسي للفقر، وقالت (البلدان المتقدمة) : إن إبطاء النمو السكاني هو شرط أساسي مسبق للتنمية الاقتصادية. وكرد فعل لهذا الموقف أعلنت البلدان النامية جميعاً من الناحية العملية تأييدها للرأي الماركسي القائل بأن السبب الحقيقي للفقر هو التوزيع غير المتكافئ للثروة . وبأن الاكتظاظ السكاني هو علامة على التخلف وليس سبباً له. وأن الجدل الذي حصل في المؤتمر هو حول مسألة خفض المواليد، وتحيين الأحوال المعيشية. وقد طرح التساؤل التالي: من أجل

خفض المواليد، هل يكون تحسين الأحوال المعيشية أكثر فاعلية من السياسات المباشرة لتنظيم النسل أو أقل فاعلية منها ؟

ومهما تكن المواقف في بوخارست، فإن استقصاءات الأمم المتحدة توصلت إلى أن ٨٠ % من سكان العالم يعيشون في بلدان ترى حكومتها أن إبطاء معدل النمو السكاني إنما هو أمر مرغوب فيه من أجل نجاح سياستها في مجال التنمية. وأن البلدان التي تريد تخفيض معدل النمو السكاني ترغب بالتدخل المباشر لخفض معدل النمو هذا مع استخدام الأساليب غير المباشرة. وبالفعل شهدت السنوات الأخيرة ازدهاراً لسياسات سكانية جديدة تدعم السياسات الموجودة فعلاً.

ويمكننا القول أن تطبيق تلك السياسات ينجم عنه هبوط في معدل الخصوبة في بلدان كثيرة باستثناء بعض البلدان مثل الهند باكستان وبنغلادش حيث كانت البرامج السكانية تُدار بطريقة سيئة فمثلاً أدى برنامج تنظيم الأسرة في كثير من البلدان إلى خفض معدل الولادات مثلاً ذلك مدينتي جاوة وبالي (في أندونيسا) حيث انخفض معدل المواليد الخام من ٤١% إلى ٣٣% وفي تايوان ارتفعت النسبة المئوية للنساء الأميات اللاتي يستعملن وسائل منع الحمل من ١٩% إلى ٧٨% خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٦ وهي الفترة التي تم فيها تنفيذ برنامج صارم أدى إلى خفض معدلات المواليد وهنا يمكن القول أن تطبيق أساليب العمل المباشر للحد من النمو السكاني كانت مجدية، لكنها بحاجة إلى أن يرصد لها من الميزانية أكثر مما هو عليه (١% حالياً) وأن تدار بإدارة أفضل وذلك لأنه لم يطرأ تغير يذكر على عدد من يستخدمون وسائل منع الحمل في بلدان متعددة تنفذ هذه البرامج.

غير أن بعضهم يقول إن عدم تحسين الأحوال المعيشية هو السبب في عدم جدوى أساليب العمل المباشر، وهناك أدلة تثبت أهمية الأحوال الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لتخفيض معدل الخصوبة، ومن المرجح أن التغيرات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية له الدور الفاعل في تخفيض معدل المواليد من استخدام أساليب تخفيض المعدل بصورة

مباشرة. ويقول الباحث فاروقي إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعد حتى الآن العامل الأشد تأثيراً من برامج تنظيم الأسرة على تخفيض معدل الولادات.

وعلى الرغم من أن السببية لا يمكن إثباتها، فإنه يبدو أن هناك حلقة بين معدلات المواد الخام والمؤشرات المختلفة للتطور الاجتماعي الاقتصادي في مجالات الصحة والتعليم والتوسع العمراني والتغذية وتوزيع الدخل والجدول التالي يبين التوافق بين معدلات المواليد الخام ومؤشرات إنمائية أخرى:

الجدول رقم (٣)

التوافق بين معدلات المواليد الخام ومؤشرات إنمائية مختارة

المؤشرات	عدد البلدان	معدلات المواليد الخام (أكثر من ٤٥)	معدلات المواليد الخام (من ٤٠ إلى ٤٤)	معدلات المواليد الخام (من ٣٠ إلى ٣٩)	معدلات المواليد الخام (أقل من ٣٠)
الصحة وفيات الرضع (المعدل لكل ألف)	٣٤	١٢٨	٨٤	٦١	٢٠
العمر المتوقع عند الميلاد بالأعوام	٤٣	٤٦	٥٧	٦٤	٦٨
التعليم الإلزامي بالقراءة والكتابة % من السكان فوق الـ ١٥ سنة	٣٩	٣٣	٥٧	٧٨	٨٠
التوسع العمراني % للعاملين النكور في قطاع الزراعة من مجموع العاملين	٤٦	٧٧	٦٤	٤٥	١٥

المصدر : روبرت س . ماكنامر ، Address to the Massachusetts Institute of Technology ،

واشنطن ، البنك الدولي ١٩٩٢ .

وثمة عامل على درجة من الأهمية، وخاصة في مجال تطور معدلات المواليد، هو ما إذا كانت ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقسم بطريقة عادلة أم لا. هذا العامل يظهر أكثر أهمية من المؤشرات المتوسطة، مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد. فعلى سبيل المثال. فقد حققت كل من سيرلانكا وولاية كيرالا في الهند انخفاضات سريعة في معدل المواليد على الرغم من شدة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للفرد. غير أنه في كل من الحالتين يعد توزيع الدخل داخل البلد عادلاً نسبياً، فضلاً عن أن وفيات الرضع منخفضة ومستوى الإلمام بالقراءة والكتابة عال.

وفي هذا المجال يمكن مقارنة خبرات المكسيك وكوريا الجنوبية. فالدولتان حققتا نمواً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي، ففي عام ١٩٨٣ كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المكسيك ٨٩٠ دولاراً، أي أكثر من ضعف مثيله في كوريا الجنوبية (٤٠٠ دولار). ومع ذلك فإن توزيع الدخل في كوريا الجنوبية كان وما زال، أكثر عدالة من مثيله في المكسيك، ففي عام ١٩٨٩، كانت الأسر الكورية الشديدة الفقر، وتبلغ ٤٠ % من مجموع السكان، تحصل على ٢١ % من مجموع الدخل، وفي المكسيك كانت الشريحة نفسها من السكان تحصل على ١٠ % فقط. كما أن وفيات الرضع كانت أكثر انخفاضاً في كوريا الجنوبية. ففي عام ١٩٩٠ كانت ٣٨ %، مقابل ٦١ % في المكسيك. وأخيراً فإن مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة كان أعلى في كوريا الجنوبية (٩١ %) منه في المكسيك (٨٤ %) وليس من قبيل الصدفة أن معدل المواليد الخام قد انخفض في عام ١٩٩٠ إلى ٢٩ % في كوريا الجنوبية، في حين ظل ٤٥ لكل ألف في المكسيك.

وهناك فرق بينهما، وهو أن كوريا الجنوبية بدأت برنامجاً لتنظيم الأسرة منذ عام ١٩٦٤، على حين ظلت المكسيك حتى بداية السبعينيات تتخذ موقف العداء من فكرة التدخل الحكومي في هذا المجال إن معدل المواليد في كوريا كان قد أخذ في الهبوط قبل تنفيذ أي برنامج سكاني. فقد انخفض من ٤٥ % في عام ١٩٥٨ إلى ٣٨ % في عام ١٩٦٤، أي سبع نقاط في ستة أعوام. فضلاً عن أن التقديرات تفيد بأن البرنامج الذي

اعتمد بعد ذلك كان يمثل على الأكثر ثلث الانخفاض السريع في معدل المواليد إلا بمقدار نقطتين فقط بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٧٠، وكان التقدم الذي أجري خلال العقود الأخيرة ملحوظاً بدرجة أكبر في المناطق التي كانت أكثر تطوراً من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

لكن مع ذلك لم يحسم النقاش بين أنصار العمل المباشر لتحديد أو تخفيض معدلات المواليد والمدافعين عن العمل غير المباشر من خلال النهوض والتقدم الاجتماعي والاقتصادي غير أن الاتجاه يسير إلى تطبيق هذين الاتجاهين في العمل للحد من النمو السكاني.

عموماً تعد سبعينيات القرن العشرين نقطة تحول هامة في تطور فهم مشاكل العالم الثالث السكانية، ففي الخمسينيات من القرن العشرين ركز الديموغرافيون على جانب الوفيات كواحدة من المشاكل الرئيسية. وخلال العقد التالي اكتشف المتخصصون انفجاراً سكانياً في تلك البلدان، فحولوا اهتمامهم إلى مشكلة الخصوبة .

وهكذا وافقت غالبية الدول النامية على فكرة العمل الحكومي في مجال تنظيم الأسرة، ونفذت سياسات مناسبة، ظهرت نتائجها على انخفاض معدلي خصوبة والمواليد . وتجهت الدول الحلقات بين البرامج السكانية المباشرة وغيرها من أشكال التدخل فهل لنا أن نرى تقدماً يطرأ على توسع هذه البرامج السكانية في العقود التالية، وهل سيتم إدماجها في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية^{٧٣}.

إن التحول الديموغرافي في العالم الثالث يمضي الآن قدماً . فبدلاً من أن يؤدي ذلك إلى حمل الحكومات على تهدئة جهودها، فإنه يشجعها على تكثيف جهودها

^{٧٣}إسماعيل ، أحمد علي . أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية . دار الثقافة للنشر والتوزيع . الطبعة الثامنة . القاهرة ١٩٩٧ ص ١٢٢ .

وأجرواها فالبرامج السكانية التي تنفذها الدول لن تؤدي إلى تعديل ملحوظ على العالم حتى عام ٢٠٢٥ م. وإن يكن بإمكانها أن تحدث تغيرات هامة في العالم للقرن النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين لعام ٢٠٥٠ ومثلما حكم على القرن العشرين بأنه يعاني من عدد كبير من المشاكل. فإن النصف الأول من القرن الحادي والعشرين يعاني أيضاً من العديد من المشاكل السكانية. ويصبح من الضروري أن تبذل الآن أقصى الجهود للتخفيف من هذا العبء الإضافي الذي لا بد من أن يخلقه النمو السكاني الذي يعد كبيراً.



الفصل الخامس

نماذج تنموية عالمية وعربية.

١ - نموذج التنمية في الدول الاشتراكية.

٢ - نموذج التنمية في الدول الرأسمالية.

٣ - نموذج التنمية في الدول العربية.

الفصل الخامس

نماذج تنموية عالمية وعربية.

مقدمة:

يجب أن يكون لكل عمل تنموي، أو خطة تنموية، هدف ينبغي تحديث ورعاية الإنسان. ويسهم في نقله من حالة الفقر، إلى حالة الرفاه والتقدم. ثم إن أي عمل تنموي، لا بد أن يكون مسبوقاً، بوعي تنموي، ووعي سياسي - اجتماعي خاص بالمجتمع الذي يخطط وينفذ عملية التنمية الشاملة.

والسكان هم المحور الذي تدور حولهم أهداف التنمية وغايتها ومفهومها. ويتسع مفهوم التنمية، ليشمل كل ما هو مكتسب في حياة الفرد والمجتمع، من نمط اللباس والمأكل والمشرب والمسكن والمعتقدات والجوانب الفكرية في المجتمع. لقد وعت الشعوب تاريخها الحضاري، واهتمت بتراثها الاجتماعي والثقافي. وأكدت عبر مفهوم التنمية بأن تحترم ذاتيتها الثقافية بوصفها مصدر العزة والرفاه في كل عمل تنموي.

أولاً - النماذج التنموية العالمية:

توجد في العالم عدة نماذج تنموية هامة يمكن عرضها بهدف الاستفادة منها وهي كالآتي:

١ - نموذج التنمية وفقاً لمصالح واهتمامات الشعوب:

يختلف نموذج التنمية في الدول المتقدمة عن النموذج الموجود في الدول النامية، وذلك تبعاً لاختلاف مصالح واهتمامات الشعوب في كل منها، حيث يلاحظ ما يلي :

أ - تهتم الدول المتقدمة بنوعية الحياة، أما الدول النامية فتهتم بالحياة نفسها التي يهددها الجوع وسوء التغذية.

ب - يعم الخوف والقلق من استنفاد المصادر في الدول المتقدمة. بينما يسود الخوف والقلق من سوء توزيع واستغلال الموارد في الدول النامية.

ج - تهتم الدول المتقدمة بتتقية مياه الشواطئ وحمايتها من التلوث. أما الدول النامية فهي غير قادرة على توفير المياه الصالحة للشرب^{٧٤}.

وعليه يجب أن يكون أي نموذج متأثراً بمصالح واهتمامات الشعوب التي تضع ملامح نموذج التنمية. وهو يضع حلولاً لمعالجة المشاكل التي تعاني منها عملية التنمية التي يسعون لتحقيقها. ولكن هذا لا يعني أن تستبعد تماماً، إمكانية الاستفادة والاسترشاد ببعض المعلومات التي يمكن الحصول عليها من بعض النماذج والدراسات لدى الشعوب الأخرى. وهكذا فالنماذج لا بد من أن تبدأ بنظرية أولاً، والنظرية لا بد من أن تصاغ في ضوء خبرة الدول النامية عبر ثلاثة عقود من التجربة والخطأ، بحيث تأخذ بالحسبان الحاجات الحقيقية للسكان. في السابق كانت هناك أهداف محددة وراء جميع النماذج التي قنمت لنادي رومان باستثناء نموذج:

"أورليوبييتشي" والذي أعلن بوضوح أنه يستهدف إثبات إمكانية إشباع حاجات العالم الثالث في أجل منظور. أما النماذج الأخرى فقد استهدفت في الأساس مصلحة دول الشمال، والحفاظ على دول الجنوب في الحوار دائماً واستهدفت للعالم الثالث نمط الحياة نفسه، والتصنيع والتحضر، كما هو مجسد في النموذج الغربي^{٧٥}.

ولتحديد مفهوم التنمية، عبر الفكر الغربي عن رفض النموذج التقليدي الغربي للتنمية، كما حاول الابتعاد عن النموذج القديم.

^{٧٤} محبوب الحق . ستار الفقر . خيارات أمام العالم الثالث. ترجمة أحمد فؤاد بدیع . الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة . ١٩٧٧ .

^{٧٥} إبراهيم سعد الدين ورفاقه. صور المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ١٩٨٥ . ص ٥٤ .

وتعد النماذج والمفاهيم التقليدية للتنمية، غير مرغوب فيها لأنها غير مقبولة وغير ملائمة لدى المجتمعات النامية من جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والنفسية أو الحضارية. وخير ما كُتب في هذا الخصوص ما تضمنه كتاب " روبنسون " (جوانب للتنمية والتخلف) حيث يقول : " هناك نوع من الارتياح في تدريس الاقتصاد، وهو مفضل حتى في موطنه " الغرب " وخادع بقوة عندما ينقل إلى العالم الثالث^{٧٦} . لكن ما هو الحل ؟ وهو ما سنبحث عنه في نماذج عالمية للتنمية .

٢ - النماذج العالمية للتنمية:

ليس أمام الدول النامية، وهي في مفترق الطرق، إلا أن تجد نموذجاً للتنمية معداً سلفاً في جملته وتفصيله، بحيث يقتصر الاجتهاد على دراسته بعناية وتطبيقه بكفاءة. وليس هناك كتاب " لعلاج التخلف " . ولكن الثابت هو تعدد السبل التي يمكن أن يسلكها أي مجتمع في نضاله، من أجل التنمية، والتقدم الحضاري.

ومن أجل دراسة شاملة ومستقبلية تتصدى لكامل مشاكل وقضايا التنمية في تعقيداتها وتشابكها، في البلدان النامية، وتقويم تفاعلاتها، لا بد من دراسة وتحليل النماذج الدولية والتصدي الجاد لنشاطاتها.

وعليه يمكن التمييز بين نموذجين من النماذج الدولية: الأول الذي يتميز بمعالجة العالم كوحدة واحدة، ويمثل هذا النموذج عمل " فورستر وميدوز " ، ثم نموذج العالم الثالث، الذي كان أساساً في تقرير نادي روما " حدود النمو " . أما النموذج الثاني فقد اهتم بتقسيم العالم إلى عدة مناطق وخير ما يمثل هذا النموذج هو " ميزاروفيتش " متعدد المستويات، ونموذج أمريكا اللاتينية للعالم (بني في مؤسسة أوريلوتشي، الأرجنتين)

^{٧٦} مركز دراسات الوحدة العربية . التنمية العربية . الواقع الراهن والمستقبل . سلسلة كتب المستقبل العربي / ٦ . بيروت . ١٩٨٤ م ص ٥٠ .

ونموذج الأمم المتحدة للعالم الذي بني تحت إشراف "ليوننتيف". والملاح الأساسية لهذه النماذج العالمية هي كالتالي:

أ - نموذج نادي روما^{٧٧}.

اعتبر نموذج نادي روما، أن العالم كتلة واحدة متجانسة محدودة بحدود طبيعية ثابتة. وقد انتهى كل من "فورستر وميدوز" إلى أن "النمو الأسّي" في بعض الانساق الفرعية موضع الاعتبار يصطدم بحدود طبيعية "ثابتة" مما ينتج عنه انهيار النسق العالمي في أقل من مائة عام. ويبدأ الانهيار بانخفاض تدريجي في قيمة متغير يعبر عن "نوعية الحياة". ويظهر فيما بعد في شكل انخفاض حجم السكان نتيجة ارتفاع معدلات الوفاة.

ويقترح "فورستر وميدوز" وضع حدود اختيارية للنمو من خلال ضبط نمو السكان في الدول النامية، والحد من التكوين الرأسمالي، بهدف التوصل لحالة من التوازن المستقبلي.

ويؤكد أنصار هذا النموذج أن الكارثة، عندما تحدث، فإنها تصيب الجميع في العالم. ومع ذلك جاءت تقديرات هذا النموذج للموارد العالمية متفائلة أكثر من اللزوم في ضوء الظروف العالمية المفترضة، ويعد عدم الاهتمام بالعلاقة ما بين الموارد المتاحة والأسعار أحد الأسباب لضعف هذا التقدير. وقد ركز واضعو هذا النموذج على محاربة التلوث البيئي.

ب - نموذج ميرازوفيتش وبستل : عمل "ميرازوفيتش وبستل"، على تحقيق نفس الأهداف التي حددها "فورستر وميدوز" مستخدماً أسلوباً منهجياً جديداً، حيث قسم العالم إلى عشرة مناطق تتصل فيما بينها من خلال الصفقات التجارية العالمية. إضافة

^{٧٧} نادي روما . وقف النمو . ترجمه عيسى عصفور . منشورات وزارة الثقافة . دمشق . ١٩٧٩ م . ص ١٩٨ - ١٩٩ .

إلى نوع من التقسيم الرأسي للعالم عن طريق التفاعل بين مستويات فردية، جماعية، سكانية، اقتصادية، بيئية، جغرافية، طبيعية، وتقنية.

وظهرت النماذج في حالتين: الأولى لتحليل حالة الطاقة في العالم، والثانية لدراسة أوضاع الغذاء في العالم. وفي كلتا الحالتين، حصل تطور على مجموعة من نماذج الانساق الفرعية المرتبطة ببعضها لكل منطقة، ثم ربط أنساق كل منطقة بمجموعة أنساق المناطق الأخرى، عن طريق شبكة من علاقات التجارة العالمية. وقد ضمت الحالة الأولى أنساقاً فرعية للسكان والاقتصاد والطاقة. بينما شملت الثانية أنساقاً فرعية للسكان والاقتصاد والغذاء. إضافة إلى تقسم العالم إلى مناطق ومستوى التفصيل الأكبر في الأنساق الفرعية، بالمقارنة مع نماذج " فورستر وميدوز " فقد طورت نماذج " ميرازوفيتش وبستل "، صيغة عالمية تفاعلية جديدة بين الإنسان والحاسب الإلكتروني، تسهل استخدامها في تحليل السياسات^{٧٨}.

أثار هذا النموذج اهتماماً كبيراً بأزمة الطاقة العالمية، واعتبر أن قطاع الطاقة هو المقرر والفعال بين باقي عناصر النموذج. فإذا نقصت موارد الطاقة ينخفض الإنتاج، في بعض القطاعات على نحو يتناسب مع ذلك.

وتؤدي جماعة " ميرازوفيتش وبستل "، دوراً حضارياً في تثقيف العالم النامي حول مستقبله، وتحديد ملامح مستقبله، وذلك من خلال نشر الدراسات العلمية، ومحاولة إقناع الدول بأن النموذج هو نصيحة صادقة للدول النامية. وبأن من أسباب التخلف، وسوء الأحوال المعيشية، هو النوع الجديد من الاستعمار الاقتصادي، الذي تقوم به الدول المستعمرة لشعوب البلدان النامية.

^{٧٨} إبراهيم سعد الدين ورفاقه. صور المستقبل العربي. مرجع سابق. ص ٣٦.

يهدف هذا النموذج، إلى اعتبار ما هو متاح من موارد مادية في العالم، يكفي لإشباع الحاجات الأساسية للمجتمع الدولي، ولكن بشرط العمل على اتخاذ تغييرات أساسية ذات طابع اقتصادي واجتماعي وسياسي.

ويقوم هذا النموذج على الربط بين المتغيرات السكانية، والظروف الاقتصادية - الاجتماعية. بحيث يتحدد حجم السكان تماماً داخل النموذج، من خلال الظروف الابتدائية المفترضة، ومن تطور المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بالنموذج، ومن مستويات إشباع الحاجات بما فيها الإسكان والتعليم. وتقابل هذه المستويات ما يناسبها من مستويات توزيع الدخل. وذلك بالمقارنة مع النماذج الأخرى التي اهتمت بعلاقة النمو مع السكان. حيث اهتم " ميرازوفيتش " بتأثير وقدرة الإنتاج الزراعي للفرد على معدل الوفيات. واهتم " بستل "، بتأثير وفرة البروتين والسعرات الحرارية على معدلات الوفيات والمواليد.

وتوصل هذا النموذج، إلى بعض النتائج التي تؤكد على إمكانية تحقيق الكفاية وإشباع الحاجات الأساسية للسكان في العالم، إذا ما اتخذت الدول المتقدمة قراراً بتزويد الدول النامية بمساعدات على شكل قروض للبلدان النامية.

ج - نموذج ليونتييف للاقتصاد العالمي:

يعد هذا النموذج صدى لاعتبارات استراتيجية التنمية العالمية، التي تبنتها الأمم المتحدة عام ١٩٧٠ م ، لعقد التنمية الثاني . حيث يتم تقسيم العالم وفق هذا النموذج إلى خمس عشرة منطقة بني لكل منها جدول (مدخلات - مخرجات) يضم ثمانية وأربعين قطاعاً، ويتم ربط كل منطقة ببقية مناطق العالم. من خلال تدفقات التجارة الدولية في أكثر من أربعين فئة من السلع والخدمات والتدفقات الرأسمالية^{٧٩}.

^{٧٩} إبراهيم سعد الدين ورفاقه. مرجع سابق. ص ٤٢ .

لقد تمحورت مجالات الاهتمام الرئيسية في دراسة موضوع هذا النموذج، حول تفاوت مستوى الرفاهية بين دول العالم المتقدمة والنامية. مقاساً بدخل الفرد (بالدولار)، الراتب الغذائي اليومي، التلوث ومكافحته، الطاقة والمواد الخام.

د - نموذج ساروم sarum:

تم بناء هذا النموذج، بهدف تخطي الأخطاء والعيوب، التي رافقت النماذج العالمية التي سبقت " نموذج ساروم " . وكان الهدف من بناء هذا النموذج هو وضع أساس نظري متسق، يمكن من خلاله دراسة مستقبل الموارد في العالم، وينطلق من تحليل مقبول للعلاقات الدولية.

يركز هذا النموذج على تأثير نضوب الموارد الطبيعية والتغيرات التكنولوجية على مستقبل التوازن الاقتصادي والرفاهية في العالم^{٨٠} .

يقسم هذا النموذج العالم إلى ثلاث شرائح عالمية، تختلف من حيث نصيب الفرد من الدخل: الأولى هي الولايات المتحدة الأمريكية . والثانية الدول الصناعية. والثالثة تتكون من الدول النامية.

من خلال ما تقدم يمكن اكتشاف المعضلات التي يمر بها العالم النامي وفهمها. وضرورة استكشاف آفاق المستقبل وتعقيداته المختلفة. واستشراف مستقبل الوطن العربي^{٨١} .

هـ - نماذج التنمية في العالم:

أظهرت التجارب التنموية الحديثة للبناء الاقتصادي، شكلان أساسيان لتجربة البناء والنمو الاقتصادي في الحضارة الغربية والدول المتقدمة وهما:

^{٨٠} المرجع السابق . ص ٤٥ .

^{٨١} المرجع السابق . ص ٣٠ .

١ - الاقتصاد الرأسمالي الحر، القائم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. مع اعتماد قانون الريح كموجه للنشاط الاقتصادي.

٢ - الاقتصاد الاشتراكي المخطط القائم على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج. مع اعتماد قانون تلبية احتياجات الأفراد المتزايدة كموجه للنشاط الاقتصادي.

يعد هذان الشكلان من نتائج تجربة ضخمة، ساهمت في بناء الاقتصاد الأوروبي الحديث، وللذان من الممكن أن يسهما في بناء شكل يحقق التنمية الشاملة في البلدان النامية. ولكن أي من هذين الشكلين قادر على إنجاح جهود الأمم في كفافها الطويل ضد التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وبناء اقتصاد متقدم على مستوى حضاري يواكب التقدم الحضاري في الدول المتقدمة. وهل تسهم النماذج والخطط الاشتراكية منها والرأسمالية، في نجاح عملية التنمية الاقتصادية - الاجتماعية في البلدان النامية. وهل تصلح للتطبيق، لتكون إطاراً لنموذج التنمية يتماشى مع ظروف تلك البلدان.

إن المقارنة بين هذه النماذج من حيث فلسفة أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية. ومن حيث محتواها الفكري وقابليتها التطبيقية في مجال التنمية الشاملة. لا بد من أن تعتمد على المعطيات النظرية لكل واحد من تلك المناهج، ودراسة الظروف الموضوعية للمجتمع وتركيبها النفسي والتاريخي، لأن المجتمع هو مجال التطبيق لتلك المناهج. وعليه لا بد من دراسة المجال المعد للتطبيق وخصائصه وشروطه بعناية، لتقدير فاعلية كل منهج لدى التطبيق. كما أن فاعلية الاقتصاد الحر الرأسمالي أو التخطيط الاشتراكي في تجربة الإنسان الأوروبي لا تعني حتماً أن هذه الفاعلية نتيجة للمنهج الاقتصادي فحسب لكي تتوفر متى اتبع نفس المنهج، بل قد تكون الفاعلية ناتجة عن المنهج باعتباره جزءاً من كل مترابط وحلقة من تاريخ. فإذا عُزل المنهج من إطاره وتاريخه لم تكن له تلك الفاعلية، ولا تلك الثمار^{٨٢}.

^{٨٢} محمد باقر الصدر . اقتصادنا . دار التعارف للمطبوعات . بيروت ١٩٨٦ ص ١٢ .

تمت دراسة النماذج النظرية العالمية للتنمية. أو ما يسمى بالنماذج النظرية للنمو الاقتصادي في العالم النامي. وتبين وجود ثلاثة اتجاهات في هذا المجال^{٨٣}:

١ - الاتجاه الرأسمالي: الذي يقدم النموذج الليبرالي للنمو الاقتصادي، ويمثل هذا الاتجاه آراء كل من " نوركسورستو " التي تخلص بين أسباب التخلف وخصائصه أو ما يسمى بالحلقة المفرغة (نقص رأس المال ، انخفاض الدخل السنوي للفرد ، ارتفاع معدل تزايد السكان ، نقص المبادرة الفردية والمغامرة). والحل هو النمو الكبير والسريع للاقتصاد الوطني عن طريق رأس المال الخارجي المستورد (القروض الخارجية).

٢-الاتجاه الاشتراكي الإصلاحي :

وهو النموذج المختلط للنمو الاقتصادي في البلدان النامية، ويمثل هذا الاتجاه " غونار ميردال " و " أوسكار لانجه "، ويهتم هذا الاتجاه باستراتيجيات التنمية.

٣- الاتجاه الثوري الاشتراكي:

وهو يعطي منطلقات نظرية للنمو الاقتصادي القائم على أخذ الطريق الثوري الملتزم بالاشتراكية العلمية. وتتلخص ملامح هذا الاتجاه وفقاً لمقولة: " التخلف ظاهرة خلقتها الإمبريالية ولن يذهب التخلف من دون القضاء على أسسه أي الإمبريالية، والطريق هو طريق الثورة الاجتماعية التي تأخذ من الاشتراكية العلمية كلاً من النظرية والممارسة الثوريين^{٨٤}.

^{٨٣}بسام ، طيبي . النماذج النظرية في العالم الثالث . مجلة دراسات عربية . العدد الخامس . آذار . ١٩٩٩ . بيروت . ص ٣٧ - ٧٥ .

^{٨٤}محمد باقر الصدر . مرجع سابق . ص ٦٦ .

وعند اختيار النموذج التنموي، ينبغي الوقوف أمام النماذج الثلاثة: الرأسمالي أم الاشتراكي أم اختيار النموذج التنموي المناسب هنا محكوم بتوجيهات الجهات الحكومية وطبيعتها الطبقية وعلاقتها مع الطبقات الأخرى^{٨٥}.

٤ - المفهوم غير الواقعي للتنمية:

ساد الفكر التنموي غير الواقعي للتنمية، في معظم البلدان النامية، خلال فترة الخمسينيات والستينيات، والسبعينيات من القرن الماضي، وكان مجرد تكرار لتجربة النمو التاريخي للرأسمالية الغربية، في ظروف يمكن تكرارها ومن أبرزها: السبق التكنولوجي، السيطرة على موارد العالم الطبيعية والبشرية، وفتح أسواقه جميعها أمام منتجاتها، ومعالجة مشكلة الفقر بالاستعمار الاستيطاني في أمريكا الشمالية والجنوبية، وأستراليا، ونيوزيلندا في إزاحة السكان الأصليين وتوفير القوى العاملة التي لم تتحمل المجتمعات الجديدة تكلفة تنشئتها لتستغل الموارد الطبيعية الضخمة للقارات المكتشفة حديثاً، وكل ذلك لا يمكن تكراره في عالم اليوم^{٨٦}.

لقد فشل المفهوم التقليدي الساذج للتنمية الاقتصادية - الاجتماعية. واعتقد المفكرون في الغرب بعدم إمكان الدول النامية من اللحاق بالدول المتقدمة خلال فترة زمنية طويلة. وبدأ عدد من الاقتصاديين في العالم النامي بالبحث عن مفاهيم جديدة. واستراتيجية بديلة للتنمية، منها سياسة الاعتماد على النفس، والتي تتضمن الأفكار الآتية:

- المشاركة الفعلية للسكان في عملية التنمية .
- توفير الحاجات الضرورية للسكان.
- تحقيق التنمية الشاملة الحضارية.

^{٨٥} ندوة مشكلات التنمية وحلولها في الوطن العربي. مجلة العلوم الاجتماعية . العدد الأول . الكويت . آذار . ١٩٨١ ص ١١١ - ١٣١ .

^{٨٦} إبراهيم سعد الدين ورفاقه . مرجع سابق . ص ١٣ .

- العمل على إجراء تعديل حقيقي في العلاقات التجارية الدولية، وخاصة بين الدول النامية والمتقدمة الصناعية.

وهكذا برز مفهوم التخلف لدى المفكرين الغربيين من خلال الحلقة المفرغة المتمثلة بما يأتي:

- ضعف الدخل القومي يحد من القدرة على الادخار والاستثمار.
- ضآلة معدل الاستثمار تعني تدني معدل نمو الدخل القومي.
- ويؤدي ذلك إلى تزايد عدد السكان .
- وبالتالي استمرار ضعف متوسط دخل الفرد، نظراً لانخفاض معدل الدخل القومي مقارنة بمعدل النمو السكاني.

وهنا تبدأ الحلقة المفرغة: - ضعف الدخل يؤدي إلى ضعف الاستثمار مما يؤدي إلى ضعف معدل نمو الدخل القومي وتعود الحلقة من جديد. إلى جانب الحلقة المفرغة فإن الباحثين الغربيين لا يتقنون بوجود مغامرين يتحملون المخاطرة في بناء المشاريع خوفاً من الخسائر الكبيرة التي تتجم عن المشروع^{٨٧}.

يختلف نموذج التنمية باختلاف النظرية التي تهتدي بها الدول النامية في رسم خطة التنمية الخاصة بها. كما أنها تختلف من دولة لأخرى، نظراً لاختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل دولة. " ومن هنا ظهرت نظريات التحديث، مثل نظرية مراحل التنمية لـ " روستو " والتي يتم بمقتضاها انتقال أي مجتمع من المجتمعات من مرحلة المجتمع التقليدي، إلى مرحلة التهيؤ للانطلاق في

^{٨٧}نادية رمسيس . النظرية الغربية والتنمية العربية . سلسلة مكتب المستقبل العربي / ٦ / . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . ١٩٨٤ . ص ١٧٠ .

مسار النمو، حتى يصل المجتمع إلى مرحلة النضوج. وينتهي بمرحلة الاستهلاك العالي^{٨٨}.

لقد فشلت النظريات التقليدية للتنمية، التي سادت خلال ستينيات القرن الماضي، في معظم الدول النامية. والتي كانت فيها النتائج سلبية، حيث جلبت مشاكل عديدة للدول النامية. من بينها ازدياد حجم المديونية الخارجية إلى حد عجزت بعض الدول النامية عن سداد أقساط وفوائد الديون الخارجية. بالإضافة إلى انتقال ظاهرة التضخم من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، مع استمرار ظاهرة الفقر والتخلف وانتشارها. ويرجع فشل مثل هذه النظريات إلى الأسباب الآتية:

- الاختلال في توزيع اليد العاملة على قطاعات الأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- الهجرة من الريف إلى المدينة.
- ارتفاع معدل البطالة.
- عدم التوازن في هيكل الدخل القومي. فقد ازداد الأغنياء غنى، والفقراء فقراً.
- أدت الزيادة في الإنفاق على مشاريع التنمية، إلى ظهور العجز في الميزانيات الحكومية، مما أسهم في ارتفاع معدلات التضخم.
- عدم التوازن في ميزان المدفوعات، واستمرار الاختلال في الميزان التجاري.
- ازدياد حجم المديونية الخارجية لتغطية الإنفاق الكبير على مشاريع التنمية.

ويرجع عدم نجاح تلك النظريات والنماذج الموضوعية، إلى صيغة النظام الاقتصادي الدولي، الذي تهيمن عليه قوى الدول المتقدمة. بحيث يمنع النمو المستقل للدول النامية. لأن شروطه تجهض كل عمليات التنمية. وللخروج من هذا الواقع السيئ، لا بد من تحطيم قواعد التبعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تضر بمصير البلدان النامية.

^{٨٨}نادية رمسيس. نادية رمسيس . ص ١٧٣ . .

٥ - التنمية المستقلة والاعتماد على الذات:

" ليس للتنمية المستقلة نموذجاً واحداً، وإنما يتعين على كل شعب، أن يتخذ بنفسه طريقة إلى تحقيقها، مستفيداً من تجارب الآخرين. فالتاريخ لا يكرر نفسه. وكل تقدم في تاريخ البشرية تم في ظروف لا يمكن اصطناعها من جديد. والمحاكاة لن تؤدي إلى أي نجاح ينكر. وإذا سلّمنا جدلاً بنجاحها فإن ثمن هذا النجاح سيكون محو الشخصية الحضارية بما تمثل من قيم ومعتقدات... إن الفرد يتميز بقدرة عظيمة على المحاكاة. أما الإنسان فميزته الأساسية هي القدرة على الإبداع. ومن ثم أن أهل الفكر والعلم عندنا مطالبون بدور أساسي يتمثل في المراجعة النقدية لما تلقوا من (معرفة) والعودة بالنظرة النقدية نفسها إلى تراثنا الحضاري، والاقتراب من جماهيرنا والتعلم منها بدلاً من التعالي عليها. وبمثل هذا المسلك يمكنهم أن يفكروا تفكيراً حراً وأن يبتدعوا الحلول التي نلتمناها^{٨٩}.

ويمكن القول أن كثيراً من خطط التنمية لم تحقق الأهداف التي وضعت من أجلها، إذ يلاحظ في كثير من البلدان النامية، نوع من عدم التوازن الاقتصادي، أو الغذائي، إلى جانب تراكم الديون الخارجية، وتفاقم الأزمات الاقتصادية، وتخلخل ميزان المدفوعات، بسبب تزايد الاستهلاك، وتناقص الإنتاج. كل هذا التردّي في أوضاع الدول النامية، يرجع إلى فشل نماذج التنمية التي اتبعتها تلك الدول في محاولة تطوير وتقديم مجتمعاتها.

" إن التنمية بهذا المعنى الشامل لا بد أن تُؤسس على الاعتماد على النفس، وعلى الموارد الذاتية، وعلى البشر قبل كل شيء. فمن دون اقتناع المواطنين بأن التنمية لمصلحتهم ولمصلحة أولادهم، ومن دون مشاركتهم الإيجابية في تحديد أهدافها المرحلية ومشروعاتها، واقتسام عوائدها، بقدر اقتسام ما تستلزم من تضحيات. ومن دون الاستمرار بالمستوى العلمي والفني والصحي لكل المواطنين يصعب حقاً الاعتماد على النفس. والاعتماد على النفس لا يعني الانغلاق والاستغناء عن التبادل الخارجي. ولكنه يفترض

^{٨٩} إسماعيل المعلم . التراث ووحدة الشخصية القومية للأمة العربية . الناشر العربي . العدد الثامن . شباط ١٩٨٧ . طرابلس ص ١١ .

أن يكون هذا التبادل انتقائياً ومتكافئاً. فهو يحدد امتداده الطبيعي في الاعتماد الجماعي على النفس لمجموعات الدول المتجاورة. وهو من ناحية أخرى. يقاوم عدم التكافؤ في المبادلات مع الدول الصناعية المتقدمة. ويأخذ عنها كل ما يلائم الاقتصاد الوطني^{١٠}.

وهكذا فإن لكل بلد موارده المادية والبشرية . وله خصوصيته الحضارية، التي تستوجب خلق نموذج للتنمية خاص بهي يلائمه ويساعده على التطور والتحول إلى حال أفضل. وإن أفضل طريق للتنمية، هو دراسة جميع النماذج التنموية المطبقة في الدول ذات الأنظمة الاقتصادية المتباينة، دراسة علمية، تنتهي إلى استخلاص نموذج خاص يناسب البلد الذي يسعى لتحقيق التنمية.

ولتحقيق التنمية في الوطن العربي. ينبغي أن تراعي، احتياجات المجتمع، وتتبنى تطلعاته. ومشاركته. وأن تتبع من واقعه، لأن حركة الأمة جميعها، شرط أساسي لإنجاح أي تنمية. ويجب أن يسير كل من التنمية للثروة الخارجية والنمو الداخلي للأمة في خط واحد^{١١}.

^{١٠}إسماعيل المعلم . المصدر السابق . ص ٤٤ .

^{١١}محمد باقر الصدر . مصدر سابق . ص ١٣ .

أولاً - نموذج التنمية في الدول الاشتراكية:

١ - النموذج الاشتراكي السوفيتي:

١ - الماركسية وقضايا التنمية:

بدأ الفكر الماركسي يحتل مكانة بارزة - في السنوات الأخيرة - في مجال الدراسات المعنية بالتنمية. ويمثل البديل النظري الماركسي مواجهة لكافة النظريات المحافظة التي ترجع التخلف إلى حالة متأصلة (أصلية Original)^{١٢} في الشعوب المتخلفة، وترى أن عملية التنمية هي عملية التخلي عن متغيرات النمط التقليدية، وتتبنى متغيرات النمط السائدة في الدول الرأسمالية المتقدمة. وأهم ما يوجه إلى تلك النظريات من نقد هو إغفالها للتجارب التاريخية المتميزة لشعوب العالم. ويمكن بلورة أفكار ماركس فيما يتعلق بالتنمية والتخلف في ضوء الأبعاد التالية:

أ - أثر المفهوم الديالكتيكي عن الواقع تأثيراً عميقاً في تفكير ماركس في الظواهر الاجتماعية، فالمرء لا يستطيع أن يفهم النظام القائم دون أن يقوم بنقده، ويضع له قضية عكسية.

ب - العلاقة بين البناء الاقتصادي الأساسي (شكل الإنتاج) والبناء العلوي (الأفكار والنظريات والمثل)، فإن كل نسق من الإنتاج الاقتصادي يبدأ بحالة الإثبات حتى يكون أكثر النظم الممكنة كفاءة في ذلك الوقت، لكنه متى عزز اجتماعياً، يصبح عقبة أمام تطبيق الاختراعات التكنولوجية، والإفادة من الأسواق الحديثة، والمواد الخام، ولا يمكن للتطور التاريخي أن يقف عند هذه المرحلة. فالنظام المعزز اجتماعياً ينبغي إصلاحه، وخلق نظاماً مركباً من القديم والجديد. وقد حدد كارل ماركس خمس مراحل لتطور ونمو

^{١٢} استخدم هذا المفهوم أندريه جوندرك فرانك لوصف نظرية التنمية الأرثوذكسية (التقليدية).

A. G. Frank . Capitalisms and Underdevelopment in Latin America. Monthly Review Press.(Sep. 1969).

المجتمعات : مرحلة الإنتاج البدائي ، مرحلة العبودية، ومرحلة الإقطاع، ومرحلة الرأسمالية، ثم مرحلة الاشتراكية. وفي كل مرحلة ظهر تأكيد على العلاقة المتبادلة بين البناء الاقتصادي الأساسي والبناء العلوي^{٩٣}.

ج- ازدهار الرأسمالية ودورها في عملية التغيير. " لأن الرأسمالية تجتذب معظم الشعوب البربرية إلى طريق الحضارة، من خلال دورها الإيجابي في عملية تطوير وسائل الإنتاج، واستخدام أساليب الاتصال الحديثة " ^{٩٤} . كما أكد ماركس على دور الرأسمالية في عملية التطوير لأساليب الإنتاج^{٩٥}.

٢ - حتمية الثورة:

يستمر تحليل ماركس للرأسمالية التي تصبح من وجهة نظر ماركس معوقة للتقدم في مراحلها المتقدمة. حيث يؤدي نمو رأس المال وتراكمه لدى الطبقة البرجوازية إلى تزايد التصادم بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الإنتاج، وبين الشكل الرأسمالي الخاص للملكية. ومع نمو الثروة في أيدي الطبقة الرأسمالية، تنمو البطالة والافتقار إلى الطمأنينة والأمن من ناحية أخرى. إن البحث عن فائض القيمة هو الذي يؤدي إلى تجميع الثروات والترف والطفيلية والتبذير عند البرجوازيين^{٩٦}. وهكذا تهيب الرأسمالية لنفسها الظروف اللازمة لانتهيارها وزوالها. ومع تزايد الوعي لدى الطبقة العاملة " البروليتاريا " ومع تعاظم ظروف المعاناة، تتزايد حدة الصراع بين الطبقة البرجوازية والطبقة العاملة، الذي ينتهي بثورة البروليتاريا وبناء المجتمع الاشتراكي.

^{٩٣} A . Shaft . The Marxist Theory of social Development . in S . N . Eisenstaedt . (ed) . Readings in social Evolution and Development. Pergamum Press . London . 1970 . P . 81

^{٩٤} Marx and Engels . The Communist Manifesto . in Karl Marx . The Revolution of 1848 . Edited by David Offenbach . Penguin Books. London . 1973 . p. 71

^{٩٥} Henri Lefebvre . The sociology of Mar .Penguin Books . London . 1973 . p .195

^{٩٦} And counter Revolution . London . 1969 . p . 53 . The Revolutions . Lipset .

فكان ماركس يعتقد مثلاً أن الرأسمالية الاستعمارية، من شأنها أن تثور بنية المستعمرات التحتية، وأن تولد فيها اقتصاداً رأسمالياً متكاملًا (من خلال النظر إلى الاستعمار البريطاني في الهند).

وكان « ماركس » ينظر بازدراء لما حصل أمامه في الهند، وكشف ظلم الإنكليز في استعمارهم للهند، و حق الهند في أن تكون بلداً مستقلة، وبين عدم قدرتها على التصرف بحياتها، واقتصادها، ومعتقداتها، على نحو ما يحلو لأهلها. وقد طرح ماركس المشكلة قائلاً: أن المسألة ليست في معرفة ما إذا كان يحق للإنجليز أن يستولوا على الهند أم لا، بل في معرفة ما إذا كنا نفضل هنداً مستولى عليها من قبل الأتراك أو الفرس أو الروس، أم هنداً مستولى عليها من قبل البريطانيين، إذ لا سبيل هنا لتحديد حقوق، فحتمية التاريخ وقدرته أمور لا تناقش، وحرية الشعوب في تقرير مصيرها لم تكن مطروحة عند ماركس بالنسبة للهند وكأنه يقوم بدور شرطي التاريخ إذ ينظم سير الجيوش وفقاً لأفضلية مرورها نحو بلاد الهند المغلوبة^{٩٧}.

وهكذا تعالج النظرية الماركسية قضية التخلف والتقدم من خلال مفاهيم الصراع كقوة دافعة للتقدم، والعوامل الاقتصادية كمحددة لوضع المجتمع التاريخي وبناءه الاجتماعي، والمراحل التاريخية كمراحل حتمية بفعل التطور الجدلي للمجتمع والعلاقة بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، والطبقة كوسيلة لإحداث التغيير والتنمية.

إن التجربة السوفيتية هي التي أوجدت من الناحية التاريخية، الديناميكية "الحقيقية" لتنمية لا رأسمالية، تنمية "اشتراكية" لمجتمع قروي، وهي التي استكشفت. في ظروف دولة تم تصنيعها جزئياً. وسائل "الطريق المختصر" ومنطقه الحتمي، الذي يؤدي إلى قيام الدولة بإعلان نفسها دولة "اشتراكية".

^{٩٧} المرجع السابق نفسه.

٣ - التنمية في أول دولة اشتراكية " روسيا " :

ظهرت أول دولة اشتراكية في روسيا في أكتوبر من عام ١٩١٧ ، وبرز معها، نموذج جديد مغايراً للرأسمالية القائمة على التنافس، بما في ذلك رأسمالية الدولة، وهذا النموذج هو ، شكل جديد للتصنيع الضخم، تمثل "قيام الدولة بالتنمية وقيامها بالتخطيط له" ، وبخاصة قيامها بتنمية شاملة للاقتصاد، والحياة الاجتماعية كاملة.^{٩٨}

وكانت توجهات النموذج هي التقدم نحو الطريق الاشتراكي الذي حلم به الشيوعيون، تمثل بإلغاء نوع من رأسمالية الدولة يمتزج بالكوميونة الريفية ويتوافق معه، متمثلاً بتأميم الأرض والبنوك، والسكك الحديدية، والنقل البحري، وتحكم العمال في المؤسسات، بحيث تضمن ذلك، تحويل ضمني للمؤسسات الخاصة إلى كارتيلات في صورة نقابات صناعية، مواصلة احتكار تجارة الحبوب (وكانت حكومة فبراير ١٩١٧ المؤقتة هي التي أدخلت هذا النظام الأخير). وكان الهدف من وراء ذلك هو القيام بتحويل العلاقات الاجتماعية بطريقة تدريجية وحذرة. وباء ذلك بفشل تام بعد بضعة أشهر، خصوصاً عندما بدأت الحرب الأهلية في ١٩١٨. وكان كل من السوق والرأسمالية يرفضان الدولة. ولكن هذا لم يستمر في مجتمع ريفي في طريقه نحو التصنيع. ، لقد أدى فشل رأسمالية الدولة الذي جاء في روسيا عام ١٩١٨ بعد أن أعلن عن إقامة رأسمالية الدولة إلى قيام النموذج الستاليني الجديد^{٩٩}. لكن حل هناك بديل، وهو شيوعية الحزب، وبناء على ذلك تم ارتجال قيام الدولة بالتحكم على أقصى الحدود في إنتاج التبادلات... إلخ، من أجل البقاء سياسياً، حيث إن المشكلة الكبرى التي تطرح نفسها على الثورة هو "الاحتفاظ بالسلطة" كما قال لينين في أكتوبر ١٩١٧. إن شيوعية الحزب هي سياسة اقتصادية قائمة على تخصيص العمل والموارد بطريقة استبدادية ومباشرة، أي إلغاء السوق واحتكار التجارة الخارجية والداخلية احتكاراً كاملاً، وإلغاء التجارة الخاصة (نوفمبر ١٩١٨) وفرض

^{٩٨} الغويين، فيصل، نقد النموذج الغربي في التنمية، جامعة موزة، ص ٨١.

^{٩٩} المرجع السابق نفسه، ص ٨٢.

استقطاعات إجبارية، والمصادرة، وتأميم شامل للصناعة الكبرى (٢٨ يونيو ١٩١٨): وإعطاء طابع مركزي لإدارة الصناعة بحيث تقوم بها الإدارات المركزية للأقسام، وقيود عامة هي: العمل الإجباري، وإعطاء طابع عسكري لمجموعة من الأنشطة.

لقد كانت "شيوعية الحزب" أكثر من مجرد ارتجال، فهي تمثل إقامة رسم تخطيطي للاستراتيجية التنموية المستقبلية، والدليل على ذلك هو أن الإشارة إلى المفهوم الشعبي القديم الخاص "بالطريق المختصر التاريخي"، قد بدأت منذ عام ١٩٢٠، وسوف يؤدي ذلك إلى التفكير في أن "شيوعية الحزب" هي "شيوعية" على أية حال. وهكذا فإن مرسوم ١٩٢٠ يلغي العملة في الصناعة المؤممة وبخس "قيمة العمل" التي ظلت حبراً على الورق، إذ إن إغراء الطوباوية (الخيالية) بدأ مبكراً. ويعد هذا بداية قيام المثل الأعلى للنموذج التنموي السوفيتي وعناصره الأساسية الأربعة.^{١٠٠}

لقد ركزت الدولة على التنمية (الأساس الأول)، لأنها ضمان بقائها، وقوتها؛ وتتحكم "الضرورة السياسية" في الاستراتيجية الاقتصادية، والتنمية الإجبارية هي شرط لبقاء الدولة الثورية. وهكذا تم اختيار مخاطرة الانحسار الاقتصادي من أجل إرضاء مطالب الفلاحين بطريقة جذرية في ١٩١٧، عن طريق تحرير المير (وهي الجماعة الريفية). فالمرحلة الأولى في التنمية السوفيتية هي تحالف العمال والفلاحين.

تمثل النمو بإقامة دولة على أنقاض مجتمع مدني ليبرالي ديمقراطي، ويفترض ذلك قيام حرب فلاحية ذات منطق مناهض للتنمية.

أما العنصر الثاني في هذا النموذج، هو اللجوء إلى القهر، عند مواجهة الفوضى الاقتصادية والخراب. بما يضمن سير الاقتصاد، بصفة مستمرة، في حالة الطوارئ، دون سيطرة آليات السوق. فالمجال الاقتصادي مرن، إذ أن منهج الأولويات يسمح بالكسب،

^{١٠٠} الغويين، فيصل، نقد النموذج الغربي في التنمية، جامعة مؤتة، ص ٨٢.

كما هو الحال أثناء الحرب الأهلية، واعتباراً من ذلك الوقت، أصبح هناك تماثلاً بين فكرة القهر وفكرة التنمية اللا رأسمالية، وفكرة التنمية الاشتراكية.

وكان العنصر الثالث في هذا النموذج هو التماثل بين المركزية والتخطيط. إذ إن أول مؤتمر تناول الخطة (المؤتمر الثامن، مارس ١٩١٩) حيث جمع بين مفهومي الدولة والخطة: "وترمي أحد المهام الأساسية إلى توحيد مجموع أنشطة البلد الاقتصادية في إطار خطة الدولة الوحيدة، وإعطاء أكبر قدر ممكن من المركزية للإنتاج".

ونتيجة الأوضاع السائدة، كان الخلاص عن طريق التكنولوجيا، وكان الهدف الذي فرض نفسه على المخططين السوفييت، باعتباره خط المستقبل، في إطار الأزمة التي سادت العشرينيات.

وكان ينبغي أن يكون هناك، بعد "أكتوبر السياسي" أكتوبر اقتصادي". ويرى جلب كرزيزانوفسكي (١٨٧٢-١٩٥٩) [وهو صاحب خطة جولرو في ١٩٢٠ وأول رئيس للجوسبلان (فيما بين ١٩٢١-١٩٢٣) وهو متأثر إلى حد كبير بالعالم الاقتصادي الألماني كارل بالود (دولة المستقبل الإنتاج الاشتراكي الديمقراطي والاستهلاك في دولة اشتراكية، ١٨٩٨، الطبعة الروسية في ١٩٢١)] أن البروليتاريا (طبقة العمال) سوف تجلب نظاماً تقنياً جديداً. وكان يتوقع اندماج البروليتاريا بطريقة وثيقة مع الشروط الأولية لطاقة التقدم التقني الهائل في القرن العشرين، واستخدامها للآفاق الكبيرة التي سوف تتيحها التقنيات الجديدة للطاقة في العالم، وبهذه الطريقة سوف تستطيع الوفاء برسالتها ". وهكذا جاء قيام الكهرباء بدور المخلص، وهو توقع "بالثورة العلمية والتقنية" الحالية، وهذه الإشارة سمة مشتركة للبيروقراطيات الشيوعية، كما ظهر تمجيد مقولة قيام الثورة السياسية "بتحرير القوى المنتجة".^{١٠١}

^{١٠١} الغوين، فيصل، نقد النموذج الغربي في التنمية، جامعة مؤنة، ص ٨٥.

كان شيوعية الحزب، إذن بعيدة كل البعد عن أن تكون مجرد ارتجال، فقد كانت بمثابة تنفيذ ملموس لإستراتيجية اقتصاد الدولة، وكانت النظرية الشعبية القديمة التي اتخذت طابعاً بلشفياً هي الخاصة "بالطريق المختصر التاريخي" تعطيتها طابعاً شرعياً بطريقة ضمنية، وفي النهاية ظهر فيما بين ١٩١٨ و ١٩٢١ المثل الأعلى للنموذج التنموي السوفيتي، الذي يرمي هيكله إلى التصنيع على المدى الطويل، وأدت لجنة جولرو - التي أنشئت في ديسمبر ١٩٢٠ - إلى تبني المؤتمر الثامن، في ٢١ ديسمبر ١٩٢٠، لخطة جولرو، التي تحدد مجموعة من الأهداف التي ينبغي تحقيقها في مدة تتراوح بين ١٠ أو ١٥ سنة، وكانت هذه الخطة تحمل في طياتها ما هو أوسع بكثير من خطة إدخال كهرباء، فهي تقترح سيناريو مستقبلي حقيقي للتنمية السوفيتية.

لقد أدى الفشل الثاني، الذي واجهته رأسمالية الدولة عند انتهاء النيب (N.E.P) السياسة الاقتصادية الجديدة) في ١٩٢٧، إلى العودة إلى فرضية النمو التي كانت شيوعية الحزب تقدمها، ورؤية المستقبل التي كانت تتضمنها، فمثال النيب N.E.P تجربة ثانية لرأسمالية الدولة، أي تجربة تعايش قطاع صناعي تتولاه الدولة تماماً - ولكن إدارة مؤسساته لا مركزية - مع مزارع عائلية صغيرة، وإنتاج حرفي صغير، والرجوع إلى التجارة الخاصة والسوق الحر فيما يخص الإنتاج الصناعي لسلع الاستهلاك ومثل ذلك على وجه الخصوص بعبءاً للكوميونات الريفية ولمؤسساتها، هذه الكوميونات والمؤسسات التي نجت بأعجوبة بفضل الثورة. وكما أشار موشي ليفين، فإن الفلاحين عادوا - في إطار الكوميونات الريفية - إلى العلاقات المتساوية القديمة، فأكثر من ٩٥% من الأراضي كان حوالي عام ١٩٢٧ يتمتع بها الأشخاص بطريقة جماعية مع توزيع دوري يتم كل ٩ سنوات. إن ما سيطر على النظام الزراعي الجديد الذي نبع من تأميم الأرض، هو المزارع الفردية الصغيرة للغاية، وقيام أجهزة الجماعة الريفية بإدارة القرية؛ ونجم عن ذلك هبوط الإنتاج الزراعي وتقهقر التسويق (يستهلك الفلاح ٨٠% من إنتاجه)، وأضرار الدولة لشراء الحبوب لتزويد المدن بها، واستحالة تراكم رأس المال الضروري للتصنيع ولتحديث الزراعة وفي الواقع كان بيد الفلاح إمكانية خنق نظام الحكم.

ولكن اتضح أن التعايش الدائم مع الإنتاج القروي الصغير هو أمر مستحيل بالنسبة للسلطة الاجتماعية الجديدة، فاختيار طريق رأسمالية الدولة - أي طريق "خطوات السلحفاة" - في مجتمع ريفي، يجعل الريفيين "أسياد الموقف عن طريق الخمول"، أسياد مصير السلطة وإيقاع التنمية الصناعية، وفي روسيا - في فترة ما بين ١٩٢١-١٩٢٧ - كان نمو صناعة الدولة ضعيفاً وخاصة فيما يخص إنتاجيته، نظراً لضيق قاعدة استثمارها. فليست هناك إمكانية للتخطيط إلا في حدود تقديرية، هذا ما قامت به الخطط السنوية العامة التي نشرها الجوسبلان في ١٩٢٥-١٩٢٦ تحت عنوان "أرقام التحكم"، أو مخطط المشروع للخطّة الصناعية في ١٩٢٣، أو الخطّة الزراعية في ١٩٢٥ التي صاغها البروفيسور نيكولاي كوندرايتيف (الذي اخترع الدورات...)، وكذلك المخططون الشعبويون الجدد الذين يؤيدون سياسة أسعار مجزية بالقدر الكافي للفلاحين والحفاظ على علاقات بيع غير قهرية بين صناعة الدولة والاقتصاد الريفي، والدليل على ذلك هو رفض خطة كوندرايتيف، لأنها اعتبرت ملائمة لعودة الرأسمالية^{١٠٢}...

وأصبحت استحالة التعايش بين الدولة، التي تعطي الأولوية للنشاط الصناعي، والفلاحين الذين يعيشون في إطار النظام الجماعي، واضحة مع "أزمة المقصات" في ١٩٢٣، والانهيار الدوري لقيام الدولة بجمع الحبوب، وخاصة في شتاء ١٩٢٨. ولكن ليس هناك حل بديل يأتي من الخارج. فروسيا السوفيتية ليس لديها قاعدة استعمارية تسمح لها بالتراكم، وليس لديها كذلك فترة سماح أو مهلة لالتقاط الأنفاس، الموقف إذن هو حالة تعثر اقتصادي، بالإضافة إلى إمكانية كامنّة لسلطة سياسية مزدوجة تميل إلى الاستتباب. وكان لتهديد "السلطة المزدوجة المعكوسة"، التي تمت قبل ذلك مع كرونشتاد والاضطرابات الريفية في ١٩٢١، تلك الاضطرابات التي استؤنفت في ١٩٢٨، أن تظهر من جديد في نهاية التعب، وكانت مثل هذه الظروف كفيلة بالقضاء على احتكار البيروقراطية الجديدة للسلطة السياسية، وعلى المشروع التاريخي الذي ترمي إليه، لأن

^{١٠٢} الغوبين، فيصل، نقد النموذج الغربي في التنمية، مرجع سابق، ص ٨٧.

الدولة الثورية لا تتوصل إلى ضمان السيادة لنفسها على المجتمع الريفي. وفي هذا الإطار أصبح التصنيع مجالاً ملحاً من الناحية السياسية فظهرت مرة ثانية بالتالي " المشكلة الملونة" (ستالين) -مشكلة الفلاحين - والإشكالية التي كان المفكرون الشعبويون قد قاموا بتحديدتها.

وتعد القرية الروسية، العنصر المعرقل للتنمية. ومن هنا حصل الحوار الذي دار في عام ١٩٢٥. ففي رأي بريو براجنسكي واليسار التروتسكي، ليست هناك إمكانية لتصنيع لا رأسمالي دون تراكم اشتراكي بدائي".

وعليه لا بد من استبعاد الآخرين" لتنمية قطاع الدولة (أي قيام قطاع الدولة باستبعاد القطاعات الأخرى)، والذي يحتاج إلى تراكم الثروات المادية في يد الدولة ، أي الثروات الآتية من الاقتصاد الريفي. إن التنمية الاشتراكية تستوجب استغلال تشكيلات ما قبل الرأسمالية والتشكيلات الرأسمالية، وفي المقام الأول استغلال الإنتاج الريفي الصغير، من أجل تمويل التصنيع. " من خلال التبادل ما بين المدينة والريف".

ويقول بريو براجنسكي: إن الريف هو "مستعمرة" الصناعة، أما النظرية العكسية لذلك فهي نظرية بوخارين وهي قريبة إلى حد كبير من نظرية الشعبين الكلاسيكيين (اقتصاد المرحلة الانتقالية). وعلى الرغم من إدانة آراء بريو براجنسكي رسمياً، فقد تم تنفيذها، ولكن من البديهي أن يتم ذلك وفقاً لمناهج تختلف عن المناهج التي كان يحبذها، فالدولة بدلا من أن تقوم بالتصنيع الشعبي لصالح الريفيين والريف، قامت بمحاربتهم.

ونجم عن ذلك ما يُعرف بالاستراتيجية الحقيقية للطريق المختصر، أي إعطاء الأولوية للتنمية في الاتحاد السوفيتي. وفي الفترة ما بين عامي ١٩٢٧-١٩٢٨، أصبح المثل الأعلى لشيوعية الحزب حيث ساد فيما بين ١٩١٨ و ١٩٢١ ، نموذجاً ورؤية عقلانية للأمور تم الإعلان عنها صراحة.

إن النموذج السوفيتي الذي أصبح فيما بعد إطاراً مرجعياً تاريخياً لجميع استراتيجيات تنمية العالم النامي، ولجميع تجارب التخطيط، وربط بين ثلاثة عناصر هامة هي، استراتيجية النمو الصناعي المعجل. وينظر إلى هذا النمو باعتباره هدفاً في حد ذاته ووسيلة لإعطاء الكتلة الاجتماعية التي يمثلها الحزب السيادة المطلقة على المجتمع، وهي إستراتيجية الإيقاع الجبري، أي التصنيع المعجل، التي تتوافق مع مقتضيات تدعيم السلطة الداخلية التي يمارسها الحزب وبيروقراطية ما بعد الثورة، وتدعيم تصاعد قوة الدولة على الساحة الدولية، وقد قرر المؤتمر الخامس عشر تبني هذه الاستراتيجية (في عام ١٩٢٧). وفي عام ١٩٢٨ تم اختيار الصيغة المثلى لمشروع الخطة الخماسية - أي ٦٤ مليار روبل من الاستثمارات بدلاً من ١٦,٥ مليار روبل التي سبق أن خصصها، بقدر أكبر من التعقل، المشروع الثاني الذي حرره الجوسبلان في ١٩٢٧ وأعطيت الأولوية كذلك للصناعة الثقيلة التي أصبحت تستحوذ على ٧٨% من الاستثمارات مقابل النسبة التي تتراوح بين ٦٥% و ٦٩% التي كان يقترحها مشروع ١٩٢٧. وتم تبني هذه الأهداف - أي أهداف الخطة الأولى (١٩٢٩-١٩٣٣) بصورة نهائية في أبريل- مايو ١٩٢٩.

وهكذا بالغوا في تقدير إمكانيات التراكم على الرغم من التحذيرات التي عبر عنها معظم رجال الاقتصاد في الجوسبلان، وكان العامل الذي يزيد من خطورة الموقف هو أن هذا التراكم لا يمكن أن يكون متمحوراً على ذاته، نظراً لغياب تدفق رأس المال الخارجي.

ونجم عن ذلك قيام الدولة بتولي الاقتصاد الريفي والفائض، الذي يصبح التصنيع من دونه عرضة للإخفاق. وتم تبني القرار الخاص بذلك في نهاية أكتوبر ١٩٢٩، وتم تنفيذه فوراً، وهكذا بدأت عملية تحطيم ٢٥ مليون مزرعة ريفية، والقضاء بطريقة جذرية على استقرار الاقتصاد الريفي والمجتمع الريفي. فبدأت محاربة الكوميونات الريفية، وكان ستالين يلغي، من خلال هذه المحاربة، أقوال ماركس، ودانيلسن، وبالتالي لم يحصل توافق مطلق بين التصنيع والكوميونة الريفي. وعندما كان ستالين ينادي "بضمان تفوق

مطلق للقطاع الاشتراكي في الاقتصاد القومي على القطاع الرأسمالي". وكان القطاع الاشتراكي في عام ١٩٢٨ ، لا يتحكم إلا في ٢% من الإنتاج الزراعي . فهذا يعني "تطبيق النظم الجماعية" على القرى وعلى الإنتاج الريفي، أي قيام الدولة بتوليها، وتحويل كل الفلاحين مرة واحدة إلى بروليتاريا (عمال)، كما يعني تمويل صناعة الدولة . وهي قاعدة الهيمنة الاجتماعية الجديدة . عن طريق تراكم رأس المال الذي يتم بالاستقطاع الضخم للفائض الزراعي. وقد أعلن ستالين في ٧ نوفمبر من عام ١٩٢٩ بخطابه عن انضمام فلاحى بعض القرى إلى الكولخوزات.

ونص مرسوم ٢٣ ديسمبر على أن تصبح مساحة الكولخوزات ضعف ما كان منصوفاً عليه في البداية، وفي مارس ١٩٣٠ تم دمج ٥٨% من العائلات الريفية في إطار الجمعيات التعاونية، وكان الإضراب العام في مجال الزراعة وتربية المواشي، وتحطيم المعدات، وذبح المواشي ثمناً لهذا الإدماج وكان الفلاحون يرددون خلال مدة الأربع سنوات التي استمر خلالها هذا الواقع، فلنذهب إلى الكولخوز عراة مثل الصقر.^{١٠٣}

وابتداءً من ذلك الوقت فإن جهاز الحزب أصبح يتولى مباشرة التخطيط الإداري والإجباري، والاقتصاد ، ومستقبل العلاقات الاجتماعية مثل المجال الثقافي. وتشير التجربة السوفيتية إلى أن التنمية، هي عبارة عن مجتمع جديد يقوم بطريقة شاملة على أنقاض المجتمع الريفي وحضارته. فالاتحاد السوفيتي هو الذي اخترع تقنيات ومفاهيم التخطيط، واخترع بوجه خاص منهج التوازنات (منهج يقوم على علاقات رقمية بين الأقسام المختلفة) وتعد هذه الدولة بمثابة مختبر للقرن العشرين.

وتمثل التجربة السوفيتية الإطار المرجعي الأساسي للعالم النامي، الذي يدور في فلك الكتلة السوفيتية، ولجميع سياسات التنمية المستقبلية فيها، لأنها تقدم نموذجاً ناجحاً للطريق المختصر على الرغم من ضغط الاستهلاك الصارم. وهبوط الإنتاج الزراعي،

^{١٠٣} الغويين، فيصل، نقد النموذج الغربي في التنمية، جامعة مونة، ص ٨٨.

على الأقل حتى عام ١٩٤٠ فهذه التجربة ترسم مجال الاحتمالات: رأسمالية الدولة، الطريق البطيء، أو رأس المال الاشتراكي، الطريق القصير وهي النموذج الوحيد لتنمية سريعة، ولتصنيع معجل. ولبناء الدولة الحديثة في وسط تاريخي قروي، وهو النموذج الوحيد الذي يعمل، وهي تمثل الحل البديل الجذري للطريق الرأسمالي الكلاسيكي.

٤ - التكامل بين البلدان الاشتراكية :

نص برنامج المجلس الاقتصادي، على تحسين التعاون، وحفز تنمية التكامل الاقتصادي الاشتراكي بما يأتي:

١ - يتحقق التكامل الاقتصادي الاشتراكي على أساس الموافقة الحرة، وهو يمس مسائل التخطيط الداخلي، والمتعلقة بنشاط المنظمات الوطنية .

٢ - ينبغي على البلدان مواصلة تطوير علاقاتها الاقتصادية، والعلمية، والفنية .

٣ - إن تنسيق خطط التنمية الطويل الأجل، يحدد الاتجاهات الأساسية للتنمية في القطاعات الأساسية للاقتصاد الوطني .

٤ - ينبغي توسيع التجارة وتحسين قواها، بما يتماشى مع تنمية الإنتاج المادي والتعاون .

٥ - التكامل بين البلدان الرأسمالية :

كتب لينين في الإمبريالية بأنها، أعلى مراحل الرأسمالية. وأن عهد الرأسمالية الحديثة، يبين لنا أن ثمة علاقات تتكون بين اتحادات الرأسماليين، على صعيد اقتسام العالم اقتصاديا، وأن ثمة علاقات تتكون بمحاذاة ذلك بين الاتحادات السياسية، وبين الدول، وعلى صعيد اقتسام بقاع العالم، وعلى صعيد الصراع من أجل المستعمرات، والصراع من أجل الرقاع الاقتصادية .

واستنتج لينين بأن القوى المنتجة لدى الرأسمالية العالمية تتخطى الإطار الضيق للحدود الوطنية.

ثانياً - النموذج الغربي الرأسمالي في التنمية :

١ - التطور التاريخي والخصائص العامة:

انحل الإقطاع في أوروبا نتيجة الثورة الصناعية في إنكلترا، في منتصف القرن الثامن عشر، والتي امتدت إلى بلدان أخرى. والتي قامت على صناعة الغزل والنسيج، التي ارتكزت على تطوير التقنية الآلية، والإنتاجية الكبيرة. وترافقت هذه الظواهر مع حركة الاستعمار التي نشطت للحصول على مستعمرات، وأصبح العالم كله مسرحاً لهذه المغامرة الاستعمارية الكبرى وموضوعاً لهذا المشروع الاستعماري، لتكون تلك المستعمرات، مجالاً لاستثمارها من قبل الدول الرأسمالية الصناعية، التي أثريت عن طريق تركيز رأس المال فيها، الناتج عن استغلال المستعمرات، بتحويل هياكلها الإنتاجية إلى هياكل منتجة ومصدرة للمواد الخام ومستوردة للسلع المصنعة وغير المصنعة، وجعلها بالتالي في حالة تبعية كاملة للاقتصاد الرأسمالي العالمي يضاف إلى ذلك أن نظام النقد الدولي قد عكس دائماً في مراحل المختلفة المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية للطرف الأقوى في هذا النظام.^{١٠٤}

وقد ساعد على التطور الرأسمالي نوعان من العوامل هي : أولها الاكتشافات التاريخية الكبرى، وأهمها الآلة البخارية، والسكك الحديدية، والسيارات، والتي ساعدت على الاستثمار، وامتصاص رؤوس أموال ضخمة، ونمت صناعات هامة مثل صناعة البترول والمطاط والزجاج، وتأتي بعد هذه الاكتشافات اكتشاف الكهرباء ذات الدور المماثل لنمو الرأسمالية.

وثاني العوامل الحروب، وما أعقبها من اضطرابات، ذلك أن للحروب نفس الدور في نمو الرأسمالية، حيث يزداد بعد الحروب الطلب على السلع المدنية، وضرورة الإعمار. وهذا يستلزم استثمارات جديدة تدوم لسنوات عدة بعد الحرب.

^{١٠٤} الغوين، فيصل، نقد النموذج الغربي في التنمية،، مرجع سابق. ص ٩٠ .

لقد قامت الرأسمالية منذ نشأتها على المنافسة وسار التطور في خط متصاعد من الحرفي وحتى الشركة، والشركة العملاقة الاحتكارية، التي تهيمن على السوق في كل صناعة. وبذلك ظهرت التروستات والاتحادات والكارتلات، وتعاظم دور الدولة في المجتمع، وهيمنت الاحتكارات على الأسواق الخارجية، وازداد نفوذها في الحياة الاقتصادية والسياسية في المجتمع. وأصبحت تقرر سياسات الدول، الأمر الذي أدى إلى فرض السيطرة والنفوذ وصراع المصالح الذي يعاني منه عالم اليوم.

وهكذا تحقق منذ بداية القرن العشرين الانتقال من رأسمالية ما قبل الاحتكار إلى رأسمالية جديدة تبدلت فيها سنن المرحلة السابقة وخصائصها. وتمثلت الخصائص والمقومات الاقتصادية للمرحلة الجديدة: بتركز وتمركز الإنتاج ورأس المال، تحول رأس المال المصرفي نحو رأس المال الصناعي، السيطرة على الأسواق، وأهمية تصدير السلع ورأس المال. وهكذا تطورت الرأسمالية حدودها الإقليمية، واقتسمت العالم إقليمياً بين اتحادات الرأسماليين.

لقد سادت نزعة عالمية، تُسمى اليوم بالعولمة، تمخضت عنها سياسات التنمية الغربية، وتبين أن المسافة التي تفصل بين كل من الدول المتقدمة، والدول النامية، لم تزد اتساعاً، بل أضحت الجميع يشكك في مسار الطريق، ولم يعد الحديث عن مأزق التنمية محصوراً في أوساط المناهضين للتنمية الغربية فقط، بل تجاوزتها لتتناوله مقالات الخبراء في مؤسسات التنمية العالمية، الذين أقرّوا أن مؤسسة من حجم صندوق النقد الدولي باعتمادها على تصور مالي بحت للتنمية تتحمل مسؤولية الكوارث الخطيرة وخاصة في البلاد النامية.

إن ما تعانيه مجموعة البلاد النامية من مشكلات حادة في تعاملها الخارجي مثل تفاقم العجز في موازين المدفوعات الخاصة بها، وانفجار ديونها الخارجية، واستفحال أعبائها، وتدهور أسعار عملاتها الوطنية، ترجع في حقيقة الأمر إلى طبيعة الواقع اللا متكافئ الذي تحتله هذه البلاد من خلال تحويل هياكلها الإنتاجية إلى هياكل منتجة

ومصدرة للمواد الخام ومستوردة للسلع المصنعة وغير المصنعة، وجعلها بالتالي في حالة تبعية كاملة للاقتصاد الرأسمالي العالمي يضاف إلى ذلك أن نظام النقد الدولي قد عكس دائماً في مراحل المختلفة المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية للطرف الأقوى في هذا النظام.^{١٠٥}

وهكذا يتضح أن مشروع التنمية الغربي غير ممكن عالمياً، ويتعذر تعميم نموذجهِ على البشرية جمعاء، فلا هو ناضج بيئياً ولا هو عادل إنسانياً.

لقد تعاون الغرب المهيمن تحت غطاء المؤسسات الدولية وبمساعدة النخب السياسية المنتفعة على صياغة سياسات تنمية لإخراج بلدان الجنوب من أزمتها المتعددة.

إن فلسفة التنمية لا تتفصل عن الإطار التصوري الذي قام عليه الاستعمار الغربي تاريخاً وعقيدة، فمنه يستمد قيمتها، وهو الذي نفخ فيها تلك الروح التي كانت وراء المغامرة الكبرى التي شهدتها العالم منذ ما يزيد على الخمسة قرون، تلك المغامرة التي سعت إلى إعادة تفصيل العالم وفق مقاسات جديدة سترتكز على القيمة.

إن الحديث عن التنمية هو حديث عن تاريخ طويل لمحاولات الغرب فرض استراتيجيات التنمية على الجنوب، وتاريخ السياسات التنموية التي اتبعتها هذه البلدان تعري المشاكل الاقتصادية، وتفضح تدخل وهيمنة القوى والمنظمات الدولية: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة. فبعد النهب والقوة اللذين مارسهما الغرب خلال الاستعمار لتسخير الجنوب، أفرز مؤسسات دولية أكثر "شرعية" لاستغلال هذه البلدان واستنزاف خيراتها، تحت ظل نظام عالمي غير عادل، فإذا كان القانون الدولي يعطي صوتاً لكل دولة كيفما كانت قوتها وأهميتها، فإن قوتها في البنك الدولي وصندوق النقد العالمي مرتبطة بمساهماتها المالية، فالبلدان الأكثر غنى كالدول السبع،

^{١٠٥} الغوين، فيصل، نقد النموذج الغربي في التنمية، مرجع سابق. ص ٩٣

وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تفرض سياساتها وبواسطة هاتين المنظمين تملك هذه الدول سلطة لا تتناسب مع أهداف ومبادئ الديمقراطية التي تتبناها.

إن مناقشة الأسس الرئيسية للمجتمع الغربي: النزعة الاقتصادية المنحدرة من عقلانية مغشوشة تعطي الأولوية للكم والرياضيات، والنزعة المادية قد بدأت منذ مدة، إنها أزمة تمس مستويات أساسية من الحياة، والرد عليها لا يمكن أن يكون من طبيعة اقتصادية فقط. ذلك أن الأزمة ليست أزمة نمو إنها أزمة العقل والثقافة الغربيين.

إن مشكلة القيم والثقافة هي المشكلة المركزية في النموذج الغربي، ومشكلة ما اصطلح على تسميته بالتنمية جديرة بالاهتمام. وهي مرتبطة بالنسب الفكري الغربي الذي ينظر إلى العالم على أنه هامش له.

إن قدرة الليبرالية على تقدير التنوع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي تجاه الآخر غير الغربي، بقيت محدودة؛ وأقل بكثير من أن تحد من ميلها نحو الاستعمار بكل صوره وأشكاله. وتبين الأدبيات والسياسات الحكومية تجاه البلدان النامية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أن الخبراء الليبراليين لا يستطيعون أن يفهموا ما الذي يمنع هذه البلدان من أن تتحني أمام "منطق الحديث" وأن تتبع دونما تحفظ طريقة الحياة الليبرالية، كما أنهم يشعرون بقلق عميق حيال مطالبة الشعوب المحلية بأن يتاح لها أن تعيش طرائقها التقليدية في الحياة، مع تلك التغيرات التي ترغب بإدخالها إليها بملء حريتها، وحتى حين يبدي بعض الليبراليين تعاطفا مع مثل هذه المطالب، فإنهم يجدون صعوبة كبيرة في تقديم مسوغ مقنع على أسس ليبرالية.^{١٠٦}

٢ - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ودورهما في عملية التنمية:

صندوق النقد الدولي هو مؤسسة تقوم بالإقراض، بيد أنه حدث تحول جوهري في دور الصندوق مؤخراً حيث أصبح يقوم مع البنك الدولي بمهمة الإشراف على اقتصاد

^{١٠٦} الغوين، فيصل، نقد النموذج الغربي في التنمية، جامعة مؤتة. مرجع سابق. ص ٩٤.

دول العالم النامي. وخاصة عندما تطلب هذه الدول المدينة إعادة جدولة ديونها الخارجية. وقد أصبحت عملية إعادة الديون من الأمور المألوفة في عالم اليوم. وخلال هذه العملية يكون الفخ معداً لإخضاع الدول المدينة بالقوة لحظيرة الهيمنة المباشرة للدائنين، وخلال ذلك يتعين على البلد الذي يطلب إعادة الجدولة، أن يقدم تقريراً مفصلاً عن أوضاعه الاقتصادية، والمشكلات التي يواجهها، وقبل أن يوافق الدائنون على إعادة الجدولة يتعين على البلد المدين أن يقوم بعمل اتفاق يتعهد بموجبه تنفيذ جملة من السياسات والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية واتباع سياسة نقدية. وتطبيق برامج التكيف الاقتصادي، التي تنطلق من رؤية مؤداها أن مازق المديونية الخارجية والركود الاقتصادي، إنما يعود إلى أخطاء السياسات الاقتصادية الداخلية، التي ارتكبتها هذه البلاد، وعليه فإنه للخروج من هذا المازق. يتعين على البلد المعني أن يقوم بإحداث تغييرات جذرية في هذه السياسات، حتى لو تم ذلك بتكلفة مرتفعة وعلى حساب الأهداف الاجتماعية. وتتصب هذه السياسات على: تقليل نمو الإنفاق العام، بشقيه الجاري والاستثماري، والعمل على زيادة الموارد العامة وذلك من خلال:

- إجراء خفض كبير في بند النفقات ذات الطابع الاجتماعي، وخاصة ما يتعلق بدعم أسعار السلع التموينية والأساسية.
- تغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف وتجميد الأجور.
- أن تكف الدولة عن الدخول في المشاريع الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص (وبالذات الأجنبي أو المشترك) أن يقوم بها.
- زيادة الضرائب على السلع والخدمات.
- الخصخصة، وتعني بيع مشروعات القطاع العام بكاملها إلى القطاع الخاص، وتبدأ بإجراء مسح كامل لمشروعات القطاع العام، وتصنيف هذه المشروعات حسب

أوضاعها، ثم تحديد المشروعات المراد تخصيصتها، وإنشاء جهاز خاص يكون مسؤولاً عن برامج الخصخصة.

- تحرير التجارة الخارجية، من خلال إلغاء القيود المفروضة على الواردات، وإلغاء الإجراءات التي كانت تطبق لتشجيع الصادرات كالرسوم الجمركية، والتخلي عن مبدأ حماية الصناعات الوطنية، وتخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية.

ولا يكفي صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي بالنصح فقط، بل يتدخل شيئاً فشيئاً في الشؤون الاقتصادية الداخلية للدولة، فيقدم المشورة في مجال السياسات المالية وسياسات التوظيف والاستثمار والتجارة الخارجية وسياسات التسعير الداخلية والأجور والدعم الحكومي.

وهكذا يتضح لنا أن السياسات الراهنة لبرامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، ذات تأثير سلبي للغاية على التنمية، فهي تزيد من درجة الحرمان البشري في إشباع الحاجات الأساسية، وتقود إلى تهميش دور الدولة في التنمية والنشاط الاقتصادي، وتقل صناعة القرار الاقتصادي من مستواه الوطني إلى مستوى المؤسسات الدولية ومناحي القروض.

وخلاصة القول: إن التنمية على الطريقة الغربية لم تتحول في يوم من الأيام إلى حقيقة فعلية، وإنما كانت ولا تزال وهماً يصعب تحقيقه فهذه التنمية لم تخدم سوى مصلحة الرأسمال العالمي ومنطق الإنتاج والاستهلاك الغربيين بكل كوارثهما الاقتصادية والبيئية.

٢ - نموذج التنمية الرأسمالية في بريطانيا:

بريطانيا إحدى دول أوروبا الغربية الصناعية. وهي نموذج للدول الرأسمالية الصناعية المتطورة المهمة. تحتل بريطانيا مركزاً مرموقاً بين تلك الدول، نتيجة لعوامل عديدة، أهمها هو أن الثورة الصناعية الكبرى، انطلقت أساساً منها، ثم انتقلت منها إلى

بقية دول العالم الصناعية المختلفة. إلى جانب ذلك أنه تتوافر فيها جميع مقومات التنمية الصناعية، كمصادر الطاقة (الفحم ، البترول، الطاقة النووية، وجميع أشكال الطاقة الحيوية الأخرى). والمعادن، والسوق ، ورأس المال، وطرق المواصلات، والبنية التحتية بأشكالها المختلفة^{١٠٧}.

استفادت بريطانيا من الكشوفات الجغرافية في دعمها اقتصادياً وديموграфияً. وحققت انتصاراً ساحقاً في الحرب العالمية الثانية، وحققت أرباحاً طائلة، واكتسبت مركزاً ممتازاً في العالم، وعلى صعيد الأمم المتحدة، فهي إحدى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، واستفادت من استعمارها لدول عديدة من العالم ، وكونت إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس. استفادت من تحالفها مع دول الحلفاء. حققت مكاسب من خلال نشر لغتها الإنكليزية على مستوى العالم.

وأوضحت الولايات المتحدة كأكبر قوة اقتصادية ، عسكرية سياسية تتطوق بها، نشرت ثقافتها بين محيطات العالم. إلى جانب عملة نقدية عالمية قوية. كل هذه العوامل كانت قد دعمتها اقتصادياً ، سياسياً وعسكرياً واجتماعياً. وكانت أول دولة صناعية استفادت من الثورة الصناعية. وحققت تنمية صناعية ، وتقدمت دول العالم الصناعي في هذا المجال.

الصناعات المعدنية، وهي تظهر قوة بريطانيا التنموية في مجال الصناعة. وتتوزع في جميع أرجائها، وكذلك الصناعات النسيجية التي تتركز في يوركشير، ولانكشير، أما الصناعات الكيماوية فتنتشر في مناطق حقول الفحم في كل من حوض نهر كلايد، وحول نيو كاسل، ودربي ، ويوركشير، ووسط بريطانيا ، وويلز وبلفاست.

إن التنمية الصناعية ينبغي أن تتركز بالقرب من مناجم الفحم والمعادن، وأن تتوافر لها أيدي عاملة هائلة، وأسهم هذا في نشوء المدن، وتطورها. حيث يلاحظ توافقاً بين

^{١٠٧} محمد رفعت المقداد و قاسم الربداوي ، الجغرافية الاجتماعية ، منشورات جامعة دمشق ، دمشق ، ٢٠٠٥ .

المناطق ذات الكثافة العالية بالسكان ، ومناطق الفحم ، إذ ترتفع كثافة السكان لتزيد على ٢٠٠ نسمة في الكم في وسط اسكتلندا، وشمال إنكلترا، وبوركشير ، ووسط بريطانيا

وبقيت التنمية قائمة في هذا المجال حتى الثلاثينيات من القرن العشرين، عندما استخدمت الكهرباء، وزيت البترول، بدلاً من الفحم ، فتخلصت بعض الصناعات من القيود المكانية التي فرضها الفحم ويظهر ذلك بوضوح حول لندن .

تعتمد التنمية الاقتصادية على الصناعة ، إذ يعمل ٦٥ % من سكانها في الصناعة ، والتجارة والنقل ، و ٢٥ % يعملون في الإدارة والمهن الحرة، أو الجيش . و ١٠ % من السكان يعملون في الزراعة وصيد الأسماك . فالمجتمع البريطاني هو مجتمع تجاري^{١٠٨} . ويعني هذا كثرة التنمية في قطاع الصناعة، والبنوك والمراكز التجارية ، والبورصات فيها . وقد كانت السباق في تطبيق مبدأ حرية التجارة في العالم .

ونتيجة التنمية في هذه المجالات، تألف المجتمع البريطاني من ثلاث طبقات : أولها الطبقة الأرستوقراطية، والرأسمالية القديمة ، وثانيها الطبقة الوسطى المؤلفة من الموظفين ، وصغار المستثمرين، وثالثها طبقة العمال وهي أدنى الطبقات في السلم الاجتماعي .

وتشكو بريطانيا كغيرها من البلدان الرأسمالية الصناعية من مشكلات شبيهة بمشكلات الولايات المتحدة. إلا أنها تنفرد بمشكلة وهي أنها أصبحت تعتمد اعتماداً كلياً في غذائها على ما تستورده من الخارج. بعد أن ضحت بحقول القمح ، وإنتاج الطعام في بلادها، مقابل الحصول على الخامات بأرخص الأثمان. وحتى تتمكن من المنافسة في السوق العالمية، وتكتسب أسواقاً دائمة لها.

^{١٠٨} محمد السيد ، غلاب ، الجغرافية العامة الطبيعية والبشرية، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ ، ص

وعلى الرغم من ذلك، حققت عملية التنمية في بريطانيا نجاحات كبيرة على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

٤ - النموذج التنموي الرأسمالي السويدي:

اتخذ النموذج التنموي الرأسمالي السويدي موقعاً وسطاً ما بين الرأسمالية والاشتراكية. لقد اعتمد هذا النموذج التنموي على دالة الإنفاق كمصدر رئيسي لتحفيز الطلب على إجمالي الناتج المحلي وبالتالي تحقيق الرفاهية الاجتماعية الجانبة للاستثمار والمحفزة للعمل المنتج، وكان لابد لتأمين انتظام الإنفاق الكبير على البنية الأساسية، وعلى الخدمات العامة، وخدمات الرعاية الاجتماعية، من فرض ضرائب دخل عالية، لمقابلة الحجم المتضخم للإنفاق العام.^{١٠٩}

الإنفاق العام نسبة قدرها ٦٧% من إجمالي الناتج المحلي في السويد في عام ١٩٩٣. لقد طبقت السويد منهاج طريق التنمية الثالث. وكانت على مدى عقود الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي مثلاً لطريقة موائمة المبادرة الخاصة مع البعد الاجتماعي للتنمية، والتي تفرع عنها فيما بعد نموذج الرأسمالية الاجتماعية في ألمانيا.

وعمل تطبيق هذا النموذج في السويد، توطيد الاستقرار والرخاء، والتقدم في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

غير أن هذا النموذج لم يستمر أكثر من فترة قاربت الأربعة عقود، حقق للسويد خلالها تنمية، فاقت ما كان متوقعاً. بحيث استطاعت دورة النمو الاقتصادي، أن تحقق تقدماً، بالاعتماد الكبير على متغير "جي" (G) في مكونات إجمالي الناتج المحلي، أي الإنفاق الحكومي، في حين تواصل النماذج الأخرى الاستفادة من أفضليتها التنافسية، لصالح انخفاض إنفاقها العام، ومخصصات برامج رعايتها الاجتماعية في الموازنة،

^{١٠٩} الصياد، محمد، النموذج الرأسمالي الاسكندنافي.

واضفاء المرونة الشديدة على أسواق العمل، إلا أنه مع التغيرات الدولية وخروج العديد من الدول من أزمتها، فقد كان لابد لهذا النموذج أن يفقد مواقعه التنافسية وموقعه في توزيع وإعادة توزيع الثروة العالمية.

وبذلك تكون السويد قد قدمت نموذجها التنموي المتميز وهو "الطريق الوسط" على مدى فترة امتدت من عقد الخمسينيات حتى عقد الثمانينيات من القرن العشرين، واليوم تقدم السويد نموذجها لكيفية التغلب على مأزق النموذج السابق بنموذج آخر أكثر مواكبة لاقتصاد العولمة الحديث، والمدرّوس من قبل الدول الأكثر تقدماً.^{١١٠}

وعملت السياسة الاقتصادية الجديدة التي اشتملت على خفض حصة الإنفاق الحكومي السويدي من إجمالي الناتج المحلي بنسبة ١٥% من بريطانيا و ١٨% أخفض من فرنسا، وعملت على تخفيض الضريبة على الشركات بواقع ٢٢%، وفي مجال سياسة التحرير سمحت السويد لشركات القطاع الخاص بإدارة المستشفيات الحكومية، وأدخلت تعديلات على نظام امتيازات الخدمة التعليمية بغرض قياس أدائها، ووضعت المستشفيات والمدارس الحكومية في منافسة منتجة مع المستشفيات والمدارس الخاصة، واتخذت إجراءات أكثر صرامة بالنسبة للشفافية الحكومية في اطلاع الجمهور على أي سجلات أو معلومات تخص الأداء الحكومي، ويتم مكاشفة السياسيين ومساءلتهم تجاه أي عمل سلبي أو سوء تصرف وخاصة إذا استخدموا وسائل الرفاهية العالية أو ممتلكات الدولة.

وعليه لم تتأثر السويد كثيراً بالأزمة المالية العالمية التي حصلت في العام ٢٠٠٨م كبقية دول العالم الرأسمالي الحر. حيث واصل اقتصادها نموه خلال الفترة من ١٩٩٣-٢٠١٠ بواقع ٢,٧% في المتوسط، وارتفعت الإنتاجية بواقع ٢,١% مقارنة بمعدل نمو اقتصادي ونمو إنتاجية في أبرز اقتصاد في الاتحاد الأوروبي بواقع ١,٩% و ١% على التوالي.

^{١١٠} الصياد، محمد، النموذج الرأسمالي الاسكندنافي. مرجع سابق. ص ١٢٣.

مع ذلك فإن النموذج التنموي السعودي الجديد لا يتجاوز كثيراً محاسن نموذجها السابق، وإنما يحاول الجمع بين الرأسمالية التنافسية وبين الدولة الكبيرة.





ثالثاً - نموذج التنمية في البلدان النامية والدول العربية:

أولاً - التنمية في البلدان النامية:

تقع البلدان النامية والمتخلفة في معظمها في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، ويشكل عدد سكانها نحو ٣/٢ عدد سكان العالم. فهي تشمل معظم دول قارة آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

تشكو دول العالم النامي من التخلف الفكري والتقني والاجتماعي والاقتصادي وسوء التغذية والبطالة. و ليس لها سياسات اقتصادية واضحة علماً بأن معظمها أصبح يسير معظمها تسير حسب التوجه الرأسمالي والنظام الاقتصادي الحر نظراً لتاريخها الذي تأثر بالحمولات الاستعمارية ثم التحرر في واقعها المتأثر والواضح للضغوط الخارجية الرأسمالية في تحرير التجارة وفتح الأبواب أمام الدول المتقدمة والسير في سياسة الخصخصة، لذلك إن كانت تلك الدول قد تحررت من الاستعمار القديم فهي تعاني الآن من استعمار حديث يتمثل بالاستعمار الاقتصادي الاستغلالي الذي شوه اقتصادها باسم المساعدات الخارجية والقروض وتمويل التنمية وكرس تبعيتها للخارج عن طريق التكامل الرأسي بين الدول المتقدمة والدول النامية.

١ - مضامين التنمية في البلدان النامية والدول العربية:

تعد مضامين التنمية في البلدان الصناعية على درجة كبيرة من الأهمية، في البلدان النامية، والدول العربية، حيث الأجهزة العاملة التقنية، والإدارية، محدودة أكثر مما هي عليه في البلدان الصناعية. وحيث لا تخلق بنية الإنتاج، عادة، طلباً تلقائياً على الابتكارات. في مثل هذه الظروف تكون السيادة التكنولوجية سياسة محكوم عليها بالهزيمة، كما أن الإستراتيجية الناجحة للتقدم التكنولوجي. يجب أن تجمع، على أفضل وجه، واقع التقدم العلمي والتكنولوجي في البلدان الأخرى، مع التنظيم الوطني للبحث، والتنمية، والابتكار، ونشر المعرفة.

ويتطلب الابتكار ونشر المعرفة حفزاً وتشجيعاً فعالاً. وقد قيل في الهند: إن العقبة الكبرى في سبيل الابتكار تتجم غالباً عن عوامل اجتماعية، أكثر مما تتجم عن فقدان الخبرة أو التجهيزات^{١١١}.

وعليه تنشأ التنمية وفقاً لظروف بيئية اجتماعية واقتصادية وسياسية لتحقيق احتياجات مجتمع هذه البيئة. ومن ثم فهي تتغير بتغير احتياجات المجتمع وقدراته. كما يتجسد فيها روح كل مجتمع وشخصيته وأسلوبه في التطور. وتحتاج التنمية إلى عوامل من طبيعة اجتماعية، واقتصادية، أو من طبيعة سياسية في كل بلد، بحيث تعمل على التطبيق الفعلي للعلم والتكنولوجيا، واستنباط الوسائل التي تمكن من التغلب على الصعوبات. ففي مراحل التنمية الأولى، تحتاج البلاد إلى الاعتماد بصورة كلية تقريباً على التكنولوجيات المستوردة.

بالإضافة إلى الجهود الوطنية التي تركز على التكيف مع الظروف المحلية، والموارد، ومهارات العمل، والمؤسسات الاجتماعية، على أنه يجب زيادة الموارد المخصصة للبحث من أجل التنمية، وفقاً لمسيرة التطور، كما يمكن إنقاص تبعية البلد للتكنولوجيا المستوردة. ولكن تخصيص موارد محددة لإعادة ابتكار تقنيات موجودة سابقاً، يمكن توفيرها عن طريق النقل أو الإجازة، يعد في كل مرحلة، أمراً لا طائل منه. فليست التكنولوجيا المستوردة، والبحث من أجل التنمية سياستين بديلتين، بل يجب أن يكمل أحدهما الآخر.

وهكذا تتمثل القدرة على نقل التكنولوجيا وتكييفها على مستوى المهارات وتوزيع العاملين العلميين والتقنيين، وتوافر المواهب في إدارة الأعمال والتتفيذ. فإدارة الأعمال تعد من أهم العوامل في الصناعة الحديثة، ولها دور حيوي تقوم به في الإفادة المبدعة والفعالة من الموارد والتكنولوجيين أنفسهم.

^{١١١} ف. أ. مرابهاي. تحقيق التطور عن طريق العلم والتكنولوجيا. الحلقة الدولية عن العلم والمجتمع في جنوب آسيا. نيويورك. ١٩٩٦. ص ١٤٧.

وتدل تجربة البلدان الصناعية على أهمية تشجيع العلماء، والتكنولوجية على التحرك ضمن الصناعة، والزراعة، والإدارة، وإدارة الأعمال بصورة عامة، وهذا أمر أفضل من الاهتمام المقصور على البحث، فالمصممون والمهندسون المبتكرون العاملون في الورش، قد يثبتون جدواهم أكثر من علماء الفضاء، كما أن دعم مصالح التوثيق ومراكز الإعلام، ومسح الموارد الطبيعية، والتعليم في المعاهد، ومخابر السبر ومراقبة النوعية، ومراكز تنمية الإدارة والإنتاج، كل ذلك يعدّ ذا أهمية خاصة، فهي جميعها مؤسسات ضرورية لانطلاقة النمو الاقتصادي، وتتطلب أطراً علمية وتقنية.

وقد يتم في بعض الظروف الملائمة، تمثّل كامل وسهل للتكنولوجيا المستوردة. على أن القاعدة أن تتحقق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية من التكيف الملائم للوضع المحلي. ففي الزراعة مثلاً، وإن كانت تسري نفس المبادئ، إلا أن مجموعة التكنولوجيات يجب أن تصمم بحيث تتسجم مع شروط البيئة، بالإضافة إلى أخذ العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والثقافية بالحسبان. فالباحث المكيف في هذا المجال إذن أمر أساسي.

وفي معظم البلدان النامية، بل وفي معظم البلدان المتطورة أيضاً، هناك نقص كبير في الأطر المؤهلة التي تلبي سائر هذه الحاجات. وقد يستمر هذا الوضع بعض الوقت، وذلك لأن مدخر القوى العاملة المدربة لا ينمو إلا ببطء نسبي، كما أن عدداً من العاملين المؤهلين مستوعب في العملية التدريبية، ومع ذلك فإنه من الأمور الحيوية أن تؤمن توزيع هذه الموارد المحدودة بحيث يستفاد منها بأفضل وجه، وأن تؤخذ سائر المطالب والأولويات بالاعتبار عند وضع السياستين التربوية والعلمية.

٢ - السياسة العلمية:

وجدت معظم البلدان الصناعية ذات الاقتصاد الحر، في السنوات الأخيرة أنه من الضروري إحداث أجهزة على أعلى مستويات التنفيذ، لوضع السياستين العلمية

والتكنولوجية، وتنسيق الخطط الرامية لتحقيق الإفادة الفعالة من الموارد العلمية والتقنية. كما أن بعض البلدان ذات الاقتصاد الموجه قد اكتسبت تجربة كبيرة في إعداد السياسة القومية للتنمية، وكذلك تطبيق نتائج هذه السياسة القومية للتنمية، وتطبيق نتائج هذه السياسة ومنجزاتها على الصناعة.

أما في البلدان النامية، التي هي ذات موارد محدودة ، والتي هي ذات بنية اقتصادية - اجتماعية، تحول دون التكيف الفوري مع الابتكارات، فلمثل هذه السياسة شأن أعظم. ولكن يجب أن نعترف أن البلدان الصناعية نفسها سواء أكانت ذات اقتصاد حر أم اقتصاد موجه، ما تزال بحاجة إلى تطوير ناجح لآلية التخطيط التكنولوجي، ولدمج التكنولوجيا بالتخطيط الاقتصادي ، في حين أن البلدان النامية، تحتاج إلى التمسك على ملاءمة مؤسساتها التي تعمل على الابتكار مع أوضاعها الخاصة.

فالساسة العلمية أشمل من سياسة البحث ولا تعالج بمفردها. وهي تهدف إلى وضع العلم والتكنولوجيا ضمن إطار السياسات القومية للتحويل البنوي في الزراعة والصناعة. وضمن هذا السياق تحتل خطط التنمية مركزاً أساسياً. فالخطة العامة للتنمية والسياسة العلمية، تتفاعل بشكل يتوجب معه تطبيق العلم والتكنولوجيا سواء أكان بموارد محلية أم خارجية على أهداف قومية محددة سياسياً، وذلك في نفس الوقت الذي يوسع فيه العلم والتكنولوجيا مجال الاختيارات المتوفرة.

فالعلم والتكنولوجيا إذن على الرغم من دورهما الهام في التنمية إلا أن آثارهما قد لا تكون ذات جدوى كاملة، كما يتضح من المشكلات المتأتية عن التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية في العالم . ولذلك لا يسعنا اعتبار العلم فعالية مستقلة عن المجتمع، ويجب أن تتم المحاولات لتحديد نتائج استخدام العلم ، وفي الواقع فقد يكون للبحث من أجل التنمية على النطاق العالمي أثر ضار على البلدان النامية، والمثال على ذلك إحلال المواد المصنعة مكان المنتجات الخام.

إن نظرية العلم في سبيل التنمية نفسها لم تتطور حتى الآن تطوراً كافياً. ولا يوجد حتى الآن سوى بعض المبادئ العامة، ومع ذلك فإن القرارات الصحيحة لا شك في أهميتها. ولهذا سارعت الدول النامية في الإقبال على العلم والتقانة الغربية، ويرجع ذلك إلى الاتصال التجاري والفكري الغربي بأقاليم العالم الأخرى وعلى الرغم من هذا الإقبال على العلم والتقانة فمازالت الدول النامية والمتخلفة تعاني من مجموعة من المشكلات أهمها:

- ١- اعتماد اقتصادها على الاقتصاد الأجنبي وارتباطه به وخاصة الدولة المستعمرة سابقاً.
- ٢- اعتماد اقتصادها على الزراعة من حيث الناتج القومي أو خلق فرص العمل.
- ٣- قلة رأس المال المخصص للاستثمار أو انعدامه.
- ٤- تخلف وسائل الإنتاج أو بمعنى آخر بدائية وازدواجية التقانة المستخدمة بين القديم والحديث.
- ٥- ارتفاع معدل النمو السكاني.
- ٦- ارتفاع معدل البطالة عن العمل بين أفراد القوة الشرائية.
- ٧- غياب نسبة كبيرة من النساء عن المشاركة في عملية التنمية.
- ٨- انخفاض الدخل القومي والفردى وبالتالي تدني مستوى المعيشة هناك.
- ٩- تدني المستوى الصحي والتعليمي.
- ١٠- هيمنة العرف والقيم الاجتماعية التي لا تخدم التنمية.
- ١١- قلة المؤهلين والإداريين الأكفاء.

وعليه لابد من التخلص من هذا الواقع الذي يسيء للتنمية، ويؤخرها ويجعل البلاد في حالة تخلف لفترة طويلة من الزمن، وهو يأتي على أسس من التقدم الاجتماعي والاقتصادي ودليل ذلك هو أن كثيراً من الدول النامية قد أخذت بمبدأ التخطيط السريع للتنمية فيها، لكن العقوبات كانت كبيرة ولم تحقق الأهداف المرسومة في الخطط؛ والسبب هو أن تلك البلدان كانت تجهل ضرورة التنمية البشرية التي هي أساس للتنمية الاقتصادية ثم التنمية الشاملة فهي لا تستثمر في القوى البشرية ولم تستغل الإمكانيات المتاحة بصورة جيدة.

وتسير البنى الفوقية مع البنى التحتية من حيث التخلف الواقع في البنى التحتية والذي يقود إلى تخلف في البنى الفوقية المتمثلة بجملة المفاهيم السياسية والفلسفية والحقوقية والفنية والدينية وغيرها مما يؤمن به المجتمع والمؤسسات المطابقة لها. فالبنيان الفوقي يفتقر إلى الأساس العلمي، والتقاني والأطر الفنية المؤهلة والمدرية وهو ينعكس بدوره على البناء التحتي ويزيد من تخلفه. وينتج عن ذلك ما يلي:

أ - ضعف الإنتاجية :

يعدّ مقدار النمو في الإنتاج الزراعي الكلي في بلدان العالم الثالث، في الوقت الحاضر أعلى منه في البلدان المتقدمة فإذا اعتبرنا الأساس ١٠٠ للإنتاج المتوسط للفترة ١٩٩١-١٩٩٥ فيكون المؤشر ١٢٦ بالنسبة للأولى في عام ١٩٧٢ و ١٢١ بالنسبة للبلدان الصناعية وبلغ مقدار النمو السنوي في مجموعتي البلدان ٢% في السنة وهذا يعني أنه مرتفع لأنه في المراحل الأولى من التصنيع في بلاد في مرحلة التطور في الوقت الحاضر فإن هذا المقدار لا يتجاوز ١% ماعدا في روسيا والولايات المتحدة .

ويجب مع ذلك ملاحظة أنه إذا كان التزايد في الإنتاج الزراعي الكلي في البلدان النامية باستثناء البلدان الاشتراكية سابقا هو في حدود ٥٠% فإن التزايد بالنسبة للدول السبع

المتقدمة، والتجارية الأولى في العالم، ارتفع إلى ٧١% ، وهكذا فإن توسع الإنتاج الزراعي في العالم الثالث ناتج عن المنتجات المخصصة لإشباع حاجات البلدان المتقدمة.

وإن الزيادة في المنتجات الخاصة في البلدان النامية ذاتها، الغذائية بصورة خاصة، متدنية عن المتوسط العام للإحصاءات. وهذا يشير إلى واحدة من نتائج التنمية العشوائية للزراعة التقليدية والمنافسة التي تمارسها المزارع الكبرى على الزراعات المعاشية.

مقابل ذلك، فإن التزايد السكاني يضعف أثر التقدم في الزراعات المعاشية في البلدان النامية. فبالنسبة لإنتاج الفرد الواحد فإنه يتجه للتناقص. وعلى مستوى القارات، تسجل أفريقيا أكبر نسبة من التخلف، بمرود متدن جداً .

ويمكن المقارنة بين استغلال وسط متماثل كلياً على جانبي الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك ، ففي الشمال من وادي امبريال ، الغني ببرهن على ما يمكن أن تقدمه التقنية المعتمدة على المال والعلم ، بالمقارنة مع القطاعات المروية للمكسيك، والتي تبدو مع ذلك في المقدمة بالنسبة لعموم المكسيك . غير أنه يجب الانتباه، إلى أنه ليس كل شيء، يمكن أن يصلح بإدخال مناسب للتقنيات الحديثة .

فقد حدثت إخفاقات مشهورة في مجالات المكننة والتحديث الزراعي ، وخاصة في أفريقيا، حيث قادت كثيراً من المزارعين المفتونين بالتقنية إلى الاعتدال. وإن مشروع الفول السوداني، مثلاً، الذي كان يهدف إلى استصلاح (١٣٠٠٠٠٠) هكتار خلال أربع سنوات في تنزانيا وزامبيا وكينيا لم يحقق سوى استصلاح (٥٠٠٠٠) هكتار فقط اعتباراً من عام ١٩٤٧ ، ثم ألغيت التجربة عام ١٩٥٠ .

وتتعدد المعايير التي يمكن أن تقيس التخلف التقني في الزراعة : استهلاك الأسمدة في الهكتار ، استعمال المنتجات الوقائية والمبيدات ، معدل عدد الجرارات بالنسبة للمساحات المزروعة ، قلة استخدام البذور أو المنتجات المحسنة. لقد تحققت مع ذلك

جهود مضيئة تم بذلها لاستدراك ما فات ، فاستهلاك الأسمدة الكيماوية تضاعفت بمقدار ٣ مرات في حين لم يزد إلا بمقدار ٥٠% في البلدان المتقدمة.

في البلدان ذات المناخ الجاف ، أو الذي يتصف بتذبذب أمطاره ، فإن عملية الري تتصف بتقنية التبذير وعدم الكفاية ، وتبدو قنوات تحويل الفيضان غير قادرة على تخزين الماء لوقت الجفاف ، كما أن الخزانات (مثل التانك القروية الهندية مثلا) تسمح بإطالة فصل الزراعة ولكنها تجف في العادة قبل فصل الأمطار ، وتطرح مشكلة امتلائها بالمجروفات ، والآبار التقليدية لا تصل سوى طبقات الماء الجوفية غير العميقة ، فطرق رفع الماء ليست جيدة ، بل وغير ناجحة ومهما كانت نوعية الري فإنه لا يغطي إلا جزءا من الأرض التي يصبح فيها مفيدا.

وتزداد المناطق المروية في الهند بنسبة ٥٠% أو أكثر قليلا منذ الاستقلال ، ولكن يُلاحظ أن ٨٠% من المناطق المزروعة، ما زالت تعتمد على مياه الأمطار في إنتاجها. ولا تستغل الأنظمة الزراعية المعاشية التقليدية مثلها مثل المزرعة الحديثة سوى جزءا من الأرض التي تمتلكها. كما أنه من الناحية الاجتماعية، لا يمكن إيقاف الهجرة من الريف إلى المدينة . وإذا كانت اليد العاملة الزراعية قد هبطت ، بالقيمة المطلقة ، من ٧٣% إلى ٦٦% من السكان القادرين على العمل ، فإنها ازدادت نحو (٥٦) مليون شخص ، كما زادت هذه الأعداد حسب تقديرات الفاو FAO ، وفي الوقت الذي ازدادت المساحة القابلة للزراعة بالنسبة للشخص العامل في الزراعة في البلدان المتقدمة فإن الوضع المعاكس هو الذي يسود في البلدان النامية في غانا ، هبطت حصة الفرد من ١,٣٥ هكتار في عام ١٩٦٠م إلى ٠,١٦ هكتار في عام ١٩٧٠ م وفي أوجواي من ٥,٧٧ هكتار إلى ٣,٩٥ هكتار ، وفي الهند من ٠,٥١ هكتار إلى ٠,٤٤ هكتار .

وتصل هذه الأوضاع في بيرو إلى أن الاستخدام الفعلي لا يستوعب سوى ٥٧% من الأيدي العاملة الزراعية المتاحة ، على أن يعمل كل رجل ٢٠٠ يوم في السنة ، و ٤٦

% إذا بنيت الحسابات على ٢٥٠ يوم عمل في السنة .أما في سري لانكا ، فإنه يوجد من بين أربعة ملايين عامل زراعي حوالي (٦٠,٠٠٠) شبه متعطل أو نصف متعطل .

ويبدو تركيز الأراضي بين أيدي عدد قليل من الملاك هو أشد في أمريكا اللاتينية ، ويقدر أن المزارع الكبيرة (اللاتيفونديا Les Latifundia) تضم $\frac{2}{3}$ من مساحة المزارع ، في حين أنها تمثل أكثر من ١% من عدد المزارع .. وتغير هذا التوزيع قليلا على المستوى الإقليمي . وهناك مثالان واضحا في أرجواي (١٢٠٠) لاتيفوندا ، تعود إلى عدد قليل من الملاك يسيطرون على ٣٣% من المساحة الكلية في بارجواي (١٨٥) مالك يقاسمون ٥٣% من الأرض الكلية .

ومن جهة أخرى، فإن الأزمات الزراعية أو الريفية ساعدت على تركيز الأرض لفائدة الأغنياء ، وقد سادت هذه الحالة في الهند في القرن التاسع عشر بسبب الضرائب التي رفعها البريطانيون ، إضافة إلى أزمة الحرف الريفية. كما أن المشكلات الحالية في بنجلاديش تشير إلى استمرار هذا النهج ، ومن أجل التخلص من الجوع، عمل صغار الملاك ، بعد أن باعوا حلي نسانهم المتواضعة، وحيواناتهم وبيوتهم، على التخلي عن أراضيهم، ويستمر بيع الأرض من أجل لقمة الخبز.

ويضطر الفلاح لإعالة عائلته ، سواء كان يملك أرضا غير كافية أو كان من دون أرض ، أن يستأجر قطعة من الأرض ، أو أن يؤجر نفسه كعامل زراعي ، وفي الحالتين يعود الأمر للتراجع إلى وضع بائس.

أما على المستوى الوطني ،فإن العدد الأكبر من المزارعين لا يستطيع الحصول على فائض ضروري لتحسين الإنتاج ،أما الطبقات العليا من المزارعين فهي الوحيدة القادرة على توظيف الأموال ، والوحيدة القادرة على الحصول على القروض المصرفية ، وصرف عائداتها على شراء المواد الاستهلاكية ، ففي شيلي مثلا ، فإن الملاك الكبار ينفقون ١٨ % من مواردهم على مواد استهلاكية و ٥٢% على نفقات كمالية ، إن عدم

القدرة على مواجهة الحاجات الغذائية المتزايدة ، وضعف السوق الداخلية ، المسؤولة عن إعاقة التطور الصناعي ، قد نتجت عن هذه البنى الزراعية غير المتوازنة .

ولمواجهة هذه المشكلات ، فقد طرح نوعان من الحلول : الأول يقوم التطور فيه على الإصلاح الزراعي ، والثاني يتجه قبل كل شيء إلى التقدم التقني .

عملت الحكومات التي نادت بالإصلاح الزراعي إلى تحقيق نوعين من الأهداف :

الأول هو إزالة الظلم الاجتماعي، وذلك بتوزيع الملكية ومنح الأراضي إلى من يزرعها ، ويهدف الثاني إلى إيجاد الآلات القادرة على مواكبة التحديث الزراعي، من أجل رفع مستوى حياة الفلاح ، ومن أجل تسريع التطور الزراعي، من أجل رفع مستوى حياة الفلاح، وتسريع التطور الزراعي في البلاد ، ويتجه الإصلاح الزراعي إلى الملكية العائلية الصغيرة في الزمن الحاضر، وهو يتعارض مع التقدم الزراعي القائم على رأس المال اللازم للاستثمار . وعلى العمل مثلما، يعتمد على رأس المال العقاري. فإذا كان التوجه للقضاء على المشكلات العقارية هو أمر مشروع فيجب مراعاة الأمور الاقتصادية .

وهكذا لا بد من التوفيق بين الضرورة الاجتماعية والضرورة الاقتصادية. ولا بد من القول بأن للتصنيع دوراً محركاً في التنمية. ودوراً اجتماعياً هاماً. ذلك أنه من الصعب تصور الانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث من دون التحولات الاجتماعية والفكرية التي يحدثها التصنيع.

ولكن الواقع لا يتفق دائماً مع الطموحات، فكثيراً ما كانت انطلاقا النمو الصناعي قوية، ولكنها سرعان ما كانت تضعف، وتصطدم بعقبات خطيرة . ولذلك فإنه لا يتم الوصول إلى الأهداف والأمال الاقتصادية والاجتماعية المعقودة عليه إلا نادراً .

ب - اختلال النمو الصناعي وتخلفه:

يؤدي التصنيع دوراً هاماً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي B. I. p. الذي مازال متواضعا ، في حين أنه يساهم بحوالي ٤٧% من الإنتاج المحلي الإجمالي في ألمانيا الاتحادية ، و ٤٦% في بريطانيا ، و ٤٠% في فرنسا ، و ٣٧% في الولايات المتحدة ، و ٣٦% في اليابان ، وحتى ٦٥% في ألمانيا و ٦٠% في روسيا الاتحادية، وبولندا ورومانيا . في حين لا تساهم الصناعة إلا بأقل من ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠ بلداً فقيراً من العالم النامي ، بينما تصل مساهمته إلى ٤٥% أو يزيد في البلدان ذات صناعات الاستراتيجية مثل ليبيا والمملكة العربية السعودية ، وزامبيا ، والعراق ، وشيلي .

أما من ناحية القوة العاملة : تضم الصناعات التحويلية ، والبناء ، والقطاع الحرفي، المناجم، والعاملين بالمنازل ١٦% من القوى العاملة الاقتصادية في البلدان النامية في عام ٢٠٠٠، مقابل ١٣% في عام ١٩٨٠ . وقد بلغ متوسط نسبة النمو السنوي ٤,٤% في (٥٦) بلداً تضم ٧٥% من مجموع سكان البلدان النامية حسب "منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة L ONUDI" وبذلك تتطور العمالة الصناعية ، بنسبة أعلى من نسبة تزايد السكان الكلية (٢,٧%) .

وعليه فالصناعة تضم قطاعاً حرفياً واسعاً يتفاوت من بلد إلى آخر . وتقدر الأمم المتحدة أن هذا القطاع يزود العمال بنصف بل بنحو ٢/٣ العاملين المدرجين في الصناعات التحويلية، وقد قدر الحرفيون في المدن والأرياف ، في السنغال ، بحوالي (١٠٠) ألف شخص ، في حين لا تضم الصناعة بمعناها الدقيق سوى (١٨) ألف شخص .

تسعى معظم البلدان النامية في الوقت الحاضر ، إلى تحقيق نمو صناعي يزداد بنسب أعلى مما تسجله البلدان الصناعية : حيث ازداد الإنتاج الصناعي بنسبة ٩٢% في البلدان النامية ذات الاقتصاد الحر و ٦٣% فقط في البلدان المتقدمة الغربية . أما من حيث الإنتاج ، فتقوم بلدان العالم النامي بدور بسيط حتى الآن على

المستوى العالمي . وإذا كان النمو اليوم سريعاً إلا أنه قدم كميات من الإنتاج متواضعة لم يتغير معها ثقل الميزان الاقتصادي .

إن التخلف الصناعي والتخصص في الصناعات الاستخراجية هما قرينتان أساسيتان للقطاع الثاني لاقتصاديات البلدان النامية . لأنهما يجسدان التقسيم العالمي للعمل الناجم عن التبعية السياسية والاقتصادية الذي عانت منه هذه البلدان في حقبة الاستعمار .

ج - اختلال البنية لكل فرع :

عملت الصناعة الاستخراجية في الصين على خدمة حاجات الصناعات التحويلية الوطنية . وعلى الرغم من النمو السريع ، فإن الصناعة الاستخراجية فيها تختلف عنها في البلدان النامية الأخرى .

تنتج البلدان النامية اليوم مقداراً ضخماً يصل إلى (٦٠%) من الإنتاج العالمي ، في حين ينتج الاتحاد السوفيتي (سابقاً) والبلدان الاشتراكية الأوروبية الأخرى مجتمعة ، والبلدان الصناعية ذات الاقتصاد الحر الـ (٤٠%) الباقية . وفي هذه البلدان الأخيرة لا تقوم الصناعة الاستخراجية بدورها في الإنتاج الصناعي ، في حين تحتل القسم الأعظم في البلدان النامية : ٩٩% في ليبيا وزائير ، و ٩٧% في ماليزيا ، و ٧٦% في زامبيا .

تمت الإشارة سابقاً ، إلى أن نصيب البلدان النامية من الصناعات التحويلية يصل إلى أقل من ٧% في الوقت الذي يصل فيه نصيب الشخص الواحد من الإنتاج ٥٠٠ - ١٠٠٠ دولار ، في البلدان المتقدمة ، في حين أنه لا يتجاوز ٢٥٠ دولار في البلدان النامية (الأرجنتين ٢٥٧) كما يقع أغلبها تحت ٥٠ دولار بالنسبة للبلدان الأكثر فقراً .

ويلاحظ أن التطور الكلي في البلدان النامية أسرع في الوقت الحاضر مما هو في البلدان الغنية ، لكن نمو الصناعات الثقيلة هو في الوقت الحاضر أسرع من نمو

الصناعات الخفيفة ، وهو يأخذ نفس المسار في البلدان المتقدمة. وبشكل عام، فإن النمو السريع للصناعات سيخفي انحرافات خطيرة أهمها ضعف الصناعات الأساسية وصناعة الماكينات وينتج ذلك عن تصدير البلدان النامية القسم الأعظم من موادها الأولية للبلدان المتقدمة كما تتجه صناعاتها نحو إنتاج المواد الاستهلاكية ، لذلك ستبقى تابعة للدول المتقدمة من أجل الحصول على تجهيزاتها الوسيطة (الآلات الشاحنات) والمنتجات الوسيطة (فولاذ ، معادن غير حديدية ، منتجات كيميائية أساسية) والتي يجب أن تشتريها من البلدان الغنية.

د- تفاوت التصنيع في البلدان النامية :

ساد اعتقاد في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، أن التكنولوجيا سترفع من مستوى تقدم البلدان النامية، ومن مستوى معيشة شعوبها، إلا أنه ما زالت الفجوة واسعة بين البلدان المتطورة والبلدان النامية، ذلك أن تباينات كبيرة تميز مختلف درجات التصنيع التي وصلت إليها اليوم البلدان النامية. كذلك فإن مقارنة تخلفها بالبلدان الغنية يمكن تحديده على المستوى الكلي أو على المستوى القطاعي، ويمكن معالجة هذه الدراسات من خلال التوجه لدراسة الصناعات التحويلية الأكثر توضيحاً لهذا الأمر.

كانت أمريكا اللاتينية تضم ٥٥% من الإنتاج المصنوع في بلدان العالم النامي عام ١٩٩٢ ، مقابل ٣٧% لآسيا ، و ٨% لإفريقيا فقط . وعلى الرغم من تعاظم مقادير النمو في الوقت الحاضر ، فإن إفريقيا دخلت متأخرة في مجال التصنيع ، ولم تستطع التقليل من عمق الهوة التي تفصلها عن المناطق الكبرى النامية الأخرى . فقد وصل نصيبها إلى ٧% مقابل ٤٧% لأمريكا اللاتينية ، و ٤٦% لآسيا ، إذا أردنا أن نقوم بدقة مستوى التصنيع ، يجب أن نوازن هذه الأرقام مع الثقل السكاني . ويمكن أن يقوم التصنيف على وحدات مكانية أكثر دقة كما يلي : يبلغ مقدار التصنيع في أمريكا اللاتينية للشخص الواحد ، خمس مرات أكثر من آسيا الجنوبية الشرقية ، وأربع مرات ونصف أكثر من إفريقيا والشرق الأوسط .

هـ - المعونات المالية للدول النامية:

نشأت فكرة تقديم المعونات المالية وتصدير المعدات التكنولوجية المختلفة للبلدان النامية منذ أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين. فقد قدمت لجنة الـ C.A.D (لجنة مساعدات التنمية Committed aide au developpement) أنواعاً مختلفة من المعونة من أجل التنمية تمثلت بـ :

- المعونة العامة : وتتكون من الأموال التي تقدمها الدول في هيئة منح أو قروض ذات فوائد أكثر ملاءمة مما هي في السوق المالية العادية ، واتفاقية قروض أو استحقاقات أو مخصصات للتصدير . وتستخدم هذه المعونات قناتين : قناة ثنائية Bilateral أي من دولة إلى دولة أو قناة متعددة Multilateral أي بواسطة المنظمات الدولية المتخصصة (الأمم المتحدة - الصندوق الأوربي للتنمية - مجموعة البنك العالمي على وجه الخصوص) .

- المعونة الخاصة : وهي لا تستحق الذكر في الحساب التفصيلي للمعونات إلا بالنسبة للمنح المقدمة للهيئات الخيرية وهي تأخذ شكل قروض (مخصصات معاونة للتصدير) أو توظيف استثماري أو حصص أو استحقاقات (استثمار من الممارسات التجارية) أو استثمارات مباشرة من أجل إنشاء أو توسعة مؤسسة معينة سواء كانت هذه الاستثمارات مفردة أو مشتركة .

ويلاحظ أن دور الدول المصدرة لرأس المال هو أيضاً شديد الاختلاف بالنسبة للعالم الثالث، فإذا كانت الولايات المتحدة، تحتكر السوق العالمية بنصيبها الذي يصل إلى ٦٢% تقريباً من جملة المعونات الكلية فهي لا توجه أكثر من ٣١% من هذه الجملة إلى الدول النامية ، وفي الوقت الذي تساهم فيه دول أخرى في سياستها الاستثمارية التقليدية أو الحديثة بنصيب أهم مثل اليابان . ويختلف توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة من فترة لأخرى.

تعميم " المعونات المشروطة " : تؤدي المعونات الثنائية التي قال عنها " غاليه " أنها الأكثر أهمية ، مع كونها تقود إلى الارتباط السياسي وإلى الخنوع الاقتصادي " إلى مزيد من العقوبات بالنسبة للدول التي تتلقاها خاصة وأن هذه المعونات تتمشى مع القواعد الصارمة وهذا هو مبدأ " المعونة المشروطة Aide Ltee " فهي مجموعة من القيود تعمل فيها الدولة المقدمة للمعونة على منع الدولة المستقبلة لها من التوجه لأي بلد آخر للحصول على المشتريات التي تسمح بها المعونة المالية .

- كفاية المعونة والاستثمار : تظهر مدى كفاية المعونة والاستثمار ، التي تقدمها الدول الغنية للدول النامية ، في النقاط الآتية :

أ- صعوبة تقدير المعونة الحقيقية :

أكدت الملاحظات السابقة تدهور الظروف المصاحبة لتقديم المعونات وما يمكن فعله الآن هو أن نحيط بدقة بالمدى الحقيقي لمساهمات الدول الغنية في الانطلاق الاقتصادي للدول النامية ، حيث شبه بعض الباحثين المعونة الخارجية ساخرًا "بالخرشوف. ويفسر " ماند " بدقة هذا المسألة : فمن بين ١٣,٥ مليار دولار تقريباً يصل هذا الباحث إلى تحديد ٣ مليار فقط.

ب - التضخم الشديد في الحركة المرتدة نحو البلدان المتقدمة :

وينبغي التمييز بين نوعين من هذه الديون : الدين الخاص : وهو عبارة عن عوائد وأرباح الاستثمارات الخاصة ، والدين العام الذي تتحمله أو تضمنه الدولة ويشمل سداد رأس المال المقترض ودفع فوائده . وقد تعرض حجم الدين العام لزيادة كبيرة . بمعنى أن هذا الحجم يتضاعف مرة كل خمس أو ست سنوات . ويعبر ذلك عن الثقل المفرط للأعباء السنوية في رد هذه الديون والتي تبلغ نسبتها من ٩ - ١٠ % من الدين العام الإجمالي.

وتؤدي الاستثمارات الخاصة إلى حركتين مرتدتين نحو البلدان المتقدمة : الفوائد على القروض المعطاة ، وكل - أو جزء - من الأرباح التي حققتها الاستثمارات .

ج - الآثار الداخلية والخارجية للمعونة والاستثمار :

تتخذ بلدان العالم الثالث واحداً من طريقتين لمواجهة التبعات الجسيمة. ويتمثل الموقف الأول في : توقيف فوري وتام للممارسات السابقة والبحث عن حلول ذاتية، وأصلية لمشكلات الانطلاق الاقتصادي ، أما الثاني فيتمثل في الدفاع والتحمس لانطلاقة قوية في التضامن الدولي، وإعادة تنظيمه سواء فيما يتعلق بالتجارة أو المعونات وفي هذا الاختيار الثاني ، وفي اللحظة التي يقبل فيها مبدأ الاستعانة برأس المال الأجنبي بوصفها أمراً لازماً ومريحاً فإن هناك ثلاث توصيات أساسية لا بد أن نبرزها - وهي تمثل في الوقت ذاته انتقاداً شديداً للنظام المالي :

ينبغي ألا ترتبط المعونة بشروط مهينة. ويجب أن توزع المعونة بطريقة أكثر عدالة. وينبغي أن تستغل المعونات بطريقة أفضل في البلاد المستقبلية.

ثانياً - التنمية الشاملة في الوطن العربي:

١ - طموحات التنمية الشاملة في الوطن العربي:

بعد الوطن العربي من بين الأقطار التي تتحقق فيها المقومات اللازمة، لتحقيق تنمية شاملة تعتمد على النفس، والتوجه نحو تحقيق تقدم تقني واقتصادي واجتماعي، والخروج من حالة التخلف، التي يعاني منها الوطن العربي. ولا بد من إعادة النظر في نمط التنمية السائدة في أقطاره، مع الاستفادة من خبرة التجارب الماضية، لوضع نموذج حديث لتنمية تتماشى وروح العصر، وتستهدف تحقيق غايات التنمية العربية التي تعتمد على الذات. ويجب أن تكون التنمية الاقتصادية قائمة على أسس منطقية، من العدالة والمساواة الاجتماعية. ومبنية على قرار سياسي مستقل، بعيداً عن التبعية أيأ كانت.

مرت التنمية العربية بمراحل تاريخية، من حقبة الاستعمار، وما تلاه من تخلف، وفقر. عانت في كثير منها، من السلبيات. إلا أنه وبعد التخلص من الاستعمار وما تلاه، بدأ المجتمع العربي يعد نفسه للانطلاق نحو مزيد من التقدم والتطور. وتتعلق الأقطار العربية في مسيرتها التنموية، من قاعدة الاعتماد على الذات، متبعة الأسس التالية:

- ١ - تنمية الموارد البشرية، وتأهيلها، وتدريبها، لرفع كفاءتها.
 - ٢ - استثمار الموارد المادية المتاحة، لإشباع الحاجات الضرورية للمجتمع، من غذاء، وكساء، وسكن.
 - ٣ - إقامة قاعدة تقنية تتلاءم مع تطور الموارد البشرية، والمادية.
 - ٤ - رفع مستوى القاعدة التقنية بما يتلاءم مع الموارد البشرية، والمادية في الوطن العربي.
 - ٥ - توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل، والعمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية السلعية في الناتج المحلي الإجمالي.
- تعد هذه الأسس من الأولويات الرامية للتغلب على الفقر والتخلف، والتعبية بأنماطها المختلفة.

وعليه لا بد من الاعتماد على القطاع العام، والخاص، والمشارك، نظراً للدور الهام الذي يقوم به القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام في عملية التنمية. وتحتاج التنمية إلى مثابرة، وعمل جاد حثيث، وواع مدروس، ومنسق، نابع من واقع المجتمع، وظروفه، لتشجيع الاستثمارات المحلية، وزيادة حجمها بوضع برامج وخطط تنمائية وظروف

الأقطار العربية واحتياجاتها وتطلعاتها في التقدم والتحضر، لتحقيق التنمية. وكل بلد مدعو إلى أن يختط طريقه بنفسه^{١١٢}.

وبذلك يمكن تحقيق الهدف الأساسي، المتعلق برفع مستوى الدخل القومي لتلك الأقطار. والذي من الممكن أن يعمل على إعادة توزيع الدخل أو اتجاهات الاستثمار، وذلك على المدى الطويل.

يعد تحديث وتطوير الاقتصاد الوطني مهمة أساسية تقع على عاتق الشعوب. وهو مرتبط أيضاً بالنظام الاقتصادي والاجتماعي، وبالساسة التي تتبعها الدول في تحقيق وسد احتياجات كافة فئات المجتمع، لتكون عملية التنمية موضع اهتمام جميع شرائح المجتمع.

أظهرت تجارب العقود السابقة، أن عملية التنمية، مرتبطة بالظروف الداخلية. وبعوامل خارجية، وذلك عن طريق الأمن والسلم الإقليمي والدولي، الذي يؤثر في حركة التجارة الخارجية، والتبادل الدوليين.

٢ - صعوبات التنمية الشاملة في الوطن العربي:

واجهت الأقطار العربية في مسيرتها التنموية كثيراً من الصعوبات، والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين: الأول يتمثل بالمشكلات الناجمة عن تبني مفاهيم، وأنماط وسياسات التنمية التي قللت النموذج السائد في البلدان الصناعية المتقدمة، فكانت النتيجة تخبط جهود التنمية وتعثرها. والثاني: هو المشكلات الناجمة عن أنماط التكامل مع الاقتصاد العالمي في مجال التجارة السلعية. وفي الاستثمار والقروض الخارجية، ونقل التكنولوجيا، مما أدى إلى ضعف المستوى النسبي للأقطار العربية في محيط الاقتصاد العالمي، وبالتالي استمرار التبعية للخارج.

^{١١٢} ج. م. البرتيني. التخلف والتنمية في العالم الثالث. دار الحقيقة. بيروت. ١٩٨٠. ص ١٣٨.

لقد نفذت الأقطار العربية عملية التنمية الشاملة، خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٩٠ م. في إطار غياب إستراتيجية قومية وأهداف مشتركة بين جميع الأقطار. وكانت النتيجة، سوء الاستغلال المشترك للموارد المادية والبشرية المتاحة، وأضعف السعي للتكامل الاقتصادي العربي. فتعرضت الأقطار العربية إلى عدد من المشاكل والصعوبات أهمها:

١ - نقص الخبرات الفنية، والكفاءات، والأيدي العاملة، وهجرة عدد كبير منها.

٢ - ضيق السوق الداخلية، وضعف القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية.

٣ - عجز موارد التمويل.

٤ - ضعف المبادلات التجارية بين أقطار الوطن العربي.

(إن أخطر سلبات التجربة الإنمائية، إضافة إلى غياب الرؤية العربية، والعمل العربي الجماعي المخطط، هو تعميق التبعية بكافة أشكالها، للأسواق الخارجية على حساب إمكانات التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي والاعتماد على الذات ^{١١٣}).

انصفت الاتجاهات والسياسات التنموية في مختلف أقطار الوطن العربي، بالتعارض مع عملية التكامل العربي المشترك، بحيث أدت إلى إقامة صناعات تحويلية خفيفة، متماثلة، مما أدى إلى التنافس بين تلك الأقطار. وأدى ذلك إلى عجز التنمية القطرية عن إيجاد حلقات متصلة من الصناعات المنتجة للسلع الوسيطة. كما أن الاهتمام بالصناعات التحويلية، قد أهمل قطاعات اقتصادية هامة، كقطاع الزراعة، المنوط به تحقيق الأمن الغذائي العربي. (ولم تهتم التنمية القطرية المنكفئة داخلياً، بإقامة شبكات كافية من الركائز الهيكلية الأساسية اللازمة لقيام أواصر وقنوات مادية لتبادل المنتجات،

^{١١٣} عبد اللطيف. يوسف الأحمد. الاعتماد على الذات والعمل العربي المشترك. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت. ١٩٨٧. ص ٢٣.

والإمدادات، فيما بين الاقتصاديات القطرية، في حالة وجود منتجات وإمدادات قابلة للتبادل^{١١٤}.

كان لارتباط الأقطار العربية بعلاقات خارجية قوية مع الدول المتقدمة والنامية ودول الجوار، قد دعم الانحراف بالاتجاهات الإنمائية نحو الانكفاء القطري المرتبط بتبعية كبيرة للخارج. مما نتج عنه ترسيخ التجزئة الاقتصادية، وعدم التنسيق الإنمائي العربي. إلى جانب ذلك، العجز عن تشخيص الأسس اللازمة للقضاء على الفقر والتخلف.

٣ - مشكلات التنمية الشاملة في الوطن العربي:

حددت الأمم المتحدة أهم العوائق السيكولوجية، التي تعترض مسيرة التنمية في الدول النامية وفقاً لما يلي:

(لا يمكن أن يحدث التقدم الاقتصادي، إلا إذا تهيأ له الجو، فلا بد أن تتوافر عند الشعب الرغبة في التقدم، كما أن نظمته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، يجب أن تكون منافسة... فالتقدم لا يحدث إلا حينما يؤمن الشعب، بأن الإنسان بجده الواعي يستطيع أن يسيطر على الطبيعة.

وحتى حين يعرف الشعب أن المزيد من السلع والخدمات من الممكن الحصول عليها، فإنه لا يرى أن هذا المزيد يستحق الجهد، وقد يكون الشعب راغباً في بذل الجهد لتحقيق الثراء إذا كان الوضع الاجتماعي الذي يريده، يسهل له الحصول عليه بطرق أخرى^{١١٥}).

ويمكن القول أن المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية، والوطن العربي، لا تماثل تلك التي مرت فيها الدول الصناعية المتقدمة، في الغرب أو في الشرق، في أثناء مرحلة

^{١١٤} محمود الحمصي. خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ١٩٨٤. ص ٢٢٥.

^{١١٥} البرت لوترباخ. زيادة ثروة الشعوب. دار البقطة العربية للتأليف والترجمة والنشر. ص ١٥ - ٦١.

التصنيع، وبناء الاقتصاد الوطني. وعليه يجب أن يكون نموذج التنمية مطابقاً لظروف وتطلعات المجتمع في التغيير والتحضر. ذلك أن لمنطق التطور ومبادئ النظام الاجتماعي، التي تتضمن حلاً أنجع لمشاكل التنمية في تاريخ الإنسانية أهمية عظمى بالنسبة للبلدان النامية.

وتتعدد مشكلات التنمية في الوطن العربي. فهي لم تقتصر على مجال واحد من المجالات الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو السياسية. بل أصبحت كل مشكلة نظاماً معقداً من المشكلات، ترتبط بعدد من الأسباب، يصعب حلها. ويبقى العامل الخارجي، المتمثل بالاستعمار القديم والحديث. هو المسؤول عن حالة الفقر والتخلف التي تعيشها تلك البلدان. والمخرج الوحيد من هذه المعضلة، هو معرفة كيفية استثمار الموارد المتاحة. لزيادة كمية السلع والخدمات التي تنتجها في سبيل إشباع حاجات المواطنين. وهكذا يمكن عرض بعض من هذه المشكلات في الوطن العربي مثل:

- ١ - ارتفاع معدل النمو السكاني.
- ٢ - انخفاض معدل تأهيل القوة العاملة الوطنية، وقلة إنتاجية العمل.
- ٣ - هيمنة قطاع الطاقة، والتبعية للبلدان المتقدمة صناعياً.
- ٤ - التجزئة، والتخطيط للتنمية على أساس قطري.
- ٥ - قلة التمويل بسبب انخفاض مستوى الادخار، أو تراكم رأس المال.
- ٦ - التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي، والثروة بين الأقطار العربية.

وتتفاوت أهمية هذه المشكلات من قطر آخر، بسبب تباين الظروف التي تعيشها الأقطار بمعزل عن بعضها بعضاً. وسيتم عرض بعض من هذه المشكلات تبعاً لأهميتها في عملية التنمية.

أ - ارتفاع معدل النمو السكاني:

يصل معدل النمو السكاني في الدول العربية ٣,٥% من المتوسط سنوياً بينما يصل إلى أقل من ١% في الدول الغنية. ويعد هذا الارتفاع في معدل النمو السكاني، العبء الرئيسية في طريق التنمية الاقتصادية في الدول العربية. حيث تكون معدلات زيادة الإنتاج السنوي تعادل أو تقل عن معدل تزايد السكان، مما يزيد البلدان الفقيرة فقراً، وعليه يجب على الدول العربية الفقيرة أن تنمو اقتصادياً بمعدلات أعلى مما هي عليه للمحافظة على مستوياتها الحياتية دون تدهور .

ذلك أن الزيادة الكبيرة في عدد السكان تفرض عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني، وتستنفذ الموارد المتاحة بصورة أسرع. لقد استطاعت بعض الدول العربية أن تتجح في الحد من زيادة السكان، ودول عربية أخرى استطاعت أن تبدأ بداية سليمة في سبيل الوصول إلى الهدف ذاته، كما أن هناك بعضاً من الدول العربية لم تتمكن من خفض معدل تزايد السكان، مما أدى إلى عرقلة سير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها^{١١٦} .

وعليه تقسم الدول العربية من حيث عدد السكان والتنمية إلى ثلاث مجموعات هي :

١ - المجموعة الأولى:

وتضم البلدان التي يقل عدد سكانها عن عشرة ملايين نسمة، وفيها تعمل الدول على تنمية قطاع الصناعة بفروعها النسيجية والجلود والورق والخشب، وصناعة المواد الغذائية، ومواد البناء، والبتروكيماويات وغيرها.

^{١١٦} عصام خوري ، ومصطفى العبد الله الكفري ، قضايا حول السكان والتنمية في الوطن العربي ، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ، دمشق ، ١٩٩٢ .

٢ - المجموعة الثانية:

وتشمل البلدان التي يتراوح عدد سكانها بين عشرة وعشرين مليون نسمة، وفيها تتسع السوق الداخلية، ويزداد الطلب على السلع بجميع أنواعها، وهذا يدفعها للبحث عن توسيع مجال التنمية ليشمل صناعات أكثر تنوعاً وأهمية، كصناعة الآلات والمعدات والصناعات الكيماوية، وغيرها من الصناعات لتلبية احتياجات السوق الداخلية من الصناعات كالتقليدية والحديثة. وفي هذا المجال تضطر هذه الدول إلى إقامة علاقات أوسع مع دول تماثلها من حيث مستوى التنمية.

٣ - المجموعة الثالثة:

وتشمل الدول التي يزيد عدد سكانها عن عشرين مليون نسمة، وفيها تتسع السوق الداخلية أكثر، وتزداد الحاجة إلى إقامة صناعات متخصصة، لتأمين متطلبات السوق من السلع والأدوات والمواد الداخلة في الصناعة وغير الصناعة، وتجد نفسها مضطرة للاعتماد على التجارة الخارجية المتمثلة بالاستيراد، والتصدير، الأكثر اتساعاً. وذلك بفعل العدد الضخم من السكان، الذي يساعدها على إنشاء قاعدة صناعية ضخمة. تضم جميع فروع الإنتاج الصناعي.

يعد النمو السكاني إيجابياً حين يتمكن السكان من السيطرة على الولادات، وتسخير الحجم الكبير من السكان، ليصبحوا قوة عمل فاعلة ومؤثرة في التنمية، وبذلك يكون له أثر في زيادة الأيدي العاملة شريطة وفرة عوامل الإنتاج بنفس معدل الزيادة، كما فعلت اليابان والعديد من الدول المتقدمة. كما يعد الارتفاع الكبير في معدل النمو السكاني عاملاً سلبياً على عملية التنمية، لأن فئة الأطفال ستمتص كل الإنجازات التي يقوم فيها المجتمع من أجل النهوض بالحياة الاجتماعية والاقتصادية. وبذلك تظهر أهمية التنمية في الولادات والوفيات، والهجرة الداخلية والخارجية.

وهكذا يتبين أن السياسة السكانية لا تكفي وحدها للخروج من حالة التخلف في البلدان النامية. وإنما لا بد من التنمية والتخطيط كدريف للسياسة السكانية للتخلص من واقع الفقر في تلك البلدان.

وهكذا فإن التفاعل ما بين العوامل، يُعد السبب الرئيسي في الخروج من المشكلات، أو الوقوع فيها. فمثلاً إن السبب الرئيسي لاستنزاف الموارد الطبيعية أو تلوث البيئة وهدر محتوياتها، إنما يرجع لارتفاع عدد السكان، الذي يؤدي إلى استهلاك تلك الموارد، الأمر الذي يحول دون تحقيق التنمية المستدامة في البلدان ذات الكثافة السكانية العالية والمتقدمة صناعياً.

وتسهم القوة العاملة في عملية التنمية، وفي الوطن العربي ينمو السكان بوتيرة عالية، ولكن تبقى قوة العمل قليلة بالمقارنة بالدول المتقدمة، بحيث تتراوح ما بين ٢٥ و ٣٠ % من مجموع السكان وذلك بسبب فتوة السكان (أي زيادة أعداد الشريحة العمرية ٠ - ١٥ سنة)، وعدم تشغيل جميع النساء اللواتي في سن العمل، البطالة. وهكذا (تتميز البلدان العربية بانخفاض نسبة الذين يشاركون في النشاط الاقتصادي فيها، فبينما بلغ مجمل السكان في بدء عقد السبعينيات نحو ١٧٠ مليون نسمة، قدر حجم قوة العمل بنحو ٤٥ مليون مشغل . أي أن نسبة المشاركة لم تتجاوز ٢٦,٥ % ويعود ذلك إلى التركيب العمري للسكان وضعف مساهمة المرأة في أنشطة إنتاجية منظمة خارج المنزل والأسرة)^{١١٧}.

وقد ذكر تقرير اللجنة الدولية برئاسة فيلي برانديت : أن التنمية تقلل من معامل الولادة. وأن العلاقة بين الولادات والتنمية تبرز في اتجاهين هما: الأول هو أنه كلما كان مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية أعلى انخفض أكثر معامل الولادة واقترب من المستوى الذي نشأ في الدول المتطورة صناعياً. والثاني هو أنه كلما كان معامل الولادة

^{١١٧} إبراهيم سعد الدين ورفاقه ، صور المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، الطبعة الثانية ، ص ١٣٧

أعلى، لدى الظروف الأخرى المتماثلة، كان تحقيق مؤشرات أعلى للتنمية أكثر صعوبة ، وخاصة بالنسبة للمواطن. وبالنتيجة تتوقف وتيرة نمو الناتج الإجمالي الداخلي بالنسبة للمواطن (أي المؤشر الاقتصادي للبلاد وقدرتها) على حجم الإنتاج ووتيرة نموه وعلى وتيرة النمو السنوي للسكان^{١١٨}.

ويمكن القول: إن مستوى التنمية يؤثر ويتأثر بالمعدل السنوي لنمو السكان. فمثلاً يظهر في البلدان ذات النمو السنوي المنخفض للسكان، ارتفاع في نمو الناتج المحلي، والعكس صحيح. مما يؤدي إلى التباين الكبير بين دول العالم من حيث التقدم والتخضر ومستوى التنمية.

ومع ذلك فالأوضاع السكانية تتباين بين الدول العربية فهناك أقطار يتزايد سكانها بمعدلات سريعة وأخرى يتزايد سكانها بمعدلات أقل. وبعضها ترتفع فيها الكثافة السكانية ارتفاعاً ملحوظاً، وأخرى تتخفض فيها الكثافة بشكل ملموس. ودول غنية بالموارد وجاذبة للمهاجرين لأنها قطعت شوطاً في طريق التنمية وحققت نمواً وتقدماً اقتصادياً. وأخرى تواجه العديد من الصعوبات والعقبات وتدفع بسكانها للهجرة إلى الخارج لأنها فقيرة بالموارد. وبالتالي فإن ذلك النمو السكاني ينعكس على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فانخفاض حجم السكان بالنسبة إلى حجم الموارد في بعض الدول الغنية، قد يؤثر سلباً على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاجها تلك البلدان، ويصبح عدم توفر الموارد البشرية عقبة أمام تحقيق الأهداف التي تتطلع إليها تلك المجمعات. مما يتطلب الاستعانة بأعداد كبيرة من السكان الأجانب، وهذا يترك آثاراً اجتماعية ستتولد نتيجة استقدام أعداد كبيرة من السكان قد تختلف عن السكان الأصليين في الخلفية الحضارية والثقافية والعرقية .

^{١١٨} مايا فولكوف ، امتداد التفاوت في التطوير ، سلسلة البلدان النامية قضايا وآفاق ، العدد / ٢ / موسكو ١٩٨٤ ، ص ١٣٣ .

فمثلاً بلغت نسبة القوى العاملة الآسيوية الوافدة إلى البلدان العربية الغنية ٢٥ % من مجموع القوى العاملة العربية والأجنبية الوافدة إليها. بالمقابل يعد النمو السكاني الكبير مشكلة تهدد عملية التنمية، لأنه يلتهم منجزات التنمية، ويعيقها ويهدد بكارثة بيئية (مائية ، وغذائية).

ولمعالجة الواقع الاقتصادي المتردي اتخذ البرنامج الاقتصادي للحكومات عدداً من الإجراءات لمواجهة العديد من المشكلات وأهمها:

١ - تخفيض العجز في الموازنة العامة للحكومة من خلال تخفيض النفقات بشكل عام ونفقات الدعم الذي كانت تقدمه الحكومة لبعض السلع الاستهلاكية بشكل خاص ويكون معيار التخفيف في عجز الموازنة في تخفيض نسبة ذلك العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي عن طريق ترشيد الإنفاق العام وزيادة الحصيللة الضريبية .

٢ - تخفيض العجز في الميزان التجاري من خلال عدة إجراءات أهمها السعي لترشيد الاستيراد وزيادة الصادرات الوطنية .

٣ - خفض نسبة الاستهلاك المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي وما ينتج عن ذلك من زيادة المدخرات الوطنية وزيادة الاستثمارات . سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية .

وهكذا تعاني العديد من دول العالم النامي من أزمات داخلية وخارجة إلى جانب أزمة المديونية، والتي جعلتها أمام مشاكل عديدة منها:

١ - ضعف معدلات النمو الاقتصادي ، إزاء ارتفاع معدلات النمو السكاني .

٢ - الاضطرابات في هيكل أسعار السلع والخدمات وعناصر الإنتاج .

٣ - تفاقم العجز الداخلي والخارجي .

٤ - عدم واقعية أسعار صرف العملات المحلية .

٥ - ضعف الأسواق المالية .

٦ - ضعف كفاءة القطاع العام المهيمن على اقتصاد البلاد.

٧ - عدم قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة .

- ٨ - ارتفاع معدلات التضخم .
 - ٩ - العولمة والتوجهات الدولية في الانفتاح على الأسواق الخارجية .
 - ١٠ - الثورة التكنولوجية وما تفرضه من إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية والسياسية .
 - ١١ - معالجة الخلل الناتج عن نمو القطاع التجاري على حساب القطاع الصناعي .
 - ١٢ - الآثار التي تركتها الأزمات الاقتصادية المتمثلة بتغيرات حادة في أسعار السلع والمنتجات الزراعية .
- لذلك حاولت الدول الفقيرة أن تجد حلول بالاستفادة من الإنتاج الزراعي والثروة المعدنية فعمدت إلى تصديرها مثل القطن والسكر والقهوة، والموارد المعدنية مثل الحديد والنحاس وغيرها.
- وشكلت هذه الصادرات سنة ١٩٦٠ حوالي ٨٤% وفي عام ٢٠١٠ نحو ٧٠ % من إجمالي صادرات الدول النامية. ثم أدركت عدم الجدوى من ذلك للأسباب التالية :
- ١ - الاتجاه النزولي لأسعار السلع الأساسية .
 - ٢ - التذبذب الشديد في أسعار المنتجات الأولية فتغير الأسعار بنسبة تصل إلى ٤٠% هو تغير مألوف .
 - ٣ - الاعتماد على سلعة بتصدير واحدة حيث يؤدي هذا الاعتماد إلى تذبذب معدلات النخل من العملات الأجنبية للدول النامية بسبب تغير الأسعار وتغيرات حادة في معدل نمو الدخل القومي.

ب - انخفاض معدل تأهيل القوة العاملة الوطنية، وقلة إنتاجية العمل:

يتطلب إعداد المؤهلين، والمدرّبين القادرين على المساهمة في عملية التنمية، اتخاذ إجراءات عديدة من بينها تطور المدارس والمعاهد والجامعات، وأنظمة التعليم، ومراكز البحث العلمي، ومراكز التأهيل والتدريب، وتحقيق ثورة علمية تكنولوجية، مع تحديد دور ومكانة الثورة العلمية التكنولوجية في تسريع عملية التنمية. فعلى الرغم من الازدياد المستمر في أعداد الطلاب والمدارس والمعاهد والجامعات في الدول العربية.

إلا أنها ما زالت دون المستوى المطلوب، ويرجع ذلك إلى هجرة العقول العربية إلى الدول المتقدمة بحثاً عن ظروف معيشية أفضل، والتي توفرها لهم البلدان الصناعية الرأسمالية. وللخروج من هذه المشكلة لا بد من بناء شبكة من المدارس التعليمية الفنية، وزرع ثقافة صناعية في المجتمع، بحيث يقبل طلاب المدارس على التعلم في المدارس واستيراد التقانة (التكنولوجيا) من الدول المتقدمة، مع تحديد لدرجة التقنية أو التكنولوجيا التي يجب أن تستوردها، بحيث تعطى أفضل النتائج في زيادة إنتاجية العمل من سلع وخدمات. وبما يتناسب مع مرحلة النمو والتطور التي تمر بها البلدان العربية.

وتعد عملية تنمية الموارد البشرية عماد مشروع التنمية في أي بلد عربي. غير أن عملية بناء الإنسان تتطلب جهداً ووقتاً وباهظة التكلفة لأنه يتبعها اهتمام بالمستوى الصحي، وتوفير الغذاء، وتوفير حياة كريمة. وهكذا يجب أن يصحب عملية التنمية استعداد لزيادة الإنتاجية. وهذا يستدعي إعادة النظر في فهم العلاقة ما بين زيادة الإنتاج، ورفع مستوى المعيشة. وفي البلدان العربية لا يمكن الاستفادة القصوى من الموارد البشرية بسبب الهجرة ، والنظرة السائدة عن أن أي عمل جاد لا بد من أن يكون لصالح الأثرياء.

وهناك مجموعة من العوامل شديدة الأهمية لتحديد مستوى الإنتاجية، المرتبطة بمستوى التقدم الاجتماعي والثقافي، نذكر منها :

١ - توافر الموارد الطبيعية، وتضم : المناخ، والموقع الجغرافي، ونوع التربة، ووفرة المياه، والاحتياطي من المعادن وفلزاتها.

٢ - قوة العمل ، وتشمل المواليد والوفيات، فتوة وشيخوخة المجتمعات، الهجرة، مستوى التأهيل والتدريب، الوضع الصحي، مستوى المعيشة، ومستوى التعليم ودرجة الأمية.

٣ - توافر رأس المال، ويتضمن حجم المدخرات والاستثمار، عدد مؤسسات الائتمان، والمعونة في رأس المال الأجنبي.

٤ - التقدم العلمي والتكنولوجي، وتوافر الآلات الحديثة مع توافر الكوادر المهنية والعلمية والفنيين والخبراء.

٥ - التنظيم الإداري، وطرق استغلال الوقت في العمل، وتقسيم العمل والتخصص، الأجور والحوافز التشجيعية.

٦ - الإدارة العامة والخاصة، وتوزيع المسؤوليات بين الإدارات المركزية والمحلية، إضافة إلى نظام الضرائب والرسوم الجمركية، الإعانات، والرقابة والتخطيط.

تعد هذه العوامل على درجة كبيرة الأهمية لتحديد مستوى الإنتاجية، وذلك كما بينه " البرت لوتريخ " في كتابه زيادة ثروة الشعوب.

ج - هيمنة قطاع الطاقة، والتبعية للبلدان المتقدمة صناعياً:

تعتمد معظم الدول العربية في اقتصادها الوطني على النفط. كما يظهر ذلك من خلال حصة النفط في إجمالي الصادرات، أو في إجمالي الدخل . أو في إجمالي الناتج القومي. لقد تراوحت حصة النفط في صافي الدخل القومي خلال الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ بنسب ٧٦,٣ % و ٨٣,٩ % . ومن الملاحظ أن حصة النفط في إنتاج الدخل القومي قد ساهمت بنسب مرتفعة في كل من دول الخليج العربي وليبيا والجزائر، وباقي الدول النفطية العربية.

لقد حقق رأس المال الأجنبي، في استخراج النفط مكاسب وأرباح كبيرة، وكان هدف الاستثمار تحقيق أكبر الأهداف لأصحابه ومصالح الدول المنتجة للنفط. مما أدى إلى تدني الاهتمام ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى. وأصبحت هذه الدول عبارة عن مصدر هام للنفط. لأنها لا تملك مصادر أخرى هامة، للحصول على القطع الأجنبي لتغطية ما تحتاجه من سلع، صناعية، أو زراعية، استهلاكية أو إنتاجية، عن طريق الاستيراد.

وهكذا تعاني الدول العربية من مشكلة التبعية الاقتصادية، وتعتمد في اقتصادها على النفط الخام. فمثلاً تشكل حصة النفط في صادرات الكويت نحو ٩٣ %، وفي صادرات ليبيا نحو ٩٩ %. وفي صادرات السعودية نحو ٩٩ %، في عام ٢٠٠٥ م.

ومن أجل التخلص من التبعية، تقوم الدول العربية ببناء مشاريع، لتنويع القاعدة الاقتصادية، وتخطي الاعتماد على النفط كلياً. ذلك من خلال زيادة نصيب المنتجات الصناعية من إجمالي الصادرات. وإيجاد قاعدة تسهم في تطوير كامل قطاعات الأنشطة الاقتصادية، لمنافسة السلع المستوردة. وتحسين شروط التبادل التجاري في التجارة الخارجية، بهدف خدمة استخراج الاحتياطي من الموارد الطبيعية المختلفة.

وتختلف النتائج الاجتماعية والاقتصادية لهذه العمليات على التنمية، وأهدافها السياسية والاجتماعية، من قطر على آخر. ويتطلب ذلك التركيز على تنمية كافة قطاعات الأنشطة الاقتصادية، بالاعتماد على العلم والتكنولوجيا، لسد الحاجات الأساسية للسكان، مع التركيز على الاستهلاك الجماعي بدلاً من الاستهلاك الفردي.

د - التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي، والثروة بين الأقطار العربية:

يتفاوت مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي، والثروة بين الأقطار العربية. وكذلك مستوى التطور، ومن حيث الموارد الطبيعية ومؤشرات التنمية البشرية، بما فيها الديموغرافية، وذلك من حيث عدد السكان، والنمو السنوي للسكان، من خلال عنصري الولادات والوفيات. أما في مجال المؤشرات الاقتصادية، فتتمثل الاختلافات في معدلات النمو الاقتصادي، وخاصة معدل نمو الناتج الإجمالي خلال البعد الزمني.

لقد نشأ التفاوت في المؤشرات المذكورة نتيجة لعوامل تاريخية، وطبيعية، وبشرية. ويؤدي التفاوت إلى عدم التكافؤ بين الأقطار العربية من حيث التنمية، وفي مواجهة الصعوبات الداخلية والخارجية.

ه - تراكم رأس المال، والادخار، والاستثمار:

يشكل رأس المال، والوسائل المادية للإنتاج، الوسيلة التي ينتقل فيها المجتمع من حالة الفقر والتخلف، إلى حالة التحضر والتطور. وإن ما يحتاج إليه المجتمع في مسيرة حياته التنموية، هو تكوين بنية تحتية مناسبة، إلى جانب إنشاء وحدات إنتاجية متطورة (مزارع ، مصانع، منشآت خدمية في مجالي الزراعة والصناعة. وهذا يحتاج إلى تخصيص جزء كبير من التراكم الرأسمالي المحلي للاستثمار، لخلق وتطوير وسائل الإنتاج المادية، التي تسهم في إنتاج السلع والخدمات لتلبية احتياجات المجتمع الأساسية، بهدف التخلص من التبعية للخارج. وتحديث الاقتصاد، بتقوية الاستثمار.

و - خطط التنمية في الدول العربية:

تعتمد معظم الدول العربية منهج التخطيط من أجل التنمية. وهذه الخطط معظمها ذات المدى المتوسط . وقد تم إعداد وصياغة خطط التنمية بطرق مختلفة. وقد نجد أن بعضها يكتنفها الغموض، وبعضها الآخر شديدة الوضوح. وبعضها ركز على الخطوط الرئيسية. بينما بعضها الآخر بالغ في التفاصيل. ولكن كثيراً منها يتعرض إلى تعديلات وتبديلات كثيرة، فيما يتم إهمالها من قبل بعض الخطط أحياناً.

ز - تطوير التنمية البشرية والاقتصادية في الدول العربية:

يتطلب تطوير التنمية البشرية والاقتصادية، في الدول العربية، الأخذ بالنقاط التالية:

أ - الديمقراطية الشعبية والمشاركة الشعبية:

تعد الديمقراطية الشعبية داخل المؤسسات الإطار الصحيح القادر على تنظيم الصراعات والعلاقات والمصالح الطبقية بشكل سلمي يؤدي بدوره إلى تنظيم الحياة السياسية. ويسمح لكل الأطراف والشرائح الاجتماعية بالتعبير عن طموحاتها ومصالحها، من جانب آخر تسمح الديمقراطية الشعبية للفرد والجماعة بالتعبير عن آرائهم وأفكارهم وتدعوهم إلى

المشاركة في هموم وطنهم وتطوره والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ب - التعاون الإقليمي: يعاني المجتمع العربي من فنون العولمة، ومن أجل التحرر والتقدم الاجتماعي وتحقيق التنمية الحقيقية والمستقلة، لا بد من تكريس الاستقلال والابتعاد عن التبعية. والحقيقة أن الدول العربية، سعت بعد حصولها على استقلالها، لإقامة تجمعات، كالجامعة العربية، والمؤسسات الاقتصادية التابعة لها، غير أنها لم تستطع تقديم الحلول المناسبة. ويبقى على الدول العربية ضرورة مواجهة التجزئة التي فرضتها الدول الاستعمارية عليها.

٤ - الاستقلالية الاقتصادية:

تسعى الدول المستعمرة الغنية للسيطرة على الموارد ونهب الثروات القومية واستغلال الدول. ولنجاح عملية التنمية المستقلة في الدول العربية. لا بد من التخلص من الاستعمار بأشكاله المختلفة. لأنه ومن دون هذه الخطوة لا يمكن الحديث عن إمكانية تحرر هذه الدول وانطلاقها في عملية التنمية الحقيقية، وتشكل العلاقات غير المتكافئة القائمة بين الدول العربية. وال رأسمال الأجنبي العائق الأساسي أمام تطور هذه البلدان وإنجاز استقلالها، وللمسير على طريق البناء. ينبغي السيطرة على ثروات البلاد، ومواردها من قبل أصحابها، ونفي التبعية، وإقامة علاقات متكافئة مع أطراف النظام الدولي.

٥ - تحقيق التقدم الثقافي: لتحقيق تنمية وتقدم ثقافي في الوطن العربي ينبغي إعادة النظر في مؤسسات التعليم ونظامه، باعتباره منظومة متكاملة، تهدف إلى إرساء قيم الإعداد، والتأهيل، لا بد من الاعتماد على العقل، والتأكيد على النظرة الموضوعية، واتساع الأفق في التعامل مع ثقافات الآخرين، وربط التعليم بضرورات الحياة الاجتماعية. ومراجعة دور المراكز الثقافية والعلمية. لتقوم بدورها التنقيفي والفكري بين أبناء الوطن الواحد الشعب الذي تقف الأمية بوجودها الثالثة: الأبجدية والثقافية والتكنولوجية

عقبة أمام أي خطة للتنمية الثقافية. . نظرة جديدة للتراث بقصد استلهاام الأصل فيه ونبذ ما تراكم فيه من أفكار ورؤى وليدة عصور الاضمحلال والتدهور.

٦ - الواقع الديمغرافي في الوطن العربي :

بلغ عدد سكان الوطن العربي في عام ١٩٩٠، حوالي ٢٢٦ مليون. أما الآن فيبلغ أكثر من ٣٠٠ مليون. ومن المتوقع أن يصل إلى حوالي ٤٦٥م في نهاية الربع الأول من هذا القرن (٢٠٢٥). هذا النمو السكاني يمثل نسبة من أعلى نسب النمو في العالم، ولعله من المفيد مقارنة حجم السكان ونموه بين الوطن العربي وكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والدول الصناعية .

الجدول رقم (٤)

حجم ومعدل النمو الطبيعي للسكان في الوطن العربي للفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٢٥ م

عدد السكان بالمليون					
المنطقة	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٥	معدل النمو السكاني الطبيعي %
الوطن العربي	٢٢٠	٢٩٠	٣٨٠	٤٦٥	٢,٣٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٥٠	٢٦٨	٢٨٢	٢٩٥	٠,٥٣
الاتحاد السوفيتي	٢٩١	٣١٢	٣٣٤	٣٥٧	٠,٧٠
الدول النامية	٤,١٢٢	٥,٠٢١	٥,٩٤٠	٧,٢٠٠	١,٧٠
الدول الصناعية	١,٢١١	١,٢٧٠	١,٣١٥	١,٣٥٠	٠,٣٣

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البنك الدولي، نيويورك ، للأعوام ١٩٩٠ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠١٠ م.

يتضح من الجدول السابق أن معدل النمو الطبيعي للسكان في الوطن العربي، يعد من أعلى معدلات النمو في العالم. وقد تجاوز عدد سكانه عدد سكان الولايات المتحدة عام ٢٠٠٠ وسكان الاتحاد السوفيتي السابق عام ٢٠١٠. وسيؤدي النمو السريع للسكان، إلى مضاعفة العدد كل ٣٠ سنة تقريباً. وذلك نتيجة للزيادة المطردة في معدل النمو الطبيعي للسكان وارتفاع معدل الخصوبة السنوي بالنسبة لمعظم الدول العربية، فضلاً على انخفاض معدل الوفيات (١١٩).

وينبغي النظر في دراسة علاقة التنمية البشرية بالأبعاد الديمغرافية للسكان، إلى نسب من هم أقل من ١٥ سنة، ومن هم أكثر من ٦٤ سنة، (المعالون). وإلى من هم بين ١٥ إلى ٦٤ (المعيلون، وهم من قوة العمل). ذلك أنه كلما قلت نسبة الإعاقة، قل عبء التثنية الاجتماعية ومستلزماتها على المجتمع، ويوضح الجدول التالي نسبة الإعاقة في الوطن العربي بمقارنته بمعظم مناطق العالم:

الجدول رقم (٥)

مقارنة بين معدل الإعاقة في الوطن العربي ومناطق أخرى من العالم للفترة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠

المنطقة السنة	الوطن العربي	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي	أمريكا اللاتينية	الدول النامية	الدول الصناعية
١٩٨٥	٨٤,٨	٥٠,٥	٥٥,٠	٧٣,٣	٧٢,٣	٥٠,٨
١٩٩٠	٨١,٧	٥٠,٥	٦٩,٨	٦٩,٥	٦٦,٧	٥٠,٨

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الأمم المتحدة، في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، نيويورك، ١٩٩٠.

١١٩ حامد عمران، تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٩٦ - ٩٩.

يظهر الجدول السابق أن الوطن العربي يتميز بنسبة عالية من الإعالة مقارنةً بمعظم مناطق العالم. وتتضح ظاهرة زيادة عبء الإعالة ومعدلاتها، إذا أدركنا أن نسبة من هم في سن الشيخوخة في الوطن العربي، وفي الدول النامية، أقل بكثير من نسبتهم في الدول الصناعية، والعكس صحيح بالنسبة للفئة دون سن العمل. وهو ما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (٦)

مقارنة بين توزيع الفئات العمرية للسكان في الوطن العربي ومناطق أخرى في عام ٢٠٠٩

المنطقة	٤ - ٠ سنوات	١٤ - ٥ سنة	١٩ - ١٥ سنة	٢٠ - ٤٤ سنة	٤٥ - ٦٤ سنة	٦٥ سنة فما فوق	مجموع الأعمار
الوطن العربي	١٥,٤	٢٥,٣	١٠,٣	٣٣,٨	١١,٤	٣,٧	١٠٠
الولايات المتحدة	٧,٤	١٤,١	٦,٩	٤٠,٤	١٨,٧	١٢,٥	١٠٠
الاتحاد السوفيتي	٩,١	١٧,٠	٧,٥	٣٦,٤	٢٠,٦	٩,٤	١٠٠
أمريكا اللاتينية	١٢,٦	٢٣,٤	١٠,٥	٣٦,٣	١٢,٦	٥,٦	١٠٠
الدول النامية	١٣,٤	٢٢,٣	١٠,٥	٣٦,٦	١٢,٩	٤,٢	١٠٠
الدول الصناعية	٧,٢	١٤,٣	٧,٣	٣٧,٦	٢١,٥	١٢,١	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الأمم المتحدة، في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩ ، نيويورك ، ٢٠٠٩ م .

يوضح الجدول السابق أن حوالي ٥١ % من السكان هم من الفئة العمرية دون الـ ٢٠ سنة من العمر في الوطن العربي. كما تشير إحصائية منظمة اليونسكو إلى تزايد

أعداد الفئة العمرية (٠ - ٢٤) من ٧٧ مليوناً إلى ١٠٣ ملايين إلى ١٣٥ مليوناً إلى ١٦٨ مليون في الأعوام التالية على التوالي ١٩٧٠ ، ١٩٩٠ ، ٢٠٠٠ .

وهذه الزيادة المستمرة تعمل على زيادة الأعباء التربوية، إلى جانب أعباء، وحاجات التنشئة والنمو والتكوين .

وإزاء هذا الواقع عن الأوضاع الديمغرافية واتجاهات تطورها في الماضي والمستقبل المنظور، لا بد من التعرف على التطور في مجال التنمية البشرية. للوفاء بحاجات المجتمع، الإنسانية^(١٢٠).

إلى جانب ذلك، ينبغي وضع استراتيجية دائمة للقضاء على الأمية في البلدان العربية والتي تشكل تحدياً لكل خطط التنمية الثقافية. وترسيخ قواعد الثقافة الصناعية والعلمية، ودعم البحث العلمي ، للمساهمة في القضاء على الفقر والجهل والتخلف. بهدف إعداد كوادر ثقافية، لتكون قادرة على تحقيق التنمية الثقافية والوصول ببرامجها إلى أقصى درجات التحضر.

من خلال ما تقدم يمكن أن تتضح مجموعة من الحلول الكفيلة بتحقيق عملية التنمية المنشودة في الوطن العربي والتي تتمثل بتعميق أسس المشاركة في صنع القرار في إطار سيادة القانون. وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين واحترام حقوقهم. واستثمار الجهود وتكثيفها لمواصلة عملية التطور في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية تحقيقاً لتقدم المجتمعات النابع من إرادتها بما يتفق مع قيمها ومفاهيمها الثقافية.

أ - الاهتمام بالتعليم والتكنولوجيا والتركيز على شريحة الشباب، والنهوض بدور المرأة العربية وتدعيم حقوقها ومكانتها في المجتمع، ومشاركتها في دفع عملية التنمية الشاملة .

^{١٢٠} حامد عمران، تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي .مرجع سابق ، ص ١١٩ - ١٢٢ .

ب - التركيز على الإصلاحات الاقتصادية للارتقاء بمستوى معيشة الشعب العربي. ورفع معدلات النمو الاقتصادي في البلدان العربية. وتفعيل دور القطاع الخاص وإتباع سياسات تستهدف تحرير التجارة والنفاذ إلى الأسواق الخارجية وتطوير أجهزة الدولة لتقوم بدورها بشكل فاعل.

ج - العمل على تفعيل عمل السوق العربية المشتركة. والإسراع بالمراحل المطلوبة وتحقيق التكامل بين اقتصاديات البلدان العربية و تنمية الاستثمارات وتطوير العلاقات الاقتصادية البينية وتدعيم انخراطها في اقتصاد السوق.

د - تحديث البنية الاجتماعية للدول العربية، والارتقاء بنظم التعليم وتطوير قواعد المعرفة لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية والتقنية في العالم وتمكين المجتمع العربي من التعامل مع متطلبات العصر الحديثة. ولا بد من التمسك بقيم التسامح والاعتدال والحرص على ترسيخ ثقافة الحوار بين الثقافات ونبذ روح الكراهية وإشاعة قيم التضامن والتعايش السلمي بين الشعوب.

٧ - معوقات التنمية في الوطن العربي :

١ - تعاني كثير من الدول العربية من المديونية، وهي مؤشر يدل عن أزمة تعيشها الاقتصاديات العربية. وبالتالي فهي أزمة هيكلية متعددة الأبعاد والأسباب فهي تارة أزمة نمو وبطالة وتارة أخرى تتجلى بصورة عجز كبير ومستمر في ميزان المدفوعات . أو على شكل ميل إلى التمويل بالتضخم الذي يشجع على تهريب الأموال إلى الخارج ويضعف من جاذبية المناخ الاستثماري الداخلي، وارتفاع الأسعار وتآكل مدخرات الفئات المتوسطة ومحدودة الدخل ومما يعقد الأمور أن نهج التنمية التضخمي الذي تبنته معظم الدول العربية بناء على نصائح المؤسسات المالية الدولية كانت له انعكاسات اجتماعية سلبية عديدة تجلت في تراجع القوة الشرائية، وتراجع مستويات المعيشة وتبدو هذه الصور أكثر تشاؤماً في البلدان العربية غير النفطية.

٢ - سيطرة الفكر البيروقراطي القديم للتنمية على أفكار كثير من واضعي الخطط في الدول العربية والنامية. و الذي يرى بأنه للحاق بالآخرين، وتحقيق التنمية، لا بد من تقليد الدول المتقدمة، بوضع نموذج تنموي مشابه. ونقل رأس المال والتكنولوجيا منها.

٣ - تنامي ظاهرة الفساد في المجتمعات العربية بشكل كبير ونمو ظاهرة الاستهلاك الترفي، مما شجع كثيراً على نهب الاقتصاديات الوطنية بما في ذلك نهب القروض الخارجية وتهريبها إلى الخارج .

٤ - استنزاف الثروات العربية في الحروب والصراعات العربية أو مع الخارج وكذلك في الصراعات الداخلية، وتلبية متطلبات الاستهلاك الأمني وخصوصاً شراء الأسلحة التي لم تؤد خلال نصف قرن إلا إلى المزيد من التدهور الأمني وعدم الاستقرار الداخلي والخارجي .

٥ - هناك فائض مالي، عربي هائل، على أساس أنه يُستثمر في الخارج، والقسم الأعظم من هذه الأموال تعود ملكيتها إلى أفراد ومؤسسات خاصة. وتشكل جزءاً هاماً منها حصيلة النهب الذي تعرضت له الاقتصاديات الوطنية نتيجة الفساد، وهناك قسم آخر تعود ملكيته إلى الحكومات، وهذه الاستثمارات العربية الخارجية تتعرض دائماً للقلبات والأزمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي بين الحين والآخر .

٦ - الأمية والفقر والجهل والتخلف الذي يشكو منه الكثير من أبناء الدول العربية.

٧ - قلة مراكز التأهيل والتدريب ومراكز البحث العلمي في الوطن العربي .وما ينفق عليها قليل جداً مقارنة بالدول المتقدمة ، وبعض من الدول النامية.

مما سبق يتضح أن التنمية العربية تحتاج إلى جهد ووعي أكبر . ولا بد من إشراك كافة شرائح المجتمع وقطاعاته في عملية التنمية.

٤ - ارتفاع معدلات النمو السكاني. وعليه يجب على الدول الفقيرة أن تنمو اقتصادياً بمعدلات أعلى مما هي عليه الدول الغنية بغية المحافظة على مستوياتها الحياتي دون تدهور ويمكن القول: إن الأوضاع السكانية تتباين بين الأقطار العربية فهناك أقطار يتزايد سكانها بمعدلات سريعة وأخرى يتزايد سكانها بمعدلات أقل .

وبعضها ترتفع فيها الكثافة السكانية ارتفاعاً ملحوظاً، وأخرى تتخفض فيها الكثافة بشكل واضح. ودول غنية بالموارد وجاذبة للمهاجرين لأنها قطعت شوطاً في طريق التنمية وحققت نمواً وتقدماً اقتصادياً. وأخرى تواجه العديد من الصعوبات والعقبات وتدفع سكانها للهجرة إلى الخارج لأنها فقيرة بالموارد.

٥ - تعاني الدول العربية من مشكلات اقتصادية. لذا ينبغي وضع برنامج اقتصادي من قبل الحكومات، لمواجهة عدد من المشكلات تتمثل بالنقاط التالية :

أ - تخفيض العجز في الموازنة العامة من خلال تخفيض النفقات بشكل عام. وترشيد الإنفاق العام وزيادة الحصيلية الضريبية على رؤوس الأموال الضخمة .

ب - تخفيض العجز في الميزان التجاري من خلال عدة إجراءات أهمها السعي لترشيد الاستيراد وزيادة الصادرات الوطنية .

ج - خفض نسبة الاستهلاك المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي وما ينتج عن ذلك من زيادة المدخرات الوطنية وزيادة الاستثمارات.

٦ - لقد وضعت الأزمات الداخلية، والخارجة، إلى جانب أزمة المديونية العديد من الدول العربية أمام مشاكل عديدة :

أ - ارتفاع معدلات التضخم .

ب - تدهور قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة .

ج - تفاقم العجز الداخلي والخارجي .

د - عدم واقعية أسعار صرف العملات المحلية .

هـ - ضعف الأسواق المالية .

و - وجود قطاع عام كبير ومسيطر بكفاءة اقتصادية منخفضة .

ز - وجود تشوهات في هيكل أسعار السلع والخدمات وعناصر الإنتاج .

ح - ضعف معدلات النمو الاقتصادي إلى ما يقل عن معدلات النمو السكاني .

ط - التوجهات المشاركة التي تشهدها الأسواق العالمية في مجالي الانفتاح والعولمة .

ك - الثورة التكنولوجية وما تفرضه من إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية والسياسية .

م - معالجة الخلل الناتج عن نمو القطاع التجاري على حساب القطاع الصناعي .
ن - الآثار التي تركتها الصدمات الاقتصادية المتمثلة بتغيرات حادة في أسعار السلع بالمنتجات الزراعية :

حاولت الدول العربية الاستفادة في مجال الإنتاج الزراعي والثروة المعدنية فعمدت إلى تصديرها مثل قطن وسكر وقهوة... إلخ. ومصادر طاقة ، نفط وغاز ، ومعنوية مثل حديد ونحاس وغيرها.

وشكلت هذه الصادرات سنة ٢٠٠٦ حوالي ٨٤% من إجمالي صادرات الدول العربية. ثم أدركت عدم الجدوى للأسباب التالية :

- ١ - الاتجاه النزولي لأسعار السلع الأساسية .
- ٢ - التذبذب الشديد في أسعار المنتجات الأولية فتغير الأسعار بنسبة تصل إلى ٤٠% هو تغير مألوف .
- ٣ - الاعتماد على سلعة تصدير واحدة حيث يؤدي هذا الاعتماد إلى تذبذب معدلات النخل من العملات الأجنبية للدول العربية بسبب تغير الأسعار وتغيرات حادة في معدل نمو الدخل القومي.

الفصل السادس

التنمية التكنولوجية والحضرية:

أولاً - التنمية التكنولوجية:

المقدمة:

أثبتت الدراسات أن التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم، يملئ على الدول واجبات كثيرة، ويدفعها إلى المبادرة واستخدام أقصى ما يمكن أن يتاح من الأساليب التكنولوجية المعاصرة، وبالتالي تطوير أساليب التعليم بحيث تتخلص من النظم النمطية التقليدية من أجل مواكبة التطور، ومسايرة روح العصر، عصر الانفجار المعرفي والتقدم التكنولوجي. فلقد أصبح من الواضح أن العلم والتكنولوجيا يشكلان عصب تقدم الأمم وازدهارها وأنها الوسيلة الوحيدة إلى دفع عجلة التقدم، وخدمة أغراض التنمية في الدولة، إضافة إلى أنه لا بد منهما لحل المشكلات التي تعترض سبيل التقدم.

وعليه لا بد من عرض هذا الجانب من التنمية، للتصدي للمشكلات التي تعاني منها الدول النامية في نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إليها. مع أخذ الحذر في كل خطوة تخطوها عند نقلها للتكنولوجيا، ولا بد من معرفة نوعية التكنولوجيا التي تنقلها، ومعرفة فيما إذا كانت تتلاءم مع ظروف المجتمع، ومعرفة معايير اختيار التكنولوجيا.

وفي هذا السياق ينبغي توضيح مفهوم التكنولوجيا، وإظهار مدى علاقة التكنولوجيا بالمجتمع والتنمية، من خلال إظهار نمط التكنولوجيا المطلوب تطبيقه في البلاد، بما يتناسب مع احتياجات التنمية، والأنشطة البشرية السائدة في البلاد. كما ينبغي إظهار الارتباط ما بين التكنولوجيا والتنمية، على اعتبار أن التنمية عملية شمولية مجتمعية تهدف إلى تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي. ووسيلة التنمية امتلاك القدرة العلمية والتكنولوجية، التي تحددها احتياجات خطة التنمية.

وتجدر الإشارة إلى أن نقل عملية نقل التكنولوجيا لا تعني استيراد الأجهزة والمعدات من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. وإنما هي عملية نقل المعرفة التكنولوجية، لتطوير القابلية الوطنية على الإبداع في الدول النامية .

وينبغي عند وضع السياسات واتخاذ القرارات، خلق بيئة تكنولوجية ملائمة للتكنولوجيا المتقدمة، من أجل إحداث تغيير وانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم. والتعرف على معايير اختيار التكنولوجيا، وإيضاحها حتى يسهل استيعابها، ومن ثم تطبيقها وعدم إهمالها. والتركيز على أهمية التقييم والتنبؤ التكنولوجي. وهنا لا بد من إظهار دور اليد العاملة الماهرة المدربة في عملية التنمية التكنولوجية، بحيث تركز التنمية على اليد العاملة الفنية الوطنية. والتركيز على دور البحوث العلمية في التنمية التكنولوجية، التي تعد مقياساً لرفي الدول والشعوب وتطورها.

أ - مفهوم التكنولوجيا:

يعد مصطلح التكنولوجيا من المصطلحات المرنة القابلة للتأويل والاجتهاد، مما يقود إلى كثير من التداخل بين المقامات التي تستخدم فيها التكنولوجيا. كاستخدام التكنولوجيا في مجال الصناعة، حيث يقتصر المعنى في هذه الحالة على الصناعة فقط، (مثل تكنولوجيا الدواء أو الصناعات الغذائية) كبديل للمقام الذي يستعمل فيه الاصطلاح بمفهوم الظاهرة العامة التي تشير إلى تعميق الخبرة والمعرفة الجماعية الذاتية في المجتمع بالنسبة لوسائل وأنماط ، وكيفية أنظمة الإنتاج وعلاقته، وأساليبه.

تعد التكنولوجيا ذات طبيعة متغيرة مع الزمن، وهي دالة له، ويمتد بعدها الزمني في أعماق التاريخ الحضاري الإنساني، ويستمر في الحاضر، وينتقل إلى المستقبل، ليغير طبيعة الحياة الإنسانية ونوعيتها.

والتكنولوجيا ظاهرة متغيرة ومتنامية باستمرار . وهي تتطور وتتماشى مع تطور ثقافة الإنسان، وهي تراكم لخبراته ومعرفته في مجال العلوم الأساسية خاصة، ونتيجة للتقدم العلمي الذي يحققه الإنسان في جميع المجالات وفي كل مكان من سطح الأرض.

وهكذا نرى أن هناك ارتباطاً كبيراً ما بين العلم والتكنولوجيا، نتيجة لتأثيرهما المباشر في مجمل نشاطات الإنسان، وهما المرجع والمرتكز الأساسي للتطور الكبير والمتسارع لنشاطات عالم اليوم.

ونظراً للدور الكبير الذي يقوم به كل من العلم والتكنولوجيا في البلدان المتطورة، فقد كثرت التعريفات حول مفهوم " العلم والتكنولوجيا " . وأصبح الآن دورهما موضع دراسة نقدية. وكثرت التعريفات حول هذا المفهوم، فمنها ما صدر عن موسوعات أكاديمية، أو منظمات عالمية، كمنظمة اليونسكو، والمنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية.

ويعرف العلم " حسب المصباح المنير " بأنه : اليقين والمعرفة، وهو نقيض الجهل^{١١١} . ويفرق بعض الباحثين بين المعرفة والعلم، فيقولون: إن مفهوم المعرفة ليس مرادفاً لمفهوم العلم. فالمعرفة أوسع حدوداً ومدلولاً، وأكثر شمولاً وامتداداً من العلم في شمولها تتضمن معارف علمية، ومعارف غير علمية.

ويعرف " البرت أنشتاين " ^{١١٢} العلم بأنه إعادة بناء الوجود في وقت لاحق، بواسطة عملية التطور الفكري.

أما " جيمس كونات " ^{١١٣} فيعرف العلم بأنه جسم منظم من المعرفة، التي توصل إليها الإنسان عبر تاريخه الطويل، وتتمثل هذه المعرفة في المفاهيم، والفروض والنظريات

^{١١١} المصباح المنير ، الجزء الثاني ، صفحة ٧٧ .

^{١١٢} LBERT ENSHTEIN, Science - 23 , March 1956.

^{١١٣} SenseJames B. Conant, " Science and Common " , Yale Univ. Press, 1961, P.54

المتراپطة والمتواصلة، وهي جميعاً نتاج الملاحظة والتجريب، ومن شأنها أن تؤدي إلى الجديد من الملاحظة، والجديد من التجريب والتطبيق.

والعلم هو قيام الإنسان بعمل منظم لاكتشاف سلسلة من العمليات المفيدة في مجالات الأنشطة الاقتصادية والخدمية، والسيطرة عليها عن طريق الدراسة الموضوعية للظواهر الملحوظة، وجمع المعارف الناتجة عن ذلك بشكل منهجي، فيتيح لنفسه فرصة فهم الظواهر التي تحدث في الطبيعة والمجتمع وتسخيرها من أجل منفعة خلال تفاعله مع الوسط الطبيعي.

وهكذا فالعلم هو نتاج المجتمع، وقد أوضحت منظمة اليونسكو^{١٢٤}، في توضيح لها حول " العلم والمجتمع " عن دور العلم والتكنولوجيا في المجتمع إلى أن الثقل المادي للتكنولوجيا شيء، وتطويع التكنولوجيا واستخدامها في المجالات المختلفة شيء آخر. ويتوقف أثر التكنولوجيا في المجتمع على عوامل متعددة، كثير منها بعيد عن المجال الفني، وذلك لأن التكنولوجيا تجسد إلى حد ما الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الذي تنشأ فيه. وليس من الضروري أن تكون الأهداف التي تتوخاها البلدان الصناعية مسايرة لأهداف البلاد الأقل تطوراً. وإذا كانت البنى التحتية التكنولوجية المحلية شرطاً ضرورياً للتصنيع. فإن الكفاءة في البحوث من أجل التنمية كانت متواضعة والتي تعد جزءاً أساسياً من أجزاء البناء التحتية.

ويتطلب منا هذا عدم الخلط من جديد بين العلم والتكنولوجيا. فالمعارف العلمية هي معارف لذاتها، تحمل في طياتها غاياتها، دون ارتباط بما قد تؤدي إليه من تطبيقات علمية. أما المعارف التكنولوجية، فهي ترتبط أولاً بمجال محدد وهو إنتاج السلع والخدمات وتهدف ثانياً إلى زيادة العائد الإنتاجي، فهي معارف استهدافية نفعية.

^{١٢٤} اليونسكو، مجلة " العلم والمجتمع " العدد ٣٢، سبتمبر ١٩٧٨، مركز مطبوعات اليونسكو - القاهرة ص ٤٠.

و تجدر الإشارة هنا إلى أن العلم والتكنولوجيا يرتبطان ارتباطاً وثيقاً. ذلك أن التكنولوجيا هي ذلك النسق المعرفي الذي يتوسط فيما بين العلم من ناحية، والصناعة من ناحية أخرى، يربط بينهما، بعلاقات متبادلة مركبة، قائمة على أسس متينة.

وهكذا يمكن تعريف العلم : بأنه سلسلة منظمة ومركبة من العمليات الدقيقة والمحكمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية، لتحقيق تقدم ملحوظ فيها، من خلال الدراسات الموضوعية المتمثلة بالملاحظات والتجارب العلمية، التي تثبت معارف علمية جديدة، تسهم في خلق تكنولوجيا جديدة، ترفع من قدرة الإنسان في السيطرة على الطبيعة .

ويقود هذا الفهم الواضح للعلم إلى التعرف على مفاهيم عديدة للتكنولوجيا منها :

- ١ - التكنولوجيا هي كلمة إغريقية تعني فن استخلاص مواد أولية صناعية من الموارد الطبيعية، من أجل تأمين المواد والسلع التي من شأنها أن تغطي الحاجات المادية للإنسان. وهي التطبيق العملي للاكتشافات العلمية والاختراعات، وخاصة في مجال الصناعة، الناتجة عن نشاطات البحث العلمي^{١٢٥}.
- ٢ - التكنولوجيا هي براءات الاختراع والامتيازات والترخيص التجارية والتعليمات الفنية وطرق التصميم.
- ٣ - التكنولوجيا هي تطبيق المعرفة، أو معرفة الوسيلة، على اعتبار أن العلم هو معرفة العلة والسبب.
- ٤ - التكنولوجيا هي مجموعة المعارف والخبرات والمهارات المتاحة والمترجمة، والمستنبطة المعنية بالآلات والأدوات، والسبل والوسائل، والنظم المرتبطة بالإنتاج، والخدمات الموجهة من أجل خدمة أغراض محددة للإنسان والمجتمع وتستند التكنولوجيا

^{١٢٥} يعقوب فهد العبيد ، " التكنولوجيا والمجتمع " ، مجلة المهندسون ، جمعية المهندسين الكويتية ، العدد الحادي والعشرون ، يونيو / حزيران ١٩٧٨ .

على العلم في تقدمها ، وتعتمد على القاعدة الإنتاجية المرتبطة بالتنمية الشاملة من أجل نموها وتطورها^{١٢٦}.

٥ - التكنولوجيا هي الأجهزة والمعدات، وما تنتجه من مواد لخدمة مصالح الإنسان.

٦ - التكنولوجيا هي مساق ثقافي رئيسي مهم لحياة الإنسان، كالفلسفة، والدين، والتنظيم الاجتماعي، والنظم السياسية، وجميعها جوانب تكنولوجية.

٧ - التكنولوجيا هي التطبيق العملي لجميع أنواع المعرفة العلمية، والمهارات الفنية التي يتطلبها تطوير الآلات، وطرق الإنتاج، والتصميم، وإنتاج السلع، طبقاً للقواعد الاقتصادية.

يتبين مما سبق أن التكنولوجيا هي ظاهرة اجتماعية، جماعية ، تنشأ عن ظروف مجتمع معين تتوافر فيه سبل العطاء العلمي، والتطور التكنولوجي، وتتعامل معه سلباً وإيجاباً، نتيجة توافر عدد من العوامل والمعطيات. وعليه فالتكنولوجيا تظهر في ظروف بيئة اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، لتحقيق احتياجات السكان في تلك البيئة. وبالتالي فهي تتغير بتغير احتياجات السكان وإمكاناتهم.

وهكذا تعد التكنولوجيا موضوعاً اجتماعياً، واقتصادياً، وسياسياً، ينبع من واقع المجتمع وتطلعاته في تحقيق تنمية شاملة مستدامة، ترقى بالمجتمع إلى مستوى حضاري أرقى. وعليه فالتكنولوجيا هي نتاج نجاح المجتمع وتقدمه في مجالات عديدة ، لأن الشكل والتطور النوعي، والكمي للتكنولوجيا التي يولدها المجتمع هي المحددات الرئيسية والحاسمة للبيئة الاقتصادية والاجتماعية. وعليه يتوقف نجاح نقل التكنولوجيا من منابع نشوئها إلى أماكن استهلاكها، ترتبط بإمكانات المجتمع المنقولة إليه على استيعاب التكنولوجيا المستوردة، والتعامل معها، ليتحول من مستورد إلى منتج لها. وبناء على ذلك، لا توجد تكنولوجيا محددة نابعة من بيئة اجتماعية، أو اقتصادية معينة، قابلة للاستعمال أو التطبيق في بيئة أخرى، إلا إذا توافرت الظروف المناسبة لتطبيق تلك التكنولوجيا.

^{١٢٦} يعقوب فهد العبيد ، " التكنولوجيا والمجتمع " ، مرجع سابق .

مما سبق يمكن التمييز بين العلم والتكنولوجيا، فالتكنولوجيا هي معرفة الوسيلة ، في حين أن العلم هو معرفة العلة أو السبب. فالعلم ينتج المعرفة، أما التكنولوجيا فتساعد على إنتاج الثروة^{١٢٧} .

بعد العلم من الناحية التاريخية أكثر تبعية للتكنولوجيا، ولم تحتل الصناعات القائمة على العلم مكان الصدارة إلا حديثاً، ومع ذلك تعتبر هذه الصناعات تيارات مستقلة . كما أن تفاعلها مع غيرها محدود، ومن جهة ثانية نجد أن النمو يتوقف على حالة كل فن على حدة مع وجود تكنولوجيا قديمة تتولد عنها تكنولوجيا حديثة ، وعلم قديم يتولد عنه علم جديد.

وأحياناً قد لا تتضمن الإنجازات التكنولوجية مبادئ علمية على الرغم من أن طبيعة التطور العلمي ، قد تكون ذات أثر بعيد المدى على أنماط التغيير التكنولوجي القابل للتنمية. وقد يتطلب اكتشاف علمي ما، كثيراً من السنين قبل أن يكون له تطبيق علمي. وقد تتبع الأمريكان في "استقصاء علمي" للحادثات العلمية التاريخية البارزة التي أدت إلى أكبر خمسة ابتكارات تكنولوجية. وتبين من الاستقصاء أن البحث المجرد أو البحث الأساسي هو الذي أمن المنشأ العلمي أو التكنولوجي الذي قاد نحو الابتكارات التي جاءت بعده، وخاصة الفترة التي تقع بين عامي ٢٠ - ٣٠ عاماً قبل الابتكار.

وقد قال الباحث المؤرخ "دي سولا برايس De Solla Price" : "إن الصورة البسيطة المأخوذة عن التكنولوجيا كعلم تطبيقي لا تنطبق على سائر الوقائع ذلك لأنه توجد علاقة تكافلية، فالعلم يصبح عقيماً إن لم تشاركه التكنولوجيا في حين أن التكنولوجيا تحتضر إن لم يشاركها العلم.

^{١٢٧} أتمارام" العلم : مسؤوليتنا الجديدة " من كلمة بمناسبة الاحتفال السنوي بالعيد الوطني الهندي للعلوم ٢ كانون الثاني ١٩٧٠ .

أما العلم فهو متاح أمام الجميع، ضمن نظام نشر عالمي واسع، ويستطيع كل من يعرف اللغة المحرر بها أن يفيد منه في حين أن التكنولوجيا غير جاهزة الحياة، ويعود ذلك جزئياً إلى السرية الصناعية وحقوق الملكية، كما يعود إلى كون معرفة التكنولوجيا تكتسب بالممارسة، ذلك لأن التكنولوجيا تتجسد بالتجربة. كما أنها بطبيعتها صعبة الانتقال، ومع ذلك فإن مقداراً كبيراً من التكنولوجيا الحديثة تنتقل بشتى الطرق، وتتوصل المهارات واقعياً إلى تحقيق تنقلها.



٢ - دور التكنولوجيا في تلبية احتياجات المجتمع:

نظراً للعلاقة الوطيدة ما بين العلم والتكنولوجيا، فقد ازداد اهتمام الباحثين في جميع مجالات العلوم، بنتائج هذه العلاقة، وأدى هذا إلى توجه الباحثين إلى دراسة وتحليل تلك العلاقة بجوانبها الإيجابية والسلبية. وبناء نماذج تطبيقية تتلخص على النحو الآتي :

١ - يعد المجتمع وما يجسده من إرادة في تطبيق العلم على شكل تكنولوجيا، عنصراً حاسماً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث يقوم بتحويل الأفكار والمعارف والخبرات إلى أدوات وسلع فعلية، تُسهم في عملية التنمية. وهو ما يمكن أن يطلق عليه العنصر الأساسي الذي يقدمه منظور التنمية التكنولوجية. ذلك أن التكنولوجيا هي نتاج المجتمع ، تولد فيه، وتستمر فيه، أي أن التكنولوجيا تستجيب للرغبات الاجتماعية والاقتصادية، حيث تقوم بتعديل وتحويل هذه الرغبات من خلال سلسلة من التفاعلات والنشاطات البشرية إلى منتجات وخدمات. وهو ما يظهر في الشكلين رقم (٢) و (٣).

٢- إن التركيز على إقامة مجموعة كاملة من مؤسسات التعليم العالي، ومراكز البحث العلمي، يعد هدفاً أساسياً من أهداف التنمية في معظم دول العالم. غير أن الفائدة الكاملة من التعليم العالي لا تتحقق إلا إذا كان النظام المطبق ملائماً في الشكل والمحتوى للثقافة الخاصة والبيئة الاجتماعية والاقتصادية، وقد أكد " السير إريك أشبي Eric Ashby " على أهمية النهوض بالتدريس في التعليم العالي، الذي يجب أن يكون في أعلى مستوى ممكن، بما فيها مستويات اكتساب المعرفة الأخرى.

وفي سبيل التطبيق الفعلي للتكنولوجيا الحديثة، فإن الحاجة قائمة للعلماء والتكنولوجيين والمهندسين المدربين في شتى نظام الإنتاج سواء أكان ذلك في الصناعة أم الزراعة أم التعدين في مجموعة كبيرة من الأعمال، بما في ذلك الإدارة والتصميم والإنتاج والبيع، والخدمات المساعدة، والبحث العلمي، والتطبيقي، كما أن الحاجة ماثلة لهؤلاء في مصالح الدولة الإدارية، وفي النظام التربوي. فدور العلماء، بوصفهم باحثين في العلوم الأساسية

لا يشكل سوى جزء صغير بالقياس إلى مساهمتهم الممكنة في التنمية الاقتصادية للدولة في المجالات الأخرى.

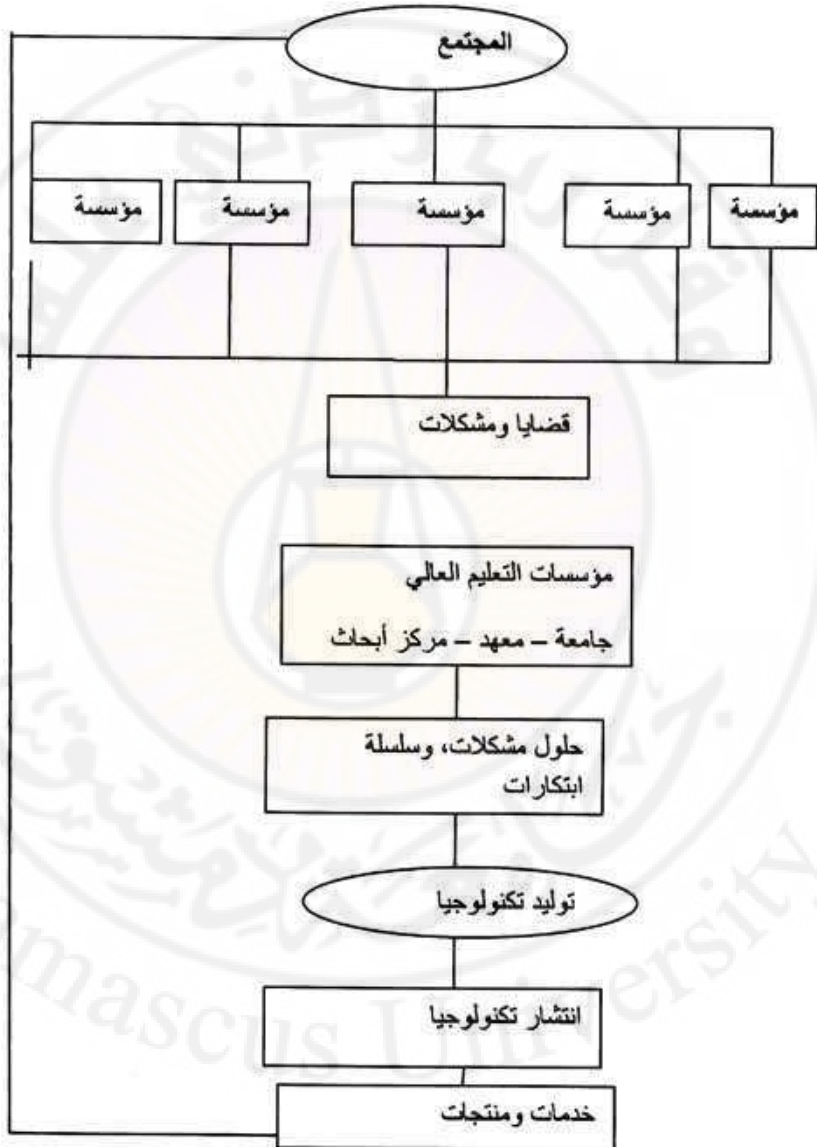
إن نظام التعليم يجب أن يصمم بحيث يُخرج عدداً مناسباً من السكان على درجة معقولة من الكفاية العملية في الزراعة والهندسة ، والتكنولوجيات المختلفة الأخرى، وعدداً أقل بكثير من الاختصاصيين الرفيعي الاختصاص.

وهكذا فإن مؤسسات التعليم العالي، بمراكز البحوث والتطوير، تلك الموجودة في القطاعين العام والخاص تمثل المنبع الرئيسي للأفكار الجديدة والابتكارات التكنولوجية، ولذلك فهي تمثل مكاناً مهماً في التطوير المنظور المقترح.

٣- ضرورة توافر القدرات المحلية والبنيات الأساسية القادرة على توليد التكنولوجيا وانتشارها في قطاعات الإنتاج والخدمات، وتلافي مضارها وسلباتها الجانبية كافة. ذلك أنه في مجال العلم والتكنولوجيا، ينبغي ألا تتجه الأفضلية، بصورة شديدة، نحو العلوم البحتة عوضاً عن التكنولوجيات الضرورية جداً، وبالرغم من الخطوات الواسعة التي تحققت في معظم البلدان، فإن الحاجة قائمة، بصورة عاجلة إلى توسيع التعليم المتقدم في العلوم والتكنولوجيا والهندسة، وكذلك في الإدارة، وطرائق العمل والاقتصاديات. والذي ينتج عنه زيادة في عدد الكفاءات في جميع التخصصات، لتسهم في عملية التنمية في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية. ولكن هل يمكن تطبيق هذا النموذج في البلدان النامية بما فيها العربية، حيث تختلف بيئتها الاجتماعية وأوضاع مؤسساتها التعليمية والتكنولوجية. وعدم وضوح الرؤية أمام متخذي القرار فيها حيث يفضلون التكنولوجيا الجاهزة والمنقولة عن مجتمعات أخرى مختلفة عنها.

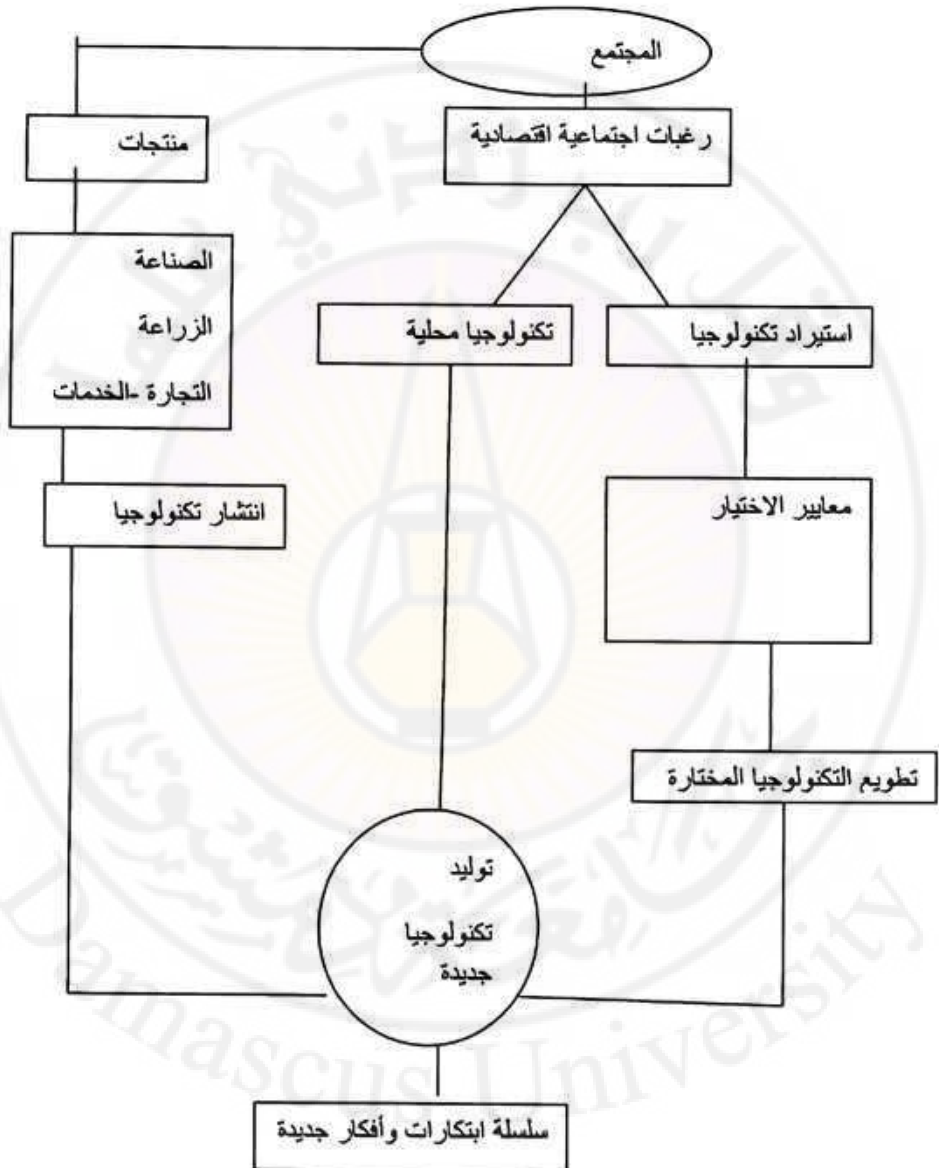
شكل رقم (٢)

منظور عام للتنمية التكنولوجية - ١



شكل رقم (٣)

منظور عام للتنمية التكنولوجية - ٢



٣ - التكنولوجيا الإنتاجية:

يتضح مما سبق أن التنمية التكنولوجية هي مجموعة من النشاطات والتفاعلات البشرية، المنظمة، والمتضمنة سلسلة من المعارف والمهارات المؤدية إلى عملية إنتاجية، سعياً إلى زيادة الإنتاج وتتنوع المنتجات التي تؤدي إلى رفع مستوى الدخل القومي. وعليه يمكن عرض أهم أنواع التكنولوجيا الإنتاجية.

١ - التكنولوجيا الصناعية:

يعد التصنيع المكثف لدى معظم دول العالم، العامل الرئيسي في التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي، فهو يسهم في النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى الحياة، ويزود بالوسائل الفعالة في تحويل وتحديث اقتصاديات البلدان. وهو ما يعرف بالتكنولوجيا الصناعية، التي تعني المعرفة بكيفية التصنيع. وعليه يمكن تقسيم التكنولوجيا الصناعية إلى قسمين هما :

أ - التكنولوجيا المستخدمة في الصناعات الاستخراجية، وتتمثل في صناعات استخراج المعادن في صورتها الخام من باطن الأرض أو أعماق البحار.

ب - التكنولوجيا المستخدمة في الصناعات التحويلية، وتتمثل في الصناعات القائمة على تحويل صور الأشياء، كاستخدام قوة العمل لتشغيل الآلة بمصدر طاقة معين وذلك لتحقيق إعادة أو تكرار الإنتاج.

٢ - التكنولوجيا الزراعية:

يُقصد بالتكنولوجيا الزراعية، المعرفة التكنولوجية الزراعية، التي تتضمن استنبات نظم ومهارات ومعارف جديدة سواء منها النباتية أم الحيوانية. وكذلك الوصول إلى صيغ أكثر ملاءمة للتوليف بين منتجات التكنولوجيا الصناعية المستخدمة في الزراعة : آلات ، أسمدة ، مبيدات ، اعتماداً على التفاعل بين الإنسان والأرض.

وعليه لا بد من الأخذ بمبدأ التكنولوجيا الزراعية، نظراً لأهميتها في توفير الأغذية اللازمة للسكان، وهي تسهم في توفير نوعية الغذاء الجيد للمجتمع، ورفع مداخل المزارعين.

وقد بين الباحث " آرثر لويس Arthur Lewis " أنه : " إذا ما طُلب إلى أحد الناس أن يبحث عن عامل واحد يعتبر سبباً أساسياً لانخفاض معدل التنمية الاقتصادية ، فقد يكون هذا العامل هو فقدان السياسة الزراعية النشطة " . وهكذا فالركود الزراعي معيق أساسي لمعدل التنمية .

٣ - تكنولوجيا الخدمات:

ويطلق عليها التكنولوجيا الناعمة، وهي تتعلق بالطرائق أو المناهج المستخدمة في أداء الخدمة، وتتمثل في أداء الخدمات في مجال الإدارة والتعليم، والصحة، والسياحة، والبنى التحتية من مرافق : مياه ، وكهرباء ، ومواصلات ، واتصالات ، وصرف صحي وغيرها.

٤ - التكنولوجيا والتنمية:

يتعلق التطور الاقتصادي والاجتماعي والفكري بجهود الدولة نفسها، وما تقوم به شعوبها الناجحة في بلد ما. وخاصة إذا كان لهذا الهدف أولوية قصوى، وسلكت الحكومات سياسات ثابتة تتجه نحو هذه الغاية، مع تطبيق الطرق الحديثة وأشكال إدارة الأعمال، والإدارة المختلفة. وهكذا فالتنمية عملية شمولية مجتمعية تهدف إلى تحولات في البنية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية، لإشباع الحاجات الأساسية للمجتمع المادية والمعنوية، وذلك حين تنهياً الفرصة والتنظيم اللازمين للإفادة منهما. " فإذا لم تكن البيئة الاجتماعية والسياسية في البلد، في وضع يسمح بإحلال النمو الاقتصادي في مركز الأولوية القصوى، فلا تستطيع رفع مستويات حياة الشعب ^{١٢٨} .

^{١٢٨} لورد بلاكيت ، تأملات في العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية ، محاضرات في ذكرى غاندي ، دار طباعة إفريقيا الشرقية - نيروبي - كانون الثاني ١٩٦٩ رقم ١ ص ١٤ .

ولكن العالم الاقتصادي الذي تحدث فيه التنمية الاقتصادية، تسيطر عليه البلدان الصناعية المتقدمة، ويجنح هذا العالم إلى مساندة الغني على حساب الفقير، وهكذا نجد أن تطبيق العلم والتكنولوجيا في العالم المتقدم، وخاصة في مجال تنمية المواد المصنعة (غير الطبيعية) والصناعات القائمة على العلوم المتقدمة، يجعل التقدم الاقتصادي في البلدان النامية أكثر صعوبة، بل يكاد يكون هذا التقدم متعذراً إذا لم يكن هناك تعاون متعدد الأطراف مع الدول المتقدمة، يردف ويدعم جهود الدول النامية بالمساعدة المالية والتقنية، وفي الواقع يتفق هذا التعاون مع المصالح الحيوية لسائر الدول المتطورة تكنولوجياً، ولذلك فإن تقليص الفارق الاقتصادي بين البلدان المتقدمة، والبلدان النامية عن طريق تحقيق معدل أسرع في النمو لدى الشعوب الفقيرة، يجب أن يحتل الاهتمام الأول في جميع دول العالم.

وهكذا فالتنمية هي نتاج الفكر السياسي والاجتماعي والاقتصادي المعاصر . وأصبحت قضية التنمية من القضايا المهمة، التي تفرض نفسها على الساسة والمفكرين في جميع دول العالم. إن مصطلح التنمية يتضمن عدة مفاهيم مثل : " مستوى الحياة " و " الرفاهية " و " التقدم التكنولوجي " . فالتنمية بالنسبة للبلدان النامية، تعني تغيير نمط الحياة التقليدية، وهي تعد ضرورياً من التغيير الحضاري، فهي بالنسبة إليها تغيير نوعي . أما بالنسبة للدول المتقدمة فهي في سلم الدرجات، لأنها ليست تغييراً في نمط الحياة، ولكنها تطوير له ^{١٢٩} . والتنمية تعني عملية الاستثمار في مجال الزراعة والصناعة ، والنقل ، والدفاع وغيرها. وهي تعني بصورة عامة زيادة الإنتاجية في جميع المجالات. ذلك أنها عملية شمولية مجتمعية تهدف إلى تحولات في البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. مما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- أن التنمية عملية شاملة للمعايير السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- التنمية عملية مجتمعية واعية ومقصودة على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

^{١٢٩} محيي الدين صابر ، " قضايا التنمية في المجتمع العربي " ، الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٣ .

- تهدف التنمية إلى إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع المادية المتمثلة بالغذاء، السكن، الصحة، التعليم، والعمل وغيرها. والحاجات الأساسية المعنوية، كتحقيق الذات من خلال الإنتاج، والمشاركة في تقرير المصير، وحرية التعبير والتفكير، والشعور بالأمن والكرامة، وغيرها.
- تعتمد التنمية أساساً على القدرة الذاتية للمجتمع والمتمثلة في استغلال مواردها الطبيعية والبشرية المتاحة، واستغلالها بعقلانية تضمن للأجيال القادمة استمرار استغلالها وتطويرها.
- وسيلة التنمية امتلاك القدرة العلمية والتكنولوجية والإطار التخطيطي والتنظيمي. أما نوع التنمية فيرتبط بالتوجيه الإيديولوجي للتنمية.

ويعد التقدم التكنولوجي ركيزة أساسية لأي عملية تنموية، وهو يقوم على مصدرين أساسيين هما:

- أ - مصدر داخلي: ينبع من القدرة على التجديد والابتكار داخل المجتمع الذي تنعكس آثاره على قدرات أفراد، في مجالات العمل المختلفة.
 - ب - مصدر خارجي: ويقوم على نقل التكنولوجيا من بلدان متقدمة في هذا المجال إلى بلدان أخرى أقل تقدماً.
- وهكذا فالمفهوم الديناميكي لعملية التطور التكنولوجي، يمكن تحديده وفقاً لاحتياجات خطة التنمية ذاتها. وتبعاً للظروف الموضوعية لكل دولة، ومصلحة تطورها. ويمكن للتكنولوجيا أن تستجيب لواقع التطور الاقتصادي والاجتماعي الأكثر ملاءمة، لتجنب التبعية الاقتصادية والتكنولوجية. ذلك أنه لا توجد تكنولوجيا محددة جاهزة يمكن أن يُطلق عليها التكنولوجيا الملائمة للتطبيق.

هـ - التكنولوجيا والنمو الاقتصادي: يستفيد إنتاج السلع والخدمات، في كل بلد من الشروط المادية. ومن المهارات البشرية، والتكنولوجيا المتوافرة فيه منسقة مع رأس

المال، والأرض، والإنسان، والموارد الطبيعية. وقد يتحقق النمو الاقتصادي بزيادة الإنتاج عن طريق الاستعمال الأشمل للموارد، أو بزيادة الإنتاجية عن طريق تطبيق كفاية أفضل في استعمال هذه الموارد.

وتساهم التكنولوجيا في هذين الأمرين، فترفع مستوى الإفادة من الموارد المتوافرة، كأن تحقق استغلالاً منتجاً لأرض كانت قاحلة في السابق أو تكتشف استخداماً اقتصادياً لمادة أولية كانت غير ذات قيمة، أو أن تحسن مستوى الإنتاجية بتحسين المهارات وتطبيق طرق أجدى من الطرق القديمة أو استعمال آلات تمتاز بجودة أفضل من سابقتها. فالعلم، وهو المزود بالمعرفة الأساسية والفهم، يعد مصدراً دائماً ومرتكزاً أساسياً للتكنولوجيا.

وفي مجال تنمية الموارد الطبيعية الحيوية، ترتبط التكنولوجيا بالبيئة، وعليه من المستحسن التلاؤم مع كل وضع بيئي على حدة.

وقد يأتي استثمار الموارد في العلم والتكنولوجيا بتحويلات اقتصادية، كما هو وضع الاستثمار في التربية والتدريب، وبالتالي يجب ألا يُنظر إلى العلم والتكنولوجيا كمنشآت معزولة تستحق دعماً محدوداً، بل يجب أن ينظر إليها كعناصر أساسية في نظام حركي، من طبيعتها أن تحول المهارات الإنسانية والعمل إلى ثروة مادية جديدة ورفاه اجتماعي، فالإفادة الفعلية من إنجازات العلم والتكنولوجيا تتطلب إزالة سائر العقبات التي هي من طبيعة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، والمتأصلة في الدول النامية منذ مراحل تاريخها القديم، ولا يؤلف العلم والتكنولوجيا سوى عنصر واحد من عناصر التغيير ضمن خطة التنمية الشاملة الاجتماعية والاقتصادية.

وقلما يكون نقص المعرفة في العلم والتكنولوجيا عنصراً حاسماً. ذلك أن أهم عقبات التطبيق هي من طبيعة اجتماعية واقتصادية، بما في ذلك التربية، والاتصالات وتقبل الأفكار الجديدة، وعوامل الإدارة وممارسة الأعمال، والقيادات السياسية. وتشكل

التقاليد الاجتماعية والثقافية، حواجز فعالة، في طريق التغيير مما يجعل النمو الاقتصادي متطلباً لتغييرات واسعة ومكثفة في القيم الإنسانية والأوضاع، ومقتضياً تغييرات في البنى الاجتماعية والسياسية. وضمن هذا السياق الواسع للتنمية يمكن أن يقوم العلم والتكنولوجيا بمساهمة فعالة.

إن النظريات الاقتصادية التقليدية محدودة في مجال تحليل الآثار الاقتصادية للتطور التكنولوجي. ومن المتعارف عليه اليوم أن النمو الاقتصادي في معظمه، في البلدان الصناعية، يعود للتقدم التقني بما في ذلك التنظيم الأفضل وإدارة الأعمال، والعمل الأكثر إتقاناً وفعالية، وكذلك المواد المحسنة، والعمليات، والتجهيزات^{١٣٠}. وقد تحققت الفوائد من التطوير التقني بتكاليف اقتضتها الاستثمارات الواسعة في التربية والتدريب، والبحث والتنمية، وكذلك بالتجهيزات الثابتة التي تجسد نتائج البحث من أجل التنمية، ومثل هذا الاستثمارات الواسعة تتطلب تخفيضاً مؤقتاً لمستويات حياة السكان، كما هو الحال اليوم في دولة الصين، والهند، والبرازيل، واليونان. إن المعرفة الجديدة لا تسهم وحدها بالنمو الاقتصادي مثلها مثل الاكتشاف الناجم عن تقدم علمي أو تقني، ولا يتحقق النمو الاقتصادي إلا حين تندمج المعرفة أو الاكتشاف بصورة فعلية في نظام الإنتاج، ويعد الابتكار الذي هو قمة مرحلة الجهود العلمية التكنولوجية، أحد العوامل الهامة في النمو، ووفقاً لمصطلح الاقتصاد الحر، يعرف ذلك بأنه الاستثمار التجاري للمعرفة التقنية في كسب أسواق جديدة، أو المحافظة على الأسواق الموجودة ضد المزاحمة، وذلك عن طريق تخفيض نفقات إنتاج السلع التقليدية أو إنتاج سلع جديدة أو سلع أكثر كفاية^{١٣١}. كذلك فإن الابتكار، وفقاً للغة الاقتصاد الموجه، يتضمن التطبيق المستهدف لمنجزات العلم والتكنولوجيا في الإنتاج، وذلك بغية تخفيض نفقاته، وتحسين شروط العمل، ورفع المعدل العام للنمو الاقتصادي، في سبيل تلبية الحاجات المتزايدة للسكان.

^{١٣٠} ب. ر. ويليامز "التكنولوجيا، استثماراً ونمواً" شابان و هل، لندن ص ٦٧، ١٩٩٥.
^{١٣١} المجلس الاستشاري المركزي للعلم والتكنولوجيا: الاختراع التكنولوجي في بريطانيا HMSO، 1998، ص ١

تتزايد منجزات المعرفة التقنية التي يتوقف عليها الابتكار بالبحث من أجل التنمية، ولكن الاعتراف بأن البحث من أجل التنمية، ما هو إلا جزء من مجمل عملية الابتكار هذه، ويجمع معظم الباحثين في هذا المجال بأهمية عملية الكشف المتلاحقة، التي تصل بين البحث العلمي، والإنتاج الأول، وتسويق النتائج الجديد. ويتضمن البحث من أجل التنمية عادة نسبة قليلة من مجمل تكلفة الابتكار الجديد كما هو موضح في الشكل التالي رقم (٤)، وحين تُقدر التكاليف الكاملة لابتكار ما لا يعتبر الإنفاق على البحث من أجل التنمية وحده الإنفاق المعجل. وضمن نطاق البحث من أجل التنمية نفسه، يقدر لمراحل التطوير نصيب من النفقات أكبر مما يقدر للبحث العلمي نفسه، الذي لا تصيبه بالتالي إلا حصة صغيرة من مجمل تكاليف الاختراع.

يرتبط الابتكار في الاقتصاد الحر بالاستثمار بقوة، ذلك أن الابتكار يدر ربحاً كثيراً منشطاً للاستثمار، وهناك حصة كبيرة من الاستثمار تتجه نحو تشجيع الابتكار، كي يتمكن من الاستفادة من أحدث منجزات التكنولوجيا، وبصورة عامة فإن الحافز الأساسي على الابتكار الناجح، ينشأ عن السوق، سواء أكان الطلب حاصلاً أم متوقعاً.

وعليه يكون البحث من أجل التنمية، استجابة لضغط وظائف التسويق، من خلال وظيفة الإنتاج، للتوصل إلى منتجات، أو عمليات جديدة أو محسنة، أو لتخفيض نفقات الإنتاج. وحتى إن تم البحث من أجل التنمية ضمن تنظيم مفرد، فإن تطبيق نتائجه ليست بعملية عفوية بل يتطلب جهداً موجهاً ومخططاً، وكلما ابتعد البحث من أجل التنمية عن الإنتاج، يصبح تطابقهما أكثر صعوبة، ويأخذ البحث من أجل التنمية القائمة، والتي لا تتصل بالإنتاج أو حاجات السوق، روح المجازفة أو أنه تنتج عنه بالمقابل مشكلات جديدة تظل دون حلول.

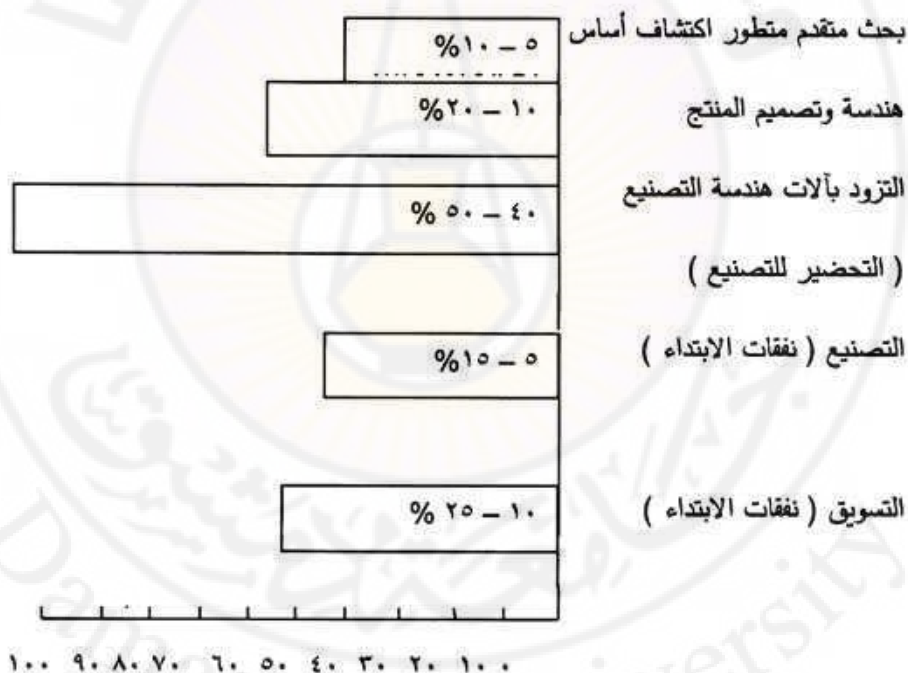
ظهرت مثل هذه المصاعب في الاقتصاد الصناعي الموجه، وكذلك في الاقتصاد الصناعي الحر. ففي ألمانيا الشرقية مثلاً، حيث تقوم بالبحث معاهد مركزية، أعيد النظر في نظام البحث، خلال السنوات الأخيرة قبل انهيار جدار برلين، بحيث اقتصرَت الأبحاث

على ما تطلبها الأجهزة الاجتماعية^{١٣٢}، باستثناء بعض الترتيبات الخاصة بالبحوث الاستطلاعية.

وفي كل من النظامين الاقتصاديين، فإن عملية الابتكار قد تختل في أية مرحلة، متأثرة بعدد من العوامل، فإن لم يتوصل البحث في سبيل التطوير، إلى الابتكار لعوامل غير مواتية، كوجود أسواق غير مناسبة، فإن نفقات البحث تذهب هدراً.

شكل رقم (٤)

توزيع نمذجي في تكاليف الابتكارات المنتجة الناجحة



المصدر: شاري، الابتكار التكنولوجي.

١٣٢. H. Kautzleben. 'مهام وأهداف الإصلاح الأكاديمي في ألمانيا الديمقراطية'. دراسة مقدمة في الندوة الدولية عن العلاقات بين العلم والتكنولوجيا. براتيسلافيا. ١٩٦٩.

هناك علاقة بين نفقات البحث من أجل التنمية، من جهة، والاقتصاديات الوطنية، من جهة أخرى. وقد أنفقت عدة دول مالياً كثيراً على البحث من أجل التنمية في السنوات الأخيرة دون أن تحقق نمواً اقتصادياً كبيراً، وهو ما يظهره الشكل التالي رقم (٥):

شكل رقم (٥)

معدل النمو المركب للمنتج بالنسبة للفرد الواحد
البحث من أجل التنمية بالـ % للناتج القومي الإجمالي للفترة



المصدر : ويليامز، التكنولوجيا استثماراً ونمواً.

وهكذا ليس من الضروري أن يعول بلد ما كلياً على ما يجري فيه من بحث من أجل التنمية، ذلك أن نتائج البحث العلمي متوافرة عالمياً من خلال المطبوعات، في حين أن نتائج معظم الأبحاث التكنولوجية متوافرة في الأسواق، مجسدة في آلات جديدة، أو مواد، أو من خلال اقتناء البراءات، والإجازات. إن الخبرة التقنية هي سلعة عادية معروضة في الأسواق.

ويوضح ميزان المدفوعات التكنولوجي التبادل العالمي للخبرة، الذي يقارن مدفوعات بلد ما، إلى بلد آخر لقاء الخبرة التقنية، والبراءات، والإجازات، بمقبوضاته لقاء نفس المواد، وذلك بالجدول التالي:

جدول رقم (٦)

ميزان المدفوعات

المقبوضات		المدفوعات	
الدولة	% إلى المجموع العالمي أ	الدولة	% إلى المجموع العالمي أ
الولايات المتحدة الأمريكية	٥٧	الولايات المتحدة الأمريكية	١٢
المملكة المتحدة	١٢	المملكة المتحدة	١١
ألمانيا	١٢	ألمانيا	١٤
فرنسا	٥	فرنسا	١١
بلدان أوروبا الغربية الأخرى	١٢	بلدان أوروبا الغربية الأخرى	٢٥
اليابان	١	اليابان	١٣
بلدان متطورة أخرى	١	بلدان متطورة أخرى	٦
البلدان النامية (ب)	١	البلدان النامية (ب)	٨

(أ) باستثناء الصفقات فيما بين دول الاتحاد السوفيتي السابق ، وبين تلك البلدان والبلدان النامية.

(ب) لقد كانت مقبوضات البلدان النامية قليلة وأقل من ١ %

المصدر : G . D . G. Oldham , G , freeman , and Turkcan

انتقال التكنولوجيا إلى البلدان النامية، دراسة وضعتها وحدة سياسة البحث العلمي في جامعة سوسكس ، مقدمة لمؤتمر الأمم المتحدة عن التجارة والتنمية، الدورة الثانية .

TD / 28 / aupp ، ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٧ (مستقاة من معطيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) .

تحتاج التنمية، والابتكار، ونشر المعرفة حفزاً وتشجيعاً ينبع من داخل المجتمع. وقد نُشر بحث عن الهند يقول: " إن العقبة الكبرى في سبيل الابتكار تنجم غالباً عن عوامل اجتماعية ، أكثر مما تنجم عن فقدان الخبرة أو التجهيزات. وتحتاج العوامل التي هي من طبيعة اجتماعية - اقتصادية، أو من طبيعة سياسية في كل بلد، والتي تمنع التطبيق الفعلي للعلم والتكنولوجيا إلى التحليل، كما يجب استنباط الوسائل التي تمكن من التغلب عليها^{١٣٣} .

وينتطلب تمثل التكنولوجيا، تكييفها على مستوى المهارات، وتوزيع العاملين العلميين والتقنيين، وتوافر المواهب، في إدارة الأعمال والتتفيذ. فإدارة الأعمال تعد من أهم العوامل في الصناعة الحديثة، ولها دور حيوي تقوم به في الإفادة المبدعة والفعالة من الموارد والتكنولوجيين أنفسهم. وتدل تجربة البلدان الصناعية على أهمية تشجيع العلماء والتكنولوجيين على التحرك ضمن الصناعة، والزراعة، والإدارة، وإدارة الأعمال بصورة عامة، ويعتبر المصممون والمهندسون المبتكرون العاملون في الورش على درجة كبيرة من الأهمية والجدوى في انطلاق عملية التنمية. كما أن دعم مصالح التوثيق، ومراكز الإعلام ، ومسح الموارد الطبيعية، والتعليم في المعاهد، ومخابر السبر، ومراقبة النوعية، ومراكز تنمية الإدارة والإنتاج، كل ذلك يعتبر ذا أهمية خاصة، حيث إنها جميعها

^{١٣٣} ف . ا . مراهي " تحقيق التطور عن طريق العلم والتكنولوجيا " الحلقة الدولية عن العلم والمجتمع في جنوب آسيا، نيويورك ، ١٩٩٦ .

مؤسسات ضرورية لانطلاقة النمو الاقتصادي، وتتطلب جميعها من ذوي الكفاءات العلمية والتقنية.

وتسهم بعض الظروف الملائمة من تمثل التكنولوجيا المستوردة التي تتناسب مع الوضع المحلي، حيث إن القاعدة السائدة هي أن تتحقق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية. ففي مجال الزراعة مثلاً، يجب أن تصمم مجموعة التكنولوجيات بحيث تتسجم مع شروط البيئة، بالإضافة إلى أخذ العوامل الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية والتاريخية بالحسبان. فالبحث المناسب في هذا المجال أمر أساسي.

يوجد في معظم دول العالم نقص في الأطر المؤهلة التي تلبي سائر احتياجات عملية التنمية. وذلك لأن مدخر القوى العاملة المدربة لا ينمو إلا ببطء نسبي، كما أن عدداً من العاملين المؤهلين منشغلون في عملية التأهيل والتدريب. وينبغي، مع ذلك، أن توزع هذه الموارد بحيث يُستفاد منها بأفضل وجه، وأن تؤخذ سائر المطالب والأولويات بالاعتبار عند وضع السياستين التربوية والعلمية.

تهدف السياسة العلمية إلى الاستفادة من منجزات العلم والتكنولوجيا، كعاملين مهمين في التنمية الاقتصادية والبشرية، على اعتبار أن الأخيرة تتضمن أيضاً تقديم المعرفة. وساعد ذلك على إقامة سياسة علمية، تطورت من خلالها مفاهيم السياسة العلمية، وتطبيقاتها تطوراً سريعاً. ويشمل هذا المصطلح اليوم العلوم بما في ذلك العلوم الإنسانية والسلوكية، كما يضم العلوم الطبيعية والتكنولوجية والهندسة.

اهتمت البلدان الصناعية المتطورة ذات الاقتصاد الحر، بإحداث أجهزة على أعلى المستويات التنفيذية، لوضع السياستين العلمية والتكنولوجية، وتنسيق الخطط الرامية لتحقيق الاستفادة الفعالة من الموارد العلمية والتقنية. وخاصة أن تلك البلدان قد اكتسبت خبرة نتيجة التجربة الكبيرة في إعداد السياسة القومية للتنمية، وكذلك تطبيق نتائج هذه السياسية ومنجزاتها على الصناعة. وعليه يمكن القول إن البلدان الصناعية نفسها سواء أكانت ذات اقتصاد حر أم اقتصاد موجه، التخطيط ما تزال بحاجة إلى تطوير ناجح لآلية التخطيط التكنولوجي، ولدمج التكنولوجيا بالتخطيط الاقتصادي، في حين أن البلدان النامية، التي هي ذات موارد محدودة، وبنية اجتماعية - اقتصادية تحول دون التكيف الفوري مع الابتكارات، فلمثل هذه السياسة شأن أعظم، وهي بنفس الوقت تحتاج إلى التمرس على ملائمة مؤسساتها التي تعمل على الابتكار مع أوضاعها الخاصة.

ويقول مدير الشؤون العلمية في منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية OECD: إن بداية فترة الحماسة من أجل وضع سياسة علمية لأهداف التنمية الاقتصادية القومية قد رافقها التركيز على البحث كمطلب أساسي لتحقيق المزيد من النمو.

فالسياسة العلمية أشمل من سياسة البحث، ولا تعالج بمفردها. وهي تهدف إلى وضع العلم والتكنولوجيا ضمن إطار السياسات القومية للتحويل البنيوي في الزراعة والصناعة. وضمن هذا السياق تحتل خطط التنمية مركزاً أساسياً، فالخطة العامة للتنمية والسياسة

العلمية تتفاعل بشكل يتطلب تطبيق العلم والتكنولوجيا سواء أكان بموارد محلية أم خارجية على أهداف قومية محددة سياسياً، وذلك في نفس الوقت الذي يوسع فيه العلم والتكنولوجيا مجالات الاختيار المتوافرة. وعلى الرغم من الدور الهام للعلم والتكنولوجيا إلا أن تأثيرهما على التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية لم يكن كبيراً.

وقد عرّفت اليونسكو ووكالات الأمم المتحدة المختصة السياسة العلمية بأنها: مجموع التشريعات والإجراءات التنفيذية التي يفترض أن تزيد وتنظم وتستخدم القدرة القومية العلمية، والتكنولوجية، وذلك بغية تحقيق أهداف التنمية الشاملة للبلاد، وتعزيز مركزها في العالم ". وفي هذا المجال لا بد للقدرة القومية العلمية، والتكنولوجية، أن تشمل : " جميع الموارد المنظمة التي تقع تحت سيادة البلاد لأغراض الاكتشاف، والابتكار، والاختراع، ودراسة المشكلات العلمية الوطنية والدولية، وما تتضمنه من تطبيقات

وعليه فالسياسة العلمية تضم جانبان أساسيان هما : التنمية البعيدة المدى للقدرة القومية العلمية، والتكنولوجية، والإفادة الأكثر فاعلية من هذه القدرة لتلبية حاجات التنمية، مع التركيز على أهمية الإفادة القصوى من المعرفة العلمية، والمهارة التكنولوجية، التي يمكن الحصول عليها من بلدان أخرى، بواسطة المساعدة التقنية، أو الانتقال المباشر .

وعليه لا بد من تطبيق نظرية العلم من أجل التنمية، وتطويرها، ووضع القرارات الصحيحة وتطبيقها. مع مزيد من التركيز على الفهم الأعمق لطبيعة عملية الابتكار والشروط المناسبة لها ، وذلك وفق سياسة علمية واضحة ومحددة. وهذا يقتضي توضيح أهداف التنمية والسياسة العلمية، والتخطيط العلمي، والإجراءات التنظيمية اللازمة للسياسة العلمية، وفعاليتها.

١ - أهداف السياسة العلمية:

ينبغي أن تعكس السياسة العلمية، الأهداف والأغراض القومية البعيدة المدى، وخطة التنمية الاقتصادية والبشرية، الموضوعة لتحقيق تلك الأهداف.

ولا بد للخطّة من أن تحاكي السياسة العلمية الصحيحة. وأن تتطور بانتظام، بين ما يعتبر مرغوباً به كمركز قومي في المستقبل، وبين ما يمكن أن يكون قابلاً للتطبيق، مع الأخذ بالحسبان العوامل المثبّطة الداخلية والخارجية. وهذا يتطلب توضيح العلاقة ما بين التخطيط العلمي، وتخطيط التنمية، مع التركيز على تقييم الإمكانيات المستقبلية. واستراتيجيات التنمية الشاملة المطلوبة، وتحليل مصادر القوة والضعف. وضرورة توظيف العلم والتكنولوجيا في تنمية مصادر الثروة الكامنة، وترشيد استغلال مصادر الثروة الكامنة، والاستخدام العقلاني الأكثر إنتاجية لمصادر الثروة المتاحة.

وعليه يمكن لأصحاب القرار وللمخطّطين أن يتنبؤوا بإمكانيات المستقبل، من خلال المعرفة العلمية والتقدم التكنولوجي، وما يتوافر من معلومات عن الثروة القومية. فعملية تطبيق العلم والتكنولوجيا، توسع التطلّعات، وتوافر مجموعة أوسع من الآفاق والاختيارات للمخطّطين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ولا بد لعملية التخطيط أن تبنى على أسس علمية، وأن تكون شاملة لكل المجالات.

ويتطلب وضع الأهداف التنموية: تقرير الأولويات ضمن حدود مصادر الثروة المتاحة، وقرار سياسي تتخذه الحكومة، واهتمام من قبل العلماء، بحيث تستخدم إمكانياتهم العلمية في أكثر الطرق فاعلية، لتكون القرارات على درجة كبيرة من الدقة والصحة .

٢ - هدف التخطيط العلمي:

يهدف التخطيط العلمي، إلى وضع استراتيجيه إجرائية ضمن اتجاهات خطة عملية التنمية الشاملة، من أجل تحقيق الوظيفتين الأساسيتين للسياسة العلمية وهما: تنمية القدرة العلمية والتكنولوجية، والإفادة الفعالة منها في جميع المجالات ، لتحقيق ثروة وطنية تؤدي إلى الرفاه الاجتماعي ، وتشغيل قوة العمل، وتحقيق الأمن لجميع المواطنين. غير أنه لا تملك أي دولة الوسائل التي تجعلها قوية في كل المجالات، وتنمية قدرة كبيرة قابلة للإفادة الكاملة من التكنولوجيا والمهارة المحلية والخارجية.

تعمل الكثير من الدول النامية على تشجيع العلم ، ولهذا نجده متقدماً إلى حد ما على التكنولوجيا أو الهندسة، كما ويلاحظ النمو العلمي متمركزاً في الجامعات، وهي الحريصة على المحافظة على استقلالها، والتوجه إلى البحث الأساسي وذلك لأسباب تاريخية واجتماعية، على الرغم من الاعتراف بالحاجة إلى إقامة سياسة علمية، إلا أنها تبقى في نظر العلماء سياسة قائمة لصالح العلم، وبخاصة العلوم الأساسية. وبالتالي تركز الاهتمام على البحث العلمي الأساسي، وعلى التكنولوجيا المتقدمة جداً، والتي هي على الأغلب ضعيفة الصلة بالاقتصاد الوطني، فأهمل على المستوى الواقعي الجانب الاقتصادي والجانب الخاص بإدارة العمال من الابتكار التكنولوجي ونشره.

وهكذا تهدف السياسة العلمية الصحيحة إلى تطبيق المعرفة الموجودة، مع إغنائها، وفقاً للضرورة، بالبحث الوطني والأجنبي، على إنتاج السلع والخدمات، وبذلك تغطي السياسة العلمية كامل سلسلة الأبحاث، والتنمية والابتكار، وذلك عن طريق الاختراع والنشر، أما السياسة العلمية التي تهتم فقط ببرامج البحث من أجل التنمية فهي ذات قيمة عملية قليلة، وذلك لأن وضع النتائج في الاستعمالات الاقتصادية المتمثلة بمراحل الإعداد والابتكار والنشر، تعد أضعف الحلقات في هذه السلسلة . ويحب ألا يقتصر دور الترتيبات التأسيسية اللازمة والعلاقات المتبادلة بين الجامعات، ومراكز البحث، والقطاعات الاقتصادية، على تأمين ارتباط برامج البحث من أجل التنمية بالأهداف ، بل ينبغي تتبع النتائج الناجمة من خلال التطبيق العملي، فالسياسة العلمية إن تداخلت في ميادين مثل الخدمات الملحقة بالزراعة، والحوافز الصناعية، وتحليل متطلبات السوق وذلك في البلدان المتقدمة، أما في البلدان النامية فتوجد الحاجة لأن تقوم الحكومة بدور أكثر فعالية في تشجيع الابتكار، وتحسين الإنتاجية.

ولتشجيع وتطوير العلم والتكنولوجيا ينبغي استثمار رأس المال، وتأهيل العاملين. ويعد هذا من أولويات السياسة العلمية التي تهتم بتوفير العلماء الباحثين وتدريبهم، وبتوزيع العلماء، والتكنولوجيين، والمهندسين، والتقنيين على الإنتاج والتسويق والإدارة

العامّة. وتهتم بتتمية مديري ورجال الأعمال، المهنيين تقنياً. لذلك فإنّ المستوى العام للتدريب المهني والوعي العلمي لدى السكان جميعاً، يتصلان بالسياسة العلمية اتصالاً وثيقاً، ويعملان من أجل تنمية شاملة.

٣ - التنظيمات اللازمة للسياسة العلمية:

يحتاج إعداد سياسة علمية ، إلى عمل وظيفي يتعلق بأعلى المستويات العلمية في الدولة. وإلى إجراءات تنظيمية. والسياسة العلمية ترتبط بتلك الإجراءات التي تشمل ثلاث وظائف، متميزة ومختلفة، هي إعداد إستراتيجية، والإدارة، والمراقبة الإجرائية.

ووضع إستراتيجية يتعلق بأعلى المستويات في الدولة. وبما أن القرارات الصادرة، تكون على مستوى مركزي، وتتصل بالأهداف القومية والأولويات، وبالحلول الخاصة بما يتماشى مع الموارد المتاحة ، فإن إعداد إستراتيجية لسياسة علمية ينبغي أن يكون في رئاسة مجلس الوزراء، أو أي مستوى مماثل، مثل هيئة تتبع مباشرة لرئاسة مجلس الوزراء، ويكون لها مجلس استشاري، ودعم تقني متخصص، وتساندها سكرتارية علمية دائمة، مسؤولة عن إعداد الخطط وتحقيق الاتصال بين التخطيط الشامل ووظائف الموازنة .

فمثلاً أقامت اليابان كغيرها من دول العالم المتقدم، وبعض بلدان العالم النامي، نظام استشاري وإداري قائم في مكتب رئيس مجلس الوزراء، حيث يجتمع التخطيط من أجل الاقتصاد ، والتخطيط من أجل العلم والتكنولوجيا معاً في نظام استشاري وإداري، قائم في مكتب رئيس مجلس الوزراء، ويدعم هذين الجهازين وهما " المجلس الاستشاري الاقتصادي " و " مجلس العلم والتكنولوجيا " وكالتان أساسيتان، بالإضافة إلى خدمات السكرتارية التابعة لهما وهما : " وكالة التخطيط الاقتصادي " و " وكالة العلم والتكنولوجيا " ويمكن الحكم على أهمية السياسة العلمية والتخطيط الاقتصادي من وجود ثلاث وكالات أخرى ذات أنظمة مماثلة، تهتم بموضوعات ذات أهمية قومية كبيرة، وهذه الوكالات هي :

الدفاع، السلامة العامة، وتنمية " هوكايدو " ^{١٣٤} . ويقوم أعضاء الوزارة بدراسة السياسة العلمية في " مجلس العلم والتكنولوجيا " وعلى الرغم من أن هذا المجلس لا يتصل من الناحية التنظيمية برئاسة مجلس الوزراء ، فإن وجود أربعة وزراء فيه (وزراء التربية ، والمالية ، ووكالة التخطيط الاقتصادي ووكالة العلم والتكنولوجيا) برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، تجعلها جهازاً على مستوى رئاسي، وبالإضافة إلى ذلك يضم المجلس، رئيس المجلس العلمي في اليابان، وخمسة آخرين من ذوي المعرفة والتجربة الذين يعينهم رئيس مجلس الوزراء. بالإضافة إلى ذلك أعضاء آخرون مؤقتون ولجان فرعية تضم أعضاء اختصاصيين.

ولكن لا يوجد نموذج عام واحد للتنظيم، وفي كل حالة متميزة تتوقف الترتيبات التفصيلية على حجم الدولة، ودرجة تطورها، وبنيتها السياسية والإدارية، والأطر المتوافرة. ويعد تأمين العاملين لمثل هذه التنظيمات مشكلة كبرى لدى كثير من البلدان النامية، ويتضح أنه من المهم على مستوى اللجنة الاستشارية، حشد أفضل الاقتصاديين، والعلماء، والصناعيين والزراعيين الذين يعملون في خدمة الدولة، وفي الجامعات، وفي القطاعات الاقتصادية، بحيث يتم تشكيل نظرة متوازنة واعية للمشكلات الاجتماعية، وتكوين نظرة بناءة عن فرص المستقبل.

وفي بعض البلدان النامية نجد معظم العلماء ضمن الجامعات، وقد تصبح هذه التنظيمات أكاديمية. كما أن الإدارة في العلوم التطبيقية والتكنولوجية، يجب مساهمة أفراد ذوي تجربة في السياسة والاقتصاد، وإدارة الأعمال، والهندسة.

وينبغي أن تشرف أعمال السكرتارية على مجموعة كبيرة من أعمال المسح المساعدة والدراسات.

^{١٣٤} هوكايدو إحدى الجزر الكبرى في اليابان

غير أنه من المهم الإبقاء على بساطة تنظيم السياسة العلمية، في علاقتها مع الجهود العلمية والتكنولوجية الشاملة. ويجب أن تتخذ ترتيبات أساسية على المستوى القومي، لتنفيذ المقررات السياسية، عن طريق نشاطات منسقة ضمن كل قطاع.

٤ - فعالية للسياسة العلمية:

تتباين اهتمامات الدول بشأن إقامة تنظيمات خاصة بالسياسة العلمية، التي تؤدي إلى تنسيق بين السياسة العلمية، وخطة التنمية القومية، وفي كثير من الأحيان يتم إعداد السياسة العلمية ضمن الإطار المحدد لمخصصات موازنة البحث والجهاز المسؤول عن ذلك، وقد تكون الجهة المسؤولة مجلساً وطنياً للبحث العلمي، يعنى بصورة أساسية بتنمية العلم وارتقائه في سبيل العلم نفسه، حيث تجد الدولة أن القيمة الجوهرية للعلم هي مسوغ دعمها له.

وقد أشار إلى ذلك " فيكتور أوركيدي Victor Urquidi " رئيس جامعة مكسيكو حيث قال : " إن وضع العلم والتكنولوجيا الحالي، في أمريكا اللاتينية، يجب أن يحظى بأكبر قسط من الاهتمام المباشر، فالبحث من أجل التنمية، والتأهيل العلمي الأكاديمي، كانا إلى حد ما النتيجة العفوية لانخفاض مستوى الجهود، والفردية، والأهداف المحددة، فلا يوجد تركيز هام للجهود، بل هناك كثير من التشتت والضياغ. فمن ناحية نجد الجامعات ، حيث يجري أكبر قسط من البحث الذي لا يتصل إلا قليلاً بحاجات الجماعة، وبصورة خاصة في مجال الصناعة، وبالقدر القليل الذي توجد فيه السياسة العلمية القومية في بعض البلدان، فإننا نجد البحث من أجل التنمية منفصل تماماً عن هذه السياسة. إن الدعم الحكومي للبحث العلمي ضعيف عامة ، وبصورة خاصة من ناحية النقص في

تقدير أهمية البحث، يضاف إلى ذلك نقص الاتصال بين الحكومة والأفراد العلميين^{١٣٥}.

وهناك في بلدان أخرى شروط مماثلة، وقد تستمر هذه الحال، إلا إذا اتخذت خطوات إيجابية لتصل بين واضعي السياسة الحكومية والعلماء وتحدد دور الأشخاص العلميين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتضح هنا أهمية اختلاف الأوضاع والنزعات التي تعكس أنماطاً تاريخية واجتماعية وثقافية. ولكن توثيق علاقات العمل، وازدياد مشاركة العلماء على المستوى السياسي، يمكن أن يخفف من هذا الوضع. وحتى في الدول المتقدمة التي وجد فيها تنظيم للسياسة العلمية، بما في ذلك الواجبات والمسؤوليات الملائمة المحددة في نطاق الصلاحية، فإن هذا التنظيم قد لا يكون فعالاً في المراحل الأولى بصورة خاصة، لأن هذا التنظيم قد لا يكون سوى شبكة اتصالات، وقد يحتاج إلى مزيد من الوقت كي يكتسب القوة والثقة، وينمي العلاقات والاتصالات الرسمية وغير الرسمية التي يحتاج إليها الجهاز الفعال.

وبشكل أعم، تتجه منظمات البحث، حيث لا تتوافر السياسة العلمية والإدارة المركزية، إلى أن تؤمن استمرارها بنفسها، وقد تتقبل دعماً دون أن تقيم سوى اعتبار قليل لقيمة النتائج. لذلك فإن الجهود العلمية في البلدان المتقدمة التي تتناسب وتطورها، توجه علماء البلدان النامية الذين يعملون في عزلة نسبية، نحو بعض القضايا التي تعتبر هامة من قبل الجماعة العلمية الدولية، ولكنها لا تتناول بالضرورة المشكلات القومية أو الإقليمية الخاصة بتلك البلدان النامية.

وقد يظهر تنظيم علمي واسع في هذا الاتجاه، خارج نطاق التوازن مع المتطلبات القومية مما يسبب إهمال المجالات الأساسية ذات الأهمية الإستراتيجية الكبيرة في التنمية الاقتصادية. ففي الباكستان مثلاً كانت نفقة البحث في الطاقة النووية خلال السنوات

Victor Urquidí^{١٣٥}. السياسة العلمية والتنمية الاقتصادية القومية في أمريكا اللاتينية. قدمت في حلقة عن العلم والتكنولوجيا وتطور أمريكا اللاتينية. والاس ٣١ كانون الأول ١٩٩٧.

١٩٦٢ - ١٩٦٧ قد بلغت عشرة أضعاف ما أنفق على الأبحاث التطبيقية الأخرى كالخيش، والأسماك ، وقد بلغت نفقات تلك الأبحاث حوالي ٣٠٠، ٠٠٠، ٠٠٠ دولار.

ولا تحظى الدراسات البيئية في كثير من البلدان إلا باهتمام قليل . كما أن علوم التربة التي هي أساسية للإفادة من الموارد الطبيعية مهمة على الأغلب . كذلك فإن جهود البحث تبعثر في عدد من الوحدات الصغيرة، ولا تتوافر لها خدمات ملائمة مما يستلزم تجميعها في عدد قليل من المراكز الفعالة حقاً.

٥ - الإنفاق على البحث العلمي من أجل التنمية:

يعد البحث العلمي مقياساً لتقدم الأمم ورفقها وتطورها. وبمقدار ما تتفق الدول على البحث العلمي فإنها تجني بالمقابل تكنولوجيا وتطوراً حضارياً في مختلف مجالات الحياة.

ولقد اهتمت الأمم بالبحث العلمي، منذ أن نشأت الحضارات القديمة، وتفاعلت حيث أعطت نتاجاً علمياً متقدماً. وحضارة متطورة، وقد أنفقت الدول المتقدمة الأموال الطائلة حتى وصلت الحضارة إلى ما هي عليه اليوم. وذلك منذ أيام العرب في بلاد ما بين النهرين وبلاد الشام . ثم في مصر وبلاد اليونان والرومان، وفي أيام دولة الأمويين والعباسيين والعرب في الأندلس، الحضارة المتقدمة الحديثة في أيامنا الراهنة. لذا تتفق البلدان الأكثر تطوراً على البحث العلمي مبلغاً يتراوح ما بين ٢ - ٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. غير أنه في الحقيقة ، تبلغ نفقات البحث من أجل التنمية في البلدان المتطورة ما بين ٥ % - ١٠ % من مجموع التكاليف التي تتطلبها عملية ابتكار ناجحة ، وكما لا يؤدي كل بحث من أجل التنمية إلى ابتكار ، فمن المؤكد أن المراحل الأخيرة تتطلب موارد تفيض كثيراً عما يتطلبه البحث من أجل التنمية بمفرده.

يحتاج البحث العلمي إلى نفقات، تقدمها الدول إلى الباحثين في وحدات البحث العلمي. غير أن الإنفاق على البحث والباحثين يتفاوت بين بلدان العالم المتطور نفسها، وبينها وبين البلدان المتقدمة والنامية.

وهكذا نرى أن البحث العلمي يتأثر بمشكلة تحديد مجالات الإنفاق. كما أن هذه النسبة تستعمل لإجراء مقارنات واسعة فيما بين البلدان عن الجهود العلمية. أما البلدان النامية فقد تتفق أقل من ٠,٠٥ % إلى ٠,٥ % كحد أقصى من الناتج القومي الإجمالي على البحث. وعليه فقد أوصى مؤتمر التطبيق العلمي والتكنولوجي على التنمية في آسيا " CASTASIA " الذي عقد بمساهمة الحكومات في نفقات البحث من أجل التنمية بما لا يقل عن (١ %) من الناتج القومي الإجمالي وفي أقرب وقت . كما صيغت توصيات مثيلة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ولكن يجب الاعتراف أن هذه الأهداف السطحية تتطوي على مخاطر، ذلك لأن النفقات العائدة للبحث من أجل التنمية، وهي جزء من النشاط العلمي والتكنولوجي، تشكل أحد العوامل في عملية التنمية . ومع ذلك فإن هذه النفقات قد صورت بأنها الحل، في حين أنه من الواضح أن زيادة البحث من أجل التنمية وحده لا يزيد في معدل التنمية. وبما أن الموارد البشرية والمالية محدودة جداً فإن مخصصات البحث من أجل التنمية لا تأتي إلا على حساب بعض النشاطات الأخرى، وعندما تُحدد المخصصات المثلى فمن المفيد أن نفكر بمفهوم " التكاليف المناسبة " وذلك لأن الكلفة الأساسية، في سبيل أي عمل محدد، تسبق دوماً القيام بهذا العمل.

وتزاحم التربية البحث من أجل التنمية، في مجال الموارد المالية والبشرية المتوافرة، ذلك لأن المعدل الكبير لتوسع فرص التعليم العلمي الثانوي والعالي يمتص كثير من إنتاج هذا التعليم، بحيث لا يدع إلا القليل من العلماء الجديرين بالمساهمة المباشرة في النمو الاقتصادي. وفي نفس الوقت نجد أن الأجهزة العاملة التقنية ضرورية جداً في الإنتاج والخدمات المساعدة، والتسويق، وإدارة الأعمال والإشراف. ولذلك فإن التطبيق الفعال للتكنولوجيات المتوافرة أو المكتسبة قد يتوقف على إفادة أوسع من العلماء والتكنولوجيين في هذا المجال أكثر مما يتوقف على زيادة البحث من أجل التنمية.

وعلى الرغم من أهمية الخدمات العلمية والتكنولوجية المساعدة، في الاستعمال المُجدي للموارد، فإن هذه الخدمات تظل مهمة في البلدان النامية، ولا يوجد تحديد مقبول، كما أن المعطيات المفيدة عن النفقات ما تزال محدودة، على أن أية محاولة للتحديد يجب أن تتضمن النشاطات الآتية :

- المكتبة العلمية وخدمات الإعلام .
- خدمات الاختيار العلمي والمعايير .
- المتاحف ، وحدائق الحيوانات والنباتات.
- الموارد الجيولوجية، والجيوفيزيائية، والعوامل الجوية والطبيعية.
- أعمال المسح، بما في ذلك التصوير الجغرافي.
- مجموعة من المعطيات ذات أهداف عامة اجتماعية واقتصادية.
- خدمات للإرشاد والاستشارة التقنية والعلمية، وخدمات متممة بما في مكاتب البراءات، والنشاطات المتصلة بها.

ومن الواضح أن القيام ببحث، إذا لم تتوافر الأموال والإدارة عند الحاجة التي يتطلبها تطبيق النتائج، ينتهي إلى ضياع. كذلك فمن المهم إقامة روابط في سلسلة الابتكار تؤمن توافق النتائج مع متطلبات الأسواق أو الحاجات الاجتماعية. وستُنقش العبارة التالية من تقرير مؤتمر تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية في آسيا " CASTASIA": "إن قياس النفقات لا يزودنا بأية معلومات عن استثمار نتائج العمل العلمي من قبل الاقتصاد، من خلال عملية الابتكار التكنولوجية، ولذلك فقد يفترض أنه بقدر ما تبلغ النفقات نسبة كبيرة، بقدر ما تعتقد الجهات الحكومية أن هذه قد استخدمت استخداماً ماسياً. ومع ذلك فإن هذه النفقات يجب أن تُقدر تقديراً صحيحاً، لا أن تُخمن تخميناً^{١٣٦}."

^{١٣٦} معطيات أساسية وتأملات . ص ١٤٤ .

وعليه يجب إقامة شبكة من الروابط البنوية، والعلاقات المتبادلة بين مراكز البحث والخدمات المساعدة والملحقة، وبين فئة " العملاء " والمحافظة عليها . فالرابطة الفعالة بين البحث والإنتاج تعتبر مشكلة حتى ضمن المنشأة الواحدة، وتظهر هذه المشكلة معقدة في البلدان النامية، التي لا تعير أهمية لمسألة تنظيم السياسة العلمية، وحيثما يكون ضغط السوق من أجل الابتكار وتحسين الإنتاجية ضعيفاً وغير فعال، تقع مسؤولية تطوير هذه الشبكة على الحكومة، البلدان النامية.

فمثلاً في الاتحاد السوفييتي السابق شكلت التنظيمات السوفييتية من أجل الابتكار، حلقة متصلة بين معهد البحث الأكاديمي، ومؤسسة البحث الصناعية، ومكتب التصميم، والمصنع. ويقابل ذلك تقريباً مراحل البحث الأساسي، والبحث التطبيقي، وهندسة الإنماء، والتنفيذ، ولكن وفقاً لما ورد في الدراسة التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " OECD " حول السياسة العلمية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية^{١٣٧} . في الوقت الذي كان فيه نظام التخطيط والتنظيم فعالاً، ضمن ظروف الاتحاد السوفييتي، في مراحل التصنيع الأولى، إلا أنه في الفترات اللاحقة ظهرت عقبات في طريق الابتكار التكنولوجي ونشره، وفي سبيل التغلب على العقبات ظهرت دراسة حددت أربع مجموعات واسعة من العقبات التي تقف في طريق الابتكار التكنولوجي في البحث السوفييتي من أجل التنمية لتعمل الجهات الحكومية المركزية للتغلب عليها وهي :

- ١ - عدم توافر خدمات التنمية توفراً كاملاً.
- ٢ - تراجع المصنع عن الابتكار بسبب اندماجه بالتخطيط المركزي.
- ٣ - الحواجز الإدارية بين نظام البحث من أجل التنمية، والإنتاج الصناعي التي يثبتها نظام التخطيط .

٤ - الحواجز القائمة بين الإدارات في سبيل تنسيق البحث من أجل التنمية.

OECD^{١٣٧} . السياسة العلمية في الاتحاد السوفييتي ، باريس ١٩٦٩ . ص ٤٣٥ - ٤٣٧ .

وأكدت الحسابات السوفيتية للبحث من أجل التنمية، على وجود اختلال في معادلة البحث / التنمية ، على اعتبار أن الموارد الموضوعة في التنمية غير كافية بالقياس إلى الموارد المستخدمة في البحث، بحيث يعتبر المعوق الأساسي في البحث من أجل التنمية، هو عدم توافر الخدمات اللازمة لمرحلة التصنيع وتوفير النماذج الأولية.

إن اتجاه معاهد البحث، ومكاتب التصميم نحو إهمال مشكلات تطبيق أعمالهم على الإنتاج، والذي يرافقه نقص في خدمات التنمية، والتزود بالمواد الجديدة، يجعل من الصعب وضع الناتج الجديد في حقل الإنتاج. وينبغي كي يتحسن الوضع القائم إقامة روابط أوثق بين معاهد البحث، ومكاتب التصميم، ومجموعة المصانع التي يوصى على خدماتها.

وعليه لا بد من توجيه العناية الكافية ، من أجل تحديد النفقات المناسبة على البحث من أجل التنمية وتحليله، وفي معظم الدول الصناعية ذات الاقتصاد الحر، لا يجري تحديد مسبق "لميزانية العلم" بمفهومها العام كما أن أبحاثاً كثيرة تمول من قبل القطاع الصناعي الخاص، في منأى عن مراقبة الحكومة، ولو أنها تتأثر بالسياسة المالية. إن الأبحاث الخاصة القائمة في المنشآت الصناعية، ما زالت نادرة في البلدان النامية، وعلى الأغلب فإن جميع الأبحاث ، باستثناء ما يجري منها ، في بعض المنشآت الأجنبية الكبيرة، يمول من قبل الحكومات، وينفذ من قبل مؤسسات البحث الحكومية أو من قبل الجامعات، وبصورة عامة فإن النفقات الحكومية الخاصة بالبحث من أجل التنمية، في البلدان المتطورة، تحدد ضمن موازنة كل إدارة على حده، باعتبار أن ذلك خير وسيلة لتحقيق الأهداف الوظيفية المتميزة . ويعد البحث من أجل التنمية طريقاً ذا اتجاه واحد للوصول إلى الهدف، وهو بهذه الصفة، استثمار يجب تسويغه اقتصادياً، كأية نفقة أخرى تتصل بنتائج محددة مسبقاً.

وتجدر الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بمجال السياسة العلمية، أن استيراد وتكييف التكنولوجيا الأجنبية، قد يكونان غالباً بديلاً عن البحث المحلي. ولا بد أن تعول البلدان

النامية، كثيراً، على ما يكشفه المستقبل عن التكنولوجيا المستوردة، والحاجة إلى اكتشاف الوسائل التي تضمن الاستفادة الكاملة من هذه التكنولوجيا. كما أن العقبات التي تعرقل التعميم والنشر تحتاج إلى دراسة، وأن تخصص لها مؤسسات تعمل لهذه الغاية.

ويجب التنويه إلى أخطار الاتكال على التكنولوجيا المستوردة، ذلك أنها تؤدي إلى الاستغناء عن البنى العلمية الوطنية ، مما يؤدي إلى سوء استعمال الموارد المحلية، وعلى هجرة خطرة للأدمغة، ومن ناحية أخرى، قد تلجأ الحكومات إلى وضع قيود على الاستيراد، وتغوت بذلك فرص النمو التي تهيئها التكنولوجيا الأجنبية، وذلك نظراً للزيادة المضطردة في نفقات التكنولوجيا المستوردة، بالعملة الأجنبية، وقد يكون ذلك في الآلات ، أو المواد الأولية، أو في الحقوق المترتبة والنفقات. ومن المؤكد أنه يجب إقامة رقابة رصينة على نفقات التكنولوجيا الأجنبية. في الوقت الذي تشجع فيه تنمية البنية العلمية المحلية المتممة. ولكن هذه الناحية ليست إلا جانب واحد من السياسة العلمية.

وعلى الرغم من أنه لا يترتب على كل تكنولوجيا مستوردة أداء حقوق الابتكار أو رسوم البراءات، فإن المدفوعات الخارجية لهذه الغاية، تقدم أسوأ دليل على الإنفاق العلم والتكنولوجيا خارج نطاق النظام القومي. أما مستوى النفقات المقبول ، على التكنولوجيا المستوردة، فيتوقف على عدد من العوامل، وهو إذا تيسرت له مراقبة مناسبة وفعالة، فقد يكون أكثر أهمية على المدى القريب من البحث من أجل التنمية، ووفقاً لما ورد في تقرير " مؤتمر تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية في آسيا " ، " يجب على المناطق الآسيوية، إذا أرادت أن تحقق نمواً اقتصادياً، من خلال تنمية صناعية قائمة على العلم ، أن تتوقع تخصيص موارد للتكنولوجيا المستوردة، تعادل على الأقل، إن لم تزد عدة مرات، ما يخصص للقيام بالبحث والتنمية اللذين تتولاها بذاتها.

وفي الواقع فإن هذا الأمر ، يثير قضايا سياسية واقتصادية يجب أخذها بالحسبان حين وضع السياسة العلمية.

وهكذا فإن البحث من أجل التنمية، هو جانب مهم من مجموع النفقات على النشاطات العلمية والتكنولوجية . ذلك أن البحث من أجل التنمية، يحتاج إلى بناء البنية الأساسية الكاملة للخدمات العلمية والتكنولوجية، وقيام تنظيمات لتعزيز الابتكار ونشره، مع الانتباه إلى عدم زيادة النفقات على البحث من أجل التنمية كي لا تذهب هدرًا.

٦ - البحث الأساسي والبحث التطبيقي:

يُعرف البحث الأساسي بأنه: تقصّي في سبيل معرفة جديدة، ولا يرمي إلى التطبيق على هدف محدد، وإنما يرمي إلى المساهمة في تنمية تصورية لفهم الطبيعة.

أما البحث التطبيقي فهو تقصّي لمعرفة جديدة بهدف حل مشكلة محددة مسبقاً، وتكاد تكون الحدود بين هذين النوعين من البحث غير واضحة، ذلك أن الاختلاف يظهر في نظر المتتبع أكثر من ظهوره في الواقع العملي. ويمكن التمييز ضمن مجال البحث الأساسي، بين البحث الحر أو البحث، الذي يرمي إلى مزيد من الفهم، وإلى تقصّي خال من أية غاية محددة، وبين البحث الأساسي الموجه، الذي يتناول مجالاً محدوداً ذا علاقة واضحة باهتمامات اجتماعية أو اقتصادية. ويقع ضمن هذه الفئة قسم كبير من الأبحاث الأساسية الحالية، كالبحث الذي تموله الولايات المتحدة ضمن برنامج الفضاء، ومعظم الأبحاث الأساسية التي تقوم بها مؤسسات الصناعة في معظم البلدان المتطورة.

ويمكن القول إن البحث الأساسي مرتبط بالحافز الاقتصادي مع أن عوائده لا تظهر إلا في المستقبل البعيد. ومعايير قياس القيمة الاقتصادية لأي جزء من ذلك البحث الأساسي غير مرضية، ولا تظهر نتائجها بصورة مباشرة أو على المدى القريب . كما أن اختيار ما يمكن أن يكون مثمراً يقع إلى حد بعيد على العالم نفسه، الذي يفضل * البحث البحث * ، لأن البحث الأساسي الذي لا يتصل بالمشكلات العلمية للعالم الخارجي، أسهل

منالاً وأقل خضوعاً للضغوط الخارجية من حيث النتائج المباشرة، كما قد توجد عوامل أخرى مساعدة. وقد وُصف البحث غير الموجه بأنه أقدم علم وأنبئ عمل^{١٣٨}.

تتجه بعض البلدان النامية إلى تشجيع البحث الأساسي أكثر من تشجيعها للبحث التطبيقي. ففي فنزويلا كان نصيب البحث الأساسي ٧٤ % و ٢٢ % للبحث التطبيقي و ٤ % للتمية. في حين أن معظم البحث في المكسيك كان يهدف لزيادة المعرفة الأساسية. وعلى العكس من ذلك فإن البحث الأساسي في البلدان المتقدمة لا يصل إلى ٢٢ % في بعضها ويقل في بعضها عن ١٠ % من مجمل البحث من أجل التتمية. ويرجع ذلك في جزء منه إلى المساهمة الكبيرة التي تقوم بها الجامعات في مجموع جهود البحث، في كثير من البلدان النامية، ويعتبر البحث الأساسي، جزءاً أساسياً من التعليم الجامعي النشط على مستوى الدراسات العليا. فالبحث ضروري لتدريب الباحثين، وتجنب المشكلات التي تنشأ عن إرسال الباحثين الوطنيين للتدريب في البلدان المتطورة، ولذلك تحتاج البلدان النامية، إلى خدمات التدريب، على مستوى ما بعد التخرج الجامعي. أما على المستوى الجامعي، فالجامعات التي لا تضطلع مباشرة بالبحث تفقد تماسها مع التقدم العلمي، ويتراجع مستوى التعليم فيها. ولتحسين مستوى التعليم يمكن للجامعات أن تُقيم علاقات مع مراكز البحوث.

ويرى الباحثون أن الارتقاء بالمعرفة، هو هدف أساسي فالعلم " البحث " نشاط ذو قيمة ثقافية وفكرية، خارجة عن الحدود القومية. فالنقد الهام في البحث حققه بعض المتفوقين فكرياً الذين يملكون استعداداً للقيام بهذا البحث . وباستثناء بعض مجالات العلم الكبير التي تتطلب رؤوس أموال طائلة ، فقد قدمت الضمانات لهؤلاء القلائل للتمتع بحدود أساسية من حرية ملاحقة مصالحهم الخاصة، دون النظر إلى تحقيق فوائد ملموسة، مما لا يؤدي إلى الإنجازات الفردية فحسب ، بل يسهم أيضاً بترسيخ المكانة

^{١٣٨} السياسة العلمية والدول الأوروبية : Unesco. مؤتمر وزراء الدول الأوروبية عن السياسة العلمية . باريس . ١٩٩٨ .

القومية والتقدير . فقد تبعث جائزة نوبل من الرضى، ما تبعته ميدالية ذهبية أولمبية، علماً بأن كليهما غير ذي أثر في رفع مستوى الحياة.

وهكذا فإن معظم الباحثين يرضيهم، على حد سواء البحث الأساسي الموجه ، والبحث التطبيقي. وفي البلدان النامية ينبغي أن يتجه الاهتمام إلى البحث التطبيقي. أما البحث الأساسي الموجه فتقوم الحاجة إليه لدعم برامج البحث التطبيقي.

ويعد العلماء القائمون على البحث أعضاء باحثون ونخبة دولية يؤدون عملهم باهتمام كبير، ويؤدي بهم ذلك إلى حالة من " السلوكية المترفعة " التي من الممكن أن تقود ببعض منهم إلى الاستخفاف بالبحث التطبيقي، الذي يعد اختبار فكري، وعلى سوية واحدة مع البحث الأساسي

٧ - اختيار التكنولوجيا:

إن من أهداف التنمية الاقتصادية زيادة الإنتاجية، وذلك بإيجاد سلع وخدمات أوفر، مع التركيز على الموارد المتاحة. وينبغي تمييز الإنتاجية بشكلها العام عن إنتاجية العمل، التي تشكل أحد عناصرها الأساسية اللازمة للتحسين.

وتصدر معظم التكنولوجيا اللازمة للتنمية عن الدول الصناعية المتقدمة، والتي تكون قد صُممت من أجلها ، بما يتلاءم مع ظروف تلك البلدان، أي بكلفة عالية ، والعمل القليل ، ورأس مال مناسب، ومهارات تقنية عالية، وإدارية، وأسواق ذات دخل عالٍ وواسعة بحيث تُهيئ الفرص للاستفادة من الاقتصاديات الواسعة، وعمالة كاملة مجدية، مع ميل نحو التوفير في العمل. في حين يُلاحظ في البلدان النامية أن هناك رأس مال ومهارات محدودة. كما يُلاحظ زيادة في نسبة العاملين غير الماهرين، ونسبة عالية من البطالة أو مما دون العمالة الكاملة، وتميل الأسواق الوطنية إلى الاحتفاظ بحجمها الصغير، مع قدرة شرائية ضعيفة، وإذا لم تتوافر لتلك البلدان أسواق خارجية واسعة ، فإنها لا تستطيع عادة أن تستفيد من فائدة كاملة من الاقتصاديات الواسعة. ولتحقيق الاستفادة

من الموارد المحدودة، فإن أفضل التكنولوجيات ، هي تلك التي تحقق توفير رأس المال، الذي يقود بدوره إلى تشغيل أكبر عدد من العمال. وخاصة أن النمو السكاني يكون فيها مرتفعاً، بحيث يقود إلى البطالة في صفوف الأشخاص الباحثين عن العمل ، ذلك أن البطالة تزداد طردياً مع ارتفاع معدل النمو السكاني. وفي هذا المجال قال : " داوود مورس Morse David"، المدير العام لمنظمة العمل الدولية، أنه لكي يتم استيعاب الزيادة المتوقعة في القوى العاملة والفائض المنظور المتحقق في هذه القوى، يجب إيجاد ٣٠٠ مليون فرصة عمل في البلدان النامية . ولا يمكن أن يتحقق ذلك دون وجود مجموعة واسعة من التكنولوجيات الأكثر ملاءمة، التي تتيح تحقيق عمالة مفيدة بأقل ما يمكن من كلفة رأس المال. وهناك وجهات نظر لدى بعض الباحثين هي أن تكنولوجيات البلدان المتقدمة ، القائمة على رأس المال المكثف ، والموفرة للعمل بأيدي ماهرة متطورة ومدرية، قد لا تناسب حاجات البلدان النامية، فقد لا تتحمل تلك البلدان النمو الاقتصادي السريع وزيادة العمالة، وفي بعض البلدان الأخرى رافق المعدل العالي للنمو الاقتصادي تدني مستوى العمالة، والحل هو في تطبيق تكنولوجيات تحقق في وقت واحد التوفير في رأس المال وتكثيف العمل.

لكن في الحقيقة تضطر معظم البلدان النامية، لاستخدام التقنيات الحديثة، وذلك لأنها أكثر جدوى من الناحية الاقتصادية، ولذلك تسعى إلى اقتناء التجهيزات الحديثة ، أو تدفع ثمناً أعلى لتجهيزات خاصة مصممة بحيث تلائم ظروفها، وبالنسبة لكثير من الصناعات الرئيسية كالفلوآذ والمخصبات ، يقع رأس المال ، وتكاليف التشغيل ضمن حجم المصانع الضخمة، ولذلك لا بد من وحدات إنتاجية واسعة .

وينبغي إيجاد فرص كبيرة لصناعة المنتجات ذات القيمة العالية، والقائمة على العمل المكثف، مثل الأجهزة الإلكترونية، وهياكل السيارات، فهما مثلاً على صناعات تكنولوجية متقدمة، كما أن كثيراً من صناعات العمل المكثف التقليدية، كالجلود والنسيج والطباعة تُقدم أيضاً فرصاً للإفادة من تفاوت الأجور الحالي، فيما طبقت سياسة تجارية

أكثر ليبرالية تجاه هذه السلع في البلدان المتقدمة، ويمكن أن تكون البرامج الصناعية المشتركة مفيدة في عمليات العمل المكثف ، التي تنفذها البلدان النامية، على الرغم من أن مثل هذه العمليات تُذكر بالروح الاستعمارية الاقتصادية.

وهكذا تنمو التكنولوجيا في المجتمع الصناعي المتقدم تلبية لحاجاته، وتمشياً مع ظروفه، وتتلاءم مع ظروف أسواقه الواسعة ذات المداخل المرتفعة مقارنة بغيرها، ومع موارده ذات التكاليف العالية، المتمثلة بتكاليف عمل مرتفعة يرافقها تزويد ملائم برأس المال ومهارات عالية في إدارة الأعمال والتقنيات، ولذلك ينبغي إصلاح هذه التقنيات بشكل أمثل لمجتمع أقل تطوراً، يعاني من ندرة القوى العاملة المؤهلة، ومن نقص المهارات ورؤوس الأموال، ومن الأسواق الصغيرة ذات الدخل المنخفض.

إن اختيار التكنولوجيا قرار يُتخذ عادة على مستوى عمل المنشأة، والتكنولوجية المتقدمة هي التي تصنعها المجتمعات المتقدمة، من خلال الصناعي أو مستشاريه، مستخدمين طرق تركيز رأس المال، وبما أن المستويات التقنية ترتقي باستمرار فإن فرص الاستعاضة عن القوى العاملة غير المؤهلة تتزايد، وفي بعض الصناعات كالأسمدة والفولاذ وإنتاج الطاقة، نجد المصانع والعمليات الإنتاجية شديدة الحساسية ، بحيث يتطلب تخفيض تكاليف الإنتاج .

٨ - نقل التكنولوجيا:

تطورت معظم التكنولوجيا الحديثة ضمن ظروف المجتمعات المتقدمة صناعياً، وهي تجنح إلى ملازمة المستويات العليا في هذا الطيف، وتعتبر مشكلة البطالة في الدول النامية حائلاً دون العلماء والتكنولوجيين والمهندسين ورجال الأعمال في العالم، يقف في طريق تنمية تكنولوجيات حديثة فعالة، وأكثر ملاءمة للحدود المتوسطة والدنيا في هذا الطيف. ولهذا تحتل قضية نقل التكنولوجيا مكاناً مهماً في الوقت الحاضر . ويتجسد ذلك في اهتمامات ونشاطات الدول ومنظماتها الإقليمية والدولية.

لقد اتسعت هذه القضية وتشعبت، بحيث أصبح من الصعب على أية دولة نامية أن تضطلع بأعبائها ومسؤولياتها بمفردها، الأمر الذي يقتضي من الدول النامية أن تكثف جهودها، وتتسق برامجها لمواجهة كثير من الصعوبات والمشكلات التي تعترض طريق تحولها التكنولوجي المنشود، والتغلب على ما تحاول الدول الصناعية المتقدمة وشركاتها المتعددة الجنسية من إبقائها قدر المستطاع تابعة لها تكنولوجياً، ومن ثم اقتصادياً، وربما سياسياً وثقافياً.

شهدت العقود الأربعة الماضية انتشار شعار نقل التكنولوجيا، واحتوت الأدبيات التنموية والسياسية على هذا الشعار من قبل فريقين مختلفين:

الفريق الأول: الشركات الصناعية المصدرة للمعدات والوسائل الصناعية المختلفة.

الفريق الثاني: الدول النامية المستوردة لها.

ويعني نقل التكنولوجيا بالنسبة للفريق الأول تصدير المعدات والمصانع، وطرق الإنتاج وبيعها إلى الدول النامية، مقابل عائدات على طرق التصنيع، وعلى المواد والمعدات. وعملية نقل التكنولوجيا، هي عملية نقل حضاري للمعرفة. ذلك أنها تتميز بطبيعة اجتماعية تاريخية، فهي تتغير مع تغير المجتمع وتقدمه ورقية الحضاري، أي أنها تنشأ وفقاً لظروف ببنية اجتماعية واقتصادية وسياسية، لتحقيق احتياجات المجتمع وهو يتطور ويتفاعل مع بيئته.

وقد بلغت عائدات نقل التكنولوجيا، أي المدفوعات، مقابل براءات الاختراع والأنون والخبرة وغيرها من الخدمات عدة مليارات من الدولارات لتمثل ١٥ % من قيمة صادرات البلدان الأقل نمواً. بينما كانت تكاليف المعدات التكنولوجية المستوردة في الوطن العربي وحده، آلاف المليارات من الدولارات.

أما بالنسبة للفريق الثاني أي الدول النامية المستوردة للتكنولوجيا، فكان يعني بالنسبة لها نقل التكنولوجيا، هو استيراد المصانع والمعدات، وتشغيلها أساساً بالخبرة الأجنبية. غير أن الدول المستوردة عملت على تنمية القدرات التكنولوجية، من خلال إقامة الهياكل المؤسسية اللازمة، وعمليات التدريب، لتختار التكنولوجيات الأفضل، بدلاً من أن تكون العملية مجرد صفقات تكنولوجية شبه مغلقة .

غير أن الدول النامية المستوردة للتكنولوجيا، تعاني من مشكلات النقص في الكوادر، ومواد البناء، وفي وسائل النقل، ويوجد مزيد من الاختناقات، وزيادات في الأجور والأسعار وغيرها. وعليه يحتاج موضوع نقل التكنولوجيا، معالجة دقيقة في العمل، وتنمية القدرات الذاتية، بهدف تطويرها وتوطينها بما يتلاءم والظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة.

وهكذا يقوم التطور المستقبلي لأي دولة على التنمية المستقلة، والذي يتمثل ببناء قدرة تكنولوجية مستقلة، ومن أهم أسس هذه القدرة التكنولوجية المستقلة ما يلي:

١ - بناء قاعدة وطنية تقوم على الكفاءات العلمية، والمهارات القادرة على التعامل مع الصناعة الحرفية والمتوسطة والمتطورة.

٢ - بناء قاعدة صناعية وطنية لإنتاج السلع اللازمة لسد احتياجات البلاد الأساسية: كالغذاء ، واللباس ، والممكن ، وخدمات البنية التحتية الضرورية.

من خلال هاتين القاعدتين الأساسيتين، يمكن للعلم والتكنولوجيا، أن يعمل على تحقيق التنمية التكنولوجية، التي تستند إلى مكونات القدرة العلمية والتكنولوجية، وأهمها الجامعات والمعاهد، ووحدات البحث العلمي والتطوير، وهيئات تجهيز المعلومات وأجهزة التصميمات الهندسية، والاستشارات وإجراء المصوح.

لقد عملت البلدان المتقدمة من خلال شركاتها، على توجيه جهدها الرئيسي، إلى تحقيق تبعية البلدان النامية لها تكنولوجياً دون مساعدتها على إقامة قواعد علمية تكنولوجية ذاتية في تلك البلدان النامية. فنقلت منتجاتها التكنولوجية إليها، المتمثلة على شكل آلات ومعدات، وأمدتها بالخبرات البشرية (الخبراء ، والعلماء). ولكن قلما اكتسبت الكوادر الوطنية المعرفة والمهارات التكنولوجية المتقدمة.



٩ - طرق نقل التكنولوجيا وأهميتها:

تعد التكنولوجيا عاملاً مساعداً في عملية التنمية، وهي تحتاج إلى تطوير القوى العاملة، وتهيئة الظروف العلمية المناسبة، والتعامل معها بما يتناسب واحتياجات المجتمع وبيئته. والسير الحثيث في التقدم العلمي. ونقل التكنولوجيا، هو مطلب جماهيري في كل المستويات والقطاعات، الاجتماعية والاقتصادية.

وعليه تهتم التنمية الاقتصادية، وخاصة الصناعية، بإحداث تغيير في التراكيب الاجتماعية، وتطوير القطاعات والمرافق فيها.

وهناك طريقتان لنقل التكنولوجيا، الأولى هي طريقة النقل الرأسي للتكنولوجيا، ويعني استخدام نتائج البحث العلمي وتطبيقها في مكان استخدامها، والنقل الأفقي للتكنولوجيا، الذي يعني انتقاء واستيعاب التكنولوجيا وتطبيقها في مكان استخدامها. كما ويعني النقل الرأسي للتكنولوجيا: تطوير الفكرة أو المعرفة الجديدة إلى واقع ملموس ضمن قطاع اقتصادي واحد. والنقل الأفقي للتكنولوجيا: هو انتقال أو حركة التكنولوجيا من قطاع اقتصادي إلى آخر أو انتقالها من اقتصاد لآخر.

تتم عملية نقل التكنولوجيا باتجاهين، أي عن طريق الأخذ والعطاء، وهذه العملية تتم بين الدول المتقدمة صناعياً، وتكون على أسس متوازنة متكافئة. والهدف من هذه العملية هو تطوير نوعية الإنتاج، أو زيادة كميته، اعتماداً على ما وصلت إليه بعض فروع التكنولوجيا في كل بلد.

وهناك طريقة النقل باتجاه واحد من خلال عملية الاستيراد والتصدير، وتتم بين الدول المتقدمة صناعياً، المالكة للتكنولوجيا (مصدرة). والدول النامية التي تفتقر إلى التكنولوجيا (مستوردة). وتكون هذه العملية مشروطة من قبل الدول التي تملك التكنولوجيا. وبالأسعار التي تحددها. وهناك أسلوبان من الأساليب التجارية في نقل التكنولوجيا عالمياً هما:

- أسلوب الحزمة الكاملة الذي يمثل صفقة متكاملة، تحتوي على حزمة العناصر التكنولوجية المختلفة، بالإضافة إلى احتوائها على بقية مكونات المشروع، كشراء المصانع الجاهزة، وتسيير المشاريع والمصانع الإنتاجية.

- أسلوب فك الحزمة التكنولوجية الذي يعمل على فك الحزمة التكنولوجية إلى عناصرها ومكوناتها المختلفة، وفصلها عن بقية أجزاء المشروع مثل المساعدات الفنية، والامتيازات الصناعية، والدراسات الفنية المتخصصة، وبراءات الاختراع، ومشاركة المؤسسات والشركات الوطنية مع شركاء آخرين، على أن يكون أحد الشركاء ممن يملكون التكنولوجيا المتقدمة، والكفاءة الإدارية، والتنظيمية.

١٠ - شروط نجاح نقل التكنولوجيا:

يقوم نجاح نقل التكنولوجيا على مجموعة من العوامل أبرزها ما يلي :

١ - البحث العلمي:

ويضم مراكز البحوث العلمية ، والجامعات ، ومراكز الخبرة. ذلك أن للبحث العلمي الدور الكبير في عملية توطين التكنولوجيا وتطويرها^{١٣٩}. لذا يجب أن يكون هناك تفاعل بينه وبين القطاعات المختلفة، لتمكنها من استيعاب التكنولوجيا المستوردة، وتكييفها وحل المشكلات التي تقف أمامها.

٢ - التخطيط العلمي والتكنولوجي:

ويتم بوضع الخطط التي تحدد طرق وأساليب نقل التكنولوجيا بما يناسب، أساليب، وظروف البيئة الاجتماعية، والإمكانات، والاحتياجات، والجهد المادي والتنظيمي المسخر من قبل الأجهزة المعنية لفعاليات تطوير العلم والتكنولوجيا.

٣ - التدريب والتأهيل:

ويشمل عملية إعداد وتأهيل عدد من العلماء، والباحثين، والفنيين، والمهندسين القادرين على التعامل مع التكنولوجيا واستيعابها، والعمل على توسيع قاعدة الانتشار العلمي بين السكان، وصولاً إلى إيجاد الإنسان الحضاري المتعلم القادر على التعامل مع العلم والتكنولوجيا.

٤ - مراكز المعلومات : وتعد من وسائل نقل التكنولوجيا الهامة، إذ تسهل عملية الوصول إلى المعلومات العلمية والتكنولوجية محلياً في مختلف المجالات.

^{١٣٩} التطويع أو التعديل عبارة عن تكنولوجيا بسيطة ، بمعنى أن ينحصر في تقليد التكنولوجيا الموجودة أو تكرارها) سواء المنقولة من البلدان الصناعية أو المتاحة أصلاً في البيئة المحلية) ، أو استخدام تكنولوجيا متطورة أخرى قائمة بذاتها .

٥ - المؤسسات الإنتاجية :

ويعني تطوير المؤسسات الإنتاجية القادرة على توطيد التكنولوجيا محلياً، وإيجاد القدرة الإبداعية على تطوير السلع والمنتجات، والتي تتلاءم مع احتياجات السكان والظروف الاجتماعية.

٦ - الاكتشافات وبراءات الاختراع:

وهي من القواعد الأساسية اللازمة لنقل التكنولوجيا، وبالتالي لا بد من التركيز على ضرورة الحصول على المعرفة العلمية والتكنولوجية المتقدمة، والتي تعد براءات الاختراع والاكتشافات إحدى أسسها. وإن عملية الحصول على هذه الاكتشافات تتحدد بموجب امتيازات خاصة ، تتطلب العمل على تأهيل العلماء والباحثين والمفكرين وتشجيعهم على العطاء، والعمل الحثيث لتسجيل براءات الاختراع ووضعها في حيز التطبيق.

٧ - الجمعيات العلمية والمهنية:

ويتم من خلال إنشاء الجمعيات العلمية والمهنية، وتشجيعها على العمل الجاد والمثمر، بغية تطوير خبراتها العلمية والمهنية والتكنولوجية، لتعمل على نقل التكنولوجيا واستيعابها.

١١ - أهمية التدخل الحكومي لإنجاح نقل التكنولوجيا:

يعد التدخل الحكومي على درجة كبيرة من الأهمية، للمساعدة في إدخال التكنولوجيا، أو تعديلها، ويمكن لهذا التدخل أن يكون غير مباشر، وذلك عن طريق الحوافز من أجل التعديل المستمر في الآلات المستعملة، أو عن طريق سياسة تخفيض الضرائب أو بدلات الاستهلاك، وضبط الواردات. بهدف رفع معدل الاستثمارات الجديدة وتطويرها من جهة، والعمل على تعديل وتطوير التكنولوجيا المحلية، والذي له نفس الأهمية في التدخل المباشر. من حيث المساعدات الفنية والمالية، والمفاوضات الحكومية الفعالة مع الشركات الأجنبية من أجل إدخال التكنولوجيا الحديثة.

تؤدي السياسة الحكومية دوراً هاماً في مجال تعديل التكنولوجيا، وفي مجال الاستخدام الراهن للآلات المستخدمة سابقاً. ومثل هذا التدخل يسهم في :

- ١ - العمل على جعل أسواق الآلات المستعملة مفيدة ومنظمة.
- ٢ - وضع مقاييس وتصنيفات نوعية للآلات المستعملة، بحيث تستخدم محلياً ودولياً.

٣ - جمع المعلومات الخاصة باستخدام الآلات المستعملة وصيانتها.

٤ - تقديم استشارات إلى مستخدمي الآلات المستعملة.

وهكذا فإن دور الدولة عظيم في مجال تطوير الآلات المستعملة وتحسين استخداماتها، وزيادة المنفعة منها وتقليل السلبيات. فمثلاً تدخلت الحكومة الهندية في وضع قوانين الاستيراد المتعلقة بالتعديل التكنولوجي^{١٤٠}، وقيدت استيراد الزيوت، مما أدى إلى تطوير نظم جديدة لصناعة الصابون باستخدام الزيوت المحلية. ومثال آخر هو

^{١٤٠} "Technological Change and Manpower in Centrally Planned Economy", International Labour Office, Geneva, 1996

أن نقص العملات الحرة عادة ما يؤدي إلى التركيز على استخدام المصادر المحلية، واختيار التكنولوجيا التي تعتمد على المواد الخام المتوافرة محلياً. وتعديل التكنولوجيا باستخدام الموارد المتاحة محلياً، وتطوير استخدامها. وعليه يُلاحظ أن التدخل الحكومي يؤدي دوراً هاماً في تنمية الاقتصاد بتعديل الوسائل المستعملة سابقاً، مما يؤثر في تطور التكنولوجيا المحلية.

وعموماً تبعث فكرة استبدال المحراث الخشبي، الذي مازال يُستعمل في العديد من دول العالم، بآخر ما صُنِع من الحديد على زيادة إنتاجية الفلاح، وأن ذلك من الممكن أن يقلل من عدد العمالة المطلوبة.

وهكذا فلا تقتصر قدرات التكنولوجيا على إمكانية تحسين المستوى المادي للشعوب الفقيرة فقط، ولكنها ترفع مستوى المعيشة في البلدان الصناعية المتقدمة. فمثلاً ارتفع مستوى المعيشة في الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب التطور الذي طرأ على التكنولوجيا والعلوم التطبيقية، والاختراعات، والاكتشافات المستمرة.

إن هذا التطور الهائل في التكنولوجيا، لا يقتصر على التقدم في مجال الصناعة، بل شمل أيضاً قطاع الزراعة والخدمات، ومجالات أخرى، فمثلاً تستطيع آلة جمع القطن الواحدة القيام بعمل ثلاثة وعشرين عاملاً. وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي، يمكن أن يرفع مستوى حياة الشعوب الغنية منها والفقيرة .

غير أن هناك صعوبة تعاني منها البلدان النامية عند اختيار التكنولوجيا، وبالتالي لا بد من البحث عن أنجع الطرق عند الاختيار، وهذا يدعو إلى الحديث عن أسس ومعايير اختيار التكنولوجيا.

هناك عناصر ومراكز أساسية لا بد من توافرها عند اختيار تكنولوجيا معينة. وينبغي لهذه المراكز أن تخدم أهداف التنمية، بحيث تقوم التكنولوجيا بتقديم كل ما يسد احتياجات السكان الأساسية، وأن تعزز الاعتماد على النفس بزيادة المشاركة الاجتماعية

والتنظيمية، وتحقيق التناسق والانسجام مع البيئة، وتبرز هذه المرتكزات على النحو الآتي :

١ - تنمية الموارد المتاحة:

ينبغي على التكنولوجيا استثمار الموارد المتاحة بشكل عقلاني، كالقوى العاملة ، ورؤوس الأموال، والمصادر الطبيعية بما فيها الطاقة، من خلال تشغيل القوى العاملة، وإدخال رؤوس الأموال وتشغيلها، وتطوير المهارات وتأهيلها وتدريبها . وذلك بهدف زيادة الإنتاج على أسس تصاعدية.

٢ - التنمية الاجتماعية:

ينبغي تأصيل فكرة الاعتماد على النفس، وتحقيق المساواة بين المهن ، والأقليات والجنس والعمر ، وبين المجتمع الريفي والمجتمع المدني، وبين الأقاليم والمقاطعات، والمحافظات. وتحقيق علاقات داخلية متينة بين أفراد المجتمع. وتوطيد علاقات حسن الجوار مع الدول الإقليمية، وعلى مستوى القارة والعالم.

٣ - التنمية البشرية:

ينبغي تشجيع المشاركة الإبداعية للسكان ، وإعداد الإنسان وتأهيله وتدريبه، لأنه أساس التنمية وصانعها.

٤ - التنمية البيئية:

ينبغي التقليل من استنزاف الموارد، وترشيد استغلالها. والتقليل من التلوث، باستخدام حجمها. وتحسين هندسة البيئة الطبيعية والصناعية، من خلال وضع القوانين المتطورة، التي تخلق التغيير في الأنظمة البيئية نحو الأفضل

٥ - التنمية الثقافية:

ويتم ذلك من خلال تعزيز القيم الروحية السمحة، والتضامن، والإخاء، والمساواة، والمحافظة على التراث الثقافي المحلي ، بما فيه الفني، ودعم حركة الإبداع الثقافي. وتشجيع حركة ترجمة الآداب والعلوم القيمة التي تناسب المجتمع عن الشعوب الأخرى .

٦ - تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان:

ينبغي سد الاحتياجات الأساسية للسكان من غذاء ، ولباس، وسكن، وصحة وتعليم، وتقديم خدمات البنية التحتية جميعها ، لتحقيق أهداف التنمية، وخلق تكنولوجيا أكثر تطوراً، وبما يتماشى وتطلعات المجتمع المستقبلية. وهكذا يجب أن تبحث المعايير والمركزات عن دور التكنولوجيا في الاستفادة من الموارد المحلية الطبيعية (مواد خام معدنية، ومصادر طاقة)، والبشرية من عمالة مؤهلة ومدربة، ورؤوس أموال وغيرها.

١٢ ٠ - دور التعليم التكنولوجي في إعداد الأيدي العاملة الماهرة اللازمة

للتنمية:

تعد نوعية العنصر البشري من بين أهم العوامل، التي تحدد إنتاجية الموارد المتاحة. وازدهاره وأمنه وحريته. وهو وحده محور كل تطور وتقدم وله المجالات كلها في الإبداع والإنشاء والتعمير.

تتوقف نوعية العنصر البشري على المقدرة على العمل والرغبة فيه. وتتولد المقدرة على العمل من تفاعل متبادل بين معارف ومهارات الفرد، وقدرته على صوغ المواقف إزاء العمل، والتغير ومواصلة التعليم . أما الرغبة في العمل فتتأثر بالمناخ المادي والاجتماعي السائد.

ويكسب التعليم والإعداد والتدريب والخبرة العملية الفريدة، معارف ومهارات، وقيماً وقدرة على صوغ المواقف، ومواصلة التعليم.

ونظراً لحدثة التعليم التكنولوجي في البلدان النامية، فإن هناك تشابكاً وتداخلاً فيما يقصد بالتعليم الفني الذي يعني في بعض الدول تعليماً تكنولوجياً لما بعد الدراسة الثانوية، أو تعليماً مهنياً لإعداد العمال الماهرين ضمن التعليم الثانوي في بلدان أخرى. وقد تم تحديد تعريف معتمد من قبل منظمة اليونسكو كما يأتي:

تعريف التعليم التكنولوجي: "هو ذلك النمط من أنماط التعليم العالي النظامي الذي تقوم به مؤسسات تعليمية، (لمدة لا تقل عن سنتين بعد الدراسة الثانوية العامة ودون المستوى الجامعي) ويتضمن الإعداد التربوي والتوجيه السلوكي وإكساب المهارات والقدرات العملية والمعارف العلمية المناسبة لإعداد قوى عاملة (أطر تكنولوجية) .تقع عليها مسؤولية التشغيل والإنتاج والصيانة، والأعمال الخدمية. والتي تكون حلقة وصل بين المخططين والاختصاصيين من خريجي الجامعات من جهة، وبين العمال الماهرين الذين تعددهم المدارس الثانوية المهنية من جهة أخرى، ولها القدرة على ترجمة الخطط الإنتاجية والخدمية، والعمل على تنفيذها مع الأيدي العاملة الماهرة ^{١٤١} .

يهدف التعليم التكنولوجي إلى إعداد فئة من القوى العاملة. تشكل حلقة الوصل بين الاختصاصيين من خريجي الجامعات والعمال الماهرين، الذين تعددهم المدارس الثانوية المهنية الصناعية والزراعية والصحية والتجارية، وبمقدور هذه الفئة تشغيل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وصيانتها، سواء صناعية أم زراعية أم خدمية.

غير أن نقص التكنولوجيين في المجتمع ينعكس بآثاره السلبية في مجالات مختلفة. ذلك أن الأضرار الناجمة عن النقص، والتي تلحق بالاقتصاد الوطني، وبالمجتمع متعددة ومتشابهة، ومنها:

١ - الاستعانة بالأيدي العاملة التكنولوجية الماهرة الأجنبية، في تنفيذ متطلبات خطط التنمية ومشروعاتها.

^{١٤١} اتجاهات حديثة حول التعليم الفني والمهني توصية اليونسكو الخاصة بالتعليم الفني والمهني، لعام ١٩٧٤ .

٢ - توجه عدد كبير من حملة الثانوية العامة إلى الكليات النظرية، بينما تزداد حاجة المجتمع بشكل أكبر في مرحلة التنمية إلى التخصصات العلمية.

٣ - إقحام خريجي الجامعات، المهندسين منهم خاصة ، في أعمال حرفية تكنولوجية. وفي هذا هدر للطاقات المادية والبشرية.

٤ - هشاشة القاعدة التكنولوجية الخاصة بالجانب البشري أدى إلى عدم الاهتمام بالاقتصاد الإنتاجي المتنوع مع الإبقاء على الاقتصاد الاستهلاكي، الذي كثيراً ما يتأثر بمشاكل الاقتصاد الدولي.

٥ - هجرة الكفاءات إلى خارج الأوطان، اعتقاداً منهم بصعوبة العمل من دون التكنولوجيين، وأصحاب المهارات في هرم القوة العاملة الكلي، وفي ذلك خسارة للخبرات الوطنية.

وهكذا تعد مخرجات النظم التعليمية ونوعيتها ومستوياتها، مرتكزاً أساسياً لهرم القوة العاملة في المجتمع. وعليه لا بد من تصحيح نظام التعليم، لأن أي خلل فيه قد يؤدي إلى خسارة، وهدر في الجانبين المادي والبشري.

وعليه فإن طبيعة التعليم التكنولوجي على علاقة مباشرة بعملية التنمية. والشكل التالي رقم (٧)، يوضح النمط التعليمي التكنولوجي، والذي بدوره يمد العملية التنموية بفئة مهمة من فئات القوة العاملة، وهي فئة التكنولوجيين المؤهلين لتنفيذ مشاريع خطط التنمية، وتحقيقها ، واستمرارها.

شكل رقم (٧)

النمط التعليمي التكنولوجي الذي يمد العملية التنموية بفئة من العمال المهرة والتكنولوجيين



يتضح من الشكل السابق، أن هذا النمط التعليمي - التكنولوجي، يمد عملية التنمية بشريحة على درجة عالية من التأهيل من مجموع السكان داخل القوة البشرية، لتصبح في المستقبل قوة عمل مؤلفة من شريحة من التكنولوجيين المؤهلين، والقادرين على تنفيذ مشاريع خطط التنمية، والتي تعد من الثروات الهامة التي يمتلكها المجتمع.

وهكذا فإن دور التربية والتعليم، وما يخصصه السكان لتطوير قابليتهم وقدرتهم، والاتجاهات والأهداف التي يعتمدها لهذا القطاع، الأثر الأكبر في تحديد القدرات والإمكانات الفعلية للتنمية، فمن مخرجات القطاع التعليمي، تنتقل الأيدي العاملة المؤهلة والمدرّبة إلى مجال العمل. وكلما كان التعليم مواكباً لحاجات السكان ومتطلباتهم، وطموحاتهم المستقبلية، تكون القدرة على التنمية أسرع. لذا فإن حجم التعليم ومستوياته، وأنواعه، يعد من العوامل المؤثرة بصورة مباشرة على التنمية، وخاصة تلك الأنواع من التعليم المواكبة لروح العصر وتقدمه التكنولوجي. وهي تعدّ عنصراً أساسياً من عناصر التنمية.

وتعتمد التنمية الاقتصادية على التنمية التكنولوجية التي تتوقف على الابتكار والإبداع التكنولوجي المتواصل، الذي يظهر على شكل منتجات أو عمليات جديدة محسنة، وعلى تقبل المبتكرات الجديدة النابعة من بنية الإنتاج. وقد صُنفت الابتكارات التكنولوجية من قبل "شاربي" على النحو الآتي:

- ١ - الابتكارات التكنولوجية التي تولد صناعات جديدة.
 - ٢ - الابتكارات التكنولوجية التي تسهم في زيادة الإنتاجية.
 - ٣ - الابتكارات التكنولوجية التي تعمل على تحسين نوعية الإنتاج، وتزيد من حجم الصناعات.
- وهكذا تقوم الابتكارات على منجزات التقدم العلمي، ولكي تتحقق تلك الابتكارات وتتطور، لا بد من الاستفادة من المصادر الداخلية والخارجية.

ولتحقيق التنمية الاقتصادية، ينبغي وضع إستراتيجية خاصة بالمنجزات العلمية والتكنولوجية، ولا بد من دراسة الصعوبات التي تمر بها عملية الابتكارات، وتسهيل تطورها. وتنشأ الابتكارات في البلدان ذات الاقتصاد الحر، عن ضغوط الطلب على

المنفذين، بغرض الحصول على منتجات جديدة. وتسهم الابتكارات التكنولوجية في التوفيق بين الطلب الفعلي، والحل التقني. أما في البلدان ذات الاقتصاد المختلط الذي تتميز به بعض البلدان النامية، فقد يصعب تحقيق بحث من أجل التنمية، يتصل بالحاجات الوطنية، وتصبح هناك صعوبة لإيجاد علاقة ما بين البحث من أجل التنمية، ونظام الإنتاج. ولقد أسهمت الندوات، التي أقامتها بعض البلدان المتقدمة، والمتعلقة بالوسائل التي تجعل البحث من أجل التنمية، أكثر إنتاجية في الصناعة، في ربط خطة التنمية، بخطة علمية وتكنولوجية. ذلك أن الصناعة تتطلب دعم المؤسسات والمشاريع بالأطر المؤهلة والمدرية للعمل على اختيار التكنولوجيا المناسبة، وتكييفها حسب الحاجات والظروف المحلية.

ثانياً : التنمية الحضرية:

مقدمة:

حظيت مشكلة التحضر، والتنمية الحضرية، باهتمام عدد كبير من الباحثين في جميع بلدان العالم المتقدمة والنامية. ولا شك أن النمو الحضري السريع، قد تسبب في خلق صعوبات إدارية، وتنموية عديدة. حيث تتطلب الحياة الحضرية مجموعة مركبة من الاحتياجات الخدمية كالإسكان، والنقل، والصرف الصحي، والمياه، وغيرها، والتي يصعب توفيرها بما يواكب حركة النمو السكاني السريع في الدول النامية. وتفتقر إدارات المناطق الحضرية إلى الموارد المالية، والمهارة الإدارية، اللازمة لمواجهة النمو الحضري السريع، الذي نتج عنه ارتفاع معدل البطالة، والإسكان دون المستوى، وتدهور الخدمات العامة، والاحتفاظ السكاني والتلوث البيئي والجريمة.

١- التحضر:

التحضر هو زيادة في نسبة السكان الذين يقطنون في مناطق حضرية. أو بمعنى آخر هو تركيز السكان في مناطق المدن وغيرها من مناطق الاستقرار ذات الكثافة العالية. غير أن طبيعة هذا المفهوم فضفاضة، ومرنة، بحيث أعطته عدة معان عند الانتقال من مكان لآخر. فالتحضر في أوروبا يعني التحديث والتقدم الحضري، بينما يعني التحضر في الوطن العربي الزيادة في حجم المدن.

ويعني التحضر توفير التعليم للجميع، وتأمين فرص عمل، ورفع مستوى الدخل، وتأمين مستوى معيشي أفضل، وتوفير البنية التحتية من خدمات وغيرها، لزيادة القدرة في الاستثمار الزراعي، والصناعي، لتحقيق تنمية شاملة في جميع المجالات، بما يتماشى وخطط التنمية الشاملة. وفي البلدان النامية، لا يتم التخطيط الحضري وفق أسس سليمة، بحيث يؤدي إلى تركيز السكان في مراكز تجمع بشري كبيرة لا يوجد فيها خدمات عامة كافية.

يعد التخطيط الأداة الفعالة والطريقة المساعدة في تنفيذ عملية التنمية، فهو نظام ييسر عملية التنمية، ويستوعبها ويحدد أبعادها. ويصوغ الخطط والبرامج والإجراءات، بشكل كمي. ويضعها موضع التنفيذ لتحقيق أهداف التنمية.

وعليه فالتخطيط والتنمية الشاملة، هما من أهم الموضوعات التي تشغل اهتمامات الدول والباحثين. وقضايا التخطيط والتنمية تحتاج إلى حلول، وطرائق للتعامل معها، حيث يتداخل في هذه القضايا العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وباختلاف حجم وتأثير كل من هذه العوامل، تختلف أساليب المعالجة، وتختلف النتائج الناتجة عنها.

إن الطبيعة السياسية، ومدى مساهمة الشرائح الاجتماعية المختلفة في اتخاذ القرارات التخطيطية والتنمية، إلى جانب القضايا الفنية والاقتصادية والإنتاجية الأخرى، تقرر الأسلوب الذي يمكن من خلاله تحديد مسار عملية التنمية، والأدوات اللازمة لتنفيذها.

٢ - السكان والتحضر:

أثرت التنمية في رفع مستوى التطور الاقتصادي، والاجتماعي، والديموغرافي، في العالم، مما أسهم في رفع معدل الاستقرار في العالم، في المدن خاصة. الأمر الذي انعكس على تزايد الاهتمام بمستوى التحضر. ذلك أن معظم دول العالم قد حققت نجاحات ملموسة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، حيث تزايد الإنتاج الصناعي والزراعي، وانعكس ذلك على الناتج القومي، وعلى نماذج التحضر واتجاهاتها والتي حملت علامات تطور عام في الاقتصاد، والذي اعتمد على الظروف الاجتماعية التاريخية، ونتائج تطورها في العالم. وعليه توجد علاقة متبادلة ما بين التطور الاقتصادي ودرجة التحضر، وهي علاقة طردية فكلما ازداد التطور الاقتصادي، ارتفعت درجة التحضر. ويؤثر التحضر بدوره على النمو الاقتصادي والاجتماعي، من خلال الدور الذي يقوم المكان المتحضر كمركز علمي وثقافي واقتصادي.

يندرج النجاح الكبير تحت قائمة متنوعة ومتعددة تضم المجالات الآتية:

- ١ - المجال الاقتصادي: يشمل تطور النشاط الصناعي.
- ٢ - المجال الديموغرافي: يضم التحول في تركيب السكان حسب العمر والجنس.
- ٣ - المجال الاجتماعي: يشمل تطور أنماط الحياة الاجتماعية ونماذجها.
- ٤ - المجال الجغرافي: يشمل قيام المدينة وتطورها.
- ٥ - المجال الثقافي: يشمل الجوانب النفسية.

إنَّ تحقيق نجاحات ملموسة وتوازناً جديداً على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، يُعدُّ إحدى نتائج عملية التحضر التي تعني إعادة إجراء مقارنة بين الإنسان ومحيطه الجغرافي، وهذا يعني استبدال التوازن التقليدي بآخر حديث. إذ تظهر وظائف اجتماعية جديدة في البيئة الحضرية أكثر أهمية من البيئة الريفية، وذلك من مختلف الأشكال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ونوعية الحضارة والسلوك والانفعالات النفسية.

إن أي إجراء لبثَّ أسس أو بذور حضارية في الوسط الريفي، يؤدي إلى تنوع جديد في أنماط الحياة واختلافها، وخلق قدرات جديدة لرفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للريف، مع محافظة الوسط الحضري على خطة ممنهجة، تعمل على حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فيه، ممَّا يصوغ علاقات متعددة جديدة، ترسم نمطاً حضرياً جديداً للمدينة. يتمثل بالمراكز المدنية، وهكذا يكون للمدينة أشكالٌ عدَّة هي :

- ١ - المركز المدني الكبير، والذي يرجع إلى النمو السكاني المرتفع، ولأنشطة الاقتصادية غير الزراعية .

٢ - - المراكز شبه الحضرية الناتجة عن مشاركة النشاطات الصناعية والخدمية مع النشاط الزراعي كمرحلة انتقالية لتكوين الوسط الحضري.

٣ - بث روح التحضر في الوسط الريفي، مثل نشر ظروف الحياة الموجودة في المراكز الحضرية، بشكل مدروس معمق لعناصر التحضر، وأنماط الحياة الحضرية التي يُقصد نشرها في القرى.

إن نشر روح التحضر في الوسط الريفي، يحتاج إلى دراسة مفصلة وتركيز ما يُعرف بالانفجار السكاني الحضري.

٣ - العلاقة بين المدينة والريف وطرائق منع الانفجار السكاني الحضري :

يعاني المجتمع الدولي من تحولات اجتماعية اقتصادية سريعة، أدت إلى مشاكل أساسية وهامة في الحياة الاجتماعية العامة، انعكست على العلاقة بين المدينة والريف. وكلما كبرت هذه العلاقة يبرز المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي واضحاً في الدولة ويزداد وضوحاً.

وهكذا يتحدد حجم الريف اعتماداً على حجم السكان الكلي والمشتغلين في الزراعة، وحجم المتجهين نحو التحضر والمدينة. لا سيما أن إعادة بناء الريف على أسس وعناصر حضارية جديدة يؤدي إلى تخفيف شدة التباين بين القرية والمدينة، مع جعل نماذج الحياة في الريف متكاملة مع نماذج الحياة في المدينة. ممّا يؤثر في خفض حجم الهجرة بين الريف والمدينة، ويبعد شبح انفجار المدن . وينبغي التأكد من أن القرية تبقى محافظة على عاداتها وتقاليدها وخصائصها الاجتماعية والثقافية، وشروط معيشتها ونشاطها الزراعي. لذا لا بد من الاهتمام بتقديم وتنمية الريف دون إقحامه بقوالب حضارية جاهزة.

تسعى دول العالم جاهدة للحد من هجرة سكان الريف إلى المدينة، وجعل الهجرة منظمة لتبقى نسبة التحضر ضمن حدودها الحالية (٧٥ - ٨٠) %، من خلال سياسة إنعاش الريف، إلى جانب العناية بتنمية المدينة الشاملة. تُركز موضوعات التنمية الحديثة

على تحقيق التكامل بين الريف والمدينة، لتحسين شؤون كل منهما، بحيث يصبح للريف نمط حضري خاص به، يمكنه من المساهمة في عملية التنمية القومية الشاملة.

وهكذا نتيجة للاختلال الذي أصاب الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في العالم فقد ارتفع معدل التحضر استجابة لحركة التصنيع الواسعة، إذ سبق هذا الارتفاع تلك الحركة بمدة طويلة، وقد أصبح عبئاً وعائقاً أمام عملية التنمية بوجه عام والتصنيع بوجه خاص. وإذا سبق التصنيع التحضر فهذا يعني أن المدينة منتجة أكثر مما هي مستهلكة، وبالتالي تحقق للاقتصاد فائضاً استثمارياً يمكن توظيفه في مجالات تنمية في الحضر والريف.

أما إذا سبق التحضر التصنيع فهذا يعني أن المدينة مستهلكة أكثر مما هي منتجة، وبالتالي تعيش حالة على الاقتصاد الوطني وتستنزف جزءاً كبيراً من فائض القيمة المضافة في الحضر والريف.

وإن ارتفاع نسبة سكان الريف بمستوى أعلى بكثير من نسبة السكان العاملين في الزراعة، أدى إهمال الريف وحرمانه من الخدمات الأساسية.

إن زيادة الضغط السكاني على الموارد الزراعية أدى إلى هجرة الريفيين إلى المدينة، وهذه الهجرة قد تكون انتقائية على قدر من التعليم والمهارة، وقد تساهم في زيادة العملية الإنتاجية لصالح المدينة، والهروب من الريف قد يؤدي إلى تأخر النهوض بالريف وبالمدن الصغيرة. أما الهجرة غير الانتقائية فهي هجرة أشخاص غير متعلمين ولا مدربين وغير مهرة ولا يضيفون للعملية الإنتاجية أي شيء في المدينة، ومن ثم يشكلون عبئاً عليها، وزيادة أعدادهم تؤدي إلى خلق مدن صغيرة بالضواحي حول المدينة الكبرى، ولهذا آثار سلبية.

وعليه تستحق المناطق الريفية الزراعية وغير الزراعية اهتماماً حكومياً خاصاً. وكما في حالة الزراعة، فإن وحدات الإنتاج في الصناعات الريفية والمنزلية صغيرة، لذا فإن الدور الذي تستطيع أن تؤديه الترتيبات الداخلية للشركات فيما يختص بتعديل الآلات يُعد على حد ما محدوداً. وقد برز التطوير الريفي كأسبقيّة عالية، وذلك لأن أغلبية السكان الذين يعيشون تحت مستوى الحاجات الأساسية يسكنون المناطق الريفية.

٤ - سكان الحضر وسكان الريف:

١ - سكان الحضر:

يُعرّف سكان الحضر بأنهم مجموعة من البشر، يقيمون بشكل دائم في مساكن حضرية. والمدينة هي نظام جغرافي اقتصادي له تركيب إقليمي معين، من حيث نمط العمران، وطبيعة المساكن والمساحة، والأنشطة والتراكيب الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، والإنتاجية، والنقل والمواصلات وتطورها.

ويختلف نمو المدن من مكان لآخر، فبعضها نما نتيجة لأوضاع اقتصادية، وبعضها الآخر نتيجة لمرور طرق المواصلات كالسكك الحديدية، أو شق الطرق الإسفلتية من الدرجة الممتازة بالقرب منها كما هو الحال في عدد من مدن الولايات المتحدة الأمريكية، ومدن العالم الجديد الأخرى في كل من أستراليا وأمريكا الجنوبية. وفي الوطن العربي نمت كثير من المدن نتيجة ظروف سياسية معينة، وكان نمو بعضها إما على حساب الريف كنمو مدن دمشق، وحلب، والموصل، ومدن شبه الجزيرة العربية. أو على حساب مدن أخرى في المنطقة التي نمت فيها المدن، كنمو مدينة القاهرة في العصر الفاطمي على حساب مدن شمال أفريقيا، وبلاد الشام.

وهناك علاقات تعاون قوية بين المدن، ولكن كثيراً ما يرافق تلك العلاقات تنافس وتوتر، نتيجة لتضارب المصالح الاقتصادية والسياسية. كما اتسمت العلاقة مع الريف بالهيمنة، والتفوق لصالح المدن. وكبُر حجم المدن على حساب الريف. وبدأ حجم المدن

الكبرى ينمو على حساب المدن الصغرى. كما حصل تباين داخل المدينة الواحدة، بحيث ظهرت الأحياء الحديثة المخططة، والمنظمة، وبدأت تتسع بشكل طائفي على حساب الأحياء القديمة.

٢ - سكان الريف:

يُعرف سكان الريف: بأنهم مجموعة بشرية ، يُقيمون في مسكن ريفي، بصورة دائمة، ويمارسون أنشطة زراعية، أو لها علاقة بالنشاط الزراعي، ويشكلون تجمعا يُعرف بالقرية في نطاق جغرافي محدد، وتتصف بخصائص ونظام اقتصادي يقوم على الإنتاج الزراعي بمختلف فروعها، من زراعة حبوب، وبستنة، وقطع أخشاب، وتربية حيوان، وصيد وغيرها.

ويختلف تحديد المدينة، والقرية من مكان لآخر، ومن فترة زمنية لأخرى. وحسب البلدان المتقدمة الصناعية في أوروبا مثلاً، أو حسب البلدان الزراعية التقليدية ذات الكثافة السكانية الزراعية المرتفعة في كل من الهند والصين، ومصر. وكذلك حسب نظام التقسيمات الإدارية لكل دولة، حيث يتم تحديد المدينة أو الريف تبعاً لذلك، أو حسب التقسيم الدولي الذي أقرته الأمم المتحدة، وفيه تعتبر أن كل تجمع سكني، يحتوي على أكثر من ٢٠ ألف نسمة يُمثل تجمع مدني.

٥ - مؤشرات قياس التحضر:

تتم عملية قياس التحضر من خلال عملية تحليل حجم سكان المدن، وتحليل حجم سكان الريف، وذلك باستخدام أساليب رياضية، تم استنباطها نتيجة الاهتمام بعملية تركيز التحضر، والانفجار السكاني في المدن، الذي تعاني منه معظم دول العالم، وفيه يتم التركيز على حجم سكان المدن.

وتتمثل مؤشرات قياس التحضر على النحو الآتي:

- نسبة السكان الحضريين:

يمكن حساب هذه النسبة بقسمة عدد سكان المناطق الحضرية على عدد السكان الكلي لدولة ما خلال فترة زمنية، على النحو الآتي:

$$U\% = \frac{U \times 100}{P}$$

حيث $U\%$ = النسبة المئوية السكان الحضريين.

U = عدد السكان الحضريين.

P = عدد السكان الكلي.

- معدل التحضر:

يُستخدم هذا المؤشر لقياس حركة التحضر ، ويمكن حسابه بالطرق التالية:

أ - المعدل السنوي لزيادة حجم السكان الحضريين، ويتم حسابه على الشكل الآتي:

$$U_r = U_0 (1 + r)^t$$

$$r = \sqrt[t]{\frac{U_1}{U_0}} - 1$$

حيث U_1 = عدد السكان الحضريين في الزمن t .

U_0 = عدد السكان الحضريين في الزمن 0 .

P = المعدل السنوي لزيادة سكان الحضريين.

ب - المعدل السنوي نسبة التحضر، ويتم حسابه على الشكل الآتي:

$$(r + 1)^t = \frac{U_t}{U_0}$$

$$r = \sqrt[t]{\frac{U_t}{U_0}} \quad \text{ومنه:}$$

حيث U_t % = نسبة التحضر في الزمن t .

U_0 % = نسبة التحضر في الزمن . .

ج - مؤشر الفرق بين المعدل السنوي لزيادة السكان الحضر، المعدل السنوي لزيادة السكان الريف، ويتم حسابه على الشكل الآتي:

$$d = U^r - R^r$$

يتميز هذا المؤشر بأنه يُنذر بمواقع خطيرة، فيما إذا تجاوز سكان الحضر بالحجم المطلق عدد السكان الكلي. وذلك لدى مقارنته بمؤشرات أخرى.

د - طريقة المنحنى المنطقي:

تقوم هذه الطريقة على استخدام المعادلة التالية:

$$Y_0 = \frac{k}{1+ea+bx} \quad \text{هنا}$$

وفي الحقيقة، لا بد من الانتباه، إلى أنه لا يمكن أن يزيد عدد السكان الحضر عن المجموع الكلي للسكان. حيث تقوم العلاقة السابقة على أساس المقارنة بين فرضية $d = U^r - R^r$ الثابتة والمنحنى المنطقي بالنسبة لسكان الحضر. فإذا فرضنا أن:

P_0 = عدد السكان الكلي في سنة الأساس.

U_0 = عدد السكان الحضر في سنة الأساس.

R_0 = عدد سكان الريف في سنة الأساس.

P_1 = عدد السكان الكلي في الزمن.

U_1 = عدد السكان الحضر في الزمن.

R_1 = عدد سكان الريف في الزمن.

r_u = المعدل السنوي لزيادة سكان المناطق الحضرية.

r_R = المعدل السنوي لزيادة سكان المناطق الريفية.

$$d = U^r - R^r \quad \text{وأن}$$

وعندها يمكن أن تكتب في فترة زمنية المعادلة التالية:

$$U_t = U_0^e \cdot U^t$$

$$R_t = R_0^e \cdot R^t$$

$$\frac{U_t}{R_t} = \frac{U_t}{P_1 - U_t} = e^{\frac{U_0}{R_0}} (U^t - R^t) = e^{\frac{d U_0}{R_0}}$$

$$100 \cdot \frac{U_t}{p_t} = \frac{\frac{100 \times U_t}{p_t}}{\frac{1 + U_0}{R_0}}$$

حيث إن $100 \cdot \frac{U_t}{p_t}$ تساوي النسبة المئوية لسكان الحضر من مجموع السكان الكلي في الزمن t .

إن الصيغة السابقة تبقى صحيحة بمقدار بقاء $d = (U^r - R^r)$ ثابتة، وتكون بشكلها البسيط، عندها نأخذ أصل المنحنى المنطقي ($t = 0$) وهي النقطة التي تكون فيها درجة التحضر تساوي ٥٠ % . وبعد هذه النقطة يصبح المنحنى متناسقاً أي أن:

$$U_0 = R_0$$

$$\frac{U_0}{R_0} = 1 \quad \text{وأن}$$

فالصيغة الجديدة للمعادلة تكتب على النحو الآتي:

$$100 = \frac{100 \cdot e^{dt} U_t}{1 + e^{dt} p_t}$$

فإذا كان مستوى التحضر أكبر من ٥٠ % تكون قيمة (t) موجبة ، وإذا كان هذا المستوى أصغر من ٥٠ % تكون سالبة.

٦ - مقاييس الكثافة السكانية بالمدن:

ازدادت حركة الهجرة من الريف إلى المدينة، لدرجة أنها أصبحت ظاهرة اجتماعية عالمية، بدأت تنتظر الدول إليها بكثير من التيقظ، لأن ظاهرة التركيز السكاني في المدن مسألة خطيرة ومعقدة، تتطلب بذل جهود حثيثة لمواجهتها، مما دفع بكثير من الباحثين لدراساتها وبيان خطرها، إذ قاموا بوضع قواعد ومعايير لقياسها تصور واقع المشكلة وتطورها في المجتمعات الحضرية وعلاقتها بالسكان جميعاً. من هذه المقاييس:

١ - منحنى لورنز LORENZ :

يستخدم هذا المقياس لإظهار مدى تساوي توزيع السكان أو عدمه في إقليم معين، خلال عدة مدد زمنية متعاقبة، وذلك عند تقسيم الإقليم إلى وحدات مساحية صغيرة بحسب عدد سكانها^{١٤٢}. يقوم هذا المنحنى على أساس مضاعفة التوزيع لنسب المراكز السكانية بحسب حجم هذه المراكز . ولتتقيل السكان بحسب مرتبة الحجم ، إذ يؤخذ التثقل كنسبة تجميعية . ويرسم المنحنى بيانياً وفق تلك المعطيات وتدرس العلاقة بين نسبة الأماكن السكانية ونسب السكان .

^{١٤٢}فاضل ، الأنصاري . جغرافية السكان . المطبعة الجديدة . دمشق . ١٩٨٦ . ص ٥٩ .

٢ - مستوى الكثافة الحضرية:

يأخذ هذا المستوى بالحسبان وظيفة السكان والمركز العمراني معاً فتسبب عدد سكان المدن الكبرى إلى عدد سكان المناطق الحضرية. أي:

$$100 \times \frac{\text{المدن سكان عدد الكبرى}}{\text{عدد سكان الحضرية المناطق}}$$

٣ - علاقة جيني GINI

يستخدم هذا المقياس لإظهار نسبة التكتيف، وتقاس نسبة المساحة الكلية الأقل انحرافاً عن منحني لورنز الموجودة بين هذا الانحراف ومنحني لورنز وتُحسب حسب الصيغة الآتية:

$$R \cdot G = (\sum_{i=1}^n x_i + 1) - (\sum_{i=1}^n x_i + y_i)$$

حيث $X_i Y_i$ = توزيعات تجميعية للحجوم السكانية والمناطق الحضرية.

n = عدد مراتب التوزيع حسب الحجم.

٤ - مؤشر دونكان DONCAN:

ويدعى معدل التكتيف ويحسب على النحو الآتي:

$$\Delta = \frac{1}{2} \sum_{i=1}^K X_i - Y_i /$$

حيث X_i و Y_i = نسب تجميعية لتوزيع السكان وترتيب الحجوم السكانية.

وقيمة هذا المؤشر مطلقة ويستخدم في دراسة وتحليل تركيبة السكان حسب العمر.

٥ - طريقة زييب ZIPE :

تكتب المعادلة على النحو الآتي: $P1 = \frac{K}{r1}$

حيث : $P1$ = عدد السكان النظري وفق طريقة زييب.

$r1$ = ترتيب المدن حسب حجم السكان.

K = حجم أكبر مدينة.

٧ - التخطيط الحضري والريفي:

يعد التخطيط الريفي مجالاً مهماً في أي خطة وطنية. وهو مكمل للتخطيط الحضري. ذلك أن التنمية الريفية، هي تنمية الموارد الطبيعية والبشرية خارج نطاق المناطق الحضرية، وهي تتضمن مجموعة من الأنشطة الإنتاجية المختلفة، في مجالات الزراعة والرعي، إضافة إلى الاستخدامات العمرانية، المتمثلة في المجمعات السكنية الريفية، والبنى التحتية فيها من شبكة طرق، وري، واتصالات، وصرف صحي، وكهرباء..... وغيرها.

ويعد التخطيط الحضري والريفي ترجمة مرحلية لاستراتيجية التنمية البشرية والاقتصادية في المناطق الحضرية والريفية.

وعلى الرغم من النمو الاقتصادي الذي تحقق في العقود الماضية في كثير من بلدان العالم، فما زالت كثير من البلدان تعاني من مشاكل الفقر والأزمات الاقتصادية، مما جعل عملية تنمية الريف ضرورة أساسية في عملية التنمية الشاملة. وإذا ما أمعن النظر بإنجازات التنمية في الدول المتقدمة، يلاحظ أنها لم تهمل الريف، بل أعطته نصيباً وافراً

من التنمية البشرية والاقتصادية. واليوم تشهد البلدان النامية تقدماً كبيراً في التركيز على التنمية الشاملة في المناطق الريفية.

ويرجع الاهتمام بعملية التنمية في المناطق الحضرية لمجموعة عوامل من أهمها :

١ - النمو السكاني المتسارع وزيادة حجم السكان فيه: تشير دراسات البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية " FAO " عن سكان العالم، بأن أكثر من ٦٠ % من مجموع سكان العالم يعيشون في المناطق الريفية، على الرغم من ارتفاع معدل الهجرة المغادرة من الريف إلا أن تعداد سكان الريف في تزايد، وأن الزراعة هي المهنة الرئيسية لما يزيد عن ٧٥ % من سكان الريف.

٢ - تدني مستوى المعيشة: يتزايد عدد السكان الريفيين الذين لا يملكون أرضاً، حيث بلغت نسبهم ٦٦ % من مجموع المزارعين في العالم، وذلك حسب تقديرات منظمة العمل الدولية. وأن ٢٩ % في مكسيكو ، و ٣٥ % في الهند، و ٢٠ % في أندونيسيا.

٣ - ارتفاع نسبة الفقراء في الريف: ارتفعت نسبة الفقراء في العالم إلى نحو ٦٠ % من مجموع سكان الريف. وهذه النسبة سترتفع إذا ما بقيت خطط التنمية، ومجهوداتها الإنمائية لا تركز على الريف . إن جميع الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، والقرارات الصادرة عنها تُركز على الاهتمام بالمدن وتتميتها أكثر من الريف.

٤ - عدم الانسجام بين المشروعات الاقتصادية والمشروعات الاجتماعية في خطط تنمية الريف. أو عدم التكامل بينهما، ذلك أن كثيراً ما تُمارس الفعاليات وتنفذ في المجال الاقتصادي، دون أن تأخذ بالحسبان الجوانب الاجتماعية ومشروعاتها. فمثلاً كثيراً ما يتم تزويد ذوي الحيازات الزراعية بالسجاد، والبذور المحسنة، والتقنية الحديثة، والمزارع لا يزال بعيداً عن البرامج الإرشادية.

٥ - إن اقتصاد الريف مازال اقتصاداً زراعياً، على الرغم من المحاولات العديدة في خلق صناعات تحويلية، ومازالت الزراعة في الريف تُمثل جانباً رئيسياً من مصادر الدخل لكثير من أبناء الريف.

٦ - اتساع الفجوة التنموية بين المناطق الريفية والمدنية، من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتقنية. ويمكن إرجاع أفضلية التنمية في المدن إلى الجذور التاريخية في تخلف الريف. في البلدان النامية خاصة والتي أخذ ريفها يتعافى بعد التخلص من الاستعمار ، والتركيز الكبير من قبل الحكومات على إنعاش الريف ، ورفع مستوى المعيشة فيه من خلال استخدام أسلوب التخطيط والتنمية الريفية.

٨ - أهمية التنمية الحضرية:

تعد التنمية في أساسها، عملية تغيير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه ينبغي أن تقرر بالتخطيط كأسلوب لتنظيم عملية التنمية الحضرية، بجميع أشكالها وفروعها، والمتمثلة بتخطيط استخدامات الأراضي، في مجال العمران، والزراعة، والصناعة، والخدمات. فهي مجموعة من عمليات التغيير المستمرة، والشاملة لنظم المجتمع الحضري المختلفة، من زيادة في دخل الفرد، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل. ومشاركة جميع شرائح المجتمع. والاعتماد على الذات في تحقيق عملية التنمية. والمحافظة على التوازن البيئي.

وعليه تبرز أهمية تنمية المناطق الحضرية لمواجهة تلك المشكلات، وذلك على النحو الآتي:

١ - تعد التنمية الحضرية حصيلة جهود مستمرة من التغيرات الكمية والنوعية التي حصلت في الريف، إلى جانب تغيرات في البناء الاقتصادي والاجتماعي. وهكذا لا تتحقق أهداف التنمية الريفية إلا من خلال تلبية المتطلبات الأساسية للسكان الريفيين، والحد من الثنائية الريفية المدنية.

٢ - تبرز أهمية التنمية الحضرية في تحقيق التوازن والعدالة ما بين الريف والمدن. في الدول النامية خاصة التي يشكل أبناء الريف فيها نحو ٦٠ % من مجموع السكان. وفيها يعانون من التزايد السكاني السريع. وهم الذين يمدون سكان المدن بالغذاء والمواد الخام ومعظم السلع التي يحتاجونها.

٣ - تُسهم التنمية الريفية في تحسين النظام البيئي من خلال توسيع الرقعة الخضراء، وتحسين الظروف المناخية المحلية، ومقاومة عوامل الزحف الصحراوي، وخلق مناطق ترفيهية.

٤ - إن إهمال الريف يؤدي إلى حدوث خلل في النظام البيئي الريفي ، ويفقد الريف دوره في جذب السكان، وإنتاج الغذاء، ويتحول إلى منطقة طاردة لسكانها.

٥ - يؤدي إهمال التنمية الحضرية إلى فقدان الريف للكثير من أسواقه ومصادر خدماته.

ومن هذا الجانب تبرز أهمية التنمية المتوازنة بين المدن والريف. ويظهر في الدول النامية كثير من النماذج التي تبين الخلل في التنمية بين المدن والريف. الأمر الذي يؤدي إلى حدوث ظاهرة نزوح سريعة من الريف إلى المدينة، مما يسبب في تدهور استخدامات الأراضي في كل من المدن والريف، وبالتالي تزايد مشكلات المدن نتيجة هذه الهجرة. وهذا يعني أن التنمية تبدأ بالإنسان وتنتهي بالإنسان الذي يُعد أساس التنمية وصانعها، وذلك من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتوزيع مصادر الدخل، أو خلق الظروف المواتية، لإبقاء الفلاح في أرضه، والعامل في معمله، لأن الاستثمار بالإنسان هو خير استثمار، لأنه هو الأثمن من كل شيء.

٩ - أنماط التخطيط الحضري: تتضمن التنمية الريفية، تخطيط الاقتصاد الريفي، المتمثل بالمساكن الريفية، وشبكة الطرق المختلفة، والبنية التحتية الأخرى. وعليه تتحقق أنماط التخطيط الريفي من خلال الجانب الإنتاجي والجانب العمراني والبنية التحتية.

١ - التخطيط الحضري للجانب الإنتاجي: تحتل الزراعة القاعدة الأساسية في اقتصاد معظم البلدان النامية، حيث يشكل الدخل من الزراعة، المصدر الأول لمداخل معظم سكان الريف، إذ تتراوح نسبة العاملين في الزراعة ما بين ٧٠ % - ٨٠ % من مجموع السكان الريفيين. وفي الأقطار العربية تتراوح النسبة ما بين ٤٥ % و ٧٥ % من مجموع السكان الريفيين. غير أنه في الآونة الأخيرة دخلت الصناعة وساهمت بنسبة كبيرة في الدخل القومي. وأصبح دخل الفرد العامل بالزراعة يعادل من ١/١٠ إلى ١/٣ من دخل العاملين بغير الزراعة.

لقد تزايد حجم السكان في المجتمع الريفي، وأصبح التباين في الدخل كبيراً، بين العاملين في الصناعة والعاملين بالزراعة، مما أدى إلى زيادة في حجم المواد المصنعة على حساب إنتاج الصناعة والخدمات، لمواجهة المتطلبات الكثيرة. وعليه تطلب الوضع معالجة، تقوم على إصلاح التخطيط الريفي، بحيث يقوم على أسس منهجية أكثر تطوراً لعملية الإنتاج.

١ - أسس التخطيط الحضري لعملية الإنتاج:

يسعى التخطيط الريفي لرفع معدلات استخدامات الأراضي في مجال الإنتاج الزراعي بشكل خاص، وما يتصل به من أنشطة مكملية ومتداخلة بشكل عام.

ويعد استخدام الأراضي في مجال الإنتاج الزراعي، من أهم الأنشطة الاقتصادية في الريف، نظراً لاهتمامه المباشر في إنتاج المحاصيل الغذائية والتجارية، وكلاهما ضروري للتوازن الاقتصادي في حياة سكان الريف^{١٤٣}.

إن الحديث عن المسألة الزراعية، يرتبط باستخدامات الأراضي في الزراعة، وعلاقة الفلاح بالأرض. فالأرض تمثل الوسيلة الرئيسية للإنتاج في الوسط الريفي. وهذا يعني أن

^{١٤٣} صفوح، خير، سورية: دراسة في البناء الحضري والكيان الاقتصادي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ١٩٨٥.

أي محاولة لتطوير الاقتصاد الريفي لا بد من أن تبدأ من الأرض الزراعية، وإنتاجها، وتوجيه الإمكانات المترتبة على الفائض الزراعي لاستغلال مواردها الأخرى، من أجل الحصول على طاقات إنتاجية جديدة بخلاف الأرض. وإن محاولة تغيير أشكال الإنتاج المختلفة وتعديل البنية الاقتصادية والاجتماعية للبنية الريفية هي محاولة لإيجاد الصيغ الملائمة لهدفين هما:

الأول : يتمثل بتمتية الفائض الزراعي من خلال تحقيق وضع أمثل لكل من الاختيارات المحصولية، وتعني الاختيارات بين التركيبات المحصولية التي تحقق أكبر عائد ممكن، وهي أيضاً سياسة مثلى لاستخدام الموارد الزراعية المتاحة، وإن عملية اختيار تركيب محصولي معين من أصعب المهام، وهناك مبدآن عامان ينبغي أن يضبطا الاختيار هما:

١ - ضرورة تبني سياسة استخدام الموارد الزراعية على أساس ما قد يتحقق من عائد، نتيجة زراعة محصول ما في مساحة محدودة، وأن تكون الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة أو المنتظرة، وذلك في ضوء الإنتاج الحالي، أو المتوقع من هذه الموارد. والطلب المتوقع على المحاصيل الغذائية وغيرها خلال مدة محددة. وإن تحقيق مبدأ سياسة استخدام الموارد الزراعية، يتطلب دراسة كمية لبدائل مختلفة الاختيارات المحصولية، وتجديد العائد الكلي والصافي.

وينبغي توخي الحذر من اقتصار التركيب المحصولي المختار على محصول واحد ، أو على عدد من المحاصيل الرئيسية. وتجدر الإشارة إلى أن التركيز المحصولي، وما يعكسه من تركيز سلعي لصادرات الدول النامية في مجال تطوير سياستها الاقتصادية، يتطلب السعي لاتباع سياسة تنوع المحاصيل الزراعية، لتحقيق الاكتفاء الذاتي على مستوى الدولة، للتخلص من ظاهرة التقلبات في أسعار المواد الخام والأولية. ويتضمن هذا عدد من المؤشرات هي :

- تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المحاصيل الزراعية.
- توفير المواد الخام اللازمة للصناعة القائمة.
- أثر التركيب المحصولي في اقتصاديات استخدام الموارد المائية.
- عامل المجازفة الناتج عن الاعتماد على محصول واحد. أو على عدد من المحاصيل الزراعية.
- العائدات الكلية والعائدات الصافية من النقد الأجنبي.

٢ - التوسع الأفقي والرأسي للزراعة:

يحتل التوسع الأفقي مكان الصدارة في التخطيط الإقليمي، وإن النقص المتزايد في الأراضي الزراعية المتاحة في البيئة الريفية، يرجع إلى العوامل التالية:

- ارتفاع معدل النمو السكاني في الريف.
- الامتداد العمراني الواسع على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية.

في حالة التوسع الرأسي للزراعة، يُعتمد التكثيف الزراعي المعتدل، بحيث تتعدد المواسم الزراعية الدائمة على مدار السنة. وتتعاقب على الأرض زراعة ثلاثة محاصيل، وأحياناً تحميل محصول ثانوي مع آخر أساسي (الزراعة البينية)، أو (الزراعة المتعددة)، والتي تضع محصولاً في ظل محصول آخر، كالبنسل المحمل على الذرة. وكذلك المحاصيل البستانية. وهذا النوع من الزراعات المتعددة من خصائص زراعة الواحات، بحكم الضرورة الجغرافية المعروفة، مثال ذلك انتشار البستنة في غوطة دمشق^{١٤٤}.

وتهدف التنمية الرأسية في مجال الزراعة إلى زيادة كفاءة وسائل الإنتاج الرئيسية في الريف. ويعد اختيار تركيب محصولي جزءاً من عملية التنمية الرأسية للأرض الزراعية. كما وتستهدف التنمية الرأسية تنظيم الفائض الزراعي للبيئة الريفية، وتعديل أشكال الإنتاج المتنوعة.

^{١٤٤} صفوح، خير، مرجع سابق.

ويتطلب تحقيق التنمية الرأسية في مجال الزراعة، توفير الاستثمارات اللازمة للقطاع الزراعي والتوسع في الإنفاق على التنمية الزراعية. لأن القطاع الزراعي سيظل إلى فترة طويلة القاعدة الرئيسية لاقتصاديات الكثير من الدول النامية، وعدد من الدول المتقدمة.

هذا وتعاني البلدان النامية من العديد من المشكلات في مجال الزراعة منها: استخدام الوسائل البدائية في عمليات الإنتاج التي ما زالت تعتمد على الإنسان والحيوان، مما يقلل من الكفاءات الإنتاجية، ويزيد من تكاليف الزراعة، نظراً للفاقد الكبير في كمية المحصول، وقلة المخصصات في مجال الزراعة. وهكذا يؤثر على عملية التنمية عاملان هما:

- وسائل الإنتاج المختلفة والتي ينبغي تطويرها.

- نظام الملكية والحيازة، والذي يشكل عبئاً على التنمية الرأسية والأفقية للأرض. وقد يمثل حافزاً لها، وإن ارتفاع الكفاءة الإنتاجية في ظل نظام الملكية المتميز بتفتيت الحيازة الزراعية، واستمرار الاتجاه نحو مزارع ذات أحجام غير اقتصادية.

الثاني: تعديل الأهمية النسبية لقطاعات الإنتاج:

ويهدف إلى زيادة مساهمة القطاع الزراعي في استغلال موارد أخرى، وذلك من خلال مساهمته في استغلال موارد أخرى، وإضافة طاقات إنتاجية جديدة إليها، مما يفيد في رفع معدل الفائض الاقتصادي القومي، وبالتالي زيادة قدرة المجتمع على رفع مستوى الناتج القومي، ودخل الفرد، ورفع مستوى المعيشة.

إن تعديل البنيان الاقتصادي، يُسهم في تعديل الأهمية النسبية لقطاعات الإنتاج في الريف، ويعمل التخطيط الإقليمي الذي يسعى إلى إيجاد إطار من الحوافز من أجل التعديل المستمر، على تطوير الاستثمارات الجديدة، ويسمح بتخطيط منظومة الإسكان في

النطاق المدني والريفي، ولقد اهتمت الحكومات والباحثين في مجال تخطيط الإسكان المدني والريفي. حيث تم تخطيط الأرض تبعاً لتصنيف موحد، يمكن تطبيقه على جهات العالم المختلفة وهو على النحو الآتي:

١ - مراكز العمران وما يتصل بها من أرض غير زراعية.

٢ - محاصيل زراعية.

٣ - مراعي دائمة محسنة .

٤ - حدائق ومناطق خضراء .

٥ - مراعي غير محسنة .

٦ - غابات .

٧ - محاصيل شجرية^{١٤٥}.

على تحقيق إنجازات تنموية مشتركة على المستوى الوطني.

١٠ - تخطيط النظام التعليمي في المناطق الحضرية:

تعد التنمية والتقدم هدف الحياة المعاصرة، وقد بلغت المجتمعات المتقدمة شأنًا عاليًا من التقدم المعرفي والتقني والصناعي، مما أهلها لتستمر في تقدمها، وتسريع عجلة نموها، وهي تعيش في سباق تنموي هائل، خوفاً من تفوق الآخرين. والتنمية من وجهة نظرها مسألة مصيرية لا يجوز التهاون بها. وقد وعت البلدان النامية واقعها وموقعها في سلم التقدم العالمي، فأسرعت للحاق بركب البلدان المتقدمة. من خلال فهمها للدور الفعال

^{١٤٥}صفوح ، خير ، مرجع سابق .

للتعليم والتدريب في عملية التنمية. نظراً لأن كل مجال من مجالات التنمية يشيد تنميته على مخرجات القطاعات الأخرى، وبذلك يغدو قطاع التعليم والتدريب مستهلكاً لتلك المخرجات، وعامل مساندة وتكامل تنموي.

إلا أن هناك العديد من الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع التعليم والتدريب، والتي لا بد من تجاوزها للنهوض بهذا القطاع.

١ - الصعوبات والتحديات التي تواجه قطاع التعليم والتدريب:

يواجه قطاع التعليم والتدريب عدداً من الصعوبات والتحديات بسبب علاقاته المتبادلة مع مختلف قطاعات الأنشطة في المجتمع، ومع جميع جوانب الحياة الاجتماعية. فالتعليم المعاصر في مسيرته التنموية الصاعدة، يحتاج إلى الأبنية والوسائل التعليمية والتقانة المتطورة، وهي بحاجة إلى عدد كبير من أفراد القوة البشرية، المؤهلة والمدرية ذات المواهب والقدرات المتنوعة، الموجهة والمعدة للتعليم إعداداً كافياً.

إن توفير الحاجات اللازمة والنوعية الملائمة، في مجال التعليم والتدريب، يتطلب مخصصات للتربية والتعليم العالي، من الدخل القومي أو موازنة الدولة. وتجدر الإشارة إلى أن نسب الإنفاق قد تزايدت بالنسبة لحجم الإنفاق من الدخل القومي، في كل من الدول النامية والمتقدمة. وحسب بيانات ودراسات منظمة اليونسكو والبنك الدولي، فقد بلغ حجم الإنفاق في الدول العربية خلال العقدين الماضيين اثنين وعشرين مثلاً، أي أكثر من ضعفي ازدياد المعدل العالمي. ولدى معظم دول العالم، فإن هذا الإنفاق المستمر على التعليم يزداد باضطراد، إلا أن التربية والتعليم تقف أمام تحدي شح الموارد المالية في الوقت الذي تزداد فيه الأعباء التنموية الأخرى.

كما تواجه التنمية، تحدياً من نوع آخر وهو إجهاد الموارد البشرية المؤهلة والمدرية عن العمل في قطاع التعليم، وتعاني المراكز التعليمية من الإقبال عليها من قبل المؤهلين ذوي القدرات المتوسطة أو العالية للتدريس فيها، مما يؤدي إلى تناقص الأطر اللازمة

للعمل في مرحلة التعليم الأساسي، وقد امتدت المشكلة إلى التعليم الثانوي والتعليم العالي، فاتجه المختصون من حملة الشهادات العليا للعمل خارج الجامعات أو خارج بلدانهم. ومن أسباب ذلك الإحجام قلة الحوافز، وتدني الأجور، وعلى الرغم من إقبال المرأة على العمل لتخفف من حدة المشكلة. وعلى الرغم من أهمية عملها وجدواها، إلا أنه يبقى بديلاً غير كافٍ على المدى المستقبلي البعيد.

مما سبق يتضح أن التعليم بحاجة إلى زيادة أعداد المؤهلين تأهيلاً علمياً معمقاً في جميع التخصصات لمواجهة الطلب المتزايد على هؤلاء المتخصصين. ذلك بأن النقص في أعدادهم قد يؤدي إلى انخفاض إنتاجيتهم، مما يؤدي إلى تعرض هؤلاء والمؤسسات التي تشرف على تأهيلهم وتشغيلهم، للانتقادات الكثيرة من قبل المجتمع ومؤسساته.

وحسبنا أن نذكر التحديات الدولية الخارجية، المتمثلة بالاستعمار الذي يواجه الشعوب المغلوبة على أمرها ويسعى دون انتشار أو تطور التعليم فيها، أو يشغلها في نماذج من التعليم تبقىها في حالة التخلف.

وهكذا لا بد من أن يلبي التعليم احتياجات التنمية القطاعية، والتطور لملاءمة التقنيات الحديثة، لمد احتياجات سوق العمل بالموارد البشرية اللازمة له، ومن جميع التخصصات. وتطوير مناهج التعليم بما يتناسب مع عصر الحاسب الآلي، والأتمتة والإلكترونيات، وتقنيات الفضاء.

وعليه تعاني التربية والتعليم العالي من صعوبات ومفارقات بين مهماتها في التنمية الشاملة، وتنمية ذاتها، وبين تحديات كثيرة تأتيها من محيطها الاجتماعي المحلي، والعالمية، ومن ذاتها. ولواجهة هذا التحدي، ينبغي تبني التربية الأساسية الوظيفية، ويكون فيها تطبيق إلزامية التعليم، ومجانيته. وأن تكون التربية الوظيفية مستمرة مع التقدم بالعمر، بحيث تكون للكبار بفرض محو الأمية على الأشخاص الذين لم ينالوا حقهم من التعليم حينما كانوا صغاراً. وتخطيط التعليم الثانوي للراغبين والقادرين عليه، وحسب

حاجات التنمية والموارد المتاحة. وتبني فكرة المعهد المتوسط الحديث في التعليم الثانوي والعالي بحيث يُنظم كل منهما على أساس حاجات سوق العمل وأهداف التنمية. وعلى صعيد التعليم العالي، لا بد من دفع الجامعة إلى التحول إلى جامعة تقنية شعبية تقبل مختلف فئات السكان، وتعدّهم للعمل المنتج، لا في المكتب فحسب، بل وفي المصنع، والمنجم، والمزرعة أولاً وقبل كل شيء، وبذلك يكون الاتجاه الحديث لجامعة اليوم. وبقدر ما تقترب الجامعة من تحويل فروعها ومناهجها إلى اختصاصات تعد للعمل المنتج، فإنها تصبح جامعات أكثر نفعاً، وأكثر تلاؤماً مع حاجات المجتمع ومتطلباته. وينبغي على جامعات البلدان النامية، الابتعاد عن اقتباس النموذج التقليدي لجامعات البلدان المتقدمة، وإلى إنشاء نماذج من البنى الجامعية تلائم حاجاتها التنموية، وتحول دون بطالة خريجها. ومن ذلك تجعل جميع فروعها، بما فيها فروع العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، والعلوم الدقيقة، فروعاً تقنية يجتمع فيها الإعداد النظري، والتدريب العملي، وترتبط مناهجها بحاجات قطاعات المجتمع من المعارف، والمهارات، وبحاجات البيئة المحلية.

١١ - تحقيق مبدأ توازن التنمية وتناسبها بين فروع الاقتصاد الوطني وبين الأقاليم:

يركز هذا المبدأ على ضرورة تحقيق المبدأ الرئيسي، المتضمن الحرص على تحقيق التناسب والتوازن المقرر بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني، وبين الأقاليم والمناطق.

ولتحقيق هذا المبدأ، ينبغي مراعاة المبادئ الفرعية التالية:

١ - شمولية التنمية لكل فرع من فروع الاقتصاد الوطني.

٢ - شمولية التنمية مكانياً لكل نواحي الدولة الواحدة.

٣ - ينبغي أن يتفق توزيع التنمية والخصوصيات السائدة في المناطق الجهوية والأقاليم، أي مراعاة التخصص الإقليمي لهذه المنطقة أو تلك تبعاً لطبيعة الموقع الجغرافي، والثروات المتوافرة في الإقليم.

إن تحقيق مبدأ التوازن لعناصره السابقة يستوجب الانتباه إلى مسألتين هامتين هما:

أ - ضرورة التنسيق بين تخصص الأقاليم والمناطق المختلفة في الدولة الواحدة، وجعل التنمية متكاملة بين أجزاء الوطن الواحد وليست متعارضة.

ب - ينبغي مراعاة نسب التطور وتحقيق التوازن بين فروع النشاط الاقتصادي، وتطور الأقاليم، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن التوازن والتناسب المطلوب ما زال يعاني من الاختلالات والتفاوتات في محصلة نتائج التنمية. ولعل ما ينتج عن هذا الخلل في توازن التنمية هو تفاقم عمليات الحراك الاجتماعي غير المنظمة مثل الهجرة الداخلية للسكان من الريف إلى المدن، ومن المناطق أو المحافظات الأقل تطوراً (ريف ومدن) باتجاه المدن الرئيسية.

ونظراً لأن عملية الهجرة تتم بعفوية، بعيداً عن أي تنظيم ، فإن وضعية أراضي المهاجر تتحول تدريجياً إلى بور ، وينقطع بذلك مصدر غذائي مهم لهؤلاء المهاجرين.

ولما كانت المدينة عاجزة عن تأمين مصدر دخل لكل هؤلاء الوافدين إليها بصورة عشوائية، مما يشكل لهم صدمة وحالة من اليأس، فيضطرون للقيام بأي عمل، والسكن في أطراف المدينة، بمساكن غير صحية، غالباً ما تكون على شكل أكواخ. وهكذا تظهر مشاكل وتعقيدات عديدة.

وعليه فإن توازن عملية التنمية على مستوى الدولة ، وإدخال جميع المناطق الجهوية، والإقليمية ضمن عملية التنمية على مبدأ الأخذ بالتخطيط الإقليمي، يعني تحقيق

العدالة في توزيع التنمية من جوانبها السياسية، والإيديولوجية، والإنتاجية، مما يحول دون وقوع عملية الهجرة العشوائية، ويسمح باستفادة كل مواطن من التنمية في الدولة^{١٤٦}.

١٢ - استراتيجية التنمية الحضرية:

يقتضي وضوح استراتيجية التنمية ، اتخاذ القرار المناسب حول ما إذا كان قد حان الوقت لاتخاذ سياسة تركز على قرار مركزي، ينبثق عنه قرار اقتصادي، يصدر عنه مهمات وطنية، تتمثل بالتخطيط المركزي ، ومهمات وطنية تتمثل بالتخطيط الإقليمي. وضرورة اعتماد مبدأ اللامركزية الاقتصادية في كافة القضايا التخطيطية المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وترك كافة قضايا التنمية المحلية للهيئات الإقليمية كالمحافظات، ضمن منظومة التخطيط الإقليمي، الذي عليه أن يعمل على تطوير التنمية محلياً، وإعادة توازن التنمية جغرافياً.

فالتخطيط الإقليمي الذي يعتبر جزءاً من وحدة التخطيط الوطني، مهمته ضمان تناسب الفعالية الاقتصادية للتنمية الإقليمية، التي تعمل ضمن إطار تخطيط الاقتصاد الوطني ككل. فعلى التخطيط الإقليمي توحيد مستويات التنمية بين الأقاليم ، وعليه إدارة نشاط التنمية في المحافظات والمديريات، والنواحي، والقرى، واتخاذ الإجراءات التفصيلية المتعلقة بالقطاع الاقتصادي، وفروعه ضمن الهيكل الاقتصادي لكل محافظة أو منطقة، والعمل على تأمين متطلبات هذا الهيكل من الموارد المتاحة. فعلى التخطيط الإقليمي تحقيق توازن التنمية وتناسبها خلال عملية التنمية المتعلقة بخطط تطوير المناطق والمحافظات.

ويعني هذا ضرورة إعطاء التخطيط الإقليمي مهمة إعادة التوازن المكاني للتنمية انطلاقاً من الأهداف التالية:

^{١٤٦} صاموئيل ، عبود ، دواعي ومبررات التخطيط الإقليمي حيز التطبيق ، من أوراق الندوة الخاصة بالتخطيط الإقليمي ، حلب ، ١٩٩١ .

١ - تفعيل عملية التنمية بدءاً من المناطق الأشد حاجة للتنمية، لتحسين ظروف معيشة الإنسان في كل مكان من أرض الوطن.

٢ - اعتبار الخطة الإقليمية جزءاً من الخطة العامة وليس بديلاً عنها.

وهكذا تُعد التنمية الحضرية القاعدة الأساسية والمحرك المناسب لقياس مدى فاعلية الخطة الإقليمية ونجاحها، في تحقيق التنمية الشاملة. وتشمل التنمية الحضرية، الموارد البشرية، والإمكانات المحلية الاقتصادية والطبيعية.

وعليه ينبغي معالجة مشكلات التنمية البشرية، والاقتصادية، لتحقيق استراتيجية التنمية، المتمثلة بمجموعة الإجراءات العملية لتنمية اقتصاديات المناطق الحضرية، والأفعال السياسية لتحقيق نوع من التناسق والتكامل ما بين الريف، والمدينة.

وهكذا تتحدد مظاهر التنمية الحضرية بمجموعة من الخصائص هي :

١ - حشد فئات المجتمع للمشاركة الفعالة في تحقيق عملية التنمية، وفقاً للخطة الموضوعية.

٢ - رفع معدل الاستثمارات في المناطق الحضرية، والريفية، من خلال تشجيع المستثمرين على ضخ رؤوس أموال أكبر، لتحقيق عملية التنمية .

٣ - تغيير أشكال الإنتاج المتخلف ، والتخلص من التبعية بأشكالها وألوانها المتعددة.

٤ - إكساب المناطق الحضرية، الريفية والمدنية، قدرة على النمو الذاتي من خلال مساهمتها في التنمية.

وعليه تجدر الإشارة إلى أن الخصائص الرئيسية للتنمية الحضرية ترتبط ارتباطاً تاماً، بالأهداف الاستراتيجية.

ذلك أن الاستراتيجية نشاط اجتماعي يحدد بواسطته أصحاب القرار والمخططون ، الأهداف والخطط في مجال الإنتاج والاستهلاك، بطريقة منسقة، من خلال عمل القوانين الاقتصادية الموضوعية، وكذلك خواص التنمية الاجتماعية، ويسعون لتحقيق تلك الأهداف من خلال الظروف المناسبة. وهو العمل الطوعي للجماهير في قيادتها للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، والقائم على استخدام القوانين الاقتصادية والاجتماعية الموضوعية لتطبيق نمط معين من إعادة الإنتاج.



المراجع باللغة العربية

- ١ - إبراهيم سعد الدين ورفاقه ، صور المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨٥ .
- ٢ - أبو عيَّانة ، فتحي ، الجغرافية الاقتصادية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٧ ،
- ٣ - أحمد الربابعة، مقومات التنمية ومعوقاتها ، الجامعة الأردنية ، ٢٠٠٥ م
- ٤ - إسماعيل ، أحمد علي . أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية. دار الثقافة للنشر والتوزيع. الطبعة الثامنة . القاهرة ١٩٩٧ .
- ٥ - الجبائي ، علي ، الجغرافية السياسية (الجيوغراسيا) ، جامعة دمشق ، دمشق ، ١٩٩٠ .
- ٦ - الحمصي ، محمود ، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ .
- البرتيني . ج . م ، التخلف والتنمية في العالم الثالث ، دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٨٠ .
- ٧ - الصقار ، فؤاد محمد ، و محمد رشيد الفيل ، أصول الجغرافية البشرية ، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٨٠ .
- ٨ - المعلم . إسماعيل ، التراث ووحدة الشخصية القومية للأمة العربية ، الناشر العربي ، العدد الثامن ، طرابلس ، ١٩٨٧ .
- ٩- آلايف ، ي ، ب . التخطيط الإقليمي في الدول النامية . دار التقدم . موسكو . ١٩٨٠ م
- ندوة مشكلات التنمية وحلولها في الوطن العربي . مجلة العلوم الاجتماعية . العدد الأول . الكويت آذار . ١٩٨١ .

- ١٠ - المركز الديموغرافي بالقاهرة . . الأمم المتحدة ، العوامل الديموغرافية والقوة البشرية ، التقرير الأول ، الأنماط العمرية والنوعية المساهمة في النشاط الاقتصادي ، (ترجمة المركز الديموغرافي بالقاهرة) ، القاهرة ، ١٩٩٧
- ١١ - أمين، سمير ، التراكم على الصعيد العالمي (نقد نظرية التخلف) ، بيروت ، ١٩٧٨،
- ١٢ - باريس ، اقتصاد القرن العشرين ، المنشورات الجامعية الفرنسية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٩.
- ١٣ - بافلوف ف . غ . و سيمونيان ر . ر ، أزمة المواد الأولية الرأسمالية المعاصرة ، ترجمة حسان اسحق ، مؤسسة دار الكتاب الحديث ، بيروت ١٩٨٣ م .
- ١٤ - جمعة حجازي ، الأمية ، تفاقم المشكلة وتعثر الحلول ، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ٢٠٠٧،
- ١٥ - جونس ، غراهام ، دور العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية ، ترجمة ، هشام دياب ، مطبعة وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٥ .
- ١٦ - طيبي . بسام ، النماذج النظرية في العالم الثالث ، مجلة دراسات عربية ، العدد الخامس ، بيروت ، ١٩٩٩ م .
- ١٧ - دليلة . عارف ، التخطيط الإنمائي الشامل ودوره في تطوير السوق العربية المشتركة . مجلة الوحدة الاقتصادية العربية . حزيران ١٩٨٧ .
- ١٨ - عجيمة ، محمد ، التنمية الاقتصادية ، جامعة الاسكندرية، ١٩٩٤ .
- ١٩ - عصام خوري ، ومصطفى العبد الله الكفري ، قضايا حول السكان والتنمية في الوطن العربي ، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ، دمشق ، ١٩٩٢ .

- ٢٠ - غورفيتش، ل . ي . دور الثروات الطبيعية في تطور القوى المنتجة. موسكو . ١٩٦١ م .
- ٢١ - فليح ، حسن خلف ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، عالم الكتب الحديثة ، الأردن ، ٢٠٠٦ .
- ٢٢ - فولكوف ، مايا ، اشتداد التفاوت في التطوير ، سلسلة البلدان النامية قضايا وآفاق ، العدد / ٢ / موسكو ١٩٨٤ م .
- ٢٣ - فيدروفيتش ، كاترين ، و آخرون ، التنمية تجارب وإشكاليات ، ترجمة أورخان ميسر ، دار اليقظة العربية للتأليف والنشر ، ١٩٩٣ .
- كلثم الغانم ، اتجاهات التنمية الاجتماعية، الدوحة ، دار الثقافة. ١٩٩٨ .
- ٢٤ - كوشمان كويل . ديفيد ، التنمية القومية ، ترجمة أورخان ميسر ، دار اليقظة العربية للتأليف والنشر ، ١٩٩٣ .
- ٢٥ - لوتريخ ، البرت ، زيادة ثروة الشعوب ، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٩٨ .
- ٢٦ - ماركس ، انجليز . قضايا الموارد الطبيعية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. المجلد ٢٣ . ١٩٦٩ م .
- ٢٧ - مرابهاي . ف . أ . تحقيق التطور عن طريق العلم والتكنولوجيا ، الحلقة الدولية عن العلم والمجتمع في جنوب آسيا ، نيويورك ، ١٩٩٦ .
- ٢٨ - محمد السيد ، غلاب ، الجغرافية العامة الطبيعية والبشرية، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ١٩٩٥ .
- ٢٩ - محمد باقر الصدر . اقتصادنا . دار التعارف للمطبوعات . بيروت ١٩٨٦ .

- ٣٠ - محمد رفعت المقداد ، و قاسم الريداوي ، الجغرافية الاجتماعية ، منشورات جامعة دمشق ، دمشق ، ٢٠٠٥ .
- ٣١ - محمد رفعت ، المقداد . جغرافية السكان . منشورات جامعة دمشق . مطبعة مؤسسة الشبيبة للطباعة . دمشق . ٢٠١٣ م .
- ٣٢ - محبوب الحق . ستار الفقر . خيارات أمام العالم الثالث. ترجمة أحمد فؤاد بديع . الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة . ١٩٧٧ .
- ٣٣ - مركز دراسات الوحدة العربية . التنمية العربية . الواقع الراهن والمستقبل . سلسلة كتب المستقبل العربي / ٦ / . بيروت . ١٩٨٤م
- ٣٤ - ميهاجلومبزاروفيك و ادوار بيسيل . إستراتيجية للغد . التقرير الثاني إلى نادي روما. ترجمة : عيسى عصفور . منشورات وزارة الثقافة . دمشق . ١٩٧٦ .
- ٣٥ - نادي روما . وقف النمو . ترجمة عيسى عصفور . منشورات وزارة الثقافة . دمشق . ١٩٧٩ م .
- ٣٦ - نادية رمسيس . النظرية الغربية والتنمية العربية .سلسلة متب المستقبل العربي / ٦ / . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . ١٩٨٤ .
- ٣٧ - نامق، صلاح الدين ،أسس التنمية الاقتصادية في البلاد العربية ، سرس الليان، ١٩٥٩،
- ٣٨ - والنزو ديني، أوروبا والتخلف في افريقيا ، ترجمة أحمد القصير، المجلس الوطني للثقافة والآداب . الكويت. ١٩٨٦ .
- ٣٩ - يوسف الأحمد . عبد اللطيف ، الاعتماد على الذات والعمل العربي المشترك ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٧ .

المؤتمرات والندوات والمحاضرات

- ١ - ندوة مشكلات التنمية وحلولها في الوطن العربي. مجلة العلوم الاجتماعية . العدد الأول . الكويت . آذار . ١٩٨١ .
- ٢ - محاضرة المؤتمر العالمي حول انتقال مهارات الإدارة على المستوى الدولي.
- ٣ - ندوة مشكلات التنمية وحلولها في الوطن العربي . مجلة العلوم الاجتماعية . العدد الأول . الكويت آذار . ١٩٨١ .
- ٤ - محمد سعيد . المكاوي و أحمد فؤاد . النصر ،التنظيم الصحي في مصر وتطور الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية ، دراسة غير منشورة أعدت لمنتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الأوسط اليونيسيف ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
- ٥ - محمد شوقي و محمد ناصيف ، جغرافية التنمية البشرية في محافظة قنا ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الإسكندرية ، الإسكندرية ، ٢٠٠١ .
- ٦ - محمد رفعت المقداد، محاضرات في التنمية البشرية، جامعة دمشق، ٢٠١٢.

المراجع باللغة الأجنبية

:

- 1 – Ackerman , E. Population and Natural Resources' . in Philip M.Hauser and Otis Dudley . eds . The Study of Population . pp.621 – 648 .
- 2 – Eisenstaedt . (ed) . Readings in social Evolution and Development. Pergamum Press . London . 1970 .
- 3 – Frank . A. G . Capitalisms and Underdevelopment in Latin America. Monthly Review Press.(Sep. 1969).
- 4 – D . W. Fryer, World Economic ,1975 , New Jersey.
- 5 – Henri Lefebvre .The sociology of Marx . .Penguin Books . London . 1973 .
- And counter Revolution . London . 1969 . S .The Revolution6 – Lapsed.
- 7– Marx and Engels . The Communist Manifesto . in Karl Marx . The Revolution of 1848 . Edited by David Offenbach .Penguin Books . London . 1973 .
- 8 – Shaft . A .The Marxist Theory of social Development . in S . N . 1989.

اللجنة العلمية : أ.د. فيصل قماش

أ. د. عبد الرؤوف الرهبان

أ.م.د. أسامة قدور

المدقق اللغوي:

أ. د. سكينه موعد

حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة لمديرية الكتب والمطبوعات

